كمال القيسي

النفط والهيمنة
Oil & Dominance
القوة والتحكّم

- النفط في المحيط الجيوستراتيجي
- النفط جائزة الأحتلال
- التحكّم في الأقتصاد الدولي
- القوّة والسيطرة
- العراق بين الهيمنة والتسلّط

آمنة
للنشر والتوزيع
من أجل مجتمع ارقى

تقديم
عصام الجلبي

النفط والهيمنة

Oil & Dominance

القوة والتحكّم



من اجل مجتمع ارقى

كمال القيسي

النفط والهيمنة
Oil & Dominance
القوة والتحكّم

- النفط في المحيط الجيوستراتيجي
- النفط جائزة الأحتلال
- التحكّم في الأقتصاد العالمي
- القوّة والسيطرة
- العراق بين الهيمنة والتسلّط

تقديم

عصام الجلبي

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(٢٠١٥/١/٥٦١٩)

رقم التصنيف ٩٩٦٫٥
ر.إ: ٢٠١٥/١/٥٦١٩.
الواصفات: /تاريخ الأردن//الأردن/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى



من اجل مجتمع ارقى

دار آمنة للنشر والتوزيع
الأردن – عمان – شارع الجامعة الأردنية – مقابل كلية الزراعة (الجامعة الأردنية) مجمع سمارة التجاري (٢٣٣) الطابق الأرضي
تلفون: +٩٦٢ ٠٧٩٩٦٧٠١٣١
amnah2m@yahoo.com
amnahjamil@gmail.com
find us:
facebook twitter google+ linkedin tumbler

الإهـداء

إلى ...

- العقول والنفوس المعلّقة دوما بقناديل الحق والمعرفة
- الأرواح العظيمة التي رفضت الظلم والأستبداد والدنيّة في أنفسهم وأوطانهم
- أصحاب الأجساد والأشلاء المبعثرة التي لم يعرف لها شواهد قبور
- المهجّرين والنازحين واللاجئين الذين يقتلهم كل يوم صراخ أطفالهم وبكاء شيوخهم وقلّة حيلتهم في المنافي والرعب من مجهول
- الفقراء والمستضعفين والمساكين الهائمين على وجوههم في أرض تحتها ذهب
- حملة رايات الحرية والعدالة والداعين للمساواة بين كل الناس
- والى الأغلبية الصامته السجينة داخل عقولها وعجزها

المحتويات

تقديم

عصام الجلبي

عندما طلب مني الأستاذ كمال القيسي كتابة مقدمة لكتابه الموسوم (النفط والهيمنة) ألحَّ في أن لا تكون المقدمة على غرار ما يعتمد في الحالات التقليدية من مدح وأطراء وتقييم للكتب بل أن تكون المقدمة فرصة لأعبر من خلالها عن التطور التأريخي للهيمنة الأستعمارية، منذ أوائل القرن العشرين وما يجري في أيامنا هذه ونحن في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين من حروب وصراعات لأعادة رسم الخرائط السياسية والجغرافية وتثبيت وقائع جديدة بديلة عن الأتفاقات السابقة كأتفاقات سايكس بيكو وسان ريمو وغيرها وتحديدا في منطقة الشرق الأوسط. فما كان لي الا أن أنتهز هذه الفرصة الثمينة وأكتب عما جرى عسى أن يكون ذا فائدة لمن يقتني هذا الكتاب.

كان للنفط ومنذ اوائل القرن العشرين تأثير مباشر في رسم الخارطة السياسية والجغرافية لا للأمبراطورية العثمانية وشبه الجزيرة العربية فحسب بل ولعموم منطقة الشرق الأوسط والعلاقات الدولية أجمالا. وبقي النفط الهاجس وراء كل الأتفاقات والمؤتمرات والمعاهدات التي عقدت خلال وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى وسقوط الأمبراطورية العثمانية من جهة، ورسم خارطة الوطن العربي وتقسيمه الى دول تفصلها حدود مصطنعة من جهة أخرى، وكانت هذه الحدود قد رسمت لغرض تقسيم الثروات النفطية فيما بين الحلفاء ومن أجل أن تكون مناطق نزاع ساخنة بين الكيانات المستحدثة لاحقا، وحسبما أثبتته الوقائع والحوادث لا بل وحتى الغزوات والحروب في السنين اللاحقة وعلى مدى القرن العشرين وما بعده وفي أكثر من منطقة في الشرق الأوسط.

لعب النفط دورا أساسيا في رسم خارطة الشرق الأوسط قبل وخلال وبعد الحرب العالمية الأولى وتحديدا لما يتعلق ببلاد ما بين النهرين والتي سميت لاحقا بأسم (العراق) ورسم حدوده الجغرافية وعلاقة كل ذلك بالدولة العثمانية ومن ثم تركيا لاحقا (والتي كانت الخاسر الأكبر في لعبة النفط كنتيجة حتمية لخسارتهم للحرب)، مع التركيز على الصراع فيما بين الحلفاء أنفسهم من أجل اقتسام غنائم الحرب وعلى رأسها المناطق الغنية بالنفط.

بسطت الأمبراطورية العثمانية احتلالها للعالم العربي في شبه الجزيرة العربية وشمال أفريقيا لأكثر من أربعة قرون وذلك بعد صراع تخللته حروب عدة مع الأمبراطورية الصفوية امتدت خلال الفترة ١٥٠٩ – ١٦٣٨. وبعد اكتشاف النفط في باكو (أذربيجان) حوالي عام ١٨٧٥ بدأت القوى الأجنبية صراعها من أجل الأستحواذ على النفط ضمن مناطق (شمال العراق) داخل الأمبراطورية العثمانية وبعد حصول شركة النفط الأنكلو- فارسية (Anglo-Persian Co.) على حقوق الأمتياز في بلاد فارس وأكتشافها للنفط عام ١٩٠٨ في منطقة مسجد سليمان في الجزء الغربي من بلاد فارس وظهور دلائل تواجد النفط في ولاية الموصل حيث توضح للقوى الأستعمارية الكبرى ممثلة ببريطانيا وفرنسا من أن النفط سيكون المصدر الأساس للماكنة الحربية في أوقات الحرب والحضارة المدنية في وقت السلم حتى بدأ الصراع يشتد من أجل الأستحواذ على تلك المناطق التي يتوقع تواجد النفط فيها.

كان لألمانيا –الحليف الأستراتيجي للدولة العثمانية– السبق في البدء بعمليات الأستكشاف عن الثروات الطبيعية وخاصة بعد الغطاء الذي استخدم من خلال قيام فرق ألمانية بالتنقيب عن الأثار والتي كانت في الحقيقة بداية للتعرف على المخزونات الطبيعية لبلاد ما بين النهرين. تم ذلك من خلال اتفاق أبرمه البنك الألماني **Deutsch Bank** مع القسطنطينية عام ١٨٩٠ بالحصول على امتياز مد خط السكة الحديد يمتد من برلين الى البصرة على الخليج العربي عبر اراضي الدولة العثمانية وبما في ذلك

حقوق التنقيب وذلك على مساحات تمتد لمسافة ٢٠ كيلومترا على كل من جانبي خط السكة الحديد المقترح وبالفعل باشرت فرق جيولوجية المانية بأعمالها في العراق وذلك في نفس الوقت الذي كانت تعمل فيه فرق تنقيب بريطانية في مناطق مجاورة ضمن حدود بلاد فارس.

كان السلطان العثماني قد أعطى حقوق التنقيب الى المانيا عام ١٩٠٤ الا أن بداية أقرار فكرة تأسيس شركة النفط التركية -Turkish Petroleum Company- TPC تمت عام ١٩١١. وفي عام ١٩١٢ تم الأعلان عنها وعلى أساس المشاركة من قبل البنك الألماني Deutsche Bank وشركة النفط الأنكلو-فارسية البريطانية وشركة شل الهولندية ومن خلال شخصية أرمنية هي السيد كالوستي كولبنكيان Calouste Gulbenkian المعروف بتأثيره على السلطان العثماني حيث تم منحه نسبة ٥٪ من أسهم الشركة. أعطيت الشركة المستحدثة حق التنقيب عن النفط في الموصل عام ١٩١٢ وتم اعادة تنظيمها في أذار ١٩١٤ بأجتماع عقد في مقر الخارجية لبريطانيا وبحضور دبلوماسيين بريطانيين وألمان مع ممثلي بنوك بريطانية وألمانية وشركة النفط الهولندية شل (SHELL) والتي كان مؤسسها Narcus Samel يرتبط بعلاقات قوية مع ونستون تشرشل في حين لم تتضمن أي مشاركة تركية حيث كان يكتفى بالتواجد الألماني الحليف القوي والمدافع عن المصالح التركية وكان ذلك هو السبب وراء جذب بريطانيا للبنوك الألمانية.

كانت الحكومة البريطانية قد أقرت قبل الحرب العالمية الأولى مبدأ تحويل اسطولها البحري من أستخدام الفحم الى النفط وفي أبان الحرب العالمية الأولى كتب السير Maurice Hanlay سكرتير مجلس وزراء الحرب البريطاني رسالة الى وزير الخارجية يبلغه بقرار المجلس اعتبار (السيطرة على نفط فارس وبلاد ما بين النهرين أولوية قصوى من ضمن أهداف الحرب) وعليه قامت القوات البريطانية باحتلال البصرة في تشرين الثاني ١٩١٤ وبغداد في أذار ١٩١٧ ثم الموصل عام ١٩١٨ والتي تم

أحتلالها بعد ١٥ يوما من اعلان (مدريس) القاضي بأيقاف أطلاق النار وكان ذلك من ضمن الحجج التي قدمتها تركيا الى مؤتمر لوزان بعد أربع سنوات للمطالبة بعائدية الموصل الى تركيا.

ما عدا شركات النفط الأمريكية التي كان عملها في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين يقتصر على الأراضي الأمريكية فقد كانت شركة شل الهولندية -وبمساهمة بريطانية واسعة- من أقدم شركات النفط العالمية والتي امتدت أعمالها في مناطق شاسعة في أواسط وشرق أسيا مثل أذربيجان وسومطرة وتبعتها شركة النفط الأنكلو فارسية ضمن أراضي بلاد فارس ..كانت شركات النفط في الحقيقة مرتبطة ارتباطا عضويا مع حكوماتها بل كانت تشكل امتدادا لها حيث كانت الحكومات تدافع علانية عن مصالح تلك الشركات مقابل الألتزام بتجهيز النفط حسب الكميات والى المناطق التي تحتاجها الحكومات.

في الوقت الذي ضعفت خلاله الأمبراطورية العثمانية لم تتمكن شركة النفط التركية من المباشرة فعليا بأعمالها. وسرعان ما اندلعت أوزار الحرب العالمية الأولى والتي أسفرت عن سقوط الأمبراطورية العثمانية وانتصار الحلفاء ومن ثم السعي لأقتسام الغنائم فيما بينهم وبشكل خاص بريطانيا وفرنسا وبالتالي حرمان المنهزم -ألمانيا والدولة العثمانية- من كافة الأمتيازات والعقود التي حصلت عليها سابقا من الأدارة العثمانية وعلى رأسها حقوق التنقيب عن النفط وذلك وفقا لعدد من الأتفاقيات والمعاهدات منها سايكس بيكو(١٩١٦) وفرساي (١٩١٩) وسان ريمو (١٩٢٠) حيث رسمت الأخيرة خارطة جديدة للوطن العربي وجزأته الى دول ودويلات، كان موضوع تواجد الأحتمالات النفطية أحد مرتكزاتها الأساسية كما ضمنت بريطانيا من خلالها السيطرة التامة على أي شركة تستحدث للنفط في بلاد ما بين النهرين، الا أن أتفاقية سان ريمو ضمنت للعراق ٢٠٪ من الأسهم أما فرنسا فسيطرت على الحصة الألمانية بأعتبار ذلك

من ممتلكات العدو وأعلنت عن تأسيس شركة CFP لأمتلاك الحصة الفرنسية. أما سياسيا فضمنت بريطانيا السيطرة على العراق وسيطرت فرنسا على بلاد الشام.

كانت بدايات توزيع أشلاء الأمبراطورية العثمانية وتقسيم الوطن العربي من خلال معاهدة سايكس بيكو السرية Sykes-Picot بين بريطانيا وفرنسا حيث تم اناطة ولايتي البصرة وبغداد الى بريطانيا وولاية الموصل وجزء كبير من سوريا الى فرنسا ولكن سرعان ما أعترضت الدبلوماسية البريطانية على ذلك وطالبت بأن تكون ولاية الموصل ضمن مناطق نفوذها. ومن المعروف فأن الدولة العثمانية كانت تدير العراق من خلال تقسيمه الى ثلاث ولايات هي الموصل –بما في ذلك مناطق ديار بكر (حاليا ضمن جنوب تركيا) وكردستان العراق– وولاية بغداد لمناطق وسط العراق ثم ولاية البصرة والتي شملت أنذاك مناطق الكويت والمحمرة. وكانت ولاية الموصل قد وضعت تحت السيطرة الفرنسية بناء على رغبة بريطانيا نفسها وذلك لغرض أقامة حاجز بين مناطقها وروسيا القيصرية الا أن الأخيرة سرعان ما سقطت باندلاع الثورة البولشفية مما حدى ببريطانيا –متأثرة في نفس الوقت بنتائج عمل الفرق الجيولوجية البريطانية في المنطقة– الى عرض فكرة التبادل مع فرنسا وذلك بمبادلة الموصل بسوريا. عرضت الفكرة مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانتصار الحلفاء خلال زيارة رئيس وزراء فرنسا **George Clemenceau** الى لندن في ١٨ كانون الأول عام ١٩١٨ ولقائه مع رئيس وزراء بريطانيا أنذاك **David Lloyd George** حيث أتفق على أن تتنازل فرنسا عن الموصل مقابل أعتراف بريطاني بسيطرة فرنسية على سوريا زائدا حصة من نفط الموصل!!

لم يكن ذلك التبادل ليتم الا بعد الحصول على نتائج المسوحات التي قامت بها فرق جيولوجية بريطانية والتي كانت قد باشرت أعمالها ضمن ولاية الموصل وبشكل خاص في مناطق كركوك نظرا لوجود شواهد نفطية واضحة على سطح الأرض (النار الأزلية) في منطقة بابا كركر كما وتزامن ذلك مع القرار الذي كانت بريطانيا قد اتخذته بالتحول

من استخدام الفحم كوقود لتسيير أساطيلها البحرية الى النفط عندما كان ونستن شرشل وزيرا للحربية عام ١٩١١ ومستندا الى نصيحة **Narcus Samuel** مؤسس شركة شل حيث أثبت ذلك التحول أن النفط كان من العوامل التي سرعت في انتصار الحلفاء وهزيمة ألمانيا كما وأصبح واضحا للجميع أن النفط سيكون المصدر الأساس في تطور الحضارة الغربية وبالتالي أهمية سيطرة الحلفاء على مناطق تواجد النفط في العالم.

في حزيران ١٩١٩ تم في مؤتمر باريس للسلام تغيير خطط التقسيم بحيث أصبح العراق بأكمله تحت الأنتداب البريطاني بقرار من عصبة الأمم وتم توثيق ذلك باتفاقية سان ريمو **San Remo** في ايطاليا في نيسان ١٩٢٠ وكانت فرنسا قد وافقت على ذلك مقابل حصولها على الأنتداب على سوريا أضافة الى حصولها على حصة من النفط في بلاد ما بين النهرين وهي في الحقيقة تمثل الحصة الألمانية في شركة **TPC** وعزز ذلك باتفاقية **Treaty of Sèvres** في أب ١٩٢٠. كما تضمن الأتفاق النفطي على وضع أي شركة تؤسس لاحقا لتطوير حقول النفط في العراق تحت الأدارة الكاملة لبريطانيا وعلى أن يتم اعطاء شركة البلد الأم –أي العراق– ٢٠٪ من أسهم الشركة الا أن بريطانيا أرغمت العراق بعدئذ على التنازل عن ذلك بموجب اتفاقية ١٩٢٥ مقابل دعم بريطانيا للعراق في الأنضمام الى عصبة الأمم وللدفاع عنه والوقوف الى جانبه بوجه تركيا التي كانت تطالب بتبعية ولاية الموصل لها وخاصة بعد اكتشاف النفط في حقل كركوك العملاق. فكان أن وضع العراق بين خيارين فأما التنازل عن الموصل أو الأبقاء على حصته البالغة ٢٠٪ من أسهم الشركة فكان القرار هو بالأحتفاظ بالموصل مقابل تنازل العراق عن حصته في أسهم الشركة وتم ذلك بخلاف ما تضمنته أتفاقية سان ريمو المبرمة مع فرنسا.

كان الصراع من أجل السيطرة على منابع النفط في الشرق الأوسط يقتصر فيما بين بريطانيا وفرنسا الا أنه سرعان ما التحقت الولايات المتحدة الأمريكية بدائرة الصراع من خلال شركات أمريكية مدعومة من قبل الأدارة الأمريكية للحصول على حصتها

من الكعكة. وبعد سنوات من المفاوضات الصعبة فيما بين حلفاء الأمس تم التوصل الى أتفاقية الخط الأحمر في الأول من تموز ١٩٢٨ والتي تم بموجبها حصر حقوق التنقيب في الجزيرة العربية (العراق-المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج باستثناء الكويت) بمجموعة من الشركات البريطانية والفرنسية والأمريكية والهولندية (اضافة الى نسبة ٥٪ للسيد كولبنكيان والذي كان قد حصل سابقا على التزام رسمي من السلطان العثماني على حصة من امتياز النفط) في حين بقيت مناطق الكويت وبلاد فارس تحت السيطرة البريطانية حصرا.

خلال فترة الرئيس ويلسون قامت أمريكا بالضغط على حلفائها السابقين من أجل الحصول على حصة من غنيمة النفط وعدم السماح للأوربيين باحتكارها، هذا وكانت مجموعة من عدة شركات أمريكية تحت أسم **The Chester Group American** قد تقدمت قبيل الحرب الى الأمبراطورية العثمانية بطلب الحصول على امتياز تم رفضه الا أن حكومة تركيا الجديدة بقيادة كمال أتاتورك وافقت على الطلب في نيسان ١٩٢٣ بالرغم من الأحتجاجات البريطانية والفرنسية والتي نجحت في الغاء ذلك الأمتياز في كانون الأول ١٩٢٣ خاصة بعد أن سحبت بنوك أمريكية دعمها لتلك المجموعة وبعد أن أصبح واضحا أن تركيا سوف لا تتمكن من الأحتفاظ بولاية الموصل.

الا أن أمريكا- وبضوء تناقص الوقود وازدياد الأسعار خلال فترة الحرب وتصاعد الأشاعات حول احتمال نضوب النفط الأمريكي- قامت باعطاء الدعم الكامل للشركات الأمريكية من أجل الحصول على حصة في نفط منطقة الشرق الأوسط وبشكل خاص في نفط بلاد ما بين النهرين واتخذت موقفا حازما برفض الأحتكار والسيطرة الأوربية المطلقة الا أن بريطانيا رفضت السماح للفرق الجيولوجية الأمريكية أجراء مسوحات في العراق. عمدت الأدارة الأمريكية الى رفض الأعتراف بمسودة قرار الأنتداب داخل عصبة الأمم، وبعد مفاوضات وتهديدات متقابلة بين حلفاء الأمس تم التوصل الى اتفاق مبدئي في عام ١٩٢٢ بمنح مجموعة من سبع شركات أمريكية حصة في

شركة TPC والتي تم تعديل ملكيتها عام ١٩٢٤ وذلك بمنح حصص متساوية مقدار كل منها ٢٣,٧٥٪ لكل من الشركة البريطانية .Anglo-Persian Oil Co و الشركة الهولندية (وتضم حصة بريطانية كبيرة) Royal Dutch SHELL وشركة CFP الفرنسية ومجموعة الشركات الأمريكية American Syndicate وكولبنكيان ٥٪ علما أن توزيع الحصص ضمن شركة ال TPC في عام ١٩١٣ كان يعطي للشركة البريطانية ٤٧,٥٪.

كانت قضية ولاية الموصل هي المحور الرئيسي وكانت التعليمات للوفد التركي بقيادة عصمت باشا بالتمسك بولاية الموصل ضمن تركيا استنادا الى الميثاق الوطني (National Pact (Misak-i Milli والذي تبناه البرلمان التركي في كانون الثاني ١٩٢٠. الا أن بريطانيا عارضت ذلك الموقف وطالبت بأحالة الأمر الى عصبة الأمم حيث تتمتع بنفوذ كبير من خلال السكرتير العام Sir Eric Drummond وهو بريطاني الجنسية وكون تركيا لم تكن أصلا عضوا في العصبة.

تم عرض الأمر في لوزان حيث استمرت المباحثات منذ تشرين الثاني ١٩٢١ ولغاية أذار ١٩٢٣ حيث اضطر الوفد التركي أخيرا الى قبول المقترح البريطاني بعد فشل المفاوضات الثنائية.

في أذار ١٩٢٥ تم التوقيع على اتفاقية الأمتياز بين العراق وشركة TPC وتمتد لمدة ٧٥ عاما واعتبار الشركة شركة بريطانية مسجلة في بريطانيا بعد أن كانت خاضعة للقانون التركي. ورغم أن تلك الأتفاقية أعطت الحق للشركة للمباشرة فورا بأعمال التنقيب في ٢٤ منطقة مقابل استلام العراق عوائد ثابتة وقيام TPC ببناء مصفى للنفط ومد خط أنابيب لتصدير النفط الا أن عدم حسم موضوع عائدية ولاية الموصل شكل عائقا أخر دون المباشرة بالعمل ولم يتم حسم ذلك لغاية كانون الأول ١٩٢٥ عندما أصدرت عصبة الأمم قرارا ضد تركيا وذلك بقبول ما اصطلح عليه خط بروكسل كحدود

فاصلة بين العراق وتركيا. واضطرت تركيا القبول بذلك تحت الضغط الدولي والتمرد الكردي ورغبتها بالأنضمام الى عصبة الأمم وبهذا تم الأعتراف بولاية الموصل كجزء من دولة العراق الحديثة.

توجهت شركة TPC بعد ذلك للتركيز على أعمال التنقيبات في مناطق قرب كركوك والتي لم يكن من الصعب التأكد من تواجدها استنادا الى الظواهر والتسربات النفطية (النار الأزلية) على السطح وبالتالي تم تحديد امتدادات حقل عملاق لأكثر من ١٠٠ كيلومترا وبأحتياطيات ضخمة (قدرت لاحقا ب ١٦ مليار برميل) وعلى أعماق بسيطة. تم تفجر النفط خلال أعمال الحفر في ١٥ تشرين الأول ١٩٢٧ يصاحبه صوت هائل مغطيا مساحات شاسعة من الأرض ولم يتم السيطرة على البئر الا بعد تسعة أيام وبمساهمة رئيسية من قبل أهالي المنطقة. حقق ذلك الحدث مطامح شركة TPC ولكنه حدد في الوقت نفسه السيطرة البريطانية على العراق. وتكون بذلك كركوك قد شهدت ثاني حدث نفطي بعد منطقة مسجد سليمان ضمن بلاد فارس والتي تم اكتشاف النفط فيها من قبل شركة النفط الأنكلو- فارسية.

وبتدفق النفط من بابا كركر تصاعدت وتيرة المباحثات بين الشركاء لأبرام الأتفاق بشكل نهائي وتم ذلك في تموز ١٩٢٨ وبالنسب المشار اليها في أعلاه بعد أسقاط حصة العراق. وفي حزيران ١٩٢٩ تم استبدال اسم شركة النفط التركية الى شركة نفط العراق .Iraq Petroleum Co (IPC).

الا أن التضارب بين مصالح الشركاء كان سببا وراء تأخر عمليات التطوير والتصدير وبالتالي فشلت شركة IPC في تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الأمتيازالأولى الا أنه بضغط بريطاني تم أبرام أتفاقية جديدة عام ١٩٣١ لمدة ٧٥ عاما أعطيت الشركة بموجبه حق التنقيب في ٨٣٢٠٠ كيلومتر مربع شرق دجلة مقابل أعطاء العراق منحا

وقروضا أضافية مع الألتزام بمد خطين للأنابيب الى البحر الأبيض المتوسط بحلول عام ١٩٣٥.

في نيسان ١٩٣٢ تم التوقيع على امتياز أخر لمدة ٥ سنوات مع شركة بريطانية تضمنت مساهمة أيطالية لتغطية الأمتيازات غرب نهر دجلة شمال خط عرض ٣٣ نجم عنها اكتشاف حقول عين زالة وبطمة وتطويرها الا أنه ولضعف التمويل تم شراء الشركة عام ١٩٤١ من قبل شركة IPC. والتي كانت قد ضمنت في كانون الأول ١٩٣٨ امتيازا مماثلا لتغطية المناطق الجنوبية (شركة نفط البصرة) وأصبح العراق بذلك بأكمله تحت سيطرة شركات النفط الأجنبية.

كانت وثيقة تأسيس شركة TPC (لاحقا شركة IPC) وتوزيع الحصص النهائية لمجموعات الشركات قد تمت بموجب اتفاقية الخط الأحمر في ١ تموز ١٩٢٨ والتي تضمنت مبدأ عدم قيام أي من الفرقاء بالعمل بشكل مستقل للحصول على امتيازات نفطية جديدة في الأراضي التي كانت تحت السيطرة العثمانية واستثنت من ذلك (مصر والكويت والمنطقة المحايدة) في حين شملت الجزيرة العربية وتركيا. وبموجب ذلك مارست الشركة أعمالها في العراق وسعت لتوسيعها في مناطق محاذية للخليج العربي. الا أن أمريكا لم تكن على قناعة تامة وسعت تحت أغطية مختلفة من أجل الحصول على امتيازات جديدة وبالتالي لم تمض سنوات معدودة حتى حصلت شركة سوكال الأمريكية بدعم كامل من الأدارة الأمريكية بالحصول على امتياز النفط في المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٣ ثم قامت عام ١٩٣٦ بانشاء شركة أرامكو ARAMCO بالأشتراك مع شركة تكساكو TEXACO. وأدى ذلك بالنتيجة الى الغاء اتفاقية الخط الأحمر بأعلان البرتغال عام ١٩٤٨.

وبعد تدفق النفط من بئر بابا كركر –وحسم موضوع الأمتيازات النفطية لصالح الشركات– كانت الخطوة الثانية هي أيصال النفط الى سواحل البحر الأبيض المتوسط

كمنفذ لأيصال النفط العراقي الى الأسواق العالمية. لم يكن القرار سهلا فقد خضع لمناوشات سياسية. وبعد أن تم رفض فكرة مد الخط عبر تركيا بحكم الخلافات والمواقف السابقة تلخص الموقف البريطاني بمد الخط الى حيفا عبر فلسطين لكونها خاضعة للأنتداب البريطاني في حين طالبت فرنسا بالوصول الى السواحل عبر سوريا ولبنان حيث يخضعان للأنتداب الفرنسي وكان هذا من أسباب تأخر بناء الخط عدة سنوات. وكان الحل النهائي يتمثل بأيصال الخط لثلاث موانىء تقع في بانياس في سوريا وطرابلس في لبنان وحيفا في فلسطين والتي تم اكمالها في عام ١٩٣٤.

لم تنتظم عمليات التصدير فعليا الا بحلول عام ١٩٣٨ -أي بعد ٩ سنوات من اكتشاف النفط- حيث بلغ معدل الصادرات حوالي ٨٠٠٠٠ برميل يوميا لغاية الحرب العالمية الثانية بسبب تحديد حركة البواخر في البحر الأبيض المتوسط مما سبب هبوطا حادا في الانتاج العراقي مع الاشارة الى أن الاضطرابات والأزمات السياسية أدت الى حالات متعددة من التوقف لأعتبارات سياسية محلية (انقلاب بكر صدقي في العراق عام ١٩٣٦) وأضرابات عمال النفط ثم ثورة الشهداء العقداء الأربعة (حركة رشيد عالي الكيلاني) عام ١٩٤١ ثم حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨ وما سبقها من اضطرابات جعلت تشغيل الخط الى حيفا محدودا لفترات محدودة جدا ومتقطعة ثم توقف كليا منذ عام ١٩٤٨ وأصبح الخط بعدئذ لا وجود له لأسباب عديدة. في أعقاب قيام الرئيس مصدق بتأميم النفط عام ١٩٥٣ واضطرار الشركات للتعويض عنها برفع صادرات النفط العراقية فأن تشغيل الخطوط عبر سوريا (ومنها الى لبنان) كانت دائما عرضة لتقلب العلاقات السياسية بين البلدين وكثيرا ما كانت تؤدي الى ايقاف ضخ النفط.

بعد القضاء على النظام الملكي واعلان النظام الجمهوري في ١٤ تموز في العراق ١٩٥٨ تأزمت العلاقات مع شركات النفط الأحتكارية وتوجت بأصدار العراق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ للحد من سيطرة الشركات وسحب حق الأمتياز من حوالي ٩٩,٥٪ من الأراضي العراقية وذلك لأن الشركات لم تقم بأستثمارها رغم اكتشافها للعديد من

الحقول النفطية والتراكيب الجيولوجية الواعدة وأبقت على معدلات انتاج واطئة في حين قامت بتصعيد الأنتاج من مناطق الأمتياز التابعة لها في المملكة العربية السعودية والخليج.

كانت الشركات قد اتخذت موقفا معاديا من اجراءات العراق وقوانينه منذ صدور القانون رقم ٨٠ عام ١٩٦١ وبالتالي لم يكن للعراق أن يعتمد على خطوط الأنابيب والمنافذ التصديرية الخاضعة لأدارة تلك الشركات وكان لزاما عليه أن يسعى لتوفير بدائل لضمان نقل وتصدير النفط المنتج وطنيا من خلال مرافىء أخرى فكان أن سعى العراق لأيجاد بدائل لأنتاج ونقل وتصدير النفط تكون تحت السيطرة الوطنية المباشرة.

وعلى الرغم من وجود ثلاث شركات اسميًا لها حقوق الأمتياز؛ فإن الإدارة العليا كانت موحَّدة من قِبَلِ الجهات الغربية المالكة، وكانت القرارات الاستراتيجية والإدارية والاستثمارية تُتَّخذ من مقرِّ الشركة الأم في لندن حيث مقر الـIPC، وبالتالي كانت عمليات النفط تنقيبًا وإشرافًا تتمُّ وتُدار بشكل مركزي وبنظرة شمولية لعموم العراق، آخذة بعين الاعتبار طبيعة الحقول المنتجة وخطط وبرامج التطوير ضمن أهداف ومصالح شركات النفط ذاتها، وبغضّ النظر عن مواقع تلك الحقول، وكان الإشراف والمتابعة من الجانب العراقي تتم -أيضًا- بشكل مركزي من خلال الدائرة المختصة في بغداد، والتي أصبحت وزارة للنفط عام ١٩٦٠.

يعتبر القانون رقم ٨٠ حقيقة بدء السيطرة الوطنية على الثروات النفطية من خلال استعادة العراق سيطرته على ما يقرب من ٩٩,٥٪ من أراضيه وسحبها من شركات النفط. وفي ٨ فبراير/ شباط ١٩٦٤ تم بموجب القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ الإعلان عن تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية، والتي حددت مسؤولياتها وصلاحياتها بموجب القانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٦٧ والقانون رقم (١٢٣) لسنة ١٩٦٧، وذلك بعد

فشل محاولات شركات النفط في الالتفاف على القانون رقم (٨٠) من خلال محاولة تأسيس شركة نفط بغداد في أواسط الستينات من القرن الماضي.

في الأول من حزيران عام ١٩٧٢ صدر قرار العراق بتأميم عمليات شركة نفط العراق (شملت النفوط من منطقة كركوك) ولكنه سرعان ما قررت سوريا في اليوم التالي تأميم منشآت النفط الممتدة عبر سوريا الى البحر الأبيض المتوسط وبالتالي توقف صادرات النفط لحين التوصل لأتفاق مباشر –بين حكومتي العراق وسوريا– يتضمن رفع أجور وشروط مرور النفط عبر سوريا. وبضوء ما تقدم فقد اتخذت الحكومة العراقية قرارها باعتماد بديل المرور عبر تركيا الى سواحل البحر الأبيض المتوسط كمنفذ أضافي للموانىء القائمة في سوريا ولبنان وضمن سياسة عراقية لتوسيع وتعدد منافذ التصدير بدلا من حصرها بمنفذ أو أثنين والمعرضة للتوقف لهذا السبب أو ذاك وخاصة السياسية منها.

أصبحت المسؤولية حصرًا بشركة النفط الوطنية، على أن تعتمد أسلوب الاستثمار المباشر وأن لا يتم اللجوء إلى شركات أجنبية؛ إلا في حالة استثنائية مشروطة بصدور تشريع خاص. وتم العمل بهذا القانون على مر السنين اللاحقة، لكل التعاقدات التي تمت لاحقًا مع شركات أجنبية إلا في عهد الاحتلال الجديد بعد عام ٢٠٠٣، حيث تمارس سياسة التعاقد مع عشرات الشركات الأجنبية التفافًا على القوانين النافذة المذكورة في أعلاه وغيرها؛ كقانون صيانة الثروة الهيدروكربونية وجميعها بقيت دون تعديل أو إلغاء إلى يومنا هذا.

لم يكن النفط بعيدًا عن خطط وأهداف الحصار الذي امتد من أغسطس/آب ١٩٩٠ ولغاية شن الحرب على العراق واحتلاله في مارس/آذار٢٠٠٣، وعلى الرغم من أن الادعاءات بشن الحرب كانت باتهام النظام السابق بأنه كان على علاقة مع 'الإرهاب' وامتلاكه أسلحة دمار شامل، فإنه ثبت وبشكل قاطع عدم صحة ذلك، ولم يبقَ من

أسباب الغزو إلا الاعتبارات السياسية (احتلال وتقسيم تحت مسميات مختلفة)، والسيطرة على النفط وسحبه من سيطرة القطاع العام وإفساح المجال لعودة الشركات الأجنبية، وذلك كأهداف غير معلنة بدأت تتكشف سنة بعد أخرى، ويكفينا أن نستشهد بما قاله مخطط الغزو الأميركي (بول وولفيتز)، مساعد وزير الدفاع الأميركي آنذاك، عند شن الحرب، في لقاء لاحق له أواخر عام ٢٠٠٣ مع الجنود الأميركيين في إحدى قواعدهم العسكرية جنوب شرق آسيا، عندما جوبه بسؤال عن أسباب شن الحرب على العراق مع عدم ثبوت وجود أسلحة دمار شامل مقارنة مع كوريا الشمالية، التي اعترفت بتملكها؛ فكانت إجابته: "ألا تعلمون أن العراق يطفو على بحيرة من النفط؟!".

وقبيل شن الحرب على العراق ومن أجل التهيئة للحرب واحتلال العراق قامت الإدارة الأميركية عام ٢٠٠٢ بتشكيل ١٥ لجنة من خبراء أميركيين وأعداد من المغتربين العراقيين، وكانت واحدة منها تتعلق بوضع سياسة جديدة للقطاع النفطي وهيكلية جديدة له، واستهدفت بوضوح العمل على خصخصة الصناعة النفطية، وفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية، وبعبارة أخرى إلغاء قرارات التأميم، التي صدرت قبل الأحتلال بثلاثين عامًا، وتم خلال أيام من الاحتلال تعيين شخصية أميركية لإدارة القطاع النفطي استمرت لمدة ستة شهور، وأنيط العمل لما سمي بإعادة تأهيل القطاع بشركات أميركية مثل (هاليبرتون، بكتل، بارسونز, وورلي.. وغيرها)، إلا أنه رغم الفساد المالي وصرف المليارات من الدولارات فشلت في تحقيق أي منجز يُذكر، وبقيت حالة الصناعة الاستخراجية والتحويلية متخلفة حتى أواخر عام ٢٠١١ عن جميع أرقام الإنتاج والتصدير التي كانت قائمة قبل الاحتلال، ويستمر العراق بالاعتماد على استيراد جزء غير قليل من حاجاته من المشتقات النفطية (بنزين، غاز أويل، نفط أبيض، وغاز سائل).

واستكمالاً لما تقدَّم، فقد حرص الحاكم الأميركي بول بريمر والسياسيون العراقيون في السلطة الجديدة على العمل لتضمين دستور عام ٢٠٠٥ (والذي جاء بشكل غامض

قابل للاجتهاد والتفسير في العديد من فقراته) مبادئ تتعلق باعتماد الفيدرالية وإنشاء الأقاليم، معززة بنصوص أكثر غموضًا فيما يتعلَّق بإدارة الثروات النفطية وهيكلية ومسؤوليات القطاع النفطي، وبشكل خاص بالمواد (١١١) و(١١٢)، والمواد الأخرى ذات العلاقة؛ مما حفز البعض وبشكل خاص سلطة إقليم كردستان على فرض أسلوب اللامركزية بإدارة شئون النفط في وقت لا تسمح فيه الجيولوجيا والجغرافيا بذلك، بل ويُفترض -إن كانت مصلحة العراق الموحد هي الهدف- أن تستمره الإدارة مركزيًّا بعيدًا عن الخصومات السياسية، وما نجم عنها من تبعات وارتباطات طائفية ومناطقية وحزبية ومصالح شخصية.

كما إن إقليم كردستان سرعان ما أعلن رفضه لها؛ بحجة أنها قد ضمت ملاحق بتوزيع مسؤوليات الحقول النفطية بشكل يتنافى مع توجهات الإقليم الداعية إلى توسيع دوره في عمليات التفاوض والتعاقد والإدارة على حساب تقليص دور المركز وشركة النفط الوطنية العراقية، وباشر على الفور إصدار قانون خاص للنفط والغاز عام ٢٠٠٨ يغطي أعماله، ليس ضمن حدود الإقليم المعترف بها (أربيل، السليمانية، دهوك)، بل يتجاوزها ليشمل مناطق شاسعة ضمن محافظات نينوى، كركوك، صلاح الدين، ديالى باعتبارها مناطق متنازع عليها، وأعلن نفسه وصيًّا عليها، وأعطى لنفسه صلاحية العمل فيها مع عدم السماح للمركز بالعمل فيها إلا بموافقة الإقليم، كما اعتمد حصرًا صيغة التعاقد بأسلوب مشاركة الإنتاج التي تتضمن التنازل عن جزء من الثروات للشريك الأجنبي.

إن النظرة للموضوع أعلاه، لابد وأن تأخذ أبعادًا سياسية تتجاوز موضوع السيطرة على النفط إلى السيطرة على الأراضي؛ فإقليم كردستان يطمح إلى توسيع رقعته الجغرافية إلى ضعفي ما هو عليه الآن، يساعده في ذلك الوضع السياسي المتأزم؛ حيث تمكن إقليم كردستان ومنذ الأيام الأولى للأحتلال من التحكم في التوازنات السياسية

للبلد، وأصبح من الصعب بل المستحيل حسم أي من الأمور المختلف عليها ، وما أكثرها، دون وضع حلول لموضوع النفط والسيطرة عليه وإدارته، وبالتالي ايجاد حلول لوضع الأراضي التي تسيطر عليها حاليًا قوات البيشمركة ضمن المحافظات الأربع المجاورة.

إضافة إلى الوضع المعقد مع الإقليم، فإن فشل الحكومة المركزية في سياستها الأمنية والإدارية والاقتصادية، شجع عددًا آخر من المحافظات -سواء كانت منتجة للنفط أو غيرها- على المطالبة بصلاحيات أوسع، وصلت إلى حد المطالبة بإعلان تشكيل أقاليم جديدة؛ محاولين بذلك السير على غرار النموذج الكردي (مع الفارق بين الحالتين)، كما هو الحال بالنسبة إلى محافظات: البصرة، وصلاح الدين، والأنبار، وديالي.

إن الخلل قد وقع منذ الأيام الأولى للاحتلال؛ حيث اعتمدت المحاصصة الطائفية أساسًا للحكم، وتم على ضوئها تبني دستور يحوي العديد من القنابل الموقوتة، وكان يفترض تعديله بعد أربعة أشهر من تبنيه، إلا أنه مضى الآن أكثر من تسع سنوات دون أي إجراء، أعقبها الفشل في مجال إدارة ملف النفط في تطبيق القوانين النافذة بالنسبة للحكومة المركزية بإقدامها على إبرام ١٥ عقدًا، والمضي بجولات تراخيص دون العودة إلى السلطة التشريعية، ثم الفشل في إصدار قوانين بديلة عن القوانين النافذة، أو إصدار قانون جديد بدلاً من تجاوز الشرعية القانونية.
أصبح النفط والتنافس على إدارة شئونه بسبب ارتفاع حجم إيراداته -بفضل ارتفاع أسعار النفط العالمية، وليس بفضل زيادة الإنتاج ومشتقاته- عاملاً أساسيًا من عوامل الصراع السياسي داخل العراق، يوشك في أحيان كثيرة أن يفجر وحدة البلاد؛ مثل مطالبة إقليم كردستان التوسع بحدوده على حساب المحافظات الأربع المجاورة، أو يهدد استقرارها السياسي والاجتماعي، مع انتشار حالات الفساد بشكل غير مسبوق جعل العراق في مصاف الدول الثلاث الأولى عالميًا من حيث استشراء الفساد. وكدليل على

تآمر الدول الغازية وبشكل خاص بريطانيا التي لعبت الدور الأساسي قبل مائة عام في تقسيم الوطن العربي وتقاسم ثرواته النفطية مع شركائها فقد كشفت وثائق رسمية أن وزراء بريطانيين ناقشوا خططاً لاستغلال احتياطيات النفط العراقي مع الشركات النفطية الكبرى في العالم، قبل عام من مشاركة بريطانيا في غزو العراق عام ٢٠٠٣. وقالت صحيفة "اندبندنت" إن الوثائق، التي ظهرت إلى العلن للمرة الأولى، تثير تساؤلات جديدة بشأن مشاركة بريطانيا في الحرب التي قسمت حكومة توني بلير وصدق عليها البرلمان بذريعة أن الرئيس صدام حسين كان يمتلك أسلحة الدمار الشامل. واضافت أن الوثائق كانت محاضر لوقائع سلسلة من الاجتماعات بين وزراء بريطانيين وكبار مسؤولي شركات النفط العالمية الكبرى، ولم تُقدم كأدلة إلى لجنة التحقيق حول مشاركة بريطانيا في الحرب على العراق المعروفة باسم تحقيق تشيلكوت، والتي لم تنشر نتائجها لغاية الان (اوائل ٢٠١٥) رغم مرور ثلاث سنوات على انجازها.

وقالت الصحيفة إن الوثائق التي يعود تاريخها إلى أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٢ رسمت صورة مختلفة جداً، فقبل خمسة أشهر من غزو العراق في مارس ٢٠٠٣ أبلغت وزيرة الدولة البريطانية لشؤون التجارة البارونة سيمونز شركة (BP) أن حكومتها تعتقد "أن شركات الطاقة البريطانية ينبغي أن تحصل على حصة من نفط العراق الهائل كمكافأة على التزام بلير عسكرياً بخطط الولايات المتحدة لتغيير النظام في العراق".
وأضافت أن الوثائق تُظهر أيضاً أن البارونة سيمونز "وافقت على ممارسة ضغوط على إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش بالنيابة عن شركة (BP) بسبب مخاوف الأخيرة من استبعادها من الصفقات التي كانت واشنطن تتفاوض عليها بهدوء مع حكومات الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا وشركات الطاقة لديها".

ونسبت الصحيفة إلى محضر لقاء بين شركات (BP) و (شل) و (بي جي) المعروفة سابقاً باسم شركة الغاز البريطانية جرى في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٢ القول "إن البارونة سيمونز اقتنعت أنه سيكون من الصعب تبرير خسارة الشركات البريطانية في العراق بتلك الطريقة نظراً لوقوف بريطانيا وبقوة مع الحكومة الأميركية طوال الأزمة". وجاء في المحضر أيضاً أن وزارة الخارجية البريطانية دعت شركة (BP) في السادس من نوفمبر ٢٠٠٢ للحديث عن الفرص المتاحة لمرحلة ما بعد تغيير النظام في العراق، والذي يملك احتياطات نفطية هائلة وتستقتل (BP) للدخول إلى هناك وكانت قلقة من أن الصفقات السياسية قد تحرمها من هذه الفرصة".

وأشارت الصحيفة نقلاً عن الوثائق إلى أن ادوارد تشابلن مدير قسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية البريطانية في ذلك الوقت ذكر في اجتماع آخر عُقد في أكتوبر ٢٠٠٢ "أن شركتي (BP) و (شل) لا تقويان على تحمل عدم الحصول على حصة في العراق من أجل مستقبلهما على المدى الطويل. ونحن مصممون على الحصول على شريحة عادلة للشركات البريطانية خلال مرحلة ما بعد صدّام". وقالت إن أكثر من ١٠٠٠ وثيقة سرية تم نشرها بموجب قانون حرية المعلومات خلال السنوات الخمس الماضية، وتكشف عقد ما لا يقل عن خمسة اجتماعات بين موظفي الخدمة المدنية والوزراء وشركتي (BP) و (شل) أواخر العام ٢٠٠٢.

وأضافت الصحيفة أن عقوداً أُبرمت في أعقاب غزو العراق لمدة عشرين عاماً وتُعد الأكبر من نوعها في تاريخ صناعة النفط، وتغطي نصف احتياطيات العراق النفطية والبالغ حجمها ٦٠ مليار برميل من النفط، واشترتها شركات مثل (BP) وشركة النفط الوطنية الصينية. وكواقع حال فان صناعة النفط الاتستخراجية العراقية (انتاج النفط) قد اصبح اليوم فعليا وبشكل شبه كامل (٩٨٪) بيد شركات نفط اجنبية واضمحل الدور الوطني.

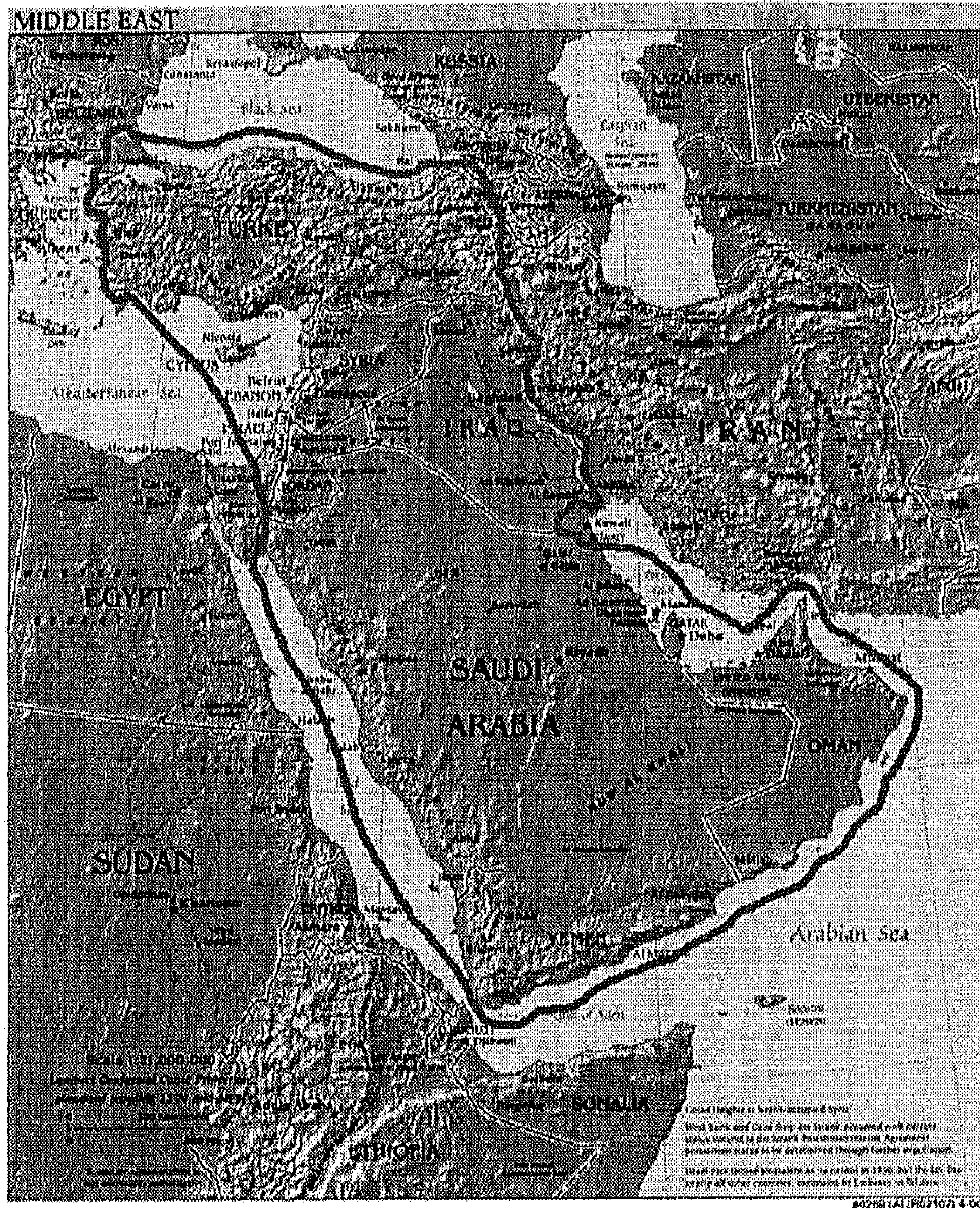
وفي الختام لا بد من العودة الى كتاب الأستاذ كمال القيسي (النفط والهيمنة) حيث ضمنه عددا غير قليل من مقالاته المتعلقة بشوؤن الطاقة بشكل عام والنفط العراقي بشكل خاص ومن زوايا سياسية وأقتصادية فاجتهد وأجاد وأصاب الحقيقة في كشف حقيقة الرغبة الدولية والاقليمية أنتقالا الى الصراع الداخلي في العراق من أجل الهيمنة والسيطرة على ثروات العراق وعلينا أن نعترف بأنهم قد حققوا فعلا قدرا غير يسير من النجاح.

قال أحد كبار المسؤولين الفرنسيين المسؤول عن شؤون النفط عام ١٩١٨ بعد أنتهاء الحرب العالمية الأولى بأن النفط الذي ساعد الحلفاء على تحقيق النصر سيكون شريان الحياة والحضارة...فمزيدا من النفط !!

وما دام النفط والغاز سيبقيان يشكلان أكثر من ٥٠٪ من سلة الطاقة وما دامت بدائل الطاقة بعيدة المنال أقتصاديا فأن الوطن العربي بما يملكه من أحتياطيات نفط تزيد عن ٥٠٪ من أحتياطي العالم و٣٠٪ من أحتياطي الغاز فان الوطن العربي سيبقى يعاني المزيد من التشرذم والأنقسام وهيمنة الأجنبي.

حسبي الله ونعم الوكيل

عصام الجلبي
عمان
تشرين أول/أكتوبر ٢٠١٤



اتفاقية الخط الأحمر بين شركات النفط العالمية ... التأريخ تموز ١٩٢٨

مقدمة

النفط مورد طبيعي محدود نافذ يوجد في مناطق نائية يتسم معظمها بالتخلف. يتصل بهذا التوصيف جملة حقائق أولها أن الاحتياطيات النفطية في جوهرها خزين جيولوجي لثروة وطنيه تعود ملكيتها لأجيال عدة ولمالكها حريّة الأختيار في أن يخزنها أو يستخرجها وفق معدلات تتّسق وحاجاته الآنيّة والمستقبلية من غير إغفال أو إسقاط لحصة الأجيال القادمة في تلك الثروة النفطية العامة، بمعنى آخر أن تجري برمجة معدلات الاستنزاف (الإنتاج) وفق الاحتياجات الاقتصادية والتنموية للقطر المعني دون الأضرار بالقيمة الحقيقية للموجودات المستنزفة. فعلى المنتج أن يعتمد خطة أنتاج تتيح له تعظيم عوائده النفطية عبر زمن نفاذ الاحتياطي النفطي بحيث أن معدلات الأنتاج تتناقص تدريجياً بشكل متوازن يتّسق مع تناقص الأحتياطيات وارتفاع كلف الأنتاج وأن يأخذ المنتج بنظر الاعتبار القيمة الحقيقية لموجوداته التي تتناسب عكسيا مع معدلات الاستنزاف.

كلف أنتاج النفط كسلعة نافذة تتحدد بعاملين متضادّين: التطور التكنولوجي ومعدلات الأستنزاف الأحتياطي . العامل الأول يؤدي إلى خفض التكاليف بينما الثاني يزيد منها. ان المنتج قادر على تحديد كلف استكشاف واستخراج النفط إلا أنه غير قادر على تحديد كلف الاستنزاف مما يثير مشكلة حقيقية ناجمة عن عدم التوازن بين معدلات استنزاف الاحتياطيات النفطية الوطنية واقتصاديات السوق العالمي للنفط. إضافة إلى ذلك أن الأخير لا يعترف بتفوق النفط على بقية مصادر الطاقة الأخرى بكونه مصدراً نبيلا ذو استخدامات صناعية واستهلاكية متعددة تتصف بالنظافة والكفاءة العالية والأقل كلفة من مصادر الطاقة الأخرى فيسقط عن السعر الاسمي المكافئة أو العلاوة

التي يستحقها النفط. كما أن أسعار السوق لا تعكس تآكل القوة الشرائية لوحدة قياسه (البرميل من النفط الخام) الناجمة عن التضخم وتقلبات أسعار صرف عملة التسعير (الدولار الأمريكي) وكذلك مقابل أسعار المنتجات المستوردة غير النفطية.

في ضوء أعلاه يستنتج أن طبيعة النفط وظروف استخراجه وتسويقه واستغلاله تفرض على البلدان المنتجة له الأخذ بمبدأ سيادة الدولة من خلال أمتلاك القرارات الرئيسية السياسية والفنية والاقتصادية والمالية المتعلقة بأنشطة الصناعة النفطية الوطنية.

لأسعار النفط الخام "دورة سعرية" قد تستغرق عدة سنوات في الاستجابة الكاملة للتغيرات الحاصلة في جانبي العرض والطلب، وتتحدّد اسعار النفط الخام في ضوء تفاعل عوامل في جانبي العرض والطلب، منها: الأجراءات السياسية المعتمدة في الدول المنتجة والمستهلكة، قوانين حفظ الطاقة، زيادة الإنتاج من مناطق خارج دول الأوبك، تطوير مصادر طاقة بديلة، المضاربة في الأسواق النفطية والمالية وتغير أسعار صرف العملات مقابل الدولار، وخرق بعض دول الأوبك لحصص إنتاجها وقيام البعض الآخر (السعودية والكويت وفنزويلا) بربط جزء من إنتاجها بعملياتها التحويلية المملوكة لها في الدول الصناعية (المصافي وتوزيع المنتجات النفطية).

منذ البدايات الأولى للقرن العشرين كان للشركات النفطية العالمية الكبرى دور بارز في تدبير أستغلال الثروة النفطية في منطقة الشرق الأوسط، حيث أعتمدت الشركات على مساعدة حكوماتها في التدخل السياسي المباشر للحصول على امتيازات نفطية تفضيلية طويلة الأمد لدى دول المنطقة. وتشير أحداث القرن العشرين الى وجود تنسيق محكم بين الشركات النفطية الكبرى و حكوماتها في إدارة الصراع حول السيطرة على الاحتياطيات النفطية سياسياً و اقتصاديا و عسكرياً إن أقتضى الأمر.

العراق مثال صارخ لتلك الحقيقة: في بداية القرن الماضي دخل الجنرال"مود" بغداد معلناً أنه جاء اليها "محررا لا فاتحاً! ونستون شرشل وزير المستعمرات آنذاك يرى "أن الدفاع عن احتياطيات النفط العراقي هو اختيار القوة في استخدام الأسلحة الحديثة لتمكين بريطانيا من السيطرة على الحقول النفطية بأقل التكاليف"!. كما واشارت أحدى الدراسات الحديثة التي ظهرت في مجلة نيويورك تايمز (حزيران ٢٠٠٤) أن واشنطن كانت تفكر جدياً في عام ١٩٧٣ بإرسال قوة عسكرية للسيطرة على بعض من حقول النفط الغنية (السعودية, الكويت, أبو ظبي)!

في أعقاب الحرب العراقية-الأيرانية جرى التخطيط و التجهيز لقيام حرب أخرى (توقيع قانون تحرير العراق / ١٩٨٨) حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن نفط الشرق الأوسط يمثل "مركز الأمن النفطي العالمي" والسيطرة على نفط العراق يعتبر مفتاح الهيمنة والتحكّم في اتجاهات الطاقة العالمية لعدّة حقب قادمة

في ٢٠ آذار ٢٠٠٣ قامت القوات الأمريكية-البريطانية بتطويق وزارة النفط لاحتوائها على خرائط جيولوجية غاية في الأهمية ذات علاقة بالبحث المستقبلي عن النفط في العراق، وفي ٢٢ آذار ٢٠٠٣ أصدر بوش القرار ١٣٣٠٣ الذي يمنح الحصانة للشركات النفطية العاملة في جميع الأنشطة التي لها علاقة بالنفط العراقي. التاريخ يكاد يعيد نفسه بالرغم من اختلاف الأحداث و اختلاف اللاعبين، حيث ان ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في العراق مشابه لما قامت به بريطانيا في بداية القرن العشرين في الهيمنة والسيطرة على منابع النفط.

ان حكومات شركات النفط العالمية الوصية على مصالحها، لا تتردد في استخدام القوة كوسيلة للسيطرة على الحقول النفطية الكبيرة، كما لا تتردد في دعم الحكومات الديكتاتورية في الدول المضيفة أو استخدام الفساد والإفساد و تشجيع العنف المدني وحتى الحرب من أجل تحقيق مصالحها الأستراتيجية الكبرى في الطاقة (مصدق في

إيران، ثورة العشرين وإعادة احتلال العراق في ١٩٤١ خوفاً من وقوعه بيد دول المحورواحتلاله مرة أخرى في عام ٢٠٠٣).

إن تخلف الدول العربية المنتجة للنفط أدّى الى إحكام سيطرة الشركات النفطية العالمية على الموارد النفطية واستنزافها و استغلالها بشكل غير متوازن من الناحية الفنية و الاقتصادية، كما عملت الشركات النفطية العالمية على وضع العراقيل الاستثمارية و الفنية أمام الدول المضيفة في التوسّع الأفقي والعمودي (إنشاء قاعدة لصناعات ترتكز على النفط / البتروكيماويات و غيرها)، وعوائد الدول العربية النفطية صرف معظمها في نفقات استهلاكية باذخة وانفاق عسكري وامني هائل، والجزء الآخر جرى توظيفه في مشاريع بنية تحتية لم تستكمل بأنشطه اقتصادية استثمارية تقود الى تراكم رأسمالي ونمو متوازن وتنمية مستدامة. ان تلك الممارسات الخاطئة وضعت القيود امام زيادة الطاقات الأستيعابية بأتجاه تحقيق التكامل الأقتصادي العربي.

الهيمنة على النفط مكّنت الدول الصناعية الكبرى من تسويق انماطها في البذخ الاستهلاكي وتوجيه آلياتها في أحتواء واعادة تدوير الفوائض من الأموال العربية لتوظيفها في البنوك والمؤسسات المالية التابعة لها، والهيمنة على ثرواتنا وافساد سياساتنا و تمويل عملياتها على اراضينا. ان تخلّف نظمنا السياسية والأقتصادية والأجتماعية كانت السبب الرئيسي في وقوعنا بدوائر من الخوف والتخلف وعدم الاستقرار .

هذا الكتاب عبارة عن مقالات في النفط والقوة والهيمنة والتحكم والتسلط في محيط الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية، وهو يعكس سفر هموم عشتها لأكثر من ثلاثين عام، البعض منها كان في المنفى. الكتاب ليس بحثا مترابطا متسقا أو دراسة تحليلية شاملة لمواضيع، وإنما في حقيقته هو مقالات تؤشر العناصر الرئيسية في عالم

النفط ووسائل تطويعها في مدارات الهيمنة والتحكم. وأريد من وراءه التأشير والتذكير والاستفادة من بعضه في تصحيح المسارات المستقبلية.

" لقد أدرك أنّه كان مخلوقا مغلولا بالمنفى دون أن يدري " / الورم ...ابراهيم الكوني

القسم الأول

" النفط في المحيط الجيوستراتيجي "

(كلما أدبني الدهر أراني ضعف عقلي ... واذا ما أزددت علما زادني علما بجهلي)

((الشافعي))

سوق النفط العالمي "ما أنتجه القرن العشرين"

دخل العالم القرن الحادي و العشرين وهو يستخدم نفس مصادر الطاقة التي كان يستهلكها في القرن الماضي: النفط، الغاز، الفحم، الطاقة الذرية ومصادر أخرى غير نافذة، حيث تذهب ٤٠٪ من تلك المصادر لتوليد الطاقة و٢٠٪ منها للنقل. وتشكل احتياجات أمريكا الشمالية ٣٠٪ من السوق العالمي للطاقة معتمدة على تلك المصادر، بينما ازداد اعتماد أوروبا على الطاقة الذرية مما أدى إلى انخفاض احتياجاتها من النفط والفحم نسبيا. أما البلدان النامية فاستخدامها للنفط والغاز وصل إلى اكثر من ٩٠٪، وتشير التوقعات المستقبلية بان تلك النسب سوف لن تتغير كثيرا الى عام ٢٠٢٥.

يشكل النفط المصدر الرئيسي في مقابلة احتياجات العالم من المنتجات الهايدروكاربونية خاصة في مجال النقل، وإن خفض الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة يعتمد على الكيفية التي سيتم بها معالجة موضوع توليد الطاقة والنقل في المستقبل المنظور. وقد وجد أن من الصعوبة بمكان أن تتحول صناعة السيارات إلى استخدام الوقود الهايدروجيني في المدى القريب نظرا للمشاكل الصعبة المرتبطة في كيفية التعامل مع الهايدروجين وتوزيعه واستعماله كوقود على أساس الاستخدام الواسع.

إن عملية التحول من اقتصاد طاقة معينة إلى اقتصاد طاقة أخرى جديدة يعتمد على الخطوات التي يتم تحقيقها في مجال التكنولوجيا ذات العلاقة وهيكل المنافسة القائمة في الأسواق الفعلية ومدى قبول الأسعار الجديدة والتأثيرات الجانبية على المستوى الاجتماعي والبيئي.

في الشرق الأوسط توجد ثلثي الاحتياطات النفطية المؤكدة والباقي تتوزع في دول منتجة كالولايات المتحدة وروسيا والمكسيك والنرويج وكندا وفنزويلا ونيجيريا إلى جانب دول أخرى. أما الغاز فحوالي ٦٠٪ من الأحتياطيات موجودة في كل من روسيا وإيران وقطر وكذلك الكثير منه حول العالم إلا أن أستغلاله يحتاج إلى استثمارات كبيرة لتأمين نقله بالأنابيب أو تحويله إلى سائل تنقله الناقلات. يوجد لدى الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من احتياطات الفحم التي تحتاج إلى تكنولوجيا

متطوّرة تقود إلى الاستخدام النظيف في توليد الطاقة. لذا فإن معظم الدوائر النفطية تتوقع أن يبقى النفط متصدرا مصادر الطاقة الأخرى خلال الخمسين سنة القادمة. كما تتوقع وكالة الطاقة الدولية (IEA) بأن الطلب على النفط الخام سيكون بحدود ١٢٠ مليون برميل يوميا بين ٢٠٢٥-٢٠٣٠. وقد استندت تلك التوقعات على الأفتراض بأن استهلاك النفط في عام ٢٠٠٥ سيكون ٩٠ مليون برميل يوميا (كان بحدود ٨٢ مليون برميل يوميا / ٢٠٠٥) .

من الصعوبة بمكان إجراء توقعات دقيقة لجانب الطلب نظرا لكون العلاقة غير خطيّة مع المستويات السعرية المتحققة في الأسواق النفطية. ولقد أتفق الخبراء على أن الطلب على النفط سينمو باضطراد، والاختلاف بينهم أنصبّ حول النسب التي سينمو بها. وفي ضوء الاستهلاك العالمي المتحقق الآن يوجد فائض في الطاقة الإنتاجية العالمية بحدود ١,٥ مليون برميل يوميا، مما يجعل جانب العرض حديّا نظرا لكون سوق النفط غاية في الحساسية. وكما هو معروف بأن مدى وجود فائض في الطاقة الإنتاجية وحجم ذلك الفائض يعتبر من العوامل الرئيسية في تحديد الكميات التي يمكن عرضها في الأسواق العالمية لتلافي الأزمات الحادة عند ارتفاع الأسعار أو حدوث أنقطاعات مفاجئة. كما ان زيادة الطاقة الإنتاجية الفائضة ليست شرطا كافيا بل نوعية المنتج أي بزيادة عرض النفوط المطلوبة والمرغوبة من قبل المصافي العالمية التي باتت تتجه نحو أستخدام نفوط ذات نوعية جيدة وغير ثقيلة.

من العوامل المؤثرة في جانب العرض، أن الاستثمارات الموظفة خارج بلدان الأوبك في بنى تحتية (الاستكشاف والإنتاج) بدأت تبلغ نهاياتها مما يستدعي توظيف استثمارات أضافية جديدة أو الضغط على نفوط الأوبك مما يؤدي إلى تسارع استنزاف احتياطات تلك الدول. يعتقد البعض بأن الحصول على العرض المطلوب مسألة وقت نظرا لأن هناك فجوة زمنية بين الاستثمار الفعلي الموظّف في مجال الاستكشاف والإنتاج وبدء مرحلة الطلب على النفط ومشتقّاته. على سبيل المثال، تتردد بلدان الأوبك في الاستثمار عند مستويات عليا من الأسعار خوفا من التغير المفاجىء في

الظروف التي قد تحدث فائضا في الطاقة الإنتاجية وبالتالي عجز هذه الدول عن تسويق نفوطها. كما أن أصحاب المصافي بدورهم يتردّدون في الاستثمار عند المستويات المرتفعة أيضا خوفا من تغير عوامل السوق في غير صالحهم.

إن النفط ومنتجاته كطلب مشتق سلعة بالغة الحساسية من حيث المنافسة ودرجة تأثرها بالمخاطر. ومن الفرص المتاحة للبلدان الصناعية في التأثير على جانب الطلب، إمكانيتها في إحلال مصدر جديد للطاقة في مجال 'النقل' بشرط دعم السياسات على المستوى الفني والاستثماري وأن يكون عائد الاستثمارات الجديدة الموظّفة اكبرمن العوائد المتحقّقة عن الاستثمارات الموظفة في مجال النفط والغاز. ان معظم الطاقة الإنتاجية المضافة في الحقبة القادمة ستأتي من دول الأوبك وأن مجموع العرض الكلي لها سيبلغ قمته في عام ٢٠٢٠، لذا فالأنتاج المستقبلي للدول العربية المنتجة للنفط سيحتل أهمية كبرى في سوق النفط العالمي مما يثير تساؤلات كثيرة حول شكل العلاقات السياسية والنفطية والأقتصادية المستقبلية التي ستكون عليها بين الدول الصناعية وبين البلدان العربية ذات الأحتياطيات والأنتاج الكبير والكيفية التي ستعالج بها أمريكا أمنها في مجال الطاقة عموما.

عند استقراء السياسة الأمريكيّة في مجال أمن الطاقة للثلاثين سنة الماضية نجد أنها اعتمدت الثوابت التالية: الاستثمار محليا ودوليا من أجل زيادة عرض الطاقة، العمل على تحسين كفاءة استخدام الطاقة، إدامة الخزين الإستراتيجي النفطي، التنسيق مع المملكة العربية السعودية على إبقاء الأسعار النفطية معتدلة والعمل على إدامة توفير طاقة إنتاجية احتياطية تستخدم عند الأزمات السياسية والاقتصادية، وأخيرا أعتمادها لمبدأ التدخل العسكري كحل أخير للحفاظ على منابع النفط والغاز وخطوط الإمدادات.

الولايات المتحدة الأمريكية لا يزال أمامها الكثير من الخيارات في أعمال الاستكشاف ولديها العديد من الحقول والآبار المنتجة المتخطية للتقديرات الأولية لعمرها الزمني، كما أن لها العديد من الحقول النفطية حول العالم وفي الخليج خاصّة

(حقل الغوار في السعودية). من الصعوبة بمكان تحديد اتجاهات العرض نظرا لصعوبة الحصول على معلومات دقيقة عن الاحتياطات النفطية خارج الولايات المتحدة الأمريكية كما أن العديد من الحقول والآبار في العالم لم تستنزف بعد وأن التقديرات الحالية هي في حقيقة الأمر قديمة اعتمدت على "الإنتاج الأولي" الذي بدء به دون الأخذ بنظر الاعتبار التطور التكنولوجي في مراحله اللاحقة الذي ساهم في ديمومة إنتاج الحقول والآبار لفترات زمنية أطول. بالرغم من ذلك، المتوقع أن يستمر اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على النفط الخارجي وبازدياد خلال نهاية الحقبة الحالية ما لم تتخذ خطوات جادة للتقليل من الاستهلاك وهو ما يعتبر بعيدا عن التحقيق في ظل الظروف القائمة. ويدعو البعض من الأستراتيجيين إلى ضرورة قيام أمريكا باعتماد برنامج سياسي يتضمن استخدام سياسة ضريبية ومالية للحد من ارتفاع الطلب المحلي ووضع القيود على استيراداتها من النفط والغاز.

أمريكا تأتي في المركز الأول من حيث الإنتاج النفطي واستهلاكه، وهي تستورد احتياجاتها النفطية من: كندا، المكسيك، فنزويلا، ونيجيريا التي تنافس السعودية في أن تكون المجهز الرئيسي لأمريكا. بدا من عام ١٩٧٤ أصبحت الولايات المتحدة مستوردا للنفط. تعتبر كل من السعودية وروسيا لاعب رئيسي كمنتجين ومجهزين في سوق النفط العالمي. وهناك اعتقاد بان نمو الاستهلاك النفطي الصيني سيجعل الصين تحتل مكانة الولايات المتحدة واليابان لدى السعودية. ونظرا للعلاقات الأمريكية-السعودية المتميزة، وحرص الأخيرة على أن تكون المجهز الأول، قامت طيلة فترة الثمانينات والتسعينات بتخفيض أسعارها للولايات المتحدة الأمريكية بحدود ٣٠سنت في البرميل الواحد.

إلى جانب العلاقات النفطية هناك علاقات خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية ناجمة عن أن السعودية: *تتميز بموقع جيوستراتيجي مهم وقائدة في العالم الأسلامي، *كونها مؤسس ولاعب في تسعة منظمات دولية وإقليمية ذات أهمية بالغة للسياسة الأمريكية، *وأكبر دولة قابضة

للإحتياطيات النفطية ومستثمرة في الإقتصاد الأمريكي (اكثر من ٤٠٠ مليار دولار). في الآونة الأخيرة يلاحظ المراقبون أن هناك تحولا سلبيا في العلاقات الأمريكية-السعودية بدأت على شكل أنتقادات صادرة عن بعض من الدوائر الأمريكية التي ترى بأن العلاقة باتت مكلفة وأن حاجة أمريكا هي النفط وليس المصدر نفسه بالضرورة. ودعى البعض من المتخصصين إلى اعتماد سياسات تفضي إلى تنويع مصادر التجهيز(البحر الأسود، كازخستان، واذربيجان..) والسيطرة على الطلب. ومن مؤشرات التحول في الجانب السعودي قيام الحكومة بتوقيع سلسلة من العقود في مجال استكشاف الغاز والإنتاج مع كل من روسيا والصين وحرمان الشركات الأمريكية من المشاركة فيها. أن تحول السعودية نحو الصين وجنوب أسيا يعتبر بديلا تعمل عليه السعودية لأسباب سياسية واقتصادية وهناك اعتقاد بأن الصين ستحتل مكانة كل من الولايات المتحدة واليابان لدى السعودية وأن السوق يتجه نحو تقسيمات إقليمية، ففي حالة افتراض أن النفط السعودي يتحول من سوق الولايات المتحدة الأمريكية إلى سوق آسيا يجعل امكانية احلال النفط الروسي مكانه في الساحل الشرقي للولايات المتحدة. على الجانب المالي يعتقد البعض أن الفوائض النقدية المستقبلية للسعودية سوف تنحسر عن التحول إلى سندات الخزينة المركزية الأمريكية كما كان عليه الحال في السابق يؤيد ذلك السحوبات الكبيرة التي تجريها السعودية لأموال الاستثمارات الخاصة الموظفة في الاقتصاد الأمريكي.

مما جاء في أعلاه، يمكن القول أن العلاقات السعودية-الأمريكية تختلف عما كانت عليه أثناء فترة الحرب الباردة وأنها آخذة في التحول نحو واقع سياسي واقتصادي جديد لازال في طور التشكيل. ولحين تحقق ذلك نرى أن على البلدان العربية النفطية تنويع و تطوير علاقات ثنائية متوازنة تعمل على تعدد الأنشطة الاقتصادية و تعميق تكامل القطاعات في الاقتصاد الواحد أفقيا وعموديا لضمان استقرار وديمومة نمو الجميع.

٢٣/ ٢/ ٢٠٠٥

٤٨

أسعار النفط

تشير النظرية الاقتصادية الكلاسيكية بأن سعر أية سلعة من السلع، في سوق مفتوح تتحدّد بشكل عام، إلى جانب ظروف السوق، بتقاطع كل من العرض و الطلب. والنفط كسلعة دولية تخضع لهذه القاعدة الاقتصادية من حيث إطارها العام، إلا أن طبيعة النفط والأبعاد السياسية والإقتصادية والفنيّة المتداخلة في جانبي العرض والطلب تجعل من الصعوبة بمكان إجراء توقعات دقيقه موثوق بها بالنسبة لإتجاه الأسعار في السوق العالمية وردود فعل كل من المنتجين و المستهلكين في عملية التعديل السعري المرغوب. ويمكننا أن نبدأ القول بأن أسعار النفط في الأسواق العالمية لا تعكس التكلفة الحقيقية للنفط كسلعة نافذة لكونه مصدر من مصادر الطاقة النبيلة ذات الاستخدامات الصناعية والاستهلاكية المتعددة الذي يتّصف بالنظافة و الكفاءة العالية و الأقل تكلفة من مصادر الطاقة الأخرى، كما أن أسعاره الاسمية في الأسواق العالمية لا تعكس تآكل القوة الشرائية الحقيقية للبرميل المصدر من النفط مقابل ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة والتضخم العالمي وتقلبات قيمة الدولار كعمله تسعيرية للنفط.

يعتبر الطلب على النفط الخام 'طلب مشتق' يتحدد من خلال الطلب على المنتجات النفطية، لذا فإن معرفة السوق الحقيقي للنفط الخام يتطلب متابعة استخداماته النهائية أي سوق المنتجات النفطية في البلدان المستوردة/ المستهلكة. كما هو معروف ٨٥٪ من مجموع الصادرات النفطية لدول الأوبك تكون بشكل نفط خام و ليس منتجات نفطية أن معظم الطاقة الإنتاجية لإنتاج تلك المشتقات تقع داخل البلدان المستهلكة خاصة البلدان الصناعية المتقدمة. من هنا نجد أن الأطراف الرئيسية في عملية تحديد الأسعار النفطية في الأسواق العالمية تعتمد على قوى و معايير مختلفة في جانب المستوردين/ المستهلكين (الطلب) وكذالك المنتجين/ المصدرين (العرض). في جانب الطلب تقوم حكومات البلدان المستهلكة باعتماد معايير و إجراءات مالية وتجارية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في التجارة النفطية كالنظام الاستهلاكي والضريبي المعتمد

التي توضع بمعزل عن أسعار الأوبك. ويسيطر المنتجون على العرض من خلال اعتماد سياسات ذات علاقة بإلأنتاج والأستثمار الموظف للتأثير على حجم النفط الداخل في التجارة الدولية. من جانب المستهلكين تتأثر التجارة النفطية بالمجالات الإستراتيجية كالمستوى التكنولوجي، درجة النمو الاقتصادي، وضع ميزان المدفوعات، معدّلات التضخم، والعمالة وسعر صرف عملة البلد المعني الى جانب عوامل أخرى. من الواضح بان معظم المعايير والإجراءات المعتمدة في جانب الطلب ذات تأثير مباشر في المدى القصير بينما معظم قرارات المنتجين تحتاج لفترات أطول لكي يتّضح تأثيرها ونتائجها النهائية في الأسواق العالمية للنفط.

تتحدد قوة سيطرة الأوبك على السوق النفطي بدرجة قرب أو بعد مجموع إنتاجها الفعلي عن طاقتها الإنتاجية القصوى المتاحة، أي مقدار الطاقة الأنتاجية الاحتياطية المتبقّية القادرة على الاستجابة للتغيرات التي قد تحصل في جانب الطلب وتوصف هذه الحالة في الاقتصاد "بمرونة العرض". من هنا نجد بأن درجة السيطرة على السوق النفطي من قبل كل من المستهلكين والمنتجين مرهونة بمعايير وسياسات وعوامل يقع بعضا منها خارج تقاطعات العرض مع الطلب ولايبان تأثيرها في المدى القصير. لذا يمكن القول بأن أسعار النفط في الأسواق العالمية لا تتحدد في المطلق بتوازنات العرض والطلب الآنيّة ولا بأهداف وسياسات المستهلكين و المنتجين في المدى البعيد.

الأنظمة المالية المعتمدة في البلدان المستهلكة (الصناعية) تلعب دورا كبيرا في خلق فجوة كبيرة بين الأسعار المحلية للمنتجات المباعة على أرضها والأسعار العالمية للنفط الخام. فالمستهلكين داخل البلدان المتقدمة يدفعون أسعارا عالية على المنتجات المستخلصة من برميل واحد من النفط الخام أكثر بكثير مما يحصل عليه المنتجون من تصديره! ويرجع السبب في ذلك إلى الضرائب و الرسوم التي تضعها حكومات تلك البلدان في التأثير على أنماط الاستهلاك والكميات المستوردة. فالقيود التي فرضتها البلدان الصناعية للحد من تلوث البيئة أدت إلى التحول نحو أنتاج وأستهلاك منتجات

النفوط الخفيفة المحدودة الكمية بقيامها بتوظيف استثمارات إضافية في مصافيها للتخلص من الشوائب غير المرغوبة.

البلدان الصناعية تختلف فيما بينها من حيث أنماطها الاستهلاكية نتيجة لاختلاف هياكلها الصناعية مما يؤدي إلى الأختلاف في نوعية حاجتها من المنتجات النفطية. فمحاربة التلوث وحاجة صناعة السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية عملت على أن يكون معظم الطلب متوجّها الى أستهلاك المنتجات الخفيفة كالجازولين والغاز بينما في أوروبا واليابان يتركز معظم استهلاكهما على زيت الوقود. إن اختلاف الأنماط الاستهلاكية للبلدان يعكس اختلافا في نوعية الطلب على المنتجات النفطية التي يجري تداولها في الأسواق العالمية كما أن عدم توازن العرض والطلب لكل منتج من المنتجات ينعكس بدوره على هيكل أسعار كافة المنتجات الأخرى نظرا لترابطها.

السؤال التقليدي؛ ما هي الأسباب التي تؤدي الى حدوث فجوة بين أسعار الأوبك المعلنة و الأسعار السائدة في الأسواق العالمية للنفط ؟

في البدء يجب القول أن حوالي ٩٠٪ من الكميات التي تنتجها الأوبك يتم بيعها وتصديرها وفق عقود يتحدد بموجبها قنوات التصدير والوجهة النهائية لتلك النفوط المباعة. وتباع معظم نفوط الأوبك إلى حكومات أو شركات مستهلكة للنفط (مصافي) أو شركات توزيع منتجات معروفة عالميا وبذلك لا يتسرب من تلك النفوط إلى الأسواق العالمية إلا القليل منها (٥-١٠٪) لذا يصح والحالة هذه أن نطلق على تلك الأسواق "بالأسواق الحديّة". في ضوء ذلك تعتبر الأسعار السائدة في تلك الأسواق "تأشيرية" تعكس حالة موازين العرض و الطلب في سوق معين. وتتميز أسعار الأسواق الحدية بحساسيتها البالغة بسبب جملة من العوامل العديدة كممارسات بعض من الحكومات أو الشركات المستهلكة مقابل مخزوناتها النفطية العسكرية-الأمنية والتجارية أو توقعاتها لحركة السوق في المدى القصير. في تلك الأسواق تزداد التقلبات السعرية حدة عند تدخل المتاجرين والوكلاء و الوسطاء لأسباب ذات علاقة بالمضاربات لجني الأرباح العالية الناجمة عن نقص في عرض منتج أو مجموعة معينة من المنتجات النفطية.

يمكن إجمال ما عرض في أعلاه بالقول أن ما نشهده من تقلبات حادة في الأسعار النفطية سببه عوامل آنية تعمل في المدى القصير وأن قرارات الأوبك في الأغلب تكون رد فعل لما يحدث من تقلبات في أسواق البلدان المستوردة للنفط الخام والمصنعة للمنتجات النفطية والمستهلكة لها. لذا فإن قرارات الأوبك في التسعير منقادة لقوى وعوامل تصنعها الشركات النفطية الكبرى والمضاربين كما أنها تحتاج لبعض من الوقت لكي يظهر كامل تأثيرها في الأسواق العالمية.

تموز ٢٠٠٨

أسعار النفط وتقاطع المصالح

تشير بعض التقديرات العالمية أن الطلب على النفط الخام، بحدود عام ٢٠٢٠، سوف يزداد بمقدار ٥ ,١ مرة عما كان عليه الحال في عام ١٩٨٠، وأن الطلب على نفط الشرق الأوسط سينمو وفق فرضيتين أساسيتين: الأولى موغلة في التفاؤل بتوقعها أن معدل الزيادة السنوية ستكون بحدود ٤-٥ ٪، أي بوتائر أعلى من وتائر الزيادات السكانية وبالتالي فلا يوجد سبب حقيقي للخوف من أحادية إقتصاديات الدول الخليجية المنتجة والمآزق الأجتماعية التي قد تهدد مستقبلها. الثانية تفترض أن معدل الزيادة السنوية سيكون في حدود ١٪ وكما كان عليه الحال في السنوات السابقة وأن العوائد النفطية سوف تزداد بشكل بطيء بأقل من نسبة الزيادة السنوية لسكان المنطقة مّما سيزيد من درجة تركّز أحادية الأقتصادات أكثر من ذي قبل وبالتالي حدوث مشاكل إجتماعية بسبب عدم التوازن في توزيع الدخول بين شرائح المجتمع الواحد.

لو نظرنا بشكل تحليلي مقرّب لهياكل دول الشرق الأوسط المنتجة والمصدرة للنفط لوجدنا إختلافا كبيرا فيما بينها من حيث الكيفية التي يتم بها التزاوج والتوفيق بين السياسة النفطية والأقتصادية بما يحقق الأهداف المستقبلية في التنمية المستدامة؛ في إطار عملية التوفيق هذه هناك نوعين من الدول: الأولى .. تهدف الى تعظيم العوائد النفطية في المدى القريب وفي الأغلب عند الوضع السائد آنيّا من خلال إعتماد برامج تحقق عندها زيادات مضطردة في الأنتاج النفطي بمعزل عن مستويات الأسعار الآنية، ومن هذه الدول على سبيل المثال لا الحصر: إيران، العراق، الجزائر، نايجريا وآخرين .. أما الثانية.. فتهدف سياساتها النفطية إلى تعظيم العوائد في المدى المتوسط من خلال العمل على التوفيق بين العوائد الأنية والعوائد المستقبلية (السعودية،الكويت،والأمارات العربية المتحدة) والذي يساعدها في إتباع هذا النهج قلة عدد سكانها وعظم إحتياطياتها النفطية وأرصدتها المالية غير النفطية الموظفة في الخارج

التي تحقق لها فوائض وعوائد مالية كبيرة قد تتخطّى في بعض الأحيان العوائد النفطية نفسها!

إن الأخذ بالصيغة التوفيقية (تعظيم العوائد النفطية المتحقّقة في المدى القصير) يعتمد بشكل رئيسي على الأحتياجات المالية الملحة للدول. فإن كانت العوائد النفطية المتحققة أقل من مستوى النفقات المرغوبة فسوف تتجه السياسة النفطية لتلك الدول نحو دعم إبقاء الأسعار منخفضة من أجل تحفيز الطلب العالمي على النفط وبالتالي وضع العراقيل أمام خطط التوسع في إنتاج النفط من مناطق خارج دولها. وفي حالة العكس، فإن الدول قد تفضل إرتفاع الأسعار دون إعطاء أهمية كبرى لأنخفاض الطلب العالمي أو زيادة الأنتاج من دول خارجية. بطبيعة الحال تتأثر السياسات النفطية للدول بتقاطع مصالحها مع أوضاعها الداخلية. فالكويت على سبيل المثال تملك أرصدة مالية كبيرة غير نفطية معضمها موظفة في الأقتصادات الغربية، لذا فهي معنية بالدرجة الأولى بتأثير أسعار النفط على الأقتصاد العالمي إلى جانب متغيرات أخرى ذات علاقة كمعدلات التضخم وأسعار الفائدة ومعدلات النمو في الأسواق العالمية.

في ضوء أعلاه يمكننا القول بأن أختلاف نظرة الدول المنتجة للنفط في المفاضلة بين المستقبل القريب والمتوسط ينشيء مصالح سعرية متضاربة بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط. فالدول ذات الأحتياجات الكبيرة الملحّة للعوائد، تكون على إستعداد لتقبل مبدأ نضوب إحتياطياتها عند أسعار مرتفعة، اما الأخرى ذات الأحتياجات المحدودة ، فلديها الأستعداد لخفض إنتاجها أو زيادته بهدف إبقاء الأسعار منخفضة. وقد أثبتت تجارب العشرين سنة الماضية بأن هناك تضارب في المصالح بين هاتين المجموعتين كما كان عليه الحال بين العراق والسعودية والكويت خلال الفترة ١٩٩٧ — ١٩٩٨ حول الأستئثار بسوق النفط الأمريكي.

أن زيادة أسعار النفط في الأسواق العالمية ذات تأثير مزدوج على أقتصاديات الدول النفطية الشرق أوسطية، مرة من خلال دعمها للعوائد النفطية المتحققة ومرة لأطالة عمر إحتياطياتها النفطية لضمان تدفق تلك العوائد في المدى المتوسط. ومن

جانب آخر، نجد أن إرتفاع أسعار النفط ساعدت على تطويرالمعرفة في مجال تكنولوجيا النفط ووسائل الأدارة عند الشركات النفطية العالمية في مناطق إنتاجية أخرى من العالم. فالتطوّر في المعرفة التكنولوجيّة يؤدي بالضرورة إلى أمكانية زيادة معدلات الأستخراج من المكامن النفطية القائمة والعثور على نفوط جديدة. كما أن التطور التكنولوجي المصاحب لعمليات الأستكشاف والأستخراج يبقي معدل التكاليف منخفضة بالرغم من إنتقال شركات النفطية العالمية الكبرى إلى "حقول حديَة" أو مناطق نائية. وقد ساعد وجود الأسواق المفتوحة وإزالة الحواجز إلى تقليص الفجوة في معدل تكاليف الأنتاج ليس بين الشركات فقط وإنما بين المناطق المنتجة للنفط، أدى هذا التطور إلى خفض الميزة التنافسية للحقول الكبيرة ذات التكاليف الأنتاجية المنخفضة كحقول دول الخليج (السعودية، الكويت، العراق، والأمارات). ان متغيّر التكاليف هذا يقل تأثيره كلما اتجهت السياسات النفطية نحو تحقيق العائد الأقتصادي المرغوب بدلا من الرغبة في الحفاظ على حصة معينة في سوق النفط العالمي على المدى المتوسط والبعيد.

في ضوء أعلاه يمكن القول أن هناك خطرا جاثما وراء تزايد أسعار النفط العالمية مصدره الأحتماليّات الممكنة لزيادة الأنتاج النفطي من مصادر اخرى تقع خارج دول منطقة الشرق الأوسط (روسيا، وسط آسيا، وأجزاء من أفريقيا، وأمريكا اللاتينية). وإن القيود التي تحد من تسريع الأنتاج من المناطق هذه تنحصر في إمكانية الوصول والأستحواذ على المناطق النفطية حول العالم والظروف القانونية والمادية المصاحبة وليست المشكلة في موضوع مدى توفر الموارد النفطية أو التكنولوجية أو الأستثمارات المالية المطلوب توظيفها. في المناطق المحتملة خارج منطقتنا تعتبر أسعار النفط العالمية العامل الرئيسي المسيطر في إستقطاب الأستثمارات الأجنبية في مجال النفط والغاز وعند تحقق الأنتاج التجاري يتجه السعي نحو تحقيق الحصص المرغوبة في الأسواق العالمية. إن زيادة العرض النفطي من دول خارج منطقة الشرق الأوسط قد يدفع في المستقبل كل من الكويت والسعودية والعراق على تجاوز دول الأوبك الأخرى والتنافس فيما بينها حول الأستئثار على حصص كبيرة في سوق النفط العالمي من خلال إتباعها سياسة

تخفيض الأسعار لتحفيز الزيادة في الطلب على النفط. ويعتقد بعض المراقبين بأن العراق مرشح لأن يلعب دورا رئيسيا في مجال تخفيض الأسعار المستقبلية نظرا لتبعية سياسته النفطية والأقتصادية إلى جانب عظم إحتياطياته النفطية وحاجته المالية الملحّة للأعمار والبناء والتنمية.

إن الخيارات الأستراتيجية المتاحة لدولنا النفطية ذات الأحتياطيات النفطية الكبيرة (السعودية، العراق ،الكويت، والأمارات العربية المتحدة) تنحصر بين خيار إتباع سياسة معتدلة لأسعار النفط تعمل على توسيع دائرة سوق النفط المستقبلي والحد من إندفاع الشركات النفطية الكبرى التابعة للدول الصناعية المستهلكة بأتجاه تطوير مصادر طاقة او نفط بديل، أو إتباع سياسة تهدف لرفع أسعار النفط وتحجيم الطلب عليه وتسريع عمليات تطوير محروقات بديلة للمنتجات النفطية السائلة. إن الخيار الأستراتيجي الحقيقي الذي يصب في صالح الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط من أجل ضمان تدفق نفط الخليج في المدى القصير والمتوسط والبعيد يكمن في دعم حكومات تلك الدول في القيام بالأجراءات التصحيحية لضمان الأمن والأستقرار وحكم القانون في منطقة الخليج، الضغط على إسرائيل من أجل تحقيق السلام ونزع السلاح في المنطقة، تخفيض النفقات العسكرية لصالح إستخدامات أكثر فائدة لدول المنطقة، تشجيع التجارة الأقليمية، وتطوير سبل التعاون النفطي والأقتصادي مع بقية دول العالم!

٢٤ / ١ / ٢٠٠٨

نفط الشرق الأوسط

إن تسارع إرتفاع أسعار النفط، يؤكد بان سوق النفط العالمي تشكله وتؤثر فيه الأحداث السياسية وقوى المساومة أكثر منها عوامل السوق التقليدية للنفط كتكاليف العرض والطلب. فتضاعف أسعار النفط من ٢٤ إلى ٥٠ دولار(٢٧ – ٣٩ باليورو) بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ لم يكن سببه إرتفاع الطلب لوحده، وإنما عدم وضوح السوق والمخاطر التي أحاطت بعرض النفط، مما حفز المضاربين والمستثمرين بالرهان على سوق نفطي تحكمه قيود. ومن الأسباب التي أدت إلى عدم إستقرار السوق العالمي للنفط: الحرب في العراق، المخاطر المحيطة بعرض النفط النايجيري والفنزويلي، الكوارث الطبيعية كالأعصار المدمر الذي أصاب صناعة النفط في خليج المكسيك والخطة الطارئة للولايات المتحدة الأمريكية التي بنيت على إفتراض أن أسعار النفط ستزيد عن ١٠٠ دولار للبرميل الواحد. كما ان الأحداث التي جرت في منطقة الخليج خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، قد أدت هي الأخرى بدورها إلى توسيع دائرة التوتر وفقدان الثقة بين دول الخليج، مما قاد آنذاك إلى زيادات آنية أرست دعائم عدم إستقرار أسعار النفط على المدى البعيد، فتغيرالهياكل النفطية والتحالفات السياسية للدول الرئيسية في المنطقة(العراق ،الكويت، السعودية ، إيران والأمارات العربية) أثرت في السياسات النفطية بخصوص الأسعار والكميات المنتجة والمصدّرة وبالتالي عدم تحقق الأستقرار المرغوب في سوق النفط.

فالعراق مثلا؛ يمتلك إحتياطيات عظيمة وتكاليف إنتاج منخفضة إضافة إلى وضعه الأقتصادي ومديونيته الخارجية وغياب الاستثمارات الخارجية وحاجته لضمان إستقراره الداخلي وبناء إقتصاده وقواته المسلحة، تلك الظروف تدفعه لأن يسعى إلى تعظيم عوائده النفطية عن طريق زيادة معدلات تصديره أو دعم إتجاهات رفع الأسعار أو كليهما معا. أما الكويت، فتتمتع بمرونة عالية بالنسبة لما تحتاجه من إيرادات مرغوبة

نظرا لعظم أرصدتها في جانب الأستثمارات الخارجية التي تعتبر مصادر غير ناضبة بالقياس إلى النفط، لذا فهي تسعى إلى تحويل عوائدها النفطية إلى أرصدة مالية، وهي بوضعها هذا، بأمكانها الأستفادة من إنخفاض وأرتفاع أسعار النفط نظرا لأن إنخفاض الأسعار يحقق لها زيادة عوائدها المتحققة من إستثماراتها الخارجية. أما السعودية فعلى العكس من الكويت، فأحتياطياتها من الأستثمارات الخارجية تعتبر محدودة مقارنة بأحتياجاتها الكبيرة للعوائد، لذا فهي تهدف دوما إلى التوفيق بين إستقرار سوق النفط في المدى البعيد وبين الطلب على نفطها، آخذة بنظر الأعتبار إحتياجاتها للعوائد في المدى القصير. فالأرتفاع الفجائي لأسعار النفط يكون على حساب استراتيجيتها النفطية في المدى البعيد، لذا فهي تلجأ إلى دعم أسعار معتدلة من خلال تغيير مستويات إنتاجها (Producer Swing).

إضافة لما جاء في أعلاه، نرى أن التدخلات الخارجية في منطقة الشرق الأوسط وعدم وضوح نوايا دول الخليج تجاه بعضها البعض يزيد من درجات التعقيد مما ينعكس سلبا على السياسات النفطية لتلك الدول. فالوضوح والتنسيق في السياسات النفطية يساعد في إنبثاق "قوة تفاوضية" قادرة على تحقيق درجة عالية من الأستقرار طويل الأمد.

وتشير توقعات العديد من المراكز البحثية ومنها صندوق النقد الدولي، بان العالم سيشهد في المستقبل إرتفاعا في أسعار النفط يمتد لسنوات طويلة، وان زيادة الأعتماد على نفط الأوبك سيرفع من أهمية المنتجين الكبار في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للدول المستوردة الرئيسة، نظرا لأنها سوف تتمتع بمركز مساومة أقوى في جانب العرض مما سيدفعها للأبتعاد عن سياسة الحفاظ على "أسعار معتدلة" عن طريق زيادة الكميات المنتجة والمعروضة والتوجه نحو تحديد عرض الكميات المنتجة وإطالة عمر إحتياطياتها. ويرى العديد من الخبراء النفطيين بأن تصحيح ذلك يقع على عاتق الشركات المستقلة الصغيرة المتخصصة في العمليات الأستخراجية، وكذلك الشركات النفطية الحكومية الموجودة في الدول المستوردة الكبيرة للنفط كالصين والهند.

إن تأمين عرض النفط يعتبر مشكلة حقيقية بالنسبة للدول الصناعية الكبرى وخاصة أمريكا، ويرى العديد من المراقبين بان الغزو الأمريكي للعراق جاء لدعم دورها الأمبريالي الجديد من خلال توفير المستلزمات الرئيسية لأستمراره وتوسيعه أمام عجز ميزانيتها الذي وصل بحدود ٧٪ من مجموع ناتجها المحلي. فالولايات المتحدة الأمريكية تعاني من العجز التجاري المستديم، الذي بات يدفعها إلى التمسُك بأن تكون تجارة النفط بالدولار وضمان سيطرتها على الشؤون المالية الدولية. بمعنى آخر إن طبعها للدولار من أجل تمويل مشترياتها النفطية أصبح بمستوى أهمية ضمانها التدفق النفطي. يتبع ذلك ضرورة ضمان تسويق السلع والخدمات الأمريكية خاصة الصناعة العسكرية الأمريكية للأسواق المصدرة للنفط بالذات لكي يتسنى لها إحكام العلاقة الضامنة لذلك التدفق. لذا فإن المشروع الأمريكي يجب أن ينظر إليه في إطار ضمان تدفق كل من النفط والمال وهيمنة الدولار. من هنا نجد بأن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في تمرير مصالحها في العراق يحقق لها موقعا عالميا متميزا في الجوانب الأقتصادية والعسكرية والسياسية وبالتالي ترسيخ مشروعها الاستراتيجي. ويرى بعض المراقبين بأن عدم سيطرة أمريكا على العراق سيؤدي إلى التحول لحو اليورو وربما الين الياباني في التجارة الدولية خاصة في مجال النفط وبالتالي بقاء أسعار النفط مرتفعة بالدولار الأمريكي. إن ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في العراق والشرق الأوسط، يزيد من إحتمالية بروز عوامل عديدة غير مؤكدة تساعد على إرتفاع أسعار النفط في المستقبل وبغض النظر عن التوازن المادي لعرض النفط.

إن مايجري في العراق وما قد يترتب عليه في المستقبل القريب يعتبر غاية في الأهمية بالنسبة لنجاح أو فشل السياسة الأمريكية في سوق النفط العالمي. ومن بعض التداعيات التي قد تشكل تغييرا هيكليا في جانب عرض النفط، الأتفاق العراقي-الايراني الذي وقِع في عام ٢٠٠٥، إذ يؤشر ذلك وبشكل واضح عزم إيران في أن تلعب دور "القوة المسيطرة" في منطقة الخليج، حيث أن ضم الموارد الأيرانية إلى الموارد العراقية (الأحتياطيات النفطية) وإنضمام سوريا المحتمل، سوف يؤدي إلى إنبثاق أكبر

قوة عسكرية-إقتصادية في منطقة الشرق الأوسط مما سيؤثر بطبيعة الحال على سوق النفط العالمي في المدى المتوسط والبعيد.

إن ضمان إستقرار عرض نفط الخليج يعتمد على مسار التطورات السياسية والأقتصادية في جانب الدول المصدرة للنفط والأجراءات المعتمدة من قبل الدول الصناعية الكبرى المستهلكة. ولتحقيق الأستقرار المنشود، قد يكون على الدول النفطية ذات الأحتياطيات النفطية الكبيرة في منطقة الخليج، القيام بتوزيع أنشطة تطوير صناعتها النفطية الأستخراجية والتحويلية على الشركات الكبرى التابعة للدول الصناعية الكبيرة، (كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وفرنسا والهند وبريطانيا وهولندا وإيطاليا والمانيا)، لضمان تداخل وتوازن المصالح النفطية العالمية مع أهداف تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة في الدول المصدرة للنفط وبالتالي تجنب الصراع النفطي وعدم الأستقرار. ومن العوامل الرئيسية أيضا، تشجيع التجارة الاقليمية بين بلدان المنطقة وتطوير التعاون الاقتصادي والأمني وحكم القانون بينهما. كما إن ضمان مصالح الدول الصناعية الكبرى وتأمين العرض لها في المدى المتوسط والبعيد قد يتحقق أيضا من خلال هيكلة الأتفاقيات النفطية والأقتصادية بشكل يصب في خدمة المصالح الوطنية للدول المصدرة للنفط. وذلك بإعطاء الشركات النفطية الوطنية في هذه الدول دورا أكبر وتهيئة هياكلها الفنية والمالية والقانونية للقيام بتلك المهام على المدى البعيد. إذ إن عقد إتفاقيات التعاون مع الدول الصناعية الكبرى في مجال الأنشطة الأقتصادية المختلفة للدول المصدرة للنفط سوف يتيح لها خفض حدة تأثير زيادة وتقلبات أسعار النفط، وبالتالي تحقق الأمن والأستقرار والتعاون الدولي المشترك في منطقة الشرق الأوسط.

٢٣ تشرين أول ٢٠٠٧

المنتجات النفطية

إدارة وتنظيم أسعار المنتجات النفطية المحلية من المواضيع المهمة والثقيلة في الجانب السياسي والأقتصادي والأجتماعي نظرا لأن تصحيح الأسعار باتجاه الأسعار الدولية قد يولد تأثيرات غير مرغوبة. كما أن الدعم الذي تقدمه الحكومات في هذا المجال يشكل عبئا ماليا كبيرا على الميزانية العامة للدولة ويرى البعض أن ذلك الدعم يمثّل دخلا ضائعا بإمكان الحكومات استخدام أموال الدعم في أنشطة اقتصادية كالبنى التحتية المنتجة أو في مشاريع أستثمارية تحقق تراكم رأسمالي يساعد على تقليص البطالة ورفع مستوى الدخل العام. في تسعير المنتجات النفطية هناك سياسات مختلفة تختلف باختلاف البيئة والأمكانات والأهداف الموضوعة، منها:

التصحيح الكامل أي بمعنى النقل الكامل لتأثير تقلبات أسعار النفط الدولية (نسبة الأرتفاع أو الأنخفاض) إلى أسعار المفرد كما هو حاصل في الأسواق الاقتصادية التنافسية المفتوحة. في هذه الحالة لا تتحمل الحكومة أية أعباء مالية ويتحمّلها الأفراد والقطاع الخاص (التقلبات في الدخل الحقيقي). تقوم معظم بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) بأتباع هذه السياسة من خلال فرضها ضريبة عالية على الاستهلاك بهدف الترشيد.

التصحيح الجزئي الذي يقصد به اقتسام تأثير التقلبات السعرية بين القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص وبذلك يتسنى للحكومة نقل جزئي من التأثير لتحقيق أسعار محلية سلسة ومقبولة. آليات التنفيذ: *أن يجري تسعير المنتجات النفطية المحلية وفق وسط حسابي متحرك للأسعار السابقة لضمان عدم تداعي نظام الأسعار المعتمد عند حدوث زيادات حادة وإعطاء الفرصة الكافية لتصحيح السلوك الاستهلاكي عند الأفراد والمؤسّسات. *أن يجري التعديل فقط في حالة زيادة الأسعار الآنية عن السعر المحدد سابقا. هذه الطريقة تشكل درعا تتمكن الحكومة بواسطته تجنب تأثير الصدمات

السعرية الكبيرة. *وضع حد أدنى وسقف أعلى لمستوى أسعار المنتجات النفطية ويجري تحديد مدى سعري يدور حول سعر مركزي يتفق عليه. ففي حالة تخطي الزيادة السقف المحدد فإن الحكومة تقوم بامتصاص الفرق بين السعرين من خلال تقديمها الدعم المطلوب (الإعانات) أمّا في حالة الانخفاض فإن الحكومة تقوم بإخضاع ذلك الفرق للضريبة وتحديد أسعار المفرد الجديدة وفق الحد الأدنى السعري المعتمد.

يؤدي الأخذ بنظام النقل الجزئي لتأثير تقلبات الأسعار الدولية إلى انتقال بعض من المخاطر المالية إلى الحكومة التي يمكن السيطرة عليها من خلال الميزانية العامة بتعديل المصاريف أو السعي للحصول على عوائد إضافية، الاستفادة من أسواق الاقتراض المحلية و الخارجية، الادخار(التأمين الذاتي) من خلال انشاء صندوق لموازنة الأسعار المحلية. ان نظام النقل الجزئي يعتبر بديلا مرغوبا من قبل معظم البلدان النامية.

إضافة لما جاء في أعلاه بإمكان الدولة استخدام الأسواق المستقبلية (**Hedging**) في تأمين احتياجاتها لحجب التقلبات الحادة في الأسعار وخفض المخاطر السعرية. وتكمن الصعوبة في التطبيق نظرا لعدم وجود آليات متخصصة للدخول في تلك الأسواق لشراء الأحتياجات المستقبلية. مؤخرا جرى تطوير الأسواق المالية المتعلقة ببيع وشراء المنتجات النفطية بشكل كبير عمل على تحفّيز استخدامها من قبل البلدان المنتجة والمستهلكة. حيث تجري في أسواق كل من نيويورك واليابان ولندن المتاجرة بالعقود المالية للنفط الخام والمنتجات النفطية خاصة التي يجري تسديدها بين ٦-١٢ شهرا.

العديد من الدراسات تشير إلى أعتماد البلدان الرئيسية المصدرة للنفط سياسة إبقاء أسعار المنتجات المحلية دون المستوى السعري الحر (يتحدد عند توازن العرض مع الطلب) من خلال تقديم الدعم (الإعانات). حيث في عام ١٩٩٩ بلغ معدل الدعم في تلك الدول ٣,٥٪من الناتج المحلي الإجمالي و١٥,٢٪ من ميزانية الانفاق الحكومي. وتتغير هذه النسب ويرتفع معدل الدعم بارتفاع الأسعار الدولية للنفط الخام وينخفض بانخفاضها. تقوم حكومات تلك الدول في الغالب بتعديل الأسعار المحلية بشكل تدريجي

و ببطء عند حدوث التغيرات في الأسعار الدولية. التصحيح التدريجي يعتبر أفضل الوسائل لكونه يؤدي إلى خفض تكاليف التصحيح التي يواجهها كل من الأفراد والمستثمرين وتكون الإعانات الضمنيّة التي تقدمها الحكومة في مثل هذه الحالات ذات طبيعة دورية مما يفاقم من تأثير الصدمات السعرية للنفط الخام على الحالة الاقتصادية للبلد. ولالغاء التأثير الدوري للإعانات يجب ربط أسعار المنتجات النفطية المحلية بأسعار الأسواق العالمية والأصلاح عن طريق رفع الأسعار وخفض الإعانات العامة أوتوجيهها لمجموعات السكان من الفقراء والمعوزين. تعتبر هذه العملية معقدة وحساسة لأن خفض الإعانات يجب تضمينها في برنامج إصلاحي عام يلاقي الدعم المطلوب من الساسة والمجتمع. لذا على الحكومات تجنب الإصلاحات التي تؤدي إلى فرض عبء غير عادل على مجموعات ذات إمكانيات اقتصادية واجتماعية محدودة (الفقراء وذوي الدخل المحدود). كما أن عليها بيان حجم الإعانات وتأثيراتها على الاقتصاد والميزانية العامة والميزانية الحقيقية للمستهلكين. من التأثيرات غير المرغوبة (التكاليف) التي تنجم عن رفع المعونات تفاقم التضخم وتأثر استهلاك المواطنين. أما (الفوائد) فتتمثل في تحويل المبالغ التي كانت مخصصة للإعانات إلى انشطة أخرى كالتعليم والصحة وغيرها في إطار "مظلة الحماية الاجتماعية".

وعليه يوصى بضرورة استحداث آليات للحماية الاجتماعية تهدف لتقويم السياسات والنتائج وأثرها المباشر وغير المباشر على ذوي الدخول المحدودة والفقراء. وعلى هذه الآليات ان تساعد على مقارنة التكاليف بالفوائد وتصميم البرنامج الأصلاحي المناسب وقبل الشروع بعملية التنفيذ.

١١/٨/٢٠٠٥

النفط والدولار

تتم كافّة الصفقات في أسواق النفط العالمية بالدولار الأمريكي؛ فالدولار يمثل الوحدة الحسابيّة في الصفقات الآنية والمستقبلية في المناطق الجغرافية المختلفة. الدولار وسيلة لخزن القيمة وحافزا قويا في إيداع معظم الفوائض المالية لدول الخليج المصدّرة للنفط لدى الولايات المتحدة الأمريكية بدلا من أوروبا. الدولار الأمريكي يمثل القاسم المشترك للصفقات الآنية في سوق سنغافورة أوالمستقبلية في لندن أو للعقود الآجلة في نيويورك. الدولار كعملة عالمية محوريّة يتيح للولايات المتحدة الأمريكية وضعا متميزا عند شرائها وفي مواجهتها لأي زيادات في أسعار النفط الخام العالمية. فتسعير النفط بالدولار يجعل المخاطر السعرية بالنسبة للمشترين الأمريكان في سوق النفط العالمي أقل نسبيا من مخاطرالآخرين (أوروبا والصين وروسيا واليابان والهند ...). معنى ذلك أن إجراء التسويات المالية لشراء النفط بالدولار يحقق للمشترين الأمريكان "وقاء نقديا" ولغيرهم من الآخرين عبئا ماليا وإقتصاديا. إن إستخدام الدولار كآليّة عالمية يحقق لأمريكا القدرة في السيطرة على ميزان مدفوعاتها وتصديرعجزها التجاري المزمن للخارج. كما أن هذه الآلية العالمية تحقق للولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على الإقتصاد العالمي من خلال "تسلّطها النقدي" على الآخرين!. يتمثّل هذا التسلط في حريّتها الواسعة على إصدار كميّات هائلة من عملتها التي لاترتكز على غطاء مالي حقيقي ملموس، كما ويحقق هذا التسلّط، إنخفاضا نسبيا في معدل تكلفة الطاقة وسبقا زمنيا (بضع سنوات) للأنشطة الإقتصادية والصناعية الأمريكية على غيرها من الدول المنافسة نظرا لكون أسعار النفط تعتبر العنصر القائد والمسيطر في أسواق الطاقة العالمية.

تؤثر تقلبات أسعار النفط وأسعار صرف الدولار بشكل كبير على الشروط التجارية القائمة بين الدول، فدول أمريكا اللاتينية وكندا تتأثر بمخاطر تقلبات الدولار بنسبة أقل نظرا لأن معظم تجارتها البينيّة تتم مع الولايات المتحدة الأمريكية بينما تتأثر

دول بحرالشمال (النرويج والمملكة المتحدة) بمخاطر حقيقية لأن الشريك التجاري الرئيسي لهم دول أوروبا "منطقة اليورو". خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ و ١٩٨٢-١٩٨٥ وجد أن إرتفاع أسعارصرف الدولار مقابل معظم العملات الأوروبية قد أحدث زيادة إضافية في أسعار النفط بالنسبة لمعظم دول أوروبا. ومعنى ذلك أن القوة الشرائية لبرميل من النفط في أوروبا تكون نسبيا أكبر منها في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام ١٩٨٦ حدث النقيض لذلك، حيث واجه الأوروبيّون إنخفاضا مزدوجا في سعر النفط وسعر صرف الدولار في آن واحد. مما أدّى إلى إنخفاض الأسعار الإسميّة للنفط بالعملات الأوروبية عنها بالدولار الأمريكي. وفي عام ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٨٦، كانت قيمة النفط في الأسواق الألمانية أقل نسبيا عنها في الولايات المتحدة الأمريكية أو النرويج.

لقد أثبتت الأحداث التأريخية لأسواق النفط العالمية أن أسعار النفط الإسمية لايجري تصحيحها آنيّا عند حدوث تقلبات في أسعار صرف الدولار/ أو العملات الرئيسية الأخرى المتاجر بها معنى ذلك أن إنخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى كانت ولاتزال تشكّل تأثيرا سلبيا على الدول المصدّرة والمستوردة للنفط. خلال سبعينات القرن الماضي، لم يتحقق لمنظمة الأوبك النجاح في مطالبتها بتعديل وتصحيح أسعار النفط الإسمية لتعويضها عن الإنخفاض الذي حصل في قيمة الدولار مقابل العملات الأوروبية الرئيسة (معظم إستيرادات دول الأوبك آنذاك كانت تأتي من أوروبا). ولقد أثبتت التجارب أيضا بأن عملية تصحيح الأسعار الإسمية للنفط جراء تقلبات أسعار صرف العملات العالمية الرئيسة تعتبرعملية غاية في التعقيد بسبب إختلاف حركتها الديناميكيّة المستمرة بإتجاهات ودرجات مختلفة بين الدول المصدرة والمستهلكة للنفط. لذا يمكن القول أن التصحيح او التعديل السعري تعتبر عملية ضرورية للدول المصدّرة للنفط من أجل الحفاظ على القوة الشرائية لبرميل النفط المنتج والمصدّر من حقولها الناضبة. إن فرض الدولار الأمريكي كعملة تأشيرية لتسعيرالنفط

والإتجار به عالميا في حقيقة أمره أداة فاعلة يتم من خلالها توزيع المخاطر والقوة وإحكام الهيمنة الأمريكية على الإقتصاد العالمي.

٢٧ / ٢ / ٢٠١٠

العوائد النفطية

تتصف البلدان العربية المنتجة للنفط بأنها دولا غير متجانسة من حيث، عظم احتياطياتها النفطية والغازية، درجة اعتماد الدولة على العوائد النفطية، مستوى تطور قطاعاتها ،اختلاف أوضاع الحكومة المالية بالنسبة للتراكم المالي، وحجم الموجودات التي تحدد درجة قوة مواجهتها للتحديات التي قد تنجم عن تقلبات أسعار النفط العالمية. كما تختلف تلك الدول النفطية في نوع ومستوى الحوكمة و الشفافية ودرجة اعتماد القطاعات الاقتصادية على التمويل الحكومي. من المعروف أن البلدان العربية المصدرة للنفط تعتمد اعتمادا كليا على العوائد المتحقّقة عن استغلال الاحتياطات النفطية المملوكة للحكومات. وبالرغم من العوائد النفطية الهائلة التي تحققت لتلك الدول خلال السبعينات إلا أنها أخفقت في ترجمة الاستثمارات الموظفة في البنى التحتية ورأس المال البشري إلى قوى وآليات ذاتية تعمل على تغيير الهياكل السياسية والأقتصادية والأجتماعية لدولها. وما حدث فهو عكس ذلك، حيث انخفضت كفاءة الاستثمارات بشكل متواتر نضرا لتدنّي الجدوى الاقتصادية لمعظم المشاريع المنفذة. كما أن تركز استراتيجية الحكومات في توزيع الثروة النفطية من خلال برامج عامة بدلا من تطوير مصادر جديدة للثروة أدّى إلى إيجاد هياكل مشوّهة شاذة تعتمد على النفط وعلى التوسع اللاعقلاني للقطاعات العامة وتزايد هيمنتها في الاقتصاد. تمخض اعتماد تلك الاستراتيجيات الخاطئة عن إعاقة حوافز العمل وخنق القطاع الخاص وزيادة الاعتماد على ميزانية الدولة لخلق وظائف جديدة وبالتالي زيادة التزامات الحكومات في المدى البعيد. في منتصف الثمانينات وبسبب تلك القرارات الآنية غير المدروسة قامت العديد من الدول بسحب مبالغ طائلة من موجوداتها المالية لتمويل واستكمال تنفيذ مشاريع البنى التحتية التي سبق التعاقد عليها. وقد أوجد تداعي أسعار النفط في أعقاب الكارثة الآسيوية(١٩٩٨) نوعا من الوعي السياسي الداعي إلى ضرورة الأخذ بالإصلاح الهيكلي والمؤسسي للقطاعات الأقتصادية إلا أن الأمل في عودة الأسعار

للارتفاع والتهديد الذي قد يلحق بمصالح بعض القوى السياسية والأقتصادية جعل من الإصلاح عملية محدودة وغير فاعلة. أن فلسفة الحكم القيّميّة للبلدان النامية المنتجة للنفط ومنها العربية بما يتعلق بالقوة والمال ومركزية الإدارة أعاقت هي الأخرى وتائر عملية الإصلاح ونسب التحقيق. إضافة إلى أعلاه ان تقلبات أسعار النفط والعوائد (المصاريف المالية) تلحق بالدول النفطية تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة يصعب السيطرة عليها في المدى القصير ومعالجة آثارها. لذا كان على الدول النفطية العمل على تحقيق إستراتيجيات تهدف إلى فصل الانعكاسات المالية الدورية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط بحيث يكون الوضع المالي للحكومات من القوة بشكل يتخطى تأثير التقلبات الحادة في الأسعار.

يقع على عاتق واضعي السياسات المالية في البلدان النفطية اتخاذ جملة قرارات مناسبة تتعلق بمواضيع رئيسية مهمة منها: *عزل المصاريف المالية عن تأثير الصدمات الناجمة عن التقلب في العوائد النفطية. *أقتطاع حجم من الادخار لتغطية حاجات الأجيال القادمة. *أستحداث آليات في كيفية التعامل مع العوائد النفطية غير المؤكدة. *احكام أتساق عمل الآليات المتعلقة بالأنفاق النوعي (المشاريع الأستثمارية الكبيرة) والأستهلاك العام ونظم الأعانات الأجتماعية (شبكات الأمن الأجتماعي).

ان فهم الخصائص الإحصائية لأسعار النفط يعتبر عاملا مهما في صياغة السياسات المالية للبلدان المنتجة للنفط. حيث أن معرفة طبيعة الصدمات السعرية في أن تكون وقتية طارئة أم أنها تمثل اتجاها ثابتا نسبيا، سيساعد في تحديد حدة التأثيرات وحجمها على الثروة الحكومية وسياستها المالية الواجبة الأعتماد. وتشير التجارب إلى صعوبة توقع زمن حدوث الصدمات السعرية مما يجعل منها ظاهرة مكلفة جدا عند أجراء التعديلات المالية والاقتصادية التي يتطلبها ارتفاع وانخفاض الأسعار. ان الأهلية المالية للبلدان المنتجة للنفط في الأدخار والأقتراض يعتمد على معدل الاتجاه المتوقع للإنتاج، تكاليف الاستخراج، الأسعار السائدة ، ومعدلات الخصم والعوائد المتحققة من الاستثمارات البديلة غير النفطية التي قد تدفع بترويج قرار أبقاء النفط داخل

الأرض لفترة زمنية. ان صعوبة توقّع واحتساب أرقام دقيقة لتلك العناصر يجعل تقدير معدل الادخار المرغوب عملية حساسّة أمام تغير الفرضيات ذات العلاقة. لذا يجب أن تكون حكومات الدول النفطية على أستعداد لمواجهة أي تقلبات طارئة في العوائد النفطية من خلال إنشاء صندوق خاص يحتفظ فيه بأموال تزيد عن الاحتياطي المالي التقليدي المطلوب.

من المشاكل التي تواجهها البلدان النفطية كيفية ربط مفهوم الريع النفطي (الذي هو ملك الأمة) بالعملية السياسية والاقتصادية والكيفية التي يتسنّى بها تحقيق التوزيع الأمثل للعوائد داخل المجتمع. ولتحقيق ذلك يجب أن تتسم آلية تقسيم العوائد بالوضوح وأن تكون جزء من عملية الموازنة الشفافة القادرة على ربط الاختيارات المالية بالعوائد الحالية والمتوقعة. بمعنى آخر أن أي مستوى من مستويات استخدام العوائد النفطية يجب أن يعكس القيمة الحديّة للموارد العامة مقارنة بما هو متحقق في القطاع الخاص.

تشير التجارب إلى أن تركز المصادر المالية لدى البلدان المنتجة للنفط يشجعها في التورط بمخاطر توظيف وتنفيذ استثمارات هائلة في مشاريع عملاقة تنقصها حكمة الاختيار العقلاني الأمثل! كما أن التجارب تشير أيضا بأن معظم البلدان المنتجة للنفط تعتمد أنظمة مالية مسيّسة تفتقر إلى ضوابط ومعايير تحسن توظيف الموارد وتوفير المرونة المالية لتحقيق تعديلات مرغوبة في الإنفاق تتسق وتغير العوائد. من المتوقع في المستقبل القريب بسبب الزيادة السكانية، أن تواجه البلدان العربية المصدرة للنفط ضغوطا مالية لتوسيع الخدمات العامة المطلوبة. لذا فمن الحكمة إيجاد بيئة صالحة لأقتصاد متنوع حر مسيطر عليه يستند على نمو القطاع الخاص غير النفطي بهدف خلق فرص عمل جديدة. إن التطور العالمي المتسارع وما يخلقه من تحدّيات ستجعل منظوماتنا القيمية والتنفيذية التقليدية عاجزة امام مواجهة مستلزمات الاقتصاد المعاصر المرتكز على أيقاعات التنافس حول العالم.

٢/ ٧ / ٢٠٠٥

العوائد في الدولة المركزية والمركّبة

((العوائد النفطية قد تصبح آلية لتأجيج النزاعات والصراعات والأحتراب الديني والعرقي والطائفي داخل البلد الواحد بدلا من أن تكون آلية ديناميكيّة لتحقيق النمو الأقتصادي المتوازن))

من المواضيع الحساسة المثيرة للجدل على المستوى الوطني في البلدان المنتجة المعتمدة على النفط، كيفية "تخصيص العوائد النفطية" نظرا لعلاقة ذلك بالأقتصاد السياسي للدولة وبالحكومة المركزية وبالوحدات الأدارية التابعة للدولة. هناك العديد من البحوث حول تحليل وتخصيص العوائد النفطية لمستويات مختلفة في الدول الفدرالية الكبيرة والصغيرة والادارة المركزية واللامركزية. ففي الدول الأحادية يعتبر نظام مركزية العوائد النفطية مرغوبا كآلية لأعادة التوازن بين الحكومة المركزية والأقاليم عند ظهور حاجة طارئة في الأقاليم، وفي هكذا نظام قد يناط بسلطة الأقاليم جباية بعض العوائد الضريبية (ضريبة استخراج وأنتاج النفط). ميّزات هذا النموذج تتلخّص في أعطاء الدولة والحكومة المركزية القدرة على تحقيق التوازن المالي العمودي والمرونة في أمتصاص التقلبات الناجمة عن تغيّر في أسعار النفط والعوائد، التصدي للضغوطات المحلية التي تتعارض والصالح العام، وخفض التباين بين الأقاليم والحد من المنافسة بينها أو بين السلطات المحلية حول أعطاء حق فرض الضرائب وجباية العوائد النفطية.

النظرية الأقتصادية تخلو من توصيات صريحة بأن يكون هناك تخصيصا مباشرا لحكومات الأقاليم أو المناطق المحلية التابعة لحكومة مركزية بأستثناء بعض الأموال التي قد تحولها الحكومة المركزية كتعويضات إجتماعية أو عن خسائر بيئية من جراء أنشطة الاستكشاف والأستغلال النفطي أو لتمويل احتياجات إضافية لأستكمال بنى تحتية في المناطق المنتجة للنفط. ان تخصيص عوائد نفطية لسلطة الأقاليم وبدعم من الدستور سببه في الأساس سياسي الهدف منه تهدئة الحركات الأنفصالية (أو أثارتها) في الأقاليم المنتجة للمصادر الطبيعية نظرا لسلطتها التفاوضية الواسعة. ومن الملاحظات التي ترد

على هذا النمط من التخصيصات: تعطيل التنمية الأقتصادية المتوازنة، سوء إدارة العوائد وصرفها، جذب العمل ورؤوس الأموال لمنطقة دون أخرى مما لا يحقق التوزيع الأمثل والعادل على المستوى الوطني. إن نموذج اللامركزية في العوائد النفطية يخلق تباينا ماليا أفقيا غير مقبول على المستوى الوطني ويجعل من مبدأ مشاركة العوائد النفطية مع المناطق الأخرى التي لا تملك مصادر نفطية أكثر عقلانية وأكثر توازنا بالمقارنة.

يعتبر مبدأ مشاركة العوائد النفطية أحد الطرق الفاعلة لإبطال عدم التوازن المالي والتباين المالي الأفقي الناجم عن التركيز الجغرافي للنفط من خلال السماح بمشاركة العوائد مع سلطات الأقاليم بموجب معادلة معينة توضع على هذا الأساس، حيث تقضي هذه الصيغة بسلطة الحكومة المركزية في جمع العوائد النفطية أولا ومن ثم إعادة توزيعها على جميع أو بعض من المؤسسات الحكومية المختلفة بموجب قاعدة أو معادلة لهذا الغرض. يؤخذ على هذا النموذج بأنّه يقلل من أرصدة العوائد تحت تصرّف الحكومة المركزية لأستخدامها في موازنة الاقتصاد أو تصحيح السياسة المالية أو النقديّة وعند الأقتراض، وتثير هذه الآلية من الناحية السياسية الكثير من الجدل وعدم الاستقرار. أن وحدة وأستقرار وكفاءة نظام الدولة ومنظوماتها يلعب دورا حاسما في نجاح أيّ من آليّات أقتسام العوائد بين الحكومة المركزية والوحدات الأدارية التابعة لها.

أن موضوع تعظيم وتخصيص العوائد النفطية وتوزيعها العادل والأمثل على مستوى الأقتصاد الوطني يحتاج إلى حكومة مركزية قويّة تتصف بالكفاءة والمقدرة والنزاهة والشفافية في التفاوض والتعاقد، مدعومة برقابة برلمانية مدركة واعية وأجهزة تنفيذية وطنية خالية من الفساد الأداري والمالي. وأن غياب الشروط المسبقة، يجعل من آليّة تخصيص العوائد النفطية أداة تفكيك وأبتزاز وفساد وفوضى في الأدارة والحكم!

٤ / ٢ / ٢٠١٤

ادارة العوائد النفطية

ان تحديد المسار الأمثل لاستخراج النفط على مستوى القطر، تعظيم العوائد النفطية وضمان استدامتها واستقرارها، والحفاظ على الثروة النفطية في اطار التنمية الأقتصادية الشاملة عند أقصى نقطة في زمن عمر الأحتياطيات النفطية، تعتبر من العمليات المعقدة التي يعتورها العديد من العوامل المحتملة وغير المؤكدة منها: *تقدير الأحتياطيات النفطية. *الأسعار المستقبلية. *تكاليف الأستخراج والأنتاج ومعدلات الفائدة في الأقتراض. *احتمال نفاذ النفط أو أن يهجراستخدامه قبل استنفاذ الأحتياطيات النفطية. *النمو السكاني والتغير التكنولوجي. *معدل الدين العام. *قيود الدورة الأقتصادية والمالية وتأثيرها على معدلات الفائدة المحلية والقطاع الخاص. اضف لذلك صعوبة المعرفة الآنية بالتأثيرات اللاحقة لقرارات الاستثمار وعكس قرارات الأنتاج التابعة لها، لذا فأن اجراء تقديرات دقيقة للثروة النفطية في اطار سياسة اقتصادية للمدى المتوسط والبعيد يتطلب مهارات خاصة لأجراء سلسلة من التعديلات الدورية للمتغيرات في الجوانب الفنية والأدارية والمالية والأقتصادية.

في الدول المعتمدة على النفط، تشكل أسعار النفط المستقبلية والعوائد المحتملة أهم القيود في رسم مسار عملية النمو والتنمية المستدامة. وتشير الدراسات التطبيقية أن الأتجاه الزمني لمسارات أسعار النفط وأستقرارها من الصعب جدا توقّعها نظرا لأنّ معدّلاتها تتطلب وقتا طويلا لكي تعود الى التوازن بعد حدوث الانحراف. اما بحوث صندوق النقد الدولي تشيران الأدلة ضعيفة على وجود اتجاه ثابت لدورات أسعار النفط لذلك كان للصدمات السعرية(١٩٧٣،١٩٧٩،١٩٨٠و١٩٨٦) تأثير كبير على التوازن الاقتصادي لمعظم الدول المنتجة والمستهلكة مما دفع بعض الدول النفطية الى أنشاء "صناديق مالية" تهدف الى التقليل من تأثير تقلبات العوائد النفطية على الحكومة والأقتصاد وخزن حصة من الثروة النفطية للأجيال القادمة. جرى تسمية تلك الآليات

بصناديق الأستقرار أو التعادل Stabilization Funds أو Equalization Funds.

من المواضيع الحساسة والمثيرة للجدل على المستوى الوطني في البلدان المنتجة المعتمدة على النفط موضوع تخصيص العوائد النفطية. نظرا لعلاقة ذلك بالأقتصاد السياسي والتركيب الأداري للدولة أي بين الحكومة المركزية والوحدات الأدارية التابعة لها. أجريت عدة بحوث في هذا المجال هدفت الى دراسة وتحليل كيفية تخصيص العوائد النفطية عند مستويات مختلفة من الدول (البسيطة، الفدرالية والكونفدرالية الكبيرة منها والصغيرة) وعند طرق مختلفة في الأدارة (المركزية واللامركزية) آخذة بنظر الأعتبار التمايز الدستوري والأجراءات السياسية المعتمدة.

ندرج أدناه أهم ما توصلت اليه الدراسات من بدائل في التخصيص:

مركزية العوائد النفطية:

يعتبر هذا النموذج مرغوبا نظرا لتوفيره نظام تمويل قادر على اعادة التوازن بين الحكومة المركزية والأقاليم عند قيام حاجة طارئة تستدعي ذلك. وجدت الدراسات أن معظم الدول الأحادية Unitary States تعتمد النموذج المركزي التام Full Centralization Model الذي يوصي بأن تذهب جميع العوائد النفطية إلى خزانة الحكومة المركزية؛ ويتبع هذا النموذج كل من دول مجلس التعاون الخليجي، الجزائر، ايران، العراق، النرويج ،انكلترا، أندونيسيا لغاية عام ٢٠٠٠.

وفق هذا النموذج قد يناط بسلطة الأقاليم جباية بعض العوائد الضريبية كضريبة استخراج وأنتاج النفط. ومن الميّزات:

١. قدرة الحكومة المركزية على أمتصاص التقلبات التي قد تحصل في العوائد نظرا لكونها الوعاء المالي والضريبي العام الشامل للعديد من الضرائب غير النفطية، قدرتها على التأثير في السياسة النقدية، تمتّعها بالأهلية الدولية في الأقتراض من

الأسواق المالية الدولية وتتوفّر لها الأمكانات السياسية والفنية الأوسع القادرة على التصدي للضغوطات المحلية التي قد تكون في غير الصالح العام.

٢. القدرة على خفض التباين بين الأقاليم من خلال استحداث آليات تعمل لتحقيق التوازن في العدالة الأفقية بين المناطق والأقاليم المحلية Horizontal Equalization Mechanisms.

٣. الحد من المنافسة بين الأقاليم أو السلطات المحلية التي قد يثيرها منح حق فرض الضرائب وجباية العوائد النفطية للبعض منها.

٤. إمكانية تحقيق التوازن المالي العمودي.

لا مركزية العوائد

هناك اتجاه يركّز على أحقيّة الحكومات المحلية أو الأقاليم في الحصول على حصة مما هو مستخرج من أراضيها. والنظرية الأقتصادية تخلو من توصيات صريحة بأن يكون هناك تخصيصا مباشرا لحكومات الأقاليم أو المناطق المحلية التابعة لحكومة مركزية بأستثناء بعض الأموال التي تحولها الحكومة المركزية كتعويضات إجتماعية وخسائر بيئية ناجمة عن أنشطة الاستكشاف والأستغلال النفطي أو تمويل اضافي لأستكمال بنى تحتية في المناطق المنتجة للنفط.

إن تخصيص عوائد نفطية لسلطة الأقاليم، بدعم دستوري، وإعطائها حق فرض الضرائب على مصادر الدخل يكون في الأساس سببه سياسي الهدف منه تهدئة الخواطر الإنفصالية في الأقاليم المنتجة لمصادر طبيعية نظرا لقدرتهم التفاوضية الواسعة. يرى بعض الخبراء ضرورة أن يكون للأقاليم النفطية حصة من الضرائب أو الرسوم كتعويض عن الخدمات التي تقدّمها إلى الأطراف المستغلة لمواردها. وينظر لتلك الضرائب او الرسوم بأنها تكلفة لأستخدام الخدمات:الطرق، المستشفيات، وتخريب البيئة. وبهذا وجد ان الضرائب التي تتحدّد بحجم الأنتاج تعتبر مناسبة أكثر من غيرها

من أنواع الضرائب الأخرى (ضريبة الريع أو الايجار). في إطار القوانين الوطنية قد يعطى للأقاليم حق المشاركة بتشريع القوانين وجمع الضرائب النفطية (أمريكا وكندا) وأن توضع قيود وحدود على أنواع الضرائب ومعدلاتها وتعريف الأساس الضريبي الذي تجبى على أساسه العوائد النفطية للأقليم.

وردت الملاحظات التالية على نموذج إناطة العوائد النفطية بالأقاليم والمناطق المحلية المنتجة للنفط:

١. قد تنشأ صعوبة قانونية حول تحديد الجهة المخوّلة بأستلام العوائد خاصة إذا كانت الوحدة الأدارية النفطية صغيرة جدا، كما أن إعطاء حق جباية العوائد والضرائب النفطية لطرف دون آخر قد يعظم حالة التباين الأفقي بين المناطق والأقاليم ويضع العراقيل أمام الحكومة المركزية لتنفيذ مهامّها في اطار تحقيق العدالة والتوازن بين المناطق المختلفة.

٢. تعطيل التنمية الاقتصادية المتوازنة من خلال أطلاق المنافسة بين الأقاليم أو المناطق المحلية على خفض الرسوم والضرائب غير النفطية.

٣. سوء إدارة العوائد من خلال التوسع والبذخ في صرفها عند تحقق أسعار عالية للنفط لكون هذه المناطق، في العادة، ذات مستويات دخول متدنية واحتياجات استهلاكية وتنموية كبيرة وقد تصرف عوائدها على برامج ومشاريع ذات قيمة إجتماعية منخفضة (التبذير).

٤. إن تخصيص العوائد النفطية للوحدات والمناطق الأدارية قد يخلق بؤرا غنية تتباين كليًا عن غيرها من المناطق (اقتصاد مزدوج) اذ سيتسنى للمناطق الغنية توفير مستوى عال من الخدمات العامة عند مستوى ضريبي منخفض يؤدي الى جذب العمل ورؤوس الأموال لمنطقة دون أخرى (غياب التوزيع الكلّي الأمثل على المستوى الوطني).

إن نموذج لامركزية العوائد النفطية يخلق تباينا ماليًا على المستوى الأفقي لذا يعتبره البعض منهجا غير وطني.

نظام مشاركة العوائد *Revenue Sharing System*

لا يسمح هذا النموذج بأية استقلالية مالية للأقاليم او الوحدات الأدارية داخل الدولة وإنما يقر مبدأ المشاركة في العوائد مع السلطات الأدارية بموجب معادلة معينة توضع على أساس هذا المبدأ. يعتبرهذا النموذج أحد الوسائل الفاعلة في إبطال عدم التوازن والتباين المالي الأفقي الذي قد ينجم عن التركيز الجغرافي للنفط. من أكثر الدول إستخداما لصيغة مشاركة العوائد و تخصيص قواعد ضريبية هي الدول الإتحادية. تقضي هذه الصيغة قيام الحكومة المركزية بجباية وجمع العوائد النفطية في وعاء مالي موحد ومن ثم يصار لأعادة توزيعها على جميع أو بعض من المؤسسات الحكومية بموجب قاعدة أو معادلة لهذا الغرض. تعتمد الدول إجراءات متباينه فالبعض منها يفضل أن ترتبط حصة المقاطعة المحلية أو الأقليم بالعوائد المتحققة فعلا على أراضيها (كولومبيا، نيجيريا، روسيا وفنزويلا) و البعض الآخر يتبع معايير معينة في تخصيص العوائد أومشاركتها كعدد السكان، والأحتياجات، والقدرة الضريبية (الأكوادور, أندونيسيا والمكسيك). من اهم ميزات نموذج مشاركة العوائد أنه يقدم وسيلة سهلة لتحويل الموارد المالية إلى حكومات الأقاليم المحلية خاصة إذا كان النفط يشكل المصدر الرئيسي للعوائد المتحقّقة كما تعتبر أداة لأعادة توزيع الأموال. من المآخذ الكبيرة على هذا النموذج يأتي من زاوية إدارة الأقتصاد الكلي ومبدأ الألتزام الشامل نظرا لأن آلية المشاركة تقلل من الأرصدة المتاحة لدى الحكومة المركزية في تحقيق التوازن الاقتصادي وتصحيح السياسة المالية والنقدية. إضافة لذلك تثير تلك الآلية الكثير من الجدل السياسي وعدم الاستقرار. فعلى سبيل المثال، الذي حدث في كولومبيا أن نظام مشاركة العوائد المعتمد لتحويلات ثابتة كان له تأثيرا سلبيا على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال أغراء بعض الأقاليم في الإقتراض بمستوى أعلى من الطاقة الفعلية للتسديد. وفي أندونيسيا حدثت العديد من المشاكل التي زادت من الفوارق بين الأقاليم، بروز صعوبات في جانب إدارة الأموال، ظهور خلافات بين ميزانية الأنفاق العام والعوائد المتحققة وتعقيد نظام التحويل وزيادة عجز الحكومة المركزية. كما يؤخذعلى نموذج

مشاركة العوائد درجة حجم التركيز الجغرافي الذي تطالب بموجبه المناطق المنتجة للنفط. أن هذا النظام لايصلح لأن يكون وسيلة عامة في تمويل الحكومات المحلية لأن تحديد الضرائب وآليات العوائد يكون أفضل لو ترك للحكومات المركزية نظرا لقدرتها على أختيار وتنفيذ الأنظمة الضريبية الداعمة في مجال إدارة السياسة النفطية في أطار ضمان المصالح الكليّة للبلد. أن آليات بعض من الضرائب النفطية غاية في التعقيد Rent Resource Tax وإن إدارتها من قبل الحكومات المحلية غاية في الصعوبة نظرا لعدم توفر الكفاءات المطلوبة وبعدها عن الرقابة والمحاسبة. ففي نيجيريا وجد أن العوائد النفطية التي يتم تحويلها إلى المناطق من خلال الأجراءات المعتمدة تتصف بعدم الأستقرار مما يؤدي الى ظهور مشاكل في جانب الإدارة المالية لهذه الأموال. ومن الدول الفدرالية التي وضعت قواعد لضريبة نفطية متداخلة مع الحكومة الفدرالية تجبى من قبل الأقاليم هي كندا وأمريكا كبديل عن أسلوب المشاركة التي يجري تحصيلها مركزيا. وقد عولج موضوع التباين في العوائد بين الأقاليم المنتجة وغير المنتجة من خلال نظام التوازن الوطني (كندا)/ The National Equalization System .

في ضوء أعلاه يمكن أن يستنتج:

١. إن أفضل نموذج متّبع ينعكس في مركزية العوائد النفطية لأن النماذج الأخرى تحد من قدرة الحكومة المركزية في إتخاذ التدابير المناسبة (التصحيحات المالية المرغوبة) لمعالجة التقلبات الحادة في أسعار النفط والعوائد (الحكومة المركزية قد تترك بعوائد محدودة غير كافية لأحداث التصحيح والأصلاح في الاقتصاد الكلي)

٢. تشير الحقائق السياسية إلى ضرورة أعطاء مستوى معيّن لسيطرة الأقاليم على بعض من العوائد النفطية المتحققة نظرا لأن تخصيص بعض من العوائد يشجع ويدعم الحكومات المحلية القادرة على توظيفها بشكل كفوء وصحيح بعيدا عن الفساد.

٣. أن لا تكون المشاركة في العوائد النفطية فقط، وأن تكون المشاركة في الأسس الضريبية مع عنصر ثابت يتم تخصيصه إلى الحكومات المحليّة للولايات (الضريبة على الإنتاج). قد يكون من الأفضل للحكومة المحلية جني حصتها على أساس وحدة الريع Unit Royalty التي يتم جبايتها في إطار حماية البيئة وبناء البنى التحتية.

٤. أن تتصف عمليات تحويل العوائد بين الحكومة المركزية والمناطق الإدارية الأخرى بالشفافية والعدالة في التوزيع. النرويج مثلا، تقوم بأعلام البرلمان بالمصادر المالية التي تصب في صندوق النفط وتحتاج الحكومة موافقة البرلمان عند القيام بأية تحويلات مالية من الصندوق وإلى الميزانية العامة.

أن موضوع تعظيم العوائد النفطية وتوزيعها العادل والأمثل على مستوى الأقتصاد الوطني يحتاج إلى حكومة مركزية تتصف بالكفاءة والمقدرة والنزاهة والشفافية في التفاوض والتعاقد، مدعومة برقابة برلمانية مدركة وواعية، وأجهزة تنفيذية وطنية خالية من الفساد الأداري والمالي.

١٨/ ٦ / ٢٠٠٧

النفط كأداة ماليّة

"يمر العالم بحقبة جديدة من التفكير والتدبير...أمّا نحن فنغوص في غياهب التكفير والتدمير"

يعتبر النفط أداة ماليّة يمكن توظيفها لمواجهة ضعف قيمة الدولار ومخاطر التضخّم والمضاربة التي باتت تقود وتملي وتنافس الأوبك في تحديد أسعار نفوطها. في الآونة الأخيرة أستحدثت أسواق لأدارة مخاطر تقلبات أسعار النفط من خلال ربط الصفقات بين البائعين والمشترين **(NYMEX)/New York Merchantile Exchange** ، في تلك الأسواق تتحدد أسعار النفط الآنية بالثانية والدقيقة واليوم بفضل التطوّر التكنولوجي في مجال الأتصالات الرقمية الألكترونية. فالوسطاء العاملين تحت مظلّة (نيمكس) يتعاملون مع التجّار والمضاربين المتواجدين في كافة أنحاء العالم. وجدت (نيمكس) كآليّة تعمل على درء المخاطر التي يتعرض لها المنتجين والمستهلكين للنفط على حد سواء.

في عام ١٩٨٣ بدأت نيمكس العمل (بالبرميل الورقي **Paper Barrel**) والمتاجرة بالعقود المستقبلية للنفوط من خلال ربطها بأسعار نفط غرب تكساس المتوسط **West Texas Intermediate /(WTI)**. وفي عام ٢٠٠٥ بدأت التجارة التقليدية بالنفط الخام تفقد أهميّتها لصالح مواقع "التجارة الألكترونية" من خلال ربط البائعين بالمشترين عن طريق الأتصّالات الألكترونية عبر الأسواق العالمية. معنى ذلك أن التجارة النفطية أصبحت تعقد وتنفّذ آنيّا وبهذا تحوّل برميل النفط الخام المادّي الى "برميل ورقي" و "برميل الكتروني"!

منتجوا النفط يتّهمون المضاربين عند تحقق العجز في جانب العرض وزيادة الأسعار، والمستهلكين يضعون اللوم على الأسعار عند حدوث نقص في الأسواق. الأسعار بدون شك تعتبر عامل رئيسي في التأثير على القرارات السياسية والأقتصادية والمالية في جانب المستهلكين والمنتجين وعلى الأقتصاد العالمي، كما أنها مهمّة أيضا في

رسم اتجاهات القرارات المتعلقة بالتحوّل عن النفط نحو مصادر طاقة بديلة له. ويعتقد بعض المراقبين أن الأسعار ليست بتلك الأهمية التي يثار من حولها اللغط والصراخ وقد تستمر في الأرتفاع دون أن يكون لها تأثيرا كبير على مجمل الطلب العالمي (بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ زادت اسعار النفط بمقدار ٦٦ دولار/ برميل الاّ أن الطلب لم ينخفض جوهريا). ان الانخفاض المفاجيء في أسعار النفط العالمية يؤدي الى بروز مشاكل مالية وسياسية وأجتماعية في الدول المنتجة مما يدفع البعض منها لبيع بعض انتاجها بأسعار مستقبلية (المكسيك ٢٠٠٨). لتفادي المخاطر المستقبلية تلجأ الدول المنتجة الى شراء أصول مالية ذات علاقة بالنفط (الأستثمار في الدول المتوقّع أزدهار أقتصاداتها) بهدف تنمية تلك الأستثمارات ولدعم أقتصادات الدول الصناعية في الأنتعاش وزيادة الطلب العالمي على النفط. في ضوء ذلك يقوم البعض من الدول النفطية بتوظيف فوائضها المالية في صناديق سياديّة تعمل على تحويل الفوائض الى محافظ ماليّة وسندات وعقارات وأستثمارات مباشرة في مشاريع منتقاة، ومنهم من يستثمر في صناديق الضمان الأجتماعي التابعة لها أو الأتّجار بالعملات الأجنبية. تعتبر الصناديق السيادية مصارف خاصّة تابعة لحكومات الدول النفطية، الهدف من وراء تشكيلها الأحتفاظ بالعوائد والحسابات الأستثمارية بعيدا عن ميزانية الدولة (الدول الخليجية). ويستخدم البعض أموال الصناديق السيادية كآليّة لتحقيق الأستقرار والتوازن المالي في البلد عند حدوث أي عجز بين الانفاق الحكومي والعوائد المتحقّقة.

الدول الصناعية الكبرى تخطّط لتمكين هيمنة مصالحها في مجال الطاقة وتحديد أسعارها بغية الأبقاء على تفوّقها الأقتصادي، والغرب يسيطر على آليات الهيمنة ذات العلاقة بالحوض النفطي الأقليمي الجيوستراتيجي في شرق البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا سواء أكانت أمنية أوأقتصادية أومالية.

٧ / ١١ / ٢٠١٢

تجارة النفط

تشير الأحداث النفطية العالمية إلى حقيقة مفادها، ان الصناعة النفطية العالمية والمؤسسات المالية المرتبطة بها تتصّف بعدم المثالية والتوازن الهيكلي، مما أدّى إلى ظهور مأزق رئيسي "غير جيولوجي" يتمثّل في فشل آليات سوق النفط في تصحيح العجز بين العرض والطلب وإستقرار أسعار النفط العالميّة. هناك جملة من الأسباب والعناصرالمترابطة التي أدت إلى ظهور مآزق دوريّة منها:

- إنخفاض معدل النمو السنوي للإستيرادات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية إبتداء من عام ٢٠٠٠.
- تحوّل الصين إلى مستورد عالمي كبير للنفط حيث بلغ معدل النموالسنوي لإستيراداتها بحدود ٢٣٪ (معدل النمو السنوي لإستهلاكها من الطاقة ١٦٪ مقارنة بالعالم ٣٪).
- تصاعد النمو الإقتصادي لآسيا (الصين، الهند، اليابان..) وأثره الكبير الحالي والمستقبلي على سوق النفط العالمي والأسعار.
- توقّع حصول زيادات جوهرية في وتائر الطلب العالمي على النفط والغاز بالرغم من الأرتفاع المتحقّق في مستوى كفاءة إستخدام الطاقة.
- زيادة وتائر الإستهلاك المستقبلي للنفط في الدول المستوردة الكبيرة سوف يعظّم من القوة التفاوضيّة للدول المصدرة للنفط ذات الإحتياطيّات الكبيرة والطاقة الإستخراجيّة العالية.
- الأهمية النسبية لتدفق التجهيزات النفطية والغازية للدول الغربية والآسيوية الكبيرة تعتبر أعلى من الأهمية النسبية لقيمة أسعار تلك التجهيزات في الأسواق العالمية.

في ضوء هذه الحقائق وغيرها، تسعى الدول المستوردة الكبيرة (الصين، الهند، روسيا، اليابان..)، إلى إبطال عيء تأثير الأسعار المستقبلية عن طريق تطوير علاقات إقتصادية ثنائية مع الدول المصدّرة تتضمّن الإستثمار والتجارة في السلع الصناعية ومنها صناعة السلاح (تعاون فني وأقتصادي/ تجارة متقابلة / مقايضة...). فالإتفاق الذي جرى بين الصين وإيران في خريف عام ٢٠٠٤ يعتبر نقلة نوعيّة في هيكل تجارة النفط العالمية حيث يتضمّن هذا الإتفاق عدة إتفاقيات في مجال النفط والغاز والناقلات والإستثمارات الصناعية وغيرها، تتراوح قيمتها الإجمالية بين ٢٠٠ – ٤٠٠ مليار دولار على مدى ٢٥ سنة. وفي مجال الصناعة النفطية تقوم شركة النفط الوطنية الصينية بتمويل كافة مراحل الإستكشاف وتنمية وتطوير الحقول والبنى التحتية وبناء الناقلات. على غرار ذلك، قامت إيران بعقد إتفاقية مشابهة مع الهند بقيمة أقل من إتفاقيتها المعقودة مع الصين. يستند هذا النوع من الإتفاقيات على تكليف المؤسسات العامة المملوكة في الدول المستوردة والمصدرة بتطوير المصالح الإستراتيجية الوطنية. فالدول المستوردة للنفط تقوم بتقديم أموال بكلف منخفضة (عائد رأس المال) إلى مؤسساتها النفطية لتحفيزها على إعتماد صيغ إستراتيجيّة تنافسية وتشجيعها على الأخذ بالمخاطر في مجال الإستثمارات النفطية والغازيّة في الدول المنتجة والمصدّرة للنفط والغاز. يتيح هذا النوع من الإتفاقيات لحكومات الدول المصدرة للنفط، الحصول على التمويل اللازم بمعدلات فائدة منخفضة وبصيغ أفضل عن ما تعرضه شركات النفط الغربية الخاصة المحكومة بقواعد أسواق المال العالمية. يحقق هذا النموذج للدول المصدرة للنفط نجاحا سياسيا وفوائد إقتصادية إلى جانب تأمين الإستثمارات اللازمة لتطويرصناعتها النفطية وكذلك ضمان الأسواق لمنتجاتها على المدى المتوسط والبعيد. لقد غيّرت الإتفاقيات النفطية ذات الأمد الطويل من قواعد اللعبة بحيث مكّنت الدول المستوردة للنفط والغاز من تحقيق التوازن التجاري الثنائي مع الدول المصدرة لها عن طريق عوائد التمويل والصادرات الصناعية وصفقات السلاح وغيرها من السلع والخدمات. وقد أدت العلاقة الوثيقة بين حكومات الدول المستوردة والمصدّرة من

خلال شركاتها النفطية الوطنية إلى تنمية المصالح الإستراتيجية في أسواق الطاقة العالمية. وحققت الصفقات الثنائية الطويلة الأجل للدول المستوردة معدل لتكاليف الطاقة (النفط والغاز) أقل من الدول المستوردة الأخرى التي تحصل على إحتياجاتها النفطية والغازيّة من الأسواق العالمية. الولايات المتحدة الأمريكية كغيرها من الدول الكبرى تسعى إلى تنمية علاقاتها الثنائية حيث قامت بتوقيع عدّة إتفاقيات مع معظم دول منظمة التعاون الخليجي GCC (خارج منظمة التجارة العالمية ومنظمة التجارة الحرّة لوسط أمريكا CAFTA). من الأسباب الرئيسية التي تدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الهيمنة على الإحتياطيات النفطية الكبيرة خارج حدودها (خاصة في منطقة الشرق الأوسط) التصدّي لكل من فرنسا وألمانيا وروسيا والصين واليابان والهند، وان تمنع أن تكون تلك المناطق مجالا حيويّا لمصالح هذه الدول. التقارب الإستراتيجي بين المصالح الروسية والأوربية والصين قد يعمل على منع أمريكا من إحكام السيطرة على السياسات النفطية في الشرق الأوسط. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فانها تعتبر استراتيجية الهيمنة ضرورة إقتصادية نظرا للضعف النسبي في قوتها الإقتصادية الحقيقيّة مقارنة بقوتها العسكرية الأعظم في العالم الناجم عن معانات الإقتصاد الأمريكي من العجز الكبير الدائم والحاجة الماسّة المستمرة لتدفق الأموال الأجنبية اليها. اضف لذلك، فشلها في إنجاح برامجها في خفض إستهلاكها من النفط ورفع كفاءة إستخدامه لإحداث تغيّر نوعي في مستوى معيشة مواطنيها. أن أمريكا تعاني من قصور كفاءتها في إستهلاك الطاقة (خاصة النفط) مقارنة بأوروبا واليابان ودول أوروبية أخرى مما ادّى الى عجز الإقتصاد الأمريكي عن دفع فاتورة الإستيرادات النفطية بعملة أخرى غير الدولار. لذلك كلّه نرى أن أمريكا تحاول جاهدة إبقاء هيمنتها على نفط الشرق الأوسط من أجل التحكّم بكمياته الحالية المتاحة والمستقبلية وأسعاره في الأسواق العالمية. يعتبر إحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق أحد الروافد الرئيسية لتغذية إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على نفط الشرق الأوسط وإبقاء تجارة النفط العالمية مرهونة بالدولارالأمريكي. إن الهيكل الجديد لتجارة النفط العالمية

قد يؤدي إلى بلورة مخاطر سياسية وإقتصادية لأمريكا تتمثّل في ظهور قوى وكتل إقتصادية منافسة لها على نفط الشرق الأوسط!

٢٠١٤/١٠/٩

شركات النفط الوطنية

تعود البدايات الأولى لإنشاء شركات نفط وطنية إلى مطلع القرن العشرين (الأرجنتين ١٩٢٠/ المكسيك ١٩٣٠). حدثت الزيادة الكبيرة في عددها خلال السبعينات لتنامي نزعة التأميم والرغبة في تدخل الدولة والمشاركة عند بعض من الدول المنتجة للنفط. يبلغ عدد شركات النفط المقامة في البلدان المنتجة للنفط والمستهلكة له بحدود ١٠٠شركة. تسيطر شركات النفط الوطنية على٩٠٪ من الاحتياطي النفطي العالمي وعلى ٧٣٪ من الإنتاج. ومن بين ٥٠ شركة عالمية كبرى هناك ٢٥ شركة نفط وطنية تعمل في مجال الصناعة الإستخراجية والتحويلية، وتهدف من وراء نشاطها في مجال الاستكشاف والإنتاج، الحصول على أكبر حصة من 'الريع الاقتصادي'، ومن التحويلية الحصول على 'القيمة المضافة' التي تنجم عن تصفية النفط، كذلك تسويق واستيراد المنتجات النفطية والسيطرة على أسعار المنتجات النفطية النهائية للمستهلكين التي تعتبر غاية في الحساسية من الناحية السياسية والاجتماعية. في البلدان النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية تعتبر شركات النفط الوطنية محور ارتكازي رئيسي لتحقيق عدة أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية بعيدة المدى لذلك وظّفت فيها أستثمارات كبيرة وبولغ في حجم هياكلها وهيمنتها الاحتكارية في الجانب الفني والتجاري من الصناعة النفطية.

كان الهدف من إنشاء تلك الشركات هو إحداث نوع من التوازن مقابل عمل شركات النفط العالمية في المجالات الفنية والمهارات الإدارية والقدرة على تحقيق الأرباح. إلا أن السياسات المعتمدة في إعطاء الأولوية للأهداف السياسية والاجتماعية قبل التجارية جعل الدول النفطية النامية تغدق المال على شركاتها النفطية لتغطية أو تعويض اخفاقاتها في الجانب المالي والتجاري. الأزمة النفطية التي حدثت في عام ١٩٨٦ (أحدثت انخفاضا في العوائد وفي القيمة الحقيقية لأسعار النفط) أدت إلى ظهور شروخ في عمل تلك الشركات مما دلّ على عدم كفاءتها في العمل وتحقيق الأهداف مما

دفع الحكومات إلى الاهتمام الجدي بكفاءة الأداء التجاري لشركات النفط الوطنية والتحديات غير التجارية التي تواجهها.

تشير العديد من الدراسات إلى عدم كفاءة أنشطة شركات النفط الوطنية في كلا المجالين الاستخراجي والتحويلي عند مقارنته بمستوى أداء شركات النفط العالمية. يزداد ذلك التباين في نشاطي التصفية والتسويق بالرغم من المركز الاحتكاري للشركات النفطية الوطنية الذي تتمتع به في معظم البلدان المنتجة. والسبب الرئيسي يعزى إلى انعدام المنافسة. الدراسة التي صدرت في عام ٢٠٠٢ عن مؤسّسة مكنزي للاستشارات الإدارية تشير أن غياب المنافسة يعتبر المفتاح الرئيسي لعدم كفاءة أداء المشاريع في البلدان النامية وكذلك أخفاقها في تحقيق الأهداف غير التجارية أيضا في جانبها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، المتمثلة بـ: *خلق فرص العمل للمواطنين الذين يتصفون في الغالب بإنتاجية منخفضة وحاجة معظمهم للتدريب والتعليم. *تطوير الطاقة المحلية التي توصف بمحدوديتها وافتقارها للمتطلبات الأساسية في مجال الخدمات النفطية والتجهيز وكذلك في جانبها التجاري والإداري. *التزاماتها الثقيلة في دعم البنية الاجتماعية مما يزيد من أعباءها وقلة كفاءتها. *مساهماتها في خطط التنمية الوطنية كبناء الطرق المحلية والجسور والمطارات والاتصالات والماء. *توظيفها كآلية في مجال إعادة توزيع الدخول من خلال بيع المنتجات النفطية بأسعار محلّية دون أسعار السوق العالمي مما يشكل عبئا ماليا كبيرا على الحكومات. *اقتراض الدولة من الشركات لتمويل أنشطة غير نفطية مما يؤدي إلى التأثير السلبي على التدفق النقدي المطلوب في عملية إعادة الاستثمار.

إن تدخل الحكومات في السلطة الفعلية لشركات النفط الوطنية يبعدها عن العمل وفق أطر عالمية ومعايير تجارية. كما أن عدم توفر الشفافية والمصداقية في عمل شركات النفط الوطنية أنعكس هو الآخر على تآكل القدرة والسلطة في البلد. يقوم السياسيون من أجل الحفاظ على أدوارهم في التأثير وإحكام السيطرة على الأموال بجملة من الإجراءات والممارسات منها: *الغموض المتعمّد لموقع شركات النفط

الوطنية في الهيكل التنظيمي للدولة. *إدارة الشركات من قبل مجلس مدراء سياسيين يفتقرون في العادة إلى الاحتراف والاستقلالية. *معارضة قيام مشاريع رأسمالية مستقلة تعمل وفق معايير تجارية صارمة. الميزانية العامة تفرض قيود و أجراءات على شركات النفط الوطنية، في مقدّمتها تحويل العوائد المتحقّقة إلى الحكومة وإجبار الشركات بالاعتماد على تمويل مشاريعها المحددة وفق خطط والتزامات مالية مبرمجة. ينافس أولويات مشاريع القطاع النفطي في الميزانية العامة مشاريع القطاعات الاجتماعية ذات النفع العام كالصحة والتعليم مما يؤدي الى ترحيل وتأجيل الاستثمارات النفطية علما أن القطاع النفطي يعتبر صناعة رأسمالية مكثفة يفترض حيازته على رؤوس أموال كبيرة.

إن الظروف القائمة حاليا قد تغيرت عما كانت عليه عند نشأة شركات النفط الوطنية خلال فترة سبعينات القرن الماضي حيث أصبح التوجه أكثر من ذي قبل نحو أعتماد المعايير التجارية في أدائها (الربحية) بالاعتماد المتزايد على الخبرات الفنية والإدارية وتوسيع دوائر الشفافية والمصداقية لضمان كفاءة الأداء. ان الأنتشار الواسع والعميق للمنافسة في الأسواق العالمية المتنافسة (النفط الخام والمنتجات النفطية) أدى إلى تقاسم القيمة الإستراتيجية من خلال مشاركة القطاع الخاص والحفاظ على مصالح المواطنين بعيدا عن الحكومات. وان تنامي اتجاهات عمليات التغيير دفعت الأخذ بصيغ مختلفة تتراوح بين الأخذ بالخصخصة الكلية للأنشطة النفطية (الأرجنتين، بوليفيا ، بيرو ، كندا) وبين الخصخصة الجزئية عن طريق زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص (البرازيل، إندونيسيا، نيجيريا والباكستان). وتواجه البرامج الإصلاحية لشركات النفط الوطنية العديد من القيود، كالمعارضة الوطنية الأيديولوجية وقوى ومصالح تتخذ مواقف دفاعية تسيطر عليها الشكوك وغير ذلك. ويمكن إجمال أهم الإصلاحات التي وردت في البعض من تلك البرامج:

- الحد من أحتكار شركات النفط الوطنية أو تقليص بعض من أمتيازاتها العائمة في مجال الاستكشاف والإنتاج والتصفية وتسويق المنتجات النفطية واعتماد مبدأ المنافسة مع القطاع الخاص (البرازيل ، نيجيريا) .
- توفير البيئة اللازمة لعمل الشركات النفطية الوطنية في محيط من المنافسة. فالصين اعتمدت نوع خاص من المبدأ بإنشائها ثلاث شركات نفطية حكومية متنافسة بينها (CNOOC, CNPC, Sinopec).
- اعتماد نموذج المشاركة مع شركات النفط العالمية **Joint-Ventures** خاصة في مجال الاستكشاف والإنتاج للاستفادة من الخبرات الفنية والإدارية والتجارية للشركات العالمية.
- تكليف بيوت الخبرة الدولية المتخصصة بأجراء تقويم دوري للأداء المالي والإداري للشركات النفطية الوطنية مقارنة بمثيلاتها وإعلان نتائج التقييم.
- بيع جزء من أسهم شركات النفط الوطنية إلى "مستثمرين استراتيجيّين" عن طريق المزايدة، التفاوض أو بيعها للمواطنين مما سيساعد في تطوير أسواق المال المحلية من خلال فرض قواعد صارمة ملزمة في الأسواق المالية للأسهم.
- قيام شركات النفط الوطنية بالتركيز على الأنشطة التي تحقّق لها ميزات تجارية نسبية.

إن ضمان نجاح البرامج الإصلاحية المقترحة يعتمد اعتمادا كليا على ما تتلقاه من دعم سياسي من حكوماتها ومن الرأي العام. كما أن هذه البرامج يجب أن تكون جزأ من خطة شمولية واسعة تتضمن كافة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢٥/ ٨ / ٢٠٠٥

السياسة النفطيّة والأمن الأقتصادي

يمثّل النفط رصيد ماديّ محدود نافذ وأداة ماليّة لذا كان لزاما استخراجه وتصنيعه أو تصديره وجباية عوائده وفق عملية مبرمجة تراعى بها الجوانب الفنيّة والأقتصادية لتحويل العوائد النفطية المتحققة الى أرصدة مالية (تراكم رأسمالي) بعيدا عن المخاطر والخسائر والحفاظ عليها من التآكل بسبب سوء التوظيف أو التضخم وعند تقلبات أسعاره مقابل العملات الأجنبية الأخرى، أي حفظ القوة الشرائية لبرميل النفط المنتج مقابل السلع والخدمات والمشاريع المستوردة. يتطلب ذلك قيام الدولة والحكومة والمجتمع بأعتماد أستراتيجية لأستنزاف عقلاني للأحتياطيات النفطية والغازية وتصميم سياسات مالية واقتصادية متّسقة متوازنة تحقّق للبلد خلق موارد أستبدال ذات قيمة مظافة للأقتصاد في المدى المنظور والمتوسط والبعيد.

السياسة النفطية عنصر أساس في تصميم ونجاح أستراتيجية الأمن الأقتصادي الوطني خاصّة في الدول ذات الأقتصادات الأحاديّة المعتمدة على الريع النفطي في تسيير حاجات الدولة والحكومة والمجتمع. والسياسة النفطية نتاج صيرورة سياسية وأقتصادية تتحدّد عناصرها وتسارع معدّلات انجازها على عوامل داخلية وخارجية؛ تصميمها يعتمد على مراقبة تطور الأقتصاد العالمي وتحليل القوى المؤثرة باتجاهات العرض والطلب على النفط ومسارات تكنولوجيا البدائل في المدى المنظور والبعيد اضافة الى التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للحوض الجيوستراتيجي الأقليمي النفطي. يجب أن تعمل القيادات السياسية في الدول النفطيّة الريعيّة دوما على تحقيق درجة عالية من الأتساق بين عناصر السياسة النفطية من جهة وبين سياسات القطاعات الأقتصادية الأخرى على المستوى الكلّي والجزئي في أطار استراتيجية شاملة للتنمية والنمو. والخطّة الأستراتيجية الشاملة تعمل على: تعظيم القيمة المضافة للعوائد النفطية في عملية أعادة الأستثمار داخل وخارج القطاع النفطي بضمنها مقابلة الطلب المحلّي على المنتجات النفطية، وعلى تنويع الأقتصاد خارج القطاع النفطي المسيطر وتفعيل حركة

الأقتصاد للوصول به الى حالة النمو المستدام، وكما تعمل على توسيع وتنمية فرص العمل وتوسيع دوائرها، والأرتقاء بمستوى ونوعية الخدمات المقدّمة للمواطنين وخلق بيئة متجانسة على مستوى القطر.

السياسة النفطية للدولة تتحدّد في ضوء: حجم الأحتياطيّات النفطية والغازية المؤكّدة، البيئة الداخلية في جانبها الأمني، الدرجة الملحّة لأحتياجات الدولة والمجتمع للعوائد الماليّة، الطاقات الأستيعابية للأقتصاد الوطني، وعي وحريّة وكفاءة النخب الوطنيّة في وضع الأستراتيجيات والسياسات والخطط اللازمة (الأدارات التنفيذية العليا) ومرونة الدولة في الأستجابة والتنفيذ، ودرجة تأثير العوامل الخارجية في صياغة القرار الوطني بأتجاه المصالح العابرة للقارات.

غياب تنسيق السياسات النفطية في اطار الحوض الجيوسياسي النفطي بين الدول المنتجة قد ينشيء مصالح متضاربة نتيجة للأختلاف حول السياسات الأنتاجية والسعرية، كتضارب المصالح بين العراق، السعودية والكويت ١٩٩٧-١٩٩٨، ومثال آخر قيام الولايات المتحدة الأمريكية بغزو وأحتلال العراق بهدف: احكام الهيمنة على الاحتياطيات النفطية ورفع القيود عنها، الضغط بأتجاه زيادة معدلات انتاج النفط والغاز خارج حدود العقلانية الفنيّة والأقتصادية والماليّة وفرض أستقبال الأستثمارات الأجنبية في القطاع النفطي، وأخيرا وليس آخرا التدخّل غير الشفّاف في الدولة والحكومة والبرلمان ووزارة النفط لتنظيم السياسات والقوانين المنظّمة لذلك. ومن أشكال التدخّل والتأثير المنظور في الدول النفطية، تشجيع وتحفيز أصحاب القرار السياسي بالتوسّع بالأستثمار في تنمية أنشطة أقتصاد أستهلاكي تبذيري على حساب التوسّع الأفقي والعمودي في الصناعة النفطية وأعادة الأستثمار في أنشطة أقتصادية ذات قيمة أستبداليّة مضافة أو تطوير الطاقات الأستيعابية من خلال الأستثمار في دول مجاورة بهدف تعشيق المصالح المتبادلة.

النفط قوّة سياسية واقتصادية بيد حكومات الدول المنتجة أذا ما أحسنت توظيفها، وهي أداة تحكّم واستنزاف اذا لم تحسن الدول النفطية أحكام سياساتها

النفطية، عن طريق ايجاد وحدة التكامل والتوازن والترابط بين القرارات السياسية والأقتصادية باتجاه رفاهية المواطن. على السياسيّين وضع أستراتيجيّة نفطية ترتكز على أستقلالية القرار الوطني في الموائمة والتوليف بين تعظيم العوائد في المدى القصير والمتوسط (في ظل الأحتياجات الفعلية)، وأطالة عمر الأحتياطيّات النفطية لضمان حصّة الأجيال القادمة في الثروة الوطنيّة. قد تتقاطع السياسة النفطية الوطنية مع أهداف شركات النفط العالمية حيث أن الأهداف المنظورة للشركات تدور حول: *الهيمنة على الأحتياطيّات الكبيرة (أمتلاك أرصدة نفطية) لضمان التدفّق النفطي للأسواق العالمية، *تعظيم العوائد على استثماراتها الموظّفة في الصناعة الأستخراجية والتحويليّة (ريع وأرباح وفوائد) *وتعظيم القيمة الماليّة لأرصدتها النفطية (أسهم الشركات المطروحة في أسواق المال العالمية والبورصات.

النفط والغاز بالنسبة لدول الشرق الأوسط شرايين حياة تتحدّد عندها مصائر الأجيال الحالية والقادمة، وهما بالنسبة للدول الصناعية وشركاتها النفطية العالمية التابعة معين لوقود رخيص يغذّي ماكنة التنافس في أطار اقتصاد السوق العالمي. والتنافس والتسابق بين هذه الدول يستوجب التنسيق والتعاون وتبادل الأدوار لأقتسام المصالح النفطية والغازية وغيرها وفق آليات (باتجاه مالطا جديدة) تبقي الدول المنتجة في سباتها وتخلّفها وتبعيّتها!

٢٨ / ١ / ٢٠١٤

أنابيب النفط والغاز

التوسّع المضطرد في أنشاء أنابيب النفط والغاز وأنتشار ممرّاتها حول العالم له علاقة بالتحوّلات الجيوسياسية وأنعكاساتها لذا فان أنشاء أنابيب جديدة عابرة للحدود تخلق دوما قضايا جيوسياسية جديدة مصاحبة. ان أحتساب الكلف الجيوسياسية المباشرة والمحتملة عنصر رئيسي مسيطر في موضوعة أنشاء الأنابيب، نظرا لأن تغيير مسار الأنبوب أو تكراره في منطقة أخرى بعد انجازه ودخوله الخدمة يعتبر أمرا غاية في الصعوبة والتعقيد على الأطراف المتعاقدة. لذا فان عمل أنابيب النفط والغاز تخلق وضعا خاصّا لعلاقة جيوسياسية-أقتصادية متداخلة، من أبرز متطلّباتها توفّر الأستقرار في البيئة الجيوسياسية الحاضنة لممرّات الأنابيب (سياسة الأنابيب **Pipeline Politics**).

قد تلعب الأنابيب دورا كبيرا في تحقيق الأستقرار الجيوسياسي من خلال توسيع دائرة تجهيز النفط والغاز، كما أنّها تعتبر أداة لحجب الكميّة الناقلة لها عن الوصول الى الأسواق العالمية للطاقة، والتأثير غير المباشر على الأسعار العالمية للنفط أو الغاز. الأنابيب في حقيقة أمرها صورة من صور التعاقد الثنائي والمتعدّد ووسيلة لنقل النفط أو الغاز من دولة تتمتّع بعرض فائض الى دولة أو دول مستهلكة تعاني عجزا في الطاقة. أن توجيه وتخصيص فائض الأنتاج لدولة أو مجموعة من الدول بعينها سيؤدّي بالضرورة الى نشوء حالة من التضاد في المحيط الجيوسياسي.

وخير مثال على ذلك شبكة الأنابيب الروسية التي تعتبر من أكبر الأنظمة في العالم، وتدار من قبل الشركة الروسية الوطنية (غازبروم) وذات أبعاد جيوسياسية متعدّدة نتيجة لطبيعة وأتجاهات ممرّاتها ونهاية مساراتها. فهي تخترق جمهوريات أوربا الشرقية (التي كانت تابعة للأتحاد السوفييتي آنذاك) لمقابلة أحتياجات تلك الدول وعبور الفائض من الغاز الى أوروبا، والمحيط الجيوسياسي الثاني يشمل دول آسيا الوسطى التي

تتّصف بأنّها مناطق مغلقة تصدّر معظم مبيعاتها الخارجية من خلال شبكة الأنابيب الروسية ممّا جعل الدول المجهّزة والمستهلكة تحت الهيمنة الروسية (بضمنها أوروبا). ومن جهة اخرى تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدعم تطلّع دول آسيا الوسطى المنتجة للطاقة الى تحرير مواردها بعيدا عن المخارج الروسية وتقليص درجة الأعتماد على روسيا بسبب جملة من الأعتبارات الجيوسياسية والمشاكل المحيطة بها.

في ضوء تغيّرات البيئة الجيوسياسية، تبلور توجّه نحو تطوير شبكة أنابيب جديدة لنقل النفط من باكو الى تبليس-جورجيا، ومن ثم سيحان-تركيا على البحر الأبيض المتوسط (أنبوب BTC). الى جانب ذلك، أعلن بعض المخطّطين هدفهم بأنشاء أنبوب نابوكو Nabucco (الأسم مأخوذ من أوبرا للموسيقار فيردي) والذي يبدأ من باكو على بحر البلطيق مخترقا آسيا-تركيا وعابرا كل من بلغاريا ورومانيا وهنغاريا لينتهي في فينا-النمسا. ولايزال هذا المشروع قيد الدراسة المكثّفة نظرا لعظم حجم الأستثمارات المطلوب توظيفها والمخاطر التي تحيط بممرّات عبوره من الدول غير المستقرة بشكل مؤكّد.

هناك انبوب آخر قيد التخطيط يبدأ من تركمانستان ويعبر أفغانستان وباكستان متّجها الى الهند (TAPI)، وقد يكون الأنبوب بعيدا عن مرحلة التنفيذ، فمن غير المعقول أن تجازف تركمانستان بمرور مواردها النفطية عبر بيئة جيوسياسية غير مستقرة وقد تتحوّل الى عدائية.

في بداية عام ٢٠١١ بدأت روسيا تفكر في أيجاد أسواق بديلة عن الأسواق الأوروبية فقامت بتطوير أنبوب يربط النفط السايبيري بمنطقة شرق آسيا مستهدفة به أسواق الصين واليابان (ESPO)، الى جانب هذا الأنبوب تفكر روسيا أيضا بمد أنبوب مشابه لنقل الغاز.

أنابيب النفط والغاز من المشاريع العملاقة ذات أبعاد جيوسياسية وأقتصادية ومالية وتكنولوجية معقّدة تتطلّب عقد أتفاقيات من نوع خاص (بروتوكولات) تعكس رؤيا وارادة وتفاهم مشترك حول مصالح حقيقية متوازنة تأخذ بنظر الأعتبار التطورات

المحتملة في المحيط الجيوسياسي وأتجاهات الطاقة في الأسواق العالمية. أن تطوير علاقات متينة ومتشابكة سياسيا وأقتصاديا وأجتماعيا بين دولة مصدر التجهيز وبين دولة أو دول المرور، تعتبر الضمانات الحقيقية الوحيدة لأستدامة عمل المشروع في المدى المتوسط والبعيد، وعدم غلق الأنبوب أو الغاءه أو تحويل مساره عند ظهور حالات من الخلاف السياسي أو المالي أو ظهور تهديدات أمنية تجعل من الأنبوب أستثمارا عاطلا لفترة طويلة من الزمن.

٣/ ٤ / ٢٠١٤

الممرّات البحرية للنفط

تتيح الممرّات البحرية مرونة عالية للناقلات النفطية لأختيار مساراتها في أيصال النفط بين نقطتين، فالدول المستهلكة أستفادت كثيرا من الخطوط البحرية لتوفير أحتياجاتها من مصادر تجهيز خارجية بعيدة، وتعدّد مصادر التجهيز دفعت الدول المستهلكة الى أنشاء منظومات بحرية لتأمين مسارات تلك الناقلات. مثالا، ترد ٥٨٪ من أحتياجات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام من شمال وجنوب أمريكا والساحل الأفريقي، و٢٠٪ من الخليج (السعودية والعراق والكويت).

جغرافياً، هناك ثلاث عقد رئيسية تقع بالقرب من مصادر التجهيز تعترض وتتحكّم بمرورالناقلات: مضيق هرمز الأستراتيجي الذي يربط الخليج العربي بالمحيط الهندي، مضيق باب المندب الذي يقع في منطقة ألتقاء البحر الأحمر بخليج عدن المؤدّي الى المحيط الهندي، وقناة السويس التي تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر.

تعبر مضيق هرمز الأستراتيجي ٢/٣ الناقلات النفطية التي تجوب العالم حاملة بما يقرب من ٢٠ مليون برميل يوميا من النفط الخام والذي يشكل ٢٠٪ من الأستهلاك العالمي. اما مضيق باب المندب فهو أقل أهمية من الناحية الأستراتيجية، حيث يعبر منه ٤ مليون برميل يوميا، حيث تمر الناقلات بمحاذاة الساحل اليمني الذي يفتقر الى الأستقرار. وقناة السويس يعبرها بحدود ٢ مليون برميل يوميا نظرا لكونها لاتصلح لمرور ناقلات النفط الكبيرة الحجم.

غلق البحر الأحمر سيضطر الناقلات النفطية للدوران حول رأس الرجاء الصالح بمسافة أضافية قدرها ٦٠٠٠ ميل بحري لكي يتحقق أيصال النفط الى البحر الأبيض المتوسط وأوروبا، وهو يؤدّي بالضرورة الى أرباك حركة الناقلات وزيادة تكاليف النقل ورسوم التأمين بمعدّلات عالية تؤدي الى أرتفاع أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية في الأسواق العالمية.

العقدة الاخرى هي مضيق ملقا لكونه الممر الأكثر أهمية في مجال المحيط الهندي حيث يمتد على طول الضفاف الغربية لماليزيا ليتّصل بسنغافوره ومن ثم أندونيسيا. وان تعرض المضيق لأيّة حوادث سيكون تأثيره كبيرا خاصة على الصين واليابان لكونهما من أكبر الدول المستهلكة للطاقة (تمر بقناة فيلبس أكثر من ٦٠٠٠٠ سفينة سنويا). وهناك ممرات أقل أهمية كالبوسفور وقناة بنما والممرات الدنماركية.

المحيط الهندي يزداد أهمية نظرا لتعاظم دور الصين في التجارة العالمية خاصة مستورداتها من النفط والغاز الآتية من الخليج العربي وشرق السواحل الأفريقية. حيث تتجه الصين لأنشاء قواعد عسكرية ومحطّات على طول خطوط مصالحها البحرية بالأتفاق مع الدول المطلّة ولمقابلة التهديد الذي تشكّله البحرية الأمريكية المتواجدة في المحيط الهندي والتمثل بقاعدة جارسيا.

يطلق على المشروع البحري للصين بسلسلة عقد اللؤلؤ، والذي سيحقق تعاظم دورها في السيطرة والهيمنة على الممرات البحرية في تلك المنطقة وعلاقة ذلك باليابان. الى جانب السلسلة تبحث الصين أمكانية أقامة أنبوب للنفط يربط خليج البنغال بمدينة يونان الصينية أضافة لأنشاء سكة حديد لنقل النفط من شواطيء المحيط الهندي الى الصين مباشرة.

أن اي أختلاف بين القطبين الأمريكي والصيني سيهدّد حريّة خطوط الأمدادات النفطية ممّا سينعكس على السوق العالمي للطاقة وتغيير الموازين القائمة حاليا.

عقد الممرات الثلاث تحيطها مخاطر جيوسياسية غير مستقرة قد تتصاعد مستقبلا كنتيجة لتطور بعض المواقف العدائية تجاه المصالح الغربية. فمضيق هرمز ممر أستراتيجي ساخن يوصف بأنّه قنبلة موقوتة نظرا لعظم المخاطر المحيطة به، كأندلاع النزاعات والصراعات والحروب، الهجوم بالقوارب السريعة والصواريخ من الساحل الأيراني، ووجود مجموعات مسلحة تخريبية.

المصالح الدولية والأقليمية وما يدور حولها من مخاطر عظيمة محتملة تقضي بأن تتعاون جميع الأطراف ذات العلاقة على ضمان تحقّيق الأمن والأستقرار في منطقة الخليج.

٩/٤/٢٠١٤

الغاز الطبيعي

يجمع الخبراء بأن الغاز الطبيعي سيكون وقود المستقبل نظرا لأن أستهلاك العالم منه قد أرتفع ثلاث أضعاف خلال السنوات الثلاثين الأخيرة وقد ينمو بنسبة ٥٠٪ أخرى خلال العشرين سنة القادمة. حصّته في سوق الطاقة في نموّ مضطرد لكونه يتّصف بأنخفاض الكاربون نسبيًا، وهو وقود مرن قادر بأن يلعب دورا كبيرا في توليد الطاقة الكهربائية، وعاملا مؤثّرا في عملية التحوّل نحو مصادر الطاقة البديلة. ان التطور التكنولوجي الذي صاحب الحفر التقليدي والنقل بالأنابيب لمسافات طويلة لعب دورا كبيرا في توفير الغاز للأسواق البعيدة وبكميات كبيرة، غير ان التوسّع في أستخدام الغاز الطبيعي سببه الرئيس هو التكنولوجيا الخلاّقة التي جرى بموجبها تحويل الغاز الطبيعي من حالته الغازيّة الى سائل (تقليص الحجم الغازي بمقدار ١/ ٦٠٠) ممّا سهّل عملية ضخّه ونقله بواسطة ناقلات خاصة عبر البحار ومن ثم خزنه وأعادته الى حالته الغازيّة لينقل الى المستهلكين عبر شبكة من الأنابيب.

الى زمن قريب كان للغاز الطبيعي ثلاث أسواق محدودة: آسيا، أوروبا (خليط من الغاز المحلّي والروسي)، وشمال أمريكا. لكل من هذه الأسواق نظام تسعير يختلف عن الأسواق الأخرى، واختلاف الأسعار بدأ بالتقارب بأتّجاه تشكيل سوق عالمي موحّد لسلعة عالميّة. ان الجدل الدائر حول تطور وأتّساع أستخدام الغاز الطبيعي يثير العديد من القضايا المتعلّقة بأمن وسياسة الأنابيب الناقلة للغاز والبنية الجيوسياسية التي تعبر منها والمعايير الأستثمارية والأقتصادية التي تضمن توفّره للأسواق لفترات طويلة.

في بداية الثمانينات، أكتشف الأتحاد السوفييتي آنذاك الحقول الغازية لغرب سايبريا، متخطّيًا الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر منتج للغاز. وقد حاولت حكومة الرئيس ريغان منع وصول الغاز الروسي الى أوروبا من خلال ردع الشركات الأمريكية من تجهيز روسيا بالمعدات اللازمة لأنشاء وتشغيل أنبوب الغاز(٣٧٠٠ ميل) وشمول ذلك الردع الشركات الأوربية المستخدمة للتكنولوجيا الأمريكية في تصنيع المعدّات

المطلوبة للأنبوب المذكور. في أطار المصالح وحسابات المستقبل، أصرّت أوروبا على المضي بالمشروع الروسي للأبتعاد عن الشرق الأوسط، ولتحقيق فوائد بيئيّة من خلال خفض أستهلاكها من الفحم، ومكاسب تجارية بتطوير حجم صادراتها مع روسيا. الان بات أنقطاع الغاز الروسي عن أوروبا يمثل كابوسا نظرا للتأثير الأقتصادي المباشر، ممّا جعلها تسعى الى تحقيق أتفاق شمولي جامع مع روسيا في ضوء احتياجاتها المستقبلية بالرغم من سعيها الدؤوب للحصول على الغاز الطبيعي من مصادر أخرى. هناك ممرّ جديد قد يفتح طريقا لأوروبا في التزوّد بالغاز من السواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط مصدره حقل الغاز الأسرائيلي 'ليفياثان البحري' الذي يعتبر من أكبر الأكتشافات في هذا القرن.

روسيا مصرّة على الدوران بنقل غازها الطبيعي حول أوكرانيا وبولندا من خلال أنشاءها لأنابيب جديدة، وفي ضوء تلك الأستراتيجية أتّفقت غازبروم الروسية وأيني الأيطالية على بناء الخط الأزرق الذي يقطع البحر الأسود ممتدّا الى تركيا وبذلك يكون أعمق أنبوب تحت البحر في العالم. الى جانب الخط الأزرق يوجد مشروع الخط الشمالي لمد أنبوب تحت بحر البلطيق ممتدّا الى شمال ألمانيا، ومشروع 'نابوكو' الذي يهدف بالأساس إلى بناء خط أنابيب لنقل الغاز (قد تصل كميّته تدريجيا إلى ٣١ مليار متر مكعب سنويا)، من آسيا الوسطى إلى الإتحاد الأوروبي مرورا بتركيا وجنوب شرق أوروبا. حول هذا المشروع الاخير تثار العديد من الأسئلة المركزية المحيّرة: ماهي المصادر التي ستملىء هذا الكوليدور الغازي العملاق؟! ماهي شكل المعايير التي سيتحقّق عندها توفّر شرط الأعتماد عليه لفترة طويلة من الزمن؟!

من المصادر المستقبلية المحتملة لهذا الخط العملاق، تركمانستان التي تقوم في الوقت الحاضر بتصدير غازها الى الصين، أو دولة أذربيجان، وربما كردستان العراق كمصدر رئيسي له نظرا لوجود أحتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي في شمال العراق.

سياسات أنابيب نقل الغاز الطبيعي في تغيّر دائم وغير مستقرّه نظرا لتعدّد مصادر التجهيز، ودخول لاعبين جدد، ومعايير أخرى أعمق تتعلق بتوفير الأمن والبيئة

والسياسة اللازمة لضمان تدفّق الغاز بأسعار أقتصادية منافسة لمصادر الطاقة الأخرى. وهناك عوامل محتملة عديدة قد تغيّر من خريطة تجهيز الغاز الطبيعي السائل والسياسات المحيطة بأنابيب نقله منها ظهور "الغاز الحجري" في أمريكا الشمالية، وتطوير مصادر طاقة أوروبية بديلة قد تجعلها في غنى عن أستيراد الغاز من خلال الأنابيب أو شراءه من الأسواق الآنيّة.

٢٠١٤/٢/٢٥

الغاز القطريّ

في نهاية القرن التاسع عشر كانت قطر محميّة تابعة الى انكلترا كما كان عليه الحال مع كل من البحرين والكويت، وفي بداية عام ١٩٦٨ وكرد فعل للظروف الأقتصادية قرّرت بريطانيا آنذاك أنهاء التزاماتها الدفاعية شرق قناة السويس وأنسحبت فعلا من الخليج في نوفمبر ١٩٧١ منهية بذلك النظام الأمني الذي أنشأته وعملت به لأكثر من قرن من الزمان. وكنتيجة لذلك نالت قطر أستقلالها عام ١٩٧١، وهي اليوم تعتبر مركزا متقدّما للقيادة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية ذات المسؤوليات الواسعة المتعلّقة بأمن الشرق الأوسط. قطر أمارة صغيرة يبلغ تعداد سكانها ١,٥ مليون نسمة، وهي مصدّرة للنفط وتعاظم أحتياطيّاتها الغازيّة جعلها من المحاور العالمية لأنتاج ونمو تجارة الغاز الطبيعي، ومركزا أقتصاديّا وتجاريّا عالميّا من مراكز القرن العشرين الجديدة في الخليج، وسجّلت حصّة الفرد القطري من الناتج المحلي الأجمالي الأعلى في العالم. اكثر من ثلث الطاقة الأنتاجية القطرية من النفط الخام تسيطر عليها الشركات الأجنبية ولها مشاركات عالمية شملت كافة المراحل المتعلقة بصناعة الغاز: أنتاج الغاز وتسييله ونقله وأعادته لحالته الغازية وتوزيعه.

حقل الغاز الشمالي القطري يعتبر أحد أهم المصادر الأحتياطيّة في العالم، يقع قبّالة "حقل بارس" الجنوبي لأيران. الحقلان منفصلان عن بعضهما من الناحية السياسية الاّ أنّهما يعتبران من الناحية الجيولوجية حقلا واحدا! القبّة الشمالية لهذا الحقل المشترك (قطر)، تحتوي على أكبر حقل تقليدي للغاز الطبيعي في العالم، حيث بدأت قطر تطوير الحقل الشمالي في عام ١٩٨٤ وكانت أول شحنة من الغاز الطبيعي السائل جرى تصديرها الى اليابان في عام ١٩٩٦، وشرعت ايضا في الأستثمار بمشاريع أنابيب الغاز الأقليمية (مشروع دولفين الغازي/ ٤ بليون دولار) لضخ الغاز عبر مسافة ٢٦٠ ميل من قطر الى الأمارات العربية وعمان (٢بليون قدم مكعّب يوميا في عام ٢٠٠٦). وأستثمرت في تكنولوجيا تحويل الغاز الطبيعي الى غازولين ذو نوعية عالية الجودة،

بالاضافة الى منتجات وسطية أخرى (GTL). كما وأعتمدت قطر خطط لأنتاج ٨٠٠ ألف برميل يوميا من الغاز، مما جعل مشروع الغاز القطري العملاق يمثّل حلقة في سلسلة من الأستثمارات العالمية الهادفة الى توسيع مصادر تجهيز الغاز الطبيعي السائل وزيادة وتائر أستخدامه كبديل عن النفط في بعض الأستعمالات. ويتميّز الغاز القطري بأن كلف أستكشافه وتطويره هي الأقل في العالم ممّا جعلها تتمكّن من الحصول على قروض أستثمارية بشروط ميسّرة في مجال التطوير بالرغم من عدم أستقرار منطقة الخليج وتوقّع تصاعد وتائر المخاطر فيها.

في عام ٢٠٠٢ عرفت قطر كمنافس جديد في الأسواق العالمية (آسيا، أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية) وفي عام ٢٠٠٧ أصبحت المجهّز الأول للغاز الطبيعي السائل متخطية بذلك كل من أندونيسيا وماليزيا في هذا المجال! وفي عام ٢٠١٠ وصلت طاقة قطر من الغاز الطبيعي السائل بحدود ٧٧ مليون طن سنويا ممّا جعلها مفتاحا ولاعبا رئيسيا في أسواق الغاز العالمية (٢٨٪ من مجموع الأنتاج العالمي)!

الأنتاج الواسع الكبير جعل من المشروع القطري منافسا لأنبوب الغاز الأوروبي وعند توفر بعض الشروط اللوجستية سيكون بمقدور قطر أيصال غازها لأي مكان في العالم وبأسعار منافسة. وأحد الأسباب الرئيسية في نجاح قطر في التسويق قيامها بتطوير عقد نموذجي جديد يحقّق الحريّة لكل من البائعين والمشترين في التعامل والتعاقد المباشر في الأسواق الآنيّة ومن دون الأعتماد أو الألتزام بعقود طويلة المدى للتجهيز. أن بيع الغاز الطبيعي السائل القطري في الأسواق الآنية سيؤثر على بعض حصص الدول في السوق المعتمدة على غاز الأنابيب نظرا لتنافسيّة أسعار الأسواق الآنية مقارنة بأسعار الغاز التي تنص عليه العقود الطويلة الأجل (٢٠-٢٥ سنة)، وتمكّنت قطر بمثابرتها من جعل صناعة الغاز وتجهيزه نشاط دولي يتخطّى الحدود الأقليمية. أن الوضع الجديد الذي أوجدته العقود الآنية القطريّة سيؤدي الى مزيد من التنافس والخفاض في الأسعار ممّا سيحدث تأثيرات قد تؤدّي الى صراعات جيوسياسية مستقبلية بين دول الخليج.

٣/١٢/٢٠١٤

الغاز الروسي وأوكرانيا

بعد أنهيار وتفكّك الأتحاد السوفييتي السابق، تحولت الدول التي تمر بها شبكة نقل الغاز الروسي الى دول مستقلّة سياسيّا الاّ أنها بقيت معتمدة على روسيا في مقابلة أحتياجاتها من الغاز الطبيعي، كما وتعتمد روسيا على تلك الدول لنقل غازها الى الأسواق الأوربية. من تلك الدول الرئيسية المهمّة جدا أوكرانيا التي كانت فيما مضى جزء من الأمبراطورية الروسية (منذ عام ١٦٤٨) وكانت ولاتزال اللغة الروسية هي الغالبة في التداول عند المواطنين الأوكرانيّين، وبعد أستقلال أوكرانيا في عام ١٩٩١ كان واضحا لدى العديد من المراقبين، أن الجزء الشرقي من أوكرانيا يتعاطف مع "روسيا الأم" بينما جزئها الغربي يتطلّع الى أوروبا ومنجذبا لها بشكل متصاعد.

يرى العديد من المراقبين بأن "الثورة البرتقالية" التي حدثت في عام ٢٠٠٥ ذات ميول غربية، حيث هدفت الثورة الى تقليص الأعتماد على روسيا والتوجّه نحو أوروبا، وكان الغاز الطبيعي الروسي المار بأوكرانيا أحد محاور الخلاف الرئيسية، ممّا جعل روسيا في حالة تحفّز وترقّب وأستعداد لمواجهة تصاعد ذلك الميل. بدأت روسيا تراجع عقلانيّة قراراتها في أن تتحمّل هي وشركتها "غازبروم" خسائر سنويّة تصل في بعض الأحيان الى أكثر من ثلاث بلايين دولار من جراء منحها أسعارا تفضيلية لثورة تحمل في طيّاتها ميول عدائيّة ممّا دفعها الى تقليص معدلات تدفق الغاز الى أوكرانيا في وقت من الأوقات. وقد نظر بعض المراقبين الى ذلك على أنّه حالة من الأنذار والتهديد والتأكيد بأن الدول التي أنسلخت عنها ستبقى في دائرة التأثير والمصالح المشتركة!

* الشبكة الأوكرانية الناقلة للغاز الروسي تحمل ٨٠٪ من الغاز المصدّر الى أوروبا لذلك سميّت "بجوهرة التاج الأوكراني" ولأن عوائدها من الغاز تمثّل كنزا أوكرانيّا وطنيّا. ويعتبر الأقتصاد الأوكراني من أكثر الأقتصادات العالمية أعتمادا على الطاقة نظرا لأعتماده الثقيل على عوائد نقل الغاز الروسي، وتحصل أوكرانيا على الغاز

الروسي بأسعار تفضيلية مقارنة بأسعاره في الأسواق الأوروبية بسبب العلاقة التأريخية وما تفرضه قواعد المنافسة في الأسواق العالمية. وكنتيجة لتلك العلاقة المتداخلة في المصالح نجد ان أوكرانيا دوما مدينة ببلايين الدولارات الى روسيا بسبب شرائها الغاز. بسبب الخلافات المستمرة بين روسيا وأوكرانيا حول تجهيزات وتسعير الغاز، لذلك قامت روسيا بوضع الخطط لتغيير ممر الغاز والدوران به حول أوكرانيا تفاديا لعوامل مستقبلية. روسيا تسيطر على تدفق الغاز داخل وخارج أوكرانيا بواسطة شركة "روس أوكر-أنيرجي" ذات الدور الغامض!

ما يحدث اليوم من تصعيد بين روسيا والغرب هو نتيجة لتفاعل عدّة عوامل وقوى جيوسياسية لا علاقة لها بالديكتاتورية أو الأنتقال السلمي الى الديمقراطية أو الدعوات المتصاعدة لمنع اللغة الروسية من التداول في أوكرانيا، وانما هو اصرار روسي على منع أوكرانيا من الألتحاق بالمدار الأوروبي والتكامل معه أقتصاديا، حيث ان روسيا ستمنع ذلك بكل الطرق نظرا لأهمية أوكرانيا لها من الناحية الأستراتيجية والجيوسياسية والأقتصادية والثقافية. ان المصالح هي القيمة العليا دوما التي ترسم وتمهّد وتؤجّج مسارات الحروب والسلام.

٢٠١٤/٣/٣

الطاقة المستدامة Sustainable Energy

تشير التوقّعات المستقبلية حدوث تباطؤ في أستخدام الطاقة بشكل عام مرجعه النمو السكاني المعتدل، انخفاض الأستهلاك العالمي بسبب تحسين كفاءة احلال الوقود (أرتفاع كفاءة الطاقة في المعدّات المتعلّقة بالأستخدامات النهائية للمستهلكين). كما تشير التوقعات أيضا الى أرتفاع انتاج الغاز الطبيعي وأنتقال الولايات المتحدة الأمريكية من مستورد الى مصدر للغاز. النفط والغاز والفحم كطاقة محدودة سيجري أستبدالها تدريجيا بمصادر طاقة بديلة متجدّدة (الطاقة المستدامة) وفق أمكانات الدول في الأنتاج والأحلال والأستهلاك. سيستمر النفط والغاز في أخذ الأدوار الرئيسية ويتوقع لها أن تسد ٧٩٪ من أحتياجات العالم من الطاقة بحلول عام ٢٠٣٥ أمّا المستدامة فستكون حصّتها من ذلك بحدود ١٤٪. يطلق مصطلح الطاقة المتجدّدة او المستدامة على الطاقة الشمسية والمائية و الطاقة الحرارية الجوفيّة والطاقة الخضراء المتولّدة من النباتات العضوية والنفايات وغيرها. فالطاقة المستدامة تعكس قدرة الدول على أيجاد وانماء خليط من المصادر المطلوبة المناسبة للبيئة والممكنة اقتصاديا لمقابلة أحتياجات أجيالها الحالية والمستقبلية بهدف تحفيز أقتصاديّاتها باتجاه تحقيق مستوى عال من العيش.

وردت على مصادر الطاقة البديلة ملاحظات سلبية يمكن تلخيصها :أن الطاقة الشمسية مرتفعة التكاليف، قوّة الرياح لايمكن الأعتماد عليها، الطاقة البحرية تعتبر نهاية ميّته (حركة المد والجزر)، الطاقة النووية تتطلّب سنوات من التطوير والتحكّم لكي تكون رخيصة ويواجه تطويرها أعتراضات سببها المخاطر الكارثية التي قد تنجم عنها (تشرنوبل)، السيارات الكهربائية بطيئة ويحتاج العالم لعشرات السنوات لايجاد بديلا أفضل، الطاقة الناجمة عن الفضلات مدمّرة للبيئة، التغيّر المناخي سيتطلّب زيادة الرقعة الزراعية العالمية وبهذا فان أنتاج الوقود من الذرة سيؤدي الى نقص حاد في غذاء الشرائح الفقيرة والتأثير على الأستخدامات الأخرى وأنتشار المجاعات علما بان

الأيثانول المنتج من الذرة لايمكن نقله عبر الأنابيب نظرا لطبيعته التي تؤدي الى أكسدة الأنابيب الناقلة وتآكلها (٦٠٠ باوند من الذرة تنتج ٤٨٠ جالون من الأيثانول).

الطاقة الكهربائية تعتبر محور الأحتياجات الأنسانية وأنتاجها من مصادر الطاقة التقليدية وغير التقليدية في معضمها ستولّد أبخرة تضر بالبيئة. وتوليد الطاقة من الفحم والغاز الطبيعي والفضلات تطلق أعلى نسبة من أوكسيد النايتروجين أما النووية والجوفية فتنتج أبخرة أقل ولا يستبعد عنها أنتاج ثاني أوكسيد الكبريت. أضافة لذلك فان مشاريع الطاقة النووية قد تؤدي الى تدمير المزارع والحيوانات من خلال التلوث الناجم عن رمي الفضلات مما يمنع أستخدام الأرض للزراعة أو لغيرها من الأستخدامات الأخرى.

عملية أتخاذ القرار حول تطوير مصدر من مصادر الطاقة يجب أن تأخذ بنظر الأعتبار جملة من المعايير الأقتصادية والبيئية والأجتماعية منها: أولا، تحليل التكاليف المباشرة للمشروع الذي سيقام لتصنيع أو أنتاج المصدر المستهدف. ثانيا، تحليل أنعكاسات الأعباء والمخاطر البيئية على الأحياء والأضرار الناجمة التي قد تنشأ عن التحوّل من مصدر طاقة الى آخر. وثالثا، دراسة تأثير المصدر على نوعية حياة المجتمع، خلق العمالة، والصحّة العامة (التلوث البيئي)، وأن يكون انتاجه غير مستقطب للتهديدات الأمنية! ان عملية أتخاذ القراريجب ان تستند على حقائق ومعايير علمية وأقتصادية وأن تستبعد المعايير السياسية والأجتماعية التي تشكّل سببا في تمرير القرارات الخاطئة.

أن مصطلح الأستدامة يرتكز على الزمن كمعيار لذا فعند القول أن مصدرا من مصادرالطاقة مستدام فالسؤال الذي يفرض نفسه ماهي الفترة الزمنية التي اخذت في الأعتبار ٢٥ سنة، ٥٠ سنة، أم ٢٠٠ سنة؟ فاذا كان منظور الأستدامة ٢٥ أو ٥٠ سنة فان مصادر الطاقة التقليدية غير المتجدّدة تعتبر مستدامة وفق هذا المنظور وستكون متوفرة للأستخدام. تكاليف أستخراج الوقود من المصادر التقليدية ستزداد بزيادة معدلات الأستنزاف وأن معدلات أستخراجها ستأخذ بالتناقص في حالة أستبدالها

(أحلالها) بمصادر طاقة أخرى متجدّدة. ويرى العديد من الخبراء ان أستخدام المصادر التقليدية سيستمر لمئة سنة قادمة لكي تتحقّق الفترة الأنتقالية بكاملها في التحوّل مالم يحدث مستقبلا تطور علمي تكنولوجي كبير يغيّر من أتّجاه تلك التوقّعات. لذا فان العالم سوف لن يعاني نقصا في عرض الموارد الهايدروكاربونية من الناحية المادية في المدى المنظور نظرا لوجود احتياطيّات عظيمة من النفوط التقليدية وغير التقليدية وان القمّة النفطية لاتزال بعيدة المدى.

٢٣/٩/٢٠١٤

الغاز الصخري (Shale Gas)

الغاز الصخري عبارة عن غاز طبيعي بهيئته التقليدية يكون محصورا بين صخور كانت السبب في تكوينه ومحاصرته، وان التطوّر التكنولوجي في البحث والتنقيب وحفر الآبار ووسائل أستخراجه جعلت من هذا النوع من الغاز مصدرا عظيم الأهمية لما سيحدثه من تغيير في ديناميكيّة وأتجاهات الطاقة في العالم. يرى بعض الخبراء أن تكنولوجيا أنتاج الغاز الصخري تعتبرمن أكبر الأبداعات الجوهرية التي حصلت في مجال الطاقة منذ بدء هذا القرن وسيكون له تأثير كبير على الحوار الدائر حول التغيّرات المناخية والأستراتيجيّات والسياسات المتعلقة بأمن الطاقة.

أنتاج الغاز الصخري في عام ٢٠٠٠ كان بحدود ١٪ من مجموع الأنتاج العالمي من الغاز الطبيعي، وقفزت تلك النسبة الى ٢٥٪ في عام ٢٠١١، ومن المتوقّع لها أن تصل الى ٥٠٪ خلال العقدين القادمين. من المحدّدات الرئيسية التي لا تزال تشكّل قيدا على التوسّع في أنتاجه بعض الصعوبات في التكنولوجيا المتعلقة بأعادة تدوير المياه المصاحبة لأنتاج الغاز والكيفية التي تحفر بها الآبار وعددها في الحقل الواحد الى جانب الكلف المصاحبة التي لازالت مرتفعة. وأن حل تلك المشاكل في المدى المنظور سيتيح للغاز الصخري أن يلعب دورا كبيرا في مجال أقتصاديات الطاقة النووية وأستخدامه كبديل عن الفحم في توليد الطاقة الكهربائية وفي الطاقة عموما. لقد عمل التطور التكنولوجي في بداية الألفية الثالثة على أن يجعل من أنتاج الغاز الصخري أكثر جذبا وسيكون أنتاجه (بعد زوال المحدّدات) أكثر رخصا من الغاز الطبيعي التقليدي.

ان ظهور الغاز الصخري في أمريكا الشمالية قد أدّى الى تغيير ديناميكيّة الأعمال في مجال أنتاج وتسويق الغاز العالمي، حيث تشير بعض التقديرات الى أحتمالية وجود ١٠٠٠ ترليون قدم مكعّب من الغاز الصخري القابل للأستخراج تكنولوجياً في أمريكا الشمالية لوحدها ممّا سيكفي سد حاجتها من الغاز الطبيعي لفترة قد تمتد الى ٤٥ سنة قادمة. تقدر قاعدة الغاز الطبيعي في أمريكا الشمالية بحدود ٣٠٠٠ ترليون قدم مكعّب كافية لمقابلة معدلات الأستهلاك الحالية لأكثر من مئة عام. في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨

أرتفع الأنتاج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية من الغاز الطبيعي بشكل حاد بسبب التوسّع في أنتاج الغاز الصخري، وان ظاهرة الأنتاج الكبير للغاز الصخري قد تزامن مع تصاعد انتاج الغاز الطبيعي السائل في عموم الولايات المتحدة الأمريكية.

التقارير المتخصّصة تشير بما لايقبل الشك بأن انتاج الغاز الأحفوري ليس مقتصرا على شمال أمريكا فقط، وأن أوروبا لوحدها تملك منه بما لايقل عمّا تملكه الولايات المتحدة الأمريكية. وأن تطوير مصادر الطاقة الأوروبية في هذا المجال قد يجعلها في المستقبل القريب في غنى عن أستيراد الغاز الطبيعي. وهناك أمكانيات كبيرة لوجود الغاز الصخري في كل من: أستراليا، الصين، الهند، المكسيك، الباكستان، أندونيسيا، بولندا، والأرجنتين. وقد قدرت الكمية الموجودة في الهند والصين في الوقت الحاضر في حدود ١,٣٣٨ طن/ قدم مكعّب. والصين بدأت الحفر بحثا عن الغاز الصخري ولأجل ذلك منحت عقود لشركاتها النفطية الوطنية للبحث والأستخراج. أن قاعدة الغاز الصخري خارج شمال أمريكا القابلة للأستخراج قد تكون أكبر من مجموع ما أنتج من الغاز الطبيعي التقليدي على المستوى العالمي ولحد يومنا هذا! لذا يمكن القول بأن العالم سيشهد خلال السنوات القادمة أضافات كبيرة حقيقية الى عرض الغاز العالمي.

أن خروج الولايات المتحدة الأمريكية من السوق بسبب تطويرها الغاز الصخري يجعلها في وضع لاتحتاج فيه لأية استيرادات في المستقبل، و أن تلك الحقيقة وحقائق أخرى ستؤثّر على توازن العرض والطلب العالمي بأتجاه أنخفاض الطلب في المستقبل المنظور على نفوط الأوبك وتدنّي أسعارها وبالتالي أنخفاض عوائد الدول المنتجة والمصدّرة للنفط. العالم من حولنا في تقدّم متصاعد متسارع ونحن العرب نصرّ على الأنتحار في هوّة سحيقة مظلمة من الجهل والتخلّف وسوء التدبير! نحن نعيش أضغاث أحلام يصنعها سراب لأبطال غافلون!

٢٠١٤/٣/٢٨

منظمة الأوبك

في ١٤ أيلول ١٩٦٠ أنبثقت منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (أوبك) كائتلاف سيادي أسّسه كل من العراق والسعودية وفنزويلا والكويت وأيران التي كانت حصّتها مجتمعة في سوق صادرات النفط العالمية آنذاك بحدود ٨٠٪! أعتبر أنبثاق المنظّمة، بداية تحوّل الى مرحلة تتّصف بسيطرة الدول على مواردها الطبيعية وأجبار الشركات النفطية العالمية على الرجوع اليها بكافّة القرارات التي تتعلق بالأنتاج وتحديد أسعار نفوطها. وبشكل تدريجي تمكّنت الدول المنتجة والمصدرة للنفط تثبيت حقّها في برمجة أنتاجها وحماية عوائدها النفطية من التلاعب. لقد عمل ظهور الأوبك على تآكل 'أحتكار القلّة' الذي كانت تمارسه شركات النفط العالمية الكبرى وخفض أرباحها التقليدية الناجمة عن عقود أمتياز مجحفة وتعاظم عوائد الدول النفطية.

دول الأوبك غير متجانسة، حيث تتباين بحجوم أحتياطياتها النفطية والغازية، ومساحات أراضيها وعدد ساكنيها وأنظمتها السياسية وأحتياجاتها الأقتصادية والمالية وكذلك بدرجة علاقاتها الأستراتيجية والجيوسياسية وأنماط تعاقداتها مع الشركات النفطية العالمية التابعة للقوى الكبرى. ولقد لعب ذلك التباين دورا أساسيا في أختلاف وجهات النظر داخل الأوبك حول السياسات الأنتاجية والتصديرية والسعريّة الواجبة الأعتماد في مواجهة التطورات والأحداث التي صاحبت أنطلاق عمل المنظّمة. فاصبحت صناعة القرار داخل المنظّمة تتأثر وتؤثّر بمواقف الدول ذات الأهمية االنسبية الأكبر (السعودية، العراق، أيران، الكويت، فنزويلا، نايجيريا، ليبيا..). في أطار الصراع العربي-الأيراني كانت كل من السعودية وأيران تسعى الى أن تتصدّر المشهد النفطي ممّا فتح طريقا لشركات النفط العالمية لتوظيف تلك الخلافات في التلاعب بأتجاهات العرض والسيطرة على الأسعار.

يعتبر البعض ان منظمة الاوبك أحتكار قلّة تنتظم في هيئة حكومية متخصّصة تمكنت، على مدى أكثر من نصف قرن، من النجاح في سوق النفط العالمي. كدليل على

ذلك النجاح تماسك المنظمة بعد الأزمة المالية الآسيوية الذي تمثّل في قدرتها على أبقاء سعر برميل النفط الخام بحدود ١٠٠ دولار أمريكي بالرغم من انخفاض الأسعار العالمية في الأنشطة الأقتصادية الأخرى. ان استراتيجية المنظّمة تبلورت حول فلسفة أن تأمين عرض النفط يؤدي الى تأمين الطلب، لذا فمن الحكمة تحفيز الطلب بالزيادة على نفوطها عند أسعار مرتفعة ومستقرة. فالهدف من وراء هذه الأستراتيجيّة هو أدارة حركة أسعار نفوطها من خلال احكام التنسيق لبرمجة و تنظيم تجهيزاتها النفطية. والجوهر الأقتصادي في هذا الطرح هو أن انخفاض أسعار النفط سيقود الى أحباط شركات النفط العالمية من الأستثمار في جانب العرض داخل وخارج دول الأوبك مما سيؤدي الى تراجع العرض عن الطلب العالمي وبالتالي أرتفاع الأسعار لمعدلات جديدة أعلى ممّا كانت عليه.

ان نجاح منظمة الأوبك أبطل توقعات تفكّكها وأنهيارها خلال القرن الماضي، وتشير التوقّعات الجديدة لشركة النفط الأنكليزية BP أن الأهمية النسبية لدور الأوبك سيتصاعد من ٤٠٪ في ٢٠١٠ الى ٤٦٪ في عام ٢٠٣٠.

يرى العديد من الخبراء بأن منظمة الأوبك تمثّل قوة حقيقية لأن حصتّها في عرض النفط العالمي تبلغ الثلث وستستمر هذه النسبة خلال العشرين سنة القادمة نظرا لأن في عضوية المنظمة مجهزيّن أساسيين كبار كالسعودية وأيران والعراق والكويت والأمارات وقطر. ويختلف آخرين بأن يرى أن المنظمة لها دور هامشي لكون معظم قراراتها منقادة لمواقف وقرارات القوى الكبرى وشركاتها النفطية التابعة المتحكّمة في سوق الطاقة، الاّ أن الأبقاء عليها يعتبر مفيدا كآلية تعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب والأسعار.

السعودية وأيران والعراق آليّات ذات اهمية نسبية مهمة في محيط جيوسياسي نفطي، ولذا تسعى القوى العظمى الى التحكّم أوالتلاعب بسياساتها النفطية والأقتصادية والمالية بهدف توظيف ذلك في عملية التنافس والصراع والهيمنة على المحيط الجيوسياسي النفطي للخليج. أن سعي شاه أيران الأخير مرارا وتكرارا في

الضغط على الحكومتين الأمريكيّة والبريطانيّة في التدخل لدى شركاتها التابعة لتحويل مصالحها الجيوسياسية بأتجاه أيران، يعتبر خير دليل على ماهيّة وأبعاد ذلك التنافس والصراع.

أن أستمرار عملية التحكّم والتلاعب بالمصالح الجيوسياسية لدول الخليج وزرع الفتنة بينها والتدخّل والضغط لتحويل أتّجاه سياساتها الوطنية خارج السياقات الطبيعية لعبة مدمّرة غاية في الخطورة تستوجب الحذر والتحرّك الجاد لأحكام التنسيق والتعاون بين دول الخليج العربي والاّ فستكون الخاسر الأكبر!

28 / ٤ / ٢٠١٤

الطاقة والمتغيرات الجيوسياسية

بعد عام ٢٠١٢، سيطر على سوق النفط العالمي مزيج من العوامل الجيولوجية والجيوسياسية والاقتصادية، ممّا أدى الى الأعتقاد بأن الظروف المحيطة بأسواق الطاقة تعكس عدم أتّساق بين حقائق الجيولوجيا والأستقرار الجيوسياسي في مناطق رئيسية من العالم وانّ تلك الحالة ستستمر لبعض من الوقت في تشكيل الأبعاد المستقبلية لسوق النفط العالمي. أن عدم الأتّساق هذا أنعكس في تصاعد الصراعات في بعض من الدول المنتجة للنفط والغاز ممّا أثار أحتمالية "عسكرة الطاقة" لأن الهيمنة على خطوط النفط والغاز لا تزال هدف أستراتيجي عالمي مهم خاصة في أروقة البنتاجون الأمريكي، التي تعكسها برامج البحرية الأمريكية في تأمين خطوط الناقلات لضمان تدفق النفط والغاز بين المنتجين والمستهلكين.

أن تصاعد الصراع حول النفط والغاز أستند على فرضيّتين أساسيّتين، الأولى، ان ندرة النفط وتناقص مصادر التجهيز ستزيد من الضغط على الأنظمة وستؤدّي الى أستقطاب القوى الكبرى في الدخول بصراعات من اجل أحكام سيطرتها على المتبقّي من الأحتياطيات النفطية والغازية في البلدان المنتجة والمجهّزة. والثانية، ان غياب الأمن وحوكمة القانون والصراع حول توزيع العوائد النفطية في البعض من الدول المنتجة الضعيفة "غير المنضبطة" سيؤدي بالضرورة الى ايقاد حدّة العنف داخلها وأندلاع نزاعات مناطقية سببها الأستحواذ على العوائد. ما وراء ذلك العنف هو التنافس بين منظومات حكوميّة وغير حكومية تمتلك أشكالا من القوّة والضغط باتجاه الهيمنة أو المشاركة في عملية توزيع الريع النفطي (الشركات العالمية بالتحالف مع القطاع الخاص، قوى ضغط سياسية اقليمية أو داخلية وغيرها قوى، علما ان تأجيج هكذا صراعات سيؤدّي الى انقطاعات مفاجئة غير متوقّعة في أنتاج ونقل النفط والغاز.

يشهد العالم تصاعد في تاثير العوامل والتدخلات الجيوسياسية على أسواق النفط العالمية سببها جملة من العوامل المعقّدة المتقاطعة منها، *أن النفط لايزال يشكّل العنصر

الحيوي في النشاط الأقتصادي المعاصر والوقود الأساسي للأساطيل والعمليات الحربية حول العالم، *تدخل الحكومات المنتجة في الأسواق من اجل الحفاظ على مصالحها الأقتصادية وأيجاد حلول لمشاكل مواطنيها ممّا يدفعها الى القيام بأعادة توزيع الثروة داخل مجتمعاتها خوفا من اندلاع صراعات ومشاكل سياسية تهدّد النظام والحكم، *أن سياسات الدول المستهلكة للنفط والغاز تسير بأتجاه السعي لتأمين الطاقة والسيطرة على أسعارها لأن أنقطاع التجهيز وتقلّب الأسعار سيقود الى زيادة العوامل غير المؤكّدة المرتبطة بالكساد الأقتصادي ممّا يؤدي الى عدم الأستقرار المالي والنمو العالمي. وتسعى الدول المنتجة للنفط بدورها الى احكام سيطرتها على مواردها النفطية لكون النفط عنصرا أساسيا مسيطرا في تشكيل القوة الوطنية وفاعليّتها فهي تسعى دوما الى تحقيق زيادات في العوائد لزيادة دخل المواطنين وادامة رفاهيّتهم. وبالضرورة ان استقرار أسعار النفط عند مستويات عليا يخدم الدول المستهلكة أيضا في أطار تطوير تكنولوجيا لأنواع متعدّدة من الطاقة وبأتجاه رفع الكفاءة وأعتماد سياسات بيئية ذات علاقة بالتغيّرات المناخية. ان بأستطاعة الدول الصناعية المستوردة للنفط والغاز أعتماد العديد من الأستراتيجيات والسياسات والخطط والأجراءات المتنوعة من أجل توفير تأمين الطاقة لمجتمعاتها والسيطرة على تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية بحيث أن ذلك سيجعل من النفط في القريب المنظور سلعة كأيّ سلعة اخرى يتاجر بها في الأسواق العالمية.

على المسرح العالمي، يلعب الدولار الأمريكي دورا أساسيا وحاسما في تحقيق أمن الطاقة الأمريكي وتعظّيم القوة الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج خاصّة، نظرا لأن الدولار له تأثير مسيطر على القرارات الأستثمارية للمنتجين في اطار أدارة العرض وتامين الطلب. وان التحوّل بعيدا عن الدولار في تسعير النفط (الى اليورو) أو حقوق السحب الخاصة **SDRs** أو اي سلّة من العملات الرئيسية قد يؤدي الى أهتزاز في الأسواق العالمية من جهة والى تحسّن في الحسابات التجارية للدول النفطية الرئيسية (منطقة الشرق الأوسط).

القرارات السياسية للدول المنتجة والمستهلكة للنفط تعتبر من أبرز المواضيع التي تحدّد اتجاهات الطاقة العالمية، وأن التطورات السياسية والجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لها تأثيرات كبيرة غير مؤكّدة. من الأسئلة المركزية المعلّقة، هل أن الأضطرابات الداخلية والجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط ستؤثر على القدرة الكليّة لزيادة وأدامة الطاقة الأنتاجية للنفط والغاز؟ هل أن النفط سيساعد دول الشرق الأوسط على ان تتّجه نحو الأستقرار التدريجي بكلف أقتصادية وأنسانية عالية؟ أم أنّ النفط سيقود دول الشرق الأوسط الى عصر من الفوضى والكوارث الشاملة؟!

١٥ / ١ / ٢٠١٤

لأسباب إستراتيجية، دعمت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة شركات في بناء أنبوب النفط باكو-سيحان وأنبوب الغاز العابر لبحر قزوين في محاولة لمنع أوروبا من الأعتماد على الغاز الروسي الذي يغطي حوالي ثلث أحتياجات أوروبا من الغاز. ففي ١٨ نوفمبر١٩٩٩ قرّرت (منظمة الأمن والتعاون الأوروبي) في أسطنبول المضي ببناء خط لأنبوب نفط يربط حقول بحر قزوين بالبحر الأبيض المتوسط (باكو-سيحان)، وأعقب ذلك قرار آخر يدعو إلى إنشاء أنبوب للغاز تركمانستان-تركيا. وفي ٢٠٠٦/٧/١٣ تم افتتاح الأنبوب (BTC) / أذربيجان(باكو)- جورجيا/ تبليسي - تركيا/ سيحان طوله ١٧٦٠ كم لنقل أكثر من مليون برميل يوميا من حقول بحر قزوين/ Azeri- Chirag-Guneshli / إلى البحر المتوسط. وحضر الافتتاح وزير الطاقة الأسرائيلي بنيامين بن عزرا نظرا لتملّك أسرائيل حصة في حقول (Azeri) في بحر قزوين، وبلغت أستيرادات أسرائيل من الأنبوب بحدود ٢٠٪ من احتياجاتها النفطية ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة في المستقبل. لإسرائيل دور استراتيجي رئيسي في هذا المجال يتمثل في "حماية" مناطق مرور أنبوب النفط خارج سيحان، بمعنى آخر أن لها دور يتعلّق " بأمن" المنطقة العليا لشرق البحر الأبيض المتوسط. لقد غيّر أنبوب نفط باكو-سيحان من الوضع الجيوسياسي لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط المرتبطة بممر حوض بحر قزوين. ففي الأساس صُمّم الأنبوب لتحويل نفط وغاز وسط آسيا إلى شرق البحر الأبيض المتوسط، تحت حماية إسرائيلية، بهدف إضعاف دور روسيا في وسط آسيا وعزل الصين عن المصادر النفطية لوسط آسيا، كما صمّم لتحويل جزء من العرض النفطي في حالة تعرّض مصادر التجهيز في منطقة الشرق الأوسط للانقطاع. ومن أهدافه أيضا عزل إيران وجعل إسرائيل لاعب جديد في سوق الطاقة العالمي من خلال تحالف أذربيجان-جورجيا- تركيا-إسرائيل.

أسرائيل تشكل جزء من المحور الإنكليزي-الأمريكي، والذي يخدم مصالح شركات النفط الغربية العملاقة العاملة في الشرق الأوسط ووسط آسيا. وتهدف إسرائيل من وراء ذلك أيضا أن تلعب دورا رئيسيا في إعادة تصدير نفط بحر قزوين وأرجاعه إلى الأسواق الآسيوية من خلال مينائها على البحر الأحمر والدليل على ذلك التنسيق والمفاوضات الجارية بين تركيا و إسرائيل حول ربط ميناء سيحان في تركيا بميناء أشكلون في إسرائيل، من خلال إنشاء مشروع نقل (النفط، الغاز الطبيعي، الماء، والكهرباء)، بواسطة أربع أنابيب تمر تحت البحر متخطية الأراضي السورية واللبنانية. وفي ضوء ذلك سيتم نقل نفط باكو إلى ميناء أشكلون في أسرائيل والعودة به إلى الهند والشرق الأقصى من خلال البحر الأحمر. أما نقل الماء إلى إسرائيل فهناك اتفاقية تعاون موقعة بين تل-أبيب وانقرا تدعم تجهيز إسرائيل بالماء من أعالي نهري الفرات ودجله في الأناضول في أطار استراتيجي بعيد المدى يهدف من وراءه تحجيم سوريا والعراق وتعظيم تأثير إسرائيل عليهما.

تلك المشاريع مدعّمة من قبل شركات النفط الغربية العملاقة التي تسيطر على ممرات الأنابيب ومن حكوماتها الداعمة وعلى وجه الخصوص الولايات المتحّدة الأمريكية وانكلترا. وتسعى روسيا لدعم وصول الغاز الطبيعي الروسي الى أسرائيل (بواسطة أنبوب روسيا-تركيا **Blue Stream**) لزيادة التأثير الروسي على تركيا وإسرائيل من أجل موازنة التأثير الأحادي للولايات المتحدّة الأمريكية على كلا الدولتين.

لم تعد الطاقة في عالم اليوم قضية وطنية فقط نظرا لصعوبة سيطرة الدولة الواحدة على المشاكل المتعدّدة الأبعاد التي تنشؤها ديناميكية محاور الطاقة والتغيّر الحاصل في وسائل الهيمنة. و تشير العديد من الوثائق التي تؤكد استعداد الولايات المتحدة أستخدام القوة العسكرية في حرب أو حروب من أجل النفط والغاز، مثال ذلك أفغانستان والعراق، لمواقعهما الاستراتيجية وأحتياطيّاتهما الكبيرة في منطقة وسط آسيا والشرق الأوسط.

ان هدف السياسة الأمريكية العمل على منع خضوع المنطقة الجنوبية (الشرق الأوسط، الهند، إيران، الباكستان، ودول جنوب روسيا) لسيادة لاعب واحد وأن تسخّر تحالفاتها في هذا الأتجاه . ومن صفات دول هذه المنطقة الجنوبية انها تجمع بين مصادر الطاقة الغنية والفوضى السياسية ممّا يجعلها منطقة جاذبة لصراعات الهيمنة. وأمريكا تعمل بكل الوسائل على منع سيطرة وفرض سيادة روسيا والصين والهند واليابان على تلك المنطقة، حيث ان الهيمنة سلوك يزداد حدّة وأتساعا كلما ازدادت قوة الدولة أقتصاديا وسياسيا وعسكريا وتوسّعت دوائر مصالحها الجيوبوليتيكية خارج حدود جيرانها المباشرين. وقديما قال نابليون إن معرفة جغرافية الدولة تؤدّي الى معرفة سياستها الخارجية.

أما آن لنا نحن العرب، ان نسعى الى تشكيل "محور جيوبوليتيكي" متوازن قادر على الحوار والتنسيق والتعاون مع محاور جيوستراتيجية أقليمية ودولية حول شؤون الأمن والطاقة والمياه وتعشيق وتنمية المصالح المستدامة للجميع!

١٢ / ٢ / ٢٠١٤

محور الشرق الأوسط

يرى معظم المحلّلين المتخصّصين أن النفط المنتج من خارج منظمة الأوبك سيصل لحالة من الأستقرار النسبي في نهاية العقد الحالي، وفي ضوء نمو الأستهلاك العالمي المتوقّع، على الصناعة النفطية أن تجد خلال العقدين القادمين من ٧- ١٠ مليون /برميل يوميا لأدامة المعدّل الحالي لأنتاج النفط العالمي، (بصورة تقريبية، ان العالم سيحتاج لأكثر من ضعف انتاج النفط العراقي أو تحقيق زيادة كبيره في أنتاج السعودية قد تصل الى ١٥ مليون / برميل يوميا). الزيادة المطلوبة يجب تغطيتها من دول الأوبك نظرا لأن الطاقة الأنتاجية الأحتياطية العالمية للنفط تسيطر عليها دول السعودية والعراق والكويت والأمارات مجتمعة. بمعنى آخر أن الأنتاج النفطي لدول منطقة الشرق الأوسط سيشكّل محورا مركزيا في الصناعة النفطية وان العلاقات الأستراتيجية بين منطقة الشرق الأوسط وبقية العالم سوف تتغير خاصّة مع الدول الصناعية الكبرى ذات الأهتمام بالمنطقة. لتحقيق الزيادات المطلوبة في الأنتاج النفطي يتطلّب ذلك استثمارات كبيرة توظّف في رأس المال لتطوير البنى التحتية للصناعة النفطية كالخزن، النقل، والتوزيع والخدمات الأخرى المساعدة لأنتاج النفط والغاز في كل من الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء.

الى جانب توظيف الأستثمارات المطلوبة، يمكن اجمال العوامل الرئيسيّة التي تتحكّم بزيادة انتاج دول الأوبك بما يلي: *تصاعد اسعار النفط وتغيّر الأولويّات لدى دول الأوبك، *الزيادة في حجم السكان العالمي، *معدّلات النمو الأقتصادي في منطقة آسيا ودول BRIC *انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي خارج دول الأوبك، *درجة نمو وأنخفاض انتاج وأستهلاك الطاقة النووية، *طول الفترة الأنتقالية وحجم الزيادة في الكلف اللازمة للتوجّه بعيدا عن النفط (خاصّة في قطاع النقل). ان زيادة

أعتماد أقتصادات الدول الآسيوية على نفط الشرق الأوسط سيؤدّي هو الآخر الى زيادة الأهمية النسبية للأقليم والعلاقات الأستراتيجية مع تلك الدول ولحقب قادمة.

أسعار النفط والغاز تعتبر عنصرا أساسيا في تحديد أتّجاهات العرض والطلب العالمي، فالخفاض الأسعار عن السعر الأساس الجديد (٧٠- ٨٠ دولار / للبرميل المنتج)، سوف يحدث تاثيرا على الأكتشافات العالمية والتطوير في هذا المجال نظرا لعلاقة ذلك بحدود التكلفة الحدّية لتطوير النفط غير التقليدي وتكلفة الأنتاج من الآبار الموجودة في المياه العميقة ومنطقة الانتاركتكا اضافة الى الصعوبات التي ستواجهها الموازين المالية لدول الأوبك وغيرها من جراء ذلك الأنخفاض.

التطوّر التكنولوجي في مجال صناعة النفط والغاز، كالحفر الأفقي، والسيازميك ذو الأبعاد الثلاث قاد الى زيادات كبيرة في انتاج الشيل-أويل والغاز في الولايات المتّحدة وغيرها. كما أدّى التطور التكنولوجي الى انخفاض تكلفة الأنتاج من المصادر المتجدّدة، كالطاقة الشمسية والرياح والمد والجزر والحرارة الجوفيّة (الجيوثيرمال) والوقود العضوي المستخلص (البايوفيول). في الوقت الحاضر تعتبر أنظمة أنتاج الطاقة المتجدّدة البديلة أرخص نسبيا من الطاقة التقليدية (النفط والغاز) ويتوقّع أن تنخفض كلفها بمعدّلات أكبر بعد عام ٢٠٢٠. فالطاقة المتجدّدة تنافس النفط نظرا لمرونتها، وسهولة أدارة تكنولوجيا أنتاجها، وتوفّرها عند أنقطاع تجهيزات النفط والغاز الطبيعي لأسباب سياسية أو قاهرة أو عند حصول تغيّر مفاجيء كبير في الأسعار. وفي ضوء تلك الحقائق، تّتجه سياسات الطاقة في العديد من البلدان الى توفير توليفة من مصادر الطاقة البديلة لتحقيق مرونة أعلى في تفادي الأنقطاعات والزيادات المتصاعدة في الكلف. كنتيجة للسياسات المتّبعة في مجال الحفاظ على الطاقة وتطوير المصادر البديلة للنفط، ستصبح دول الأوبك الخاسر الأكبر في هذا التحوّل وسيصبح نظام سقوف أنتاجها متآكل وذو تأثير محدود غير مؤثّر في الأسواق العالمية للطاقة.

أن طبيعة هياكل وظروف الدول الأعضاء في منظّمة الأوبك جعلتها دوما في حالة تبعيّة وأنقياد لما يجري من تلاعب ومضاربات في أروقة السوق العالمي للنفط ولما

يتّخذ من قرارات في الدوائر السياسية للدول الكبرى ومجالس أدارة الشركات النفطية التابعة. وأن القيود الجيوسياسية المفروضة على دول منطقة الشرق الأوسط وسعي الدول الكبرى في الحفاظ على أستراتيجيّاتها ومصالحها (الى حد تغيير حكّام الدول النفطيّة) قد يؤدّي الى أبقاء تلك الدول في حالة ضعف وتبعيّة وهوان لقرن آخر من الزمان.

٢٠١٤/١/٢٢

الهيمنة و الشرق الأوسط

يتّصف عالمنا اليوم بهيمنة تجمعات لقوى سياسية واقتصادية ومالية تتجسّد في شركات عملاقة عابرة للقارات، تملكها طبقة رأسمالية تستظلّ بقوى عالمية تقوم بتهيئة البيئة المناسبة والحامية لمصالح تلك الشركات التي تهدف الى تحقيق تراكم متمركز في الثروة العالمية. قد تكون تلك القوى الرأسمالية متعدّدة في القوميات والأعراق والإثنيات والثقافات، ولكنّها عالمية في قيمها وتحالفاتها وتوجّهاتها وممارساتها.

فالولايات المتحدة الأمريكية كقوة رأسمالية عظمى وجب عليها الحفاظ على موقعها بالخروج من مآزقها الأقتصادية الدولية (العجز المتزايد في حسابها الجاري مع باقي دول العالم وضمان تدفّق الأستثمارات الصافية على أقتصادها)، وأن يكون لها من الموارد الكافية لأدامة تاثيرها في الأقتصاد العالمي وتوجيهه وفق المسارات المرغوبة الداعمة لدورها في الهيمنة العالمية.

للخروج من تلك المآزق والأزمات ولتفادي المخاطر المستقبلية المحتملة، أعتمدت الأدارة الأمريكية أستراتيجية مفادها "أن من يسيطر على الشرق الأوسط يسيطر على سوق النفط والأقتصاد العالمي في المدى المنظور والمتوسط". فأهمية الشرق الأوسط في محور تلك الأستراتيجية نابع من أهميّة مجاله الجيوسياسي وعظم احتياطيّاته النفطية، ويعزّز ذلك علاقاته التأريخية المتميّزة مع القوى الغربية وبشكل خاص أمريكا وبريطانيا وفرنسا. في هذا الأطار، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على أحكام السيطرة والهيمنة على المحور الخليجي (السعودية، أيران، العراق) لكي يتسنّى لها تشكيل رأس لجسر أستراتيجي يمتد الى داخل عمق الأراضي الأوراسية ممّا سيتيح للشركات النفطية العالمية التابعة لها الهيمنة على حوض نفطي رئيسي يقوم بتغذية الأقتصاد الرأسمالي. كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية أيضا وبشكل موازي الى تعزيز تحالفها مع دول

أوروبا الشرقية وتركيا، بهدف ترسيخ خط أستراتيجي يبعد كل من الكتلة الأوروبية والأسيوية من أن تتقارب مع روسيا والصين.

ان الهيمنة على نفط الشرق الأوسط حلقة اساسية مهمة في تشكيل الجسر الأستراتيجي العظيم القادر على تعطيل أية محاولة لتكوين قوة أوروبيّة-آسيوية موحّدة، وبذلك يتيح لأمريكا أيجاد محيط جيوسياسي-أقتصادي حيوي داعم لخططها في أدامة هيمنتها العالمية. يرى البعض من المنظّرين أن اشعال حرب عامّة في منطقة الشرق الأوسط تتيح الفرصة لأعادة رسم خريطة دول الشرق الأوسط (التي شكّلتها القوى العالمية على هامش أتفاقية فرساي في أعقاب الحرب العالمية الأولى) بشكل يتّسق مع أستراتيجيّات القوة ومنظوماتها.

أن عملية أعادة التشكيل الجارية على الأرض الآن، ستتيح للقوى المتحكّمة بالشرق الأوسط من تصحيح الخطأ 'الجيولوجي-النفطي' وتمكينها من ادارة صراعات القوة والمصالح.

يرى منظّري هذه الأستراتيجية أن مفتاح السيطرة على نفط الخليج يبدأ من السيطرة على العراق لما يتمتع به من أمكانات نفطية وغازية هائلة ولكونه يشكّل مجال أساسي لتحقيق الربط المطلوب في المحيط الجيوسياسي للأقليم (السعودية، العراق، أيران، تركيا، أسرائيل). ان غزو وأحتلال العراق يشبه في جوهره وغاياته دخول بريطانيا في مطلع القرن العشرين بحرب البوير المدمّرة التي كان هدفها المبطّن الهيمنة على مناجم الذهب والألماس في افريقيا الجنوبية.

أن التركيز الأمتناهي لأشكال القوة في بنية سياسية كالولايات المتحدة الأمريكية يتطلّب منها أحكام سيطرتها وهيمنتها على موارد العصر الأستراتيجية كالعلم والتكنولوجيا والنفط والغاز. كما يرى البعض ان الهيمنة على الأقليم تتطلب تواجدا عسكريا وأمنيا وأقتصاديا وماليا يتحقق من خلال منظومات مترابطة افقيا وعموديا.

إن ما يحدث في عالمنا اليوم أمر أكبر من أن يستوعبه الفهم البشري، إنه شيء رهيب وبغيض يستحيل على المرء أن يحيط به أو يعرف ماهيّته وكيفية التصدّي له، أن ما يحدث غاية في الظلم والتدمير والضياع. وصدق من قال أن شقاء الأنسان لايكون الاّ بفعله!

٦ / ٥ / ٢٠١٤

المصالح الأستراتيجية

في البدايات الأولى من القرن العشرين، أعتمدت دول منطقة الشرق الأوسط النفطية المتخلفة سياسيا وأقتصاديا وتكنولوجيا على حكومات الدول الغربية في الحفاظ على أمنها وتطوير مواردها النفطية، فأوعزت الحكومات الغربية لشركاتها النفطية العالمية بتوجيه أستثماراتها لهذه الدول بهدف السيطرة على صناعتها النفطية. يؤكّد لنا التأريخ المعاصر بأن الشركات النفطية العالمية كانت ولا تزال الى يومنا هذا، الأداة التنفيذية لتمكين هيمنة الدول الكبرى على الأحتياطيّات النفطية والغازية المتاحة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

يشير التاريخ من خلال أحداثه بوجود تنسيق أستراتيجي بين الدول الكبرى وشركاتها النفطية في كيفيّة أدارة لعبة المصالح بهدف ضمان التدفّق النفطي لأسواقها بشروط تفضيليّة تدعم الهيمنة العالمية لأقتصاديتها. وكمحرك ديناميكي، دفع التنافس والتنسيق الإستراتيجي بالولايات المتحدة الأمريكية للقيام بسلسلة طويلة من العمليات السرية وغير السرية في منطقة الشرق الأوسط لمواجهة المصالح البريطانية (البحرين/ السعودية-ارامكو/ أيران مصدق ١٩٥٢)، وكنتيجة لتلك السياسات والخطط، نجحت الشركات النفطية الأمريكية الكبرى في زيادة نسبة سيطرتها على أحتياطيات نفط الشرق الأوسط من ١٠٪ إلى ما يقرب من ٦٠٪ خلال الفترة بين ١٩٤٠-١٩٦٧ مقابل تناقص نسبة سيطرة الشركات النفطية البريطانية للفترة نفسها من ٧٢٪ الى ٣٠٪.

وتشير إحدى الدراسات الحديثة التي نشرت في مجلة نيويورك تايمز (حزيران ٢٠٠٤)، أن واشنطن كانت تفكر جدّيا في عام ١٩٧٣ بإرسال قوة عسكرية للسيطرة على بعض من حقول النفط الغنيّة في السعودية والكويت وأبو ظبي! و كانت الولايات المتحدة الأمريكية المستفيد الأول من حرب أكتوبر ١٩٧٣، حيث ساهم ارتفاع أسعار النفط (٤٠٠٪) في تمويل عجزها المالي، وتم توقيع أتفاقية سريّة بين

مؤسّسة النقد السعودية (ساما) وبين وزارة الخزانة الأمريكية، تقضي بتدوير حوالي ٦٠٪ من عائدات النفط السعودي لأيداعها في مصارف الولايات المتحدة الأمريكية.

بعد سقوط شاه إيران (١٩٧٩)، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بأن تحقيق مصالحها عبر حكّام الدول الحليفة يعتبر حلاً غير كاف ولا مقبول، لذا أعلن كارتر مبدأ مفاده ان الولايات المتحدة سوف لن تسمح بحصول انقطاع في تدفق نفط الخليج، وفي عام ١٩٨٣ بدأت القوات العسكرية الأمريكية بالتوسع في منطقة الخليج وعرضت على الكويت مرافقة وحماية ناقلاتها النفطية خلال الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠). ولقد جنت الشركات النفطية الكبرى أرباحا عظيمة جراء أرتفاع اسعار النفط من وراء تلك الحرب نظرا لغياب نفط إيران و العراق من الأسواق العالمية. ففي أعقاب تلك الحرب مباشرة بدأت الدوائر الأمريكية والبريطانية بتجهيز المسرح لحرب الخليج الثانية (١٩٩١) والتي عزّزت من الوجود العسكري في المنطقة.

في عام ١٩٩٧ صدر مشروع القرن الأمريكي الجديد **The Project For The New American Century**، الذي جاء فيه "أن قيادة أمريكا للعالم هي لخيرها وللعالم على حد سواء، وأن هذه القيادة تتطلب القوة العسكرية والشجاعة الدبلوماسية والالتزام بالمبدأ الأخلاقي، وأن القلة القليلة من القادة السياسيين اليوم يصلحون لقيادة العالم" وسعى المشروع الى حشد التأييد لسياسة جديدة تقضي بالتدخل الأمريكي في العالم (الحرب الأستباقية)، وكان "التحالف الصناعي و العسكري" من الأعضاء الرئيسيّين في ذلك المشروع.

في وقت لاحق، أكّد تقرير ديك شيني (نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية) مايلي: أن نفط الشرق الأوسط سيبقى مركز لأمن النفط العالمي لما بعد عام ٢٠٢٠، أن منطقة الخليج ستقوم بتجهيز العالم بحدود ٤٥ - ٦٧٪ من أحتياجاته، أن العراق يعتبر لاعباً استراتيجياً لعظم أحتياطيّاته النفطية (٢٠٠-٣٠٠ مليار برميل)، وأن غياب الولايات المتحدة الأمريكية عن عقود العراق النفطية المستقبلية قد يؤدي إلى تراجع الاقتصاد والأمن الوطني للبلد.

في نوفمبر ٢٠٠٢ اجتمعت ثلاث شركات نفطية أمريكية كبرى مع "حزب المؤتمر الوطني العراقي - أحمد الجلبي" أستجابة لمقترح حكومتها بضرورة القيام بتمويل المعارضة العراقيّة من أجل ضمان عقود مستقبلية. وفي ٢٠ آذار عام ٢٠٠٣ قامت القوات الأمريكية-البريطانية باحتلال العراق وتطويق وزارة النفط لاحتوائها على خرائط جيولوجية غاية في الأهمية تفيد البحث والأستكشاف وتحديد طبيعة الحقول النفطية في العراق. وفي ٢٢ آذار ٢٠٠٣ أصدر بوش القرار ١٣٣٠٣ الذي يمنح الحصانة للشركات النفطية العاملة في العراق والأنشطة ذات العلاقة بالنفط!

في ٢٠٠٣ حدد وزير خارجية بريطانيا **Jack Straw** سبعة أولويات في السياسة الخارجية، من بينها تعظيم الأمن البريطاني وضمان تجهيزات الطاقة العالمية. وكانت الرؤيا الأنكليزية أن يجري التنسيق المحكم بين الحكومة الأنكليزية وشركاتها النفطية للسيطرة على أكبر حصة ممكنة من النفط العراقي نظرا لأن نموذج الأستثمار النفطي في العراق سيكون له تأثير قوي على الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط.

بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ كان مستقبل العراق الموضوع الرئيسي في أروقة الوايت-هول والبيت الأبيض، وجرى التنسيق المشترك بينهما والعمل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتصميم "دولة عراقية جديدة" تتيح لأمريكا وبريطانيا القدرة على التأثير في حكوماتها المستقبلية!

٢٢ / ٥ / ٢٠١٤

القسم الثاني

النفط جائزة الأحتلال

"هموم حول ماكان وما هو كائن ... والخوف والحسرة على ما سيكون"

النفــــط العراقــــي بين الأمس واليـــوم

ما سيعرض ليس بحثا أكاديميا أو اكتشافا إعلاميا وانما هو قراءة لما حدث في القرن الماضي وما يدور اليوم في محاولة متواضعة للربط بين أحداث الزمنين الأغبَرين! وكلي ثقة أن هناك قراءات مختلفة للأحداث الماضية والدائرة تحت تغوّل الاحتلال الأمريكي-البريطاني.

القراءة تشير بان التاريخ يعيد نفسه بالرغم من اختلاف الأحداث واختلاف اللاعبين حيث أن ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في العراق مشابه لما قامت به بريطانيا في بداية القرن العشرين من حيث الجوهر لتفاصيل الأحداث. ففي بداية القرن الماضي دخل الجنرال "مود" بغداد معلنا أنه جاء "فاتحا لا غازيا" وبعد أكثر من نصف قرن من الزمان (١٩٨٨)، قام الرئيس الأمريكي بتوقيع قانون تحرير العراق **Iraq Liberation Act of 1988** والذي أعقبه فيما بعد قيام القوات الأمريكية والبريطانية بغزو وأحتلال العراق في ٢٠ نيسان ٢٠٠٣.

كان العراق بالنسبة لبريطانيا العظمى البوابة الرئيسية للهند، ونفطه شريان الحياة للبحرية الإمبراطورية. ففي أعقاب انهيار الإمبراطورية العثمانية (١٩١٨) عبر عن ذلك وزير المستعمرات آنذاك ونستون تشرشل بالقول "أنه يرى أن الدفاع عن احتياطيّات النفط العراقي هو اختبار القوة في استخدام الأسلحة الحديثة لتمكين بريطانيا من السيطرة على الحقول النفطية بأقل التكاليف الممكنة"، وعلى ذلك أسّست بريطانيا إستراتيجيتها وسخّرت مؤسساتها لخدمة تلك الأهداف بحيث جاء عمل الشركات النفطية التابعة امتدادا لعمل وزارات خارجية الدول المساهمة في مشروع النفط العراقي. فعلى سبيل المثال، تم إعادة هيكلة شركة النفط التركية **TPC** المسؤولة عن استغلال نفط الموصل (١٩١٤) في اجتماع عقد بوزارة الخارجية البريطانية حضره دبلوماسيون ومدراء تنفيذيّون وممثلون عن بنوك وشركات نفطية. وفي عام ١٩٢٢ أعيدت هيكلة الشركة المذكورة لكي تضم إليها شركات أمريكية، وأعقب ذلك في عام (١٩٢٨) قيام أعضاء نفط العراق **IPC** بعقد "اتفاقية الخط الأحمر" والتي شملت حدود

الإمبراطورية العثمانية في ١٩١٤. بذلك ولد احتكار نفطي ذو تأثير عظيم يغطي الشرق الأوسط والخليج باستثناء الكويت لكونها محميّة بريطانية بموجب اتفاق سري عقد آنذاك مع شيخ الكويت. وفي سلسة لاحقة من الاتفاقيات النفطية (١٩٣١ , ١٩٣٣) أصبح العراق بكامله تحت سيطرة شركة نفط العراق وبشكل مطلق لا ينافسهم فيه أحد.

في عام ١٩٥٥ كتب كولبنكيان قبل وفاته في مذكراته "أن ما استلمته الشركات النفطية من العراق كان هدية **Gift** نظرا لان أيّ شركة من تلك الشركات لا تملك الحق أو الامتياز".

يعتقد الكثير من الباحثين ان الصراع حول النفط العراقي والسيطرة عليه كان وراء الأحداث السياسية التي مرت بالعراق بعد الحرب العالمية الأولى (أحداث ١٩٣٣، وثورة تموز ١٩٥٨)، وتشير الأدبيات النفطية الى ان الحكومة العراقية لم تتحقق لها السيطرة الكاملة على صناعتها النفطية إلا في عام ١٩٧٣ بعد إنجازها التسوية الكاملة مع مجموعة شركة نفط العراق التي أنجزت في ١٩٧٢. إن تأميم النفط العراقي اخرج من العراق الشركات الأمريكية والبريطانية التي كانت تمتلك ثلاثة أرباع شركة نفط العراق بضمنها كامل الاحتياطي النفطي العراقي. وان التحدي الذي واجهته الحكومة العراقية من جراء إلغاء الامتيازات النفطية وتأميمها وإنشاء شركة النفط الوطنية قد افرز أحد الثوابت في السياسة النفطية العراقية المتمثّل في "مبدأ سيادة الدولة على مواردها الطبيعية وأقرار مبدأ التدخل المباشر للدولة في أنشطة القطاع النفطي من خلال امتلاك القرارات الرئيسية المهمة في الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية. واعتبار النفط من مكونات السيادة لأهميته كقطاع مسيطر لمسار ونمو الاقتصاد الوطني والعلاقات الدولية".

أن التأميم الذي اعتمده العراق وبعض من الدول المنتجة للنفط خلال فترة السبعينات لم يؤثر كثيرا على الشركات الأجنبية حيث استمرت سيطرتها على صناعة النفط من خلال إحكام السيطرة على الصناعة التحويلية للنفط **Down Stream**،

كالنقل، المصافي، البتروكيماويات، والتسويق، إلى جانب بناء وسائل إنتاجية جديدة في مناطق أخرى من العالم لحكومات صديقة.

تشير إحدى الدراسات الحديثة التي ظهرت في مجلة نيويورك تايمز العدد 2,Jan,2004 حول أزمة النفط ومقاطعة العرب في عام ١٩٧٣، وان واشنطن كانت تفكر جديا آنذاك بإرسال قوة عسكرية للسيطرة على بعض من حقول النفط الغنية في السعودية، الكويت، وأبو ظبي.

في عام ١٩٧٩ انشأ الرئيس جيمي كارتر مركز قيادة أمريكي دائم مصمم لأغراض التدخل السريع في الشرق الأوسط في فترة تعتبر قصيرة جدا. وأكّد قائد المركز الجنرال أنتوني زيني خلال شهادته أمام الكونجرس في عام ١٩٩٩ على أهمية منطقة الخليج واحتياطاتها النفطية الهائلة على المدى البعيد وضرورة تواجد القوات الأمريكية فيها.

من المعروف اليوم ان هدف الحكومات الأجنبية ذات العلاقة بالحرب العراقية-الإيرانية هو الحصول على ميزات استراتيجية على كلا البلدين المتحاربين من خلال تسويق وتشجيع وإدامة الحرب من خلال تسليحهما. وفي ضوء ذلك قامت كل من أمريكا وإنكلترا وفرنسا وألمانيا وروسيا بتجهيز العراق بالأسلحة التقليدية والأسلحة الكيماوية والبيولوجية بالإضافة للمعلومات السريّة ذات العلاقة بالحرب. ومن جراء تلك الحرب حصلت الشركات النفطية الكبرى على أرباح عظيمة نتيجة لبقاء كل من إيران والعراق خارج أسواق النفط مما دفع بأسعار النفط إلى الارتفاع بشكل كبير! و كان هدف أمريكا الأول من وراء الحرب هو إفقار كلا البلدين وتدمير بناها التحتية النفطية وفتح الطريق أمام عودة الشركات النفطية من خلال الخصخصة **Privatization** وتوظيف النموذج في القطاعات الاقتصادية الرئيسية. وفي أعقاب الحرب عندما لجأت كل من العراق وإيران إلى شركات نفط يابانية وفرنسية وروسية للحصول على استثمارات جديدة، تم تجهيز المسرح لحرب جديدة!

في مجلة نيويورك تايمز ١٦ آب ١٩٩٠ لخّص جورج بوش الأب أسباب الحرب العراقية-الإيرانية بالقول بأن وظائفنا وطريقة عيشنا، وحريتنا وحرية البلدان الصديقة حول العالم ستعاني إن أصبحت السيطرة على اكبر حقول النفط في العالم بيد صدام حسين.

إن العقوبات التي فرضت على العراق أدت (إلى جوانب أخرى كثيرة) إلى سجن الاقتصاد الوطني، تقييد المبيعات النفطية وتراجع الصناعة النفطية العراقية. كما إن منع الاستثمارات الأجنبية قد دمرت قواعد العراق الاقتصادية. علما بان استمرار المقاطعة كان سببه إصرار كل من الولايات المتحدة وبريطانيا داخل مجلس الأمن على إبقاء الحصار بالرغم من زوال الأسباب!

في عام ١٩٩٧ عندما فقدت العقوبات الدولية تأييد الكثير من دول العالم قامت كل من روسيا (لوك اويل)، وفرنسا (توتال)، والشركة الوطنية الصينية إلى جانب شركات عالمية أخرى بالتفاوض مع الحكومة العراقية حول عقود مشاركة **Production Sharing** عن حقول غرب القرنة (لوك اويل)، مجنون (توتال)، الرميلة الشمالي (الشركة الوطنية الصينية). وبمجرد قيام العراق في المباشرة بتوقيع بعض من تلك العقود، قامت واشنطن بتحريك قطعاتها العسكرية بالقرب من الحدود العراقية، كما نشطت جماعات الضغط من اليمين الأمريكي داعية إلى سياسة الاحتواء وإزالة صدام حسين عن الحكم! خلال تلك الفترة قامت كل من , **Shell**و **BP** بإجراء مفاوضات سرية مع صدام حسين إلا أن اكسون وشيفرون الأمريكية اتخذت موقفا اكثر صعوبة بانتظار قرار واشنطن للإطاحة بصدام حسين.

في عام ١٩٩٨ وجدت الولايات المتحدة ان الاحتياطيات النفطية الإيرانية بدأت في الابتعاد عنها وهذا يعني إن خسارة العراق ستهدد مصالحها المباشرة وتزجّها في منافسة دولية إلى جانب تداعيات الأرباح وما يتبعه من جوانب مالية ذات علاقة. فقامت الولايات المتحدة وبريطانيا بالاغارة على العراق في كانون الاول ١٦-١٩ من عام ١٩٩٨، تحت عنوان عمليات ثعلب الصحراء **Operation Desert Fox** ممّا

أوقف نشاطات الامم المتحدة في مجال التفتيش التي كانت على وشك الاعلان بان البلد خالي من اسلحة الدمار الشامل. وفي عام ١٩٨٨ قام الرئيس الأمريكي بتوقيع قانون تحرير العراق**Iraq Liberation Act of 1998** وفي لندن كان نفس الانطباع والإصرار حيث نشـــرت **UK Strategic Defense Review of July 1998** الاستعداد المؤكد لاستخدام القوة خارج أوروبا مستنتجة أن اكبر المخاطر التي يواجهها الاقتصاد الوطني والمصالح السياسية يبقى في الخليج، والمقصود به العراق وإيران/ حيث أن بقية الدول الأخرى حليفة بموجب معاهدات سرية واتفاقيات نفطية تابعه لها.

الشركات النفطية العالمية كانت ولا تزال عنصر أساسي في عملية صياغة القرار السياسي وآلية فاعلة في خدمة الأهداف الاستراتيجية لدولها وكان دور حكومتها يتحدد في الترويج لتلك الشركات مقابل تامين النفط لها بأسعار تفضيلية **Desired Prices**. ولكي نفهم قرارات غزو العراق لا بد من إلقاء الضوء على علاقة إدارة بوش بالصناعة النفطية، فمن المعروف أن بوش اختار ديك شيني نائبا له، حيث كان الاخير مديرا تنفيذيا في شركة هاليبرتون النفطية العملاقة، وتعاون الأثنان على اختيار الشخصيات النفطية الأخرى للمشاركة في حكومة بوش: *توماس وايت، نائب رئيس شركة أنرون، كوزيرا للجيش، *دون ايفانز، رئيس شركة الاستكشافات النفطية، كوزير للتجارة، *كونداليسا رايز، مديرة شركتي اكسون وتكساكو، كرئيسة لمجلس الأمن الوطني الأمريكي، والتي قامت شركة اكسون باطلاق اسمها على احدى ناقلاتها، *ماكس ثورنبرغ، الذي عمل في النفط (شركة البحرين) منذ عام ١٩٤١ كخبير نفطي، والذي اصبح أحد موظفي وزارة الخارجية الأمريكية.

قام **Dick Cheney** بقيادة مجموعة تطوير السياسة الوطنية للطاقة **National Energy Policy Development Group** حيث توصلت المجموعة في تقريرها إلى:

- خلال العشرين سنة القادمة سينخفض إنتاج نفط الولايات المتحدة بمقدار ١٢٪ مما سيؤدي إلى زيادة الاعتماد على النفط المستورد بمقدار الثلثين (٦٥٪).
- ضرورة قيام ادارة بوش وبشكل سريع العمل على زيادة الانتاج من: بحر قزوين، نايجيريا، تشاد، انجولا، والمياه العميقة لحوض الاطلسي. ويتوقع ان تعتمد امريكا على انتاج غرب افريقيا بمقدار ¼ استيراداتها النفطية خلال السنوات العشر القادمة.
- ان نفط الشرق الاوسط يبقى "مركز الامن النفطي للعالم" حيث يشكل حاليا ٣٠٪ من مجموع الانتاج العالمي و٤٠٪ من مجموع التصدير و٦٥٪ من الاحتياطي العالمي.
- في عام ٢٠٢٠ المتوقع ان يقوم الخليج بتجهيز العالم ٤٥-٦٧ ٪ وبذلك يعتبر العراق لاعب استراتيجي بالقياس لاحتياطياته النفطية.
- هنالك تهديد يشكله منح عقود في العراق لكل من فرنسا، روسيا، والصين الى جانب الدول الأخرى (ألمانيا، الهند، إيطاليا، كندا، إندونيسيا، اليابان...الخ).
- أشار التقرير بان غياب الولايات المتحدة قد يؤدي إلى تراجع الاقتصاد، مستوى المعيشة للفرد الأمريكي والأمن الوطني لأمريكا.

ان التقارير التي نشرت مؤخرا تشير بما لا يقبل الشك، ان احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ وحرب الولايات المتحدة على أفغانستان قد اخر جدول العمليات الحربية الامريكية في العراق.

بعد تسعة أيام من ١١ أيلول و في عشاء خاص بالبيت الأبيض مع رئيس وزراء بريطانيا طلب بوش دعم بريطانيا في إزاحة صدام حسين من السلطة بعمليات عسكرية. وعُقدت قبل "حرب النفط" سلسة من الاجتماعات بين الشركات النفطية وإدارة بوش، حيث صرح على أعقابها جيمس وولسي مدير المخابرات المركزية "أن نفط ما بعد الحرب سيستخدم كورقة تفاوض لنيل دعم الفرنسيين والروس للحرب" وأشارت الصحف الفرنسية "أن توتال قد دخلت في مفاوضات فعلية مع الحكومة الأمريكية

حول إعادة توزيع نفط الأقاليم بين شركات النفط الرئيسية العالمية التابعة للحكومات الصناعية الكبرى على رأسها أمريكا وبريطانيا (The Observer Oct,2,2002).

في ٢٠ نيسان عام ٢٠٠٣ قامت القوات الامريكية-البريطانية بغزو العراق وتطويق وزارة النفط لاحتوائها على خرائط جيولوجية غاية في الاهمية في مجال البحث المستقبلي عن النفط. في ٢٢ نيسان عام ٢٠٠٣ اصدر بوش القرار ١٣٣٠٣ الذي يمنح الحصانة للشركات النفطية في العراق ولجميع الانشطة الأخرى ذات العلاقة بالنفط.

حقا يكاد التأريخ ان يعيد نفسه بالأحداث واللاعبين!

بعد مرور اكثر من عام على الاحتلال أحاط الغموض الفوضى السياسية والاقتصادية التي كانت سببا في تداعيات القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية من خلال تأخير برامج إعادة التأهيل المخصص لها ٢٠ بليون دولار، والتي لا يعرف أحدا كيف تم إنفاقها. فقد أمتنعت الحكومة الأمريكية عن تقديم البيانات التفصيلية عن العوائد النفطية المتحققة وعن الكيفية التي جرى صرفها من قبل المجلس الاستشاري المشكل بموجب قرار الأمم المتحدة الرقم ١٤٨٣ لعام ٢٠٠٣، والذي يمثل فيه: الأمم المتحدة، الصندوق الدولي، البنك الدولي وصندوق التنمية العربي. وتأكيدا لذلك أشار التقرير الذي أعده المراقب العام لسلطة التحالف بعدم وجود مستندات تثبت إنفاق ما لا يقل عن ٨,٨ مليار دولار من صندوق تنمية العراق وان الأجور التي صرفت تحت إمرة سلطة التحالف المؤقتة شملت قوائم وهمية لموظفين لا وجود لهم. كما أن التأخير المتعمد في نصب العدادات الدولية المتعارف عليها في تصدير النفط (Metering) أثار العديد من التساؤلات حول مدى علاقة ذلك التأخير بنهب الاحتياطي النفطي العراقي!

من ذلك الاستعراض التاريخي الموجز يمكننا استنتاج :

اولا، ان القوة لها الدور الأول في تكريس المصالح خاصة في مجال الصناعة النفطية نظرا للقيمة الأستثنائية لحقول النفط.

ثانيا، ان حكومات الدول الكبرى (الولايات المتحدة وبريطانيا) تحتاج الشركات النفطية لضمان السيطرة عالميا على حقول النفط وخطوط الأمداد.

ثالثا، ان شركات النفط وحكوماتها الوصية على مصالحها لا تتردد في دعم الحكومات الدكتاتورية، استخدام الرشوة والإفساد، تشجيع العنف المدني وحتى الحرب من اجل تحقيق اهدافها الأستراتيجية والتجارية (مصدق في ايران، ثورة العشرين في العراق واعادة احتلاله في ١٩٤١ خوفا من وقوع العراق بيد دول المحور).

رابعا، ان السياسة العسكرية والامنية لحكومات تلك الدول كانت دائما في خدمة الشركات النفطية من أجل تثبيت مصالحها.

اسئلة كثيرة تدور على المستوى الوطني والاقليمي والدولي :

هل يتسنى لأمريكا السيطرة الكاملة على نفط العراق؟!

هل تتمكن الولايات المتحدة من تنصيب حكومات "صديقة" او "حليفة" يتسنى من خلالها تحقيق اهداف الغزو الاستراتيجي؟!

هل يتحقق للشركات الامريكية-الانكليزية السيطرة على الاحتياطي النفطي العراقي؟!

وهل ان فتح بغداد الأبواب على مصرعيها للشركات النفطية العالمية سيؤدي الى احداث تغييرات هيكلية في صيغ التأميم والمشاركة وبالتالي ادوار اللاعبين في منطقة الخليج؟!

احداث كثيرة متداخلة يحيط بها دياجير من الظلام والفوضى العارمة، يصر التاريخ دوما على ان الكوارث والمآزق يدفع ثمنها المستضعفون من الناس الذين هم في غفلة عن امرهم، الى متى سنبقى في غفلة عن أمرنا؟

٢٠٠٥

الهيمنة الأمريكية

خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية الأكثر هيمنة في مجال التكنولوجيا والإنتاج، كما خرجت منها بصناعة عسكرية تعتبر الأكبر والأعظم في العالم. وقد استخدمت قوتها الاقتصادية الهائلة في بناء نموذج أقتصادي عالمي يستند على مبادئ رأسمالية (خطة مارشال في أوروبا ودعم كل من اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية) ووضع إطارا دوليا للتجارة والتنمية الاقتصادية من خلال استحداث البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للتسويات, الغات (GAT)، ومنظمة التعاون الأوروبي، للتنسيق بين الدول الرأسمالية المتقدمة، واستخدمت تلك الآليات كوسائل فعالة في تمرير سياساتها في إطار الهيمنة الرأسمالية. من الضغط المؤسسي الذي تمارسه من خلال منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي المدعومين بقوتها، فرضت على الدول الأخرى إعادة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية بالتخلي عن تشريعات الحماية الخاصة بها وفتح أسواقها كشرط للسماح لهذه الدول في دخول أسواق البلدان الصناعية.

منذ سبعينات القرن العشرين، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من مشكلة مزمنة مستعصية ناجمة عن فرط تراكم رأس المال وتهديدا في الإنتاج ممّا جعلها تغير استراتيجيتها في الهيمنة بتحولها إلى السيطرة على المؤسّسات المالية. ومن المعروف أن الممارسات الإمبريالية الرأسمالية تدور حول استغلال الظروف الجغرافية غير المتكافئة التي تحدث تراكم رأس المال من خلال التبادل التجاري غير العادل وغير المتكافئ. الرأسماليون في العادة يسعون دوما للحصول على سلطات احتكارية نظرا لأن المحصلة النهائية للتنافس هو 'الاحتكار' فكلما ازداد التنافس حدة وشراسة ازدادت سرعة تحول النظام الرأسمالي نحو الإحتكار لحماية النظام والنموذج. الرأسماليون يسعون أيضا إلى السيطرة على مواقع استراتيجية و تجمعات للموارد لأحكام هيمنتها، لذلك يبحث الرأسماليون دوما عن سبل جديدة يستطيعون بها الحفاظ على قوتهم الاحتكارية. ومن تلك السبل: التركيز الشديد لراس المال لتحقيق مزيدا من القوة و

السيطرة والهيمنة على الاقتصاديات الأخرى والأسواق العالمية، عن طريق إجراءات الحماية، حقوق الاختراع وقوانين الترخيص، وحقوق الملكية الفكرية وغيرها.

يرى العديد من الأستراتيجيين، إن التكديس اللامتناهي للملكية يجب أن يدعم بتكديس لا متناه للقوة، وأن عملية تراكم رأس المال التي لا تعرف الحدود بحاجة إلى بنية سياسية ذات قوة غير محدودة تستطيع حماية الملكية المتنامية والتعظيم المتواصل لتلك القوة. ولكي تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على هيمنتها الرأسمالية الإمبريالية في عالم شائك وجب عليها أن تكون مالكة لموارد تكفي لإدارة الاقتصاد العالمي المتوسع للخروج من المأزق الاقتصادي الدولي الذي هي فيه، حيث ان هناك جهات أجنبية تملك أكثر من ثلث الديون المترتبة على الحكومة الأمريكية ونحو ١٨٪ من ديون شركاتها. تعتمد أمريكا الآن على تدفق الاستثمارات الأجنبية بمعدل ٢ مليار دولار يوميا لتغطية العجز المتزايد في حسابها الجاري مع باقي دول العالم، لذا فإن سحب وهجرة رؤوس الأموال الفائضة خارج أمريكا يشكل نكبة كبرى لاقتصادها الذي يتغذى على تدفق رؤوس الأموال. ففي ضوء أعلاه وإضافة لأسباب أخرى اعتمدت الإدارة الأمريكية إستراتيجية تنص على أن من يسيطر على الشرق الأوسط يسيطر على النفط العالمي ومن يسيطر على النفط العالمي يسيطر على اقتصاد العالم على الأقل في المدى المنظور، وأن مفتاح السيطرة على نفط الخليج هو العراق. إن المحاولات الجارية الآن لتركيع كل من السعودية وإيران والعراق وسوريا يضمن لأمريكا ان ترأس جسر استراتيجي داخل عمق الأراضي الأوراسية التي تعتبر مركز إنتاج نفطي يغذي الاقتصاد العالمي. كما أن الاستيلاء على الشرق الأوسط يضمن لأمريكا موقعا جيوستراتيجيا قادرا على تعطيل أي محاولة لتكوين قوة أوروبية-آسيوية عظمى وبالتالي يتحقق للولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على العالم عسكريا واقتصاديا.

٢٣/ ٣ /٢٠٠٥

قاعدة تطفو على النفط

تشير أكثر التقديرات توازناً بأن الطلب العالمي على النفط سوف يرتفع بوتائر ثابتة عن مستواه الحالي (٨٢ مليون برميل يومياً)، ليصل في عام ٢٠٢٥ إلى ١٢٠ مليون برميل يومياً وإن العالم في طريقه إلى عدم توازن العرض مع الطلب في العشرين سنه القادمة. ففي الوقت الحاضر نجد أن عند كل برميل نفط جديد يتم العثور عليه يقابله أربعة براميل مكتشفة يتم استهلاكها وإن النفط الرخيص قد تم العثور عليه في القرن الماضي و طوّر وأُنتج واُستهلك.

الحل يكمن في إيجاد مصدر أو مصادر نفطية ذات تكلفة منخفضة قادرة على توفير الكميّه الأضافية التي يحتاجها العالم (بحدود ٥٠ مليون برميل يوميا). في ضوء المسوحات الجيولوجية وجد ان البلدان النفطية الكبرى في الخليج هي الوحيدة القادرة على تلبية ذلك 'النزيف النفطي' وهي السعودية، العراق، إيران، و الكويت، التي يعتبر إنتاجها الأقل تكلفة من بقية مناطق العالم النفطية الأخرى. في المكسيك وروسيا تتراوح تكلفة الاستكشاف والتطوير والإنتاج بضمنها عائد ١٥٪ بحدود ٦-٨ دولار للبرميل وفي بحر الشمال تصل إلى ١٦ دولار للبرميل. أما في تكساس و الحقول الكندية فإنها تتجاوز ٢٠ دولار للبرميل. وتقدر تكلفة إنتاج النفط في السعودية بـ ٥ دولارات للبرميل وفي العراق تقدر بـ ١,٥ دولار حسب تقديرات الشركات النفطية الغربية، بينما ارتفعت تكاليف العثور على احتياطيات جديدة بحدود ٦٠٪ في عام ٢٠٠١ وبذلك ارتفعت 'الكلفة الاستبدالية' التي تواجه الشركات النفطية الكبرى لتشكّل لها مشكلة حقيقية.

من هنا نرى أن نفط الشرق الأوسط لا يزال يعتبر المصدر الرئيسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه خلال الخمسين سنة القادمة فوصف 'بملك النفط' والعراق 'بالجائزة الكبرى' التي لم تقطف ثمارها بعد.

السؤال، لماذا وصف العراق بالجائزة الكبرى؟

تقدر إدارة معلومات الطاقة* التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية أن الاحتياطيات النفطية العراقية قد تفوق ٤٠٠ مليار برميل حيث قدّرت الاحتياطيات النفطية المؤكدة بحدود ١١٢ مليار برميل والاحتياطيات المحتملة بحوالي ٢٢٠ مليار برميل. وتقدر احتياطيات منطقة الصحراء الغربية التي لم تكتشف بعد بحدود ١٠٠ مليار برميل. ففي ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٢ أكد وكيل وزارة النفط العراقية أن الاحتياطيات النفطية العراقية تفوق ٣٠٠ مليار برميل وللعراق ٥٢٦ منطقة حفر لم تحفر منها سوى ١٢٥ وأن له ٧٣ حقلاً نفطيا مكتشفا لم يتم تطوير سوى ١٥ حقلاً منها. ويتوقع أن تصل حصة الاحتياطي النفطي العراقي إلى ٣٠٪ من مجموع الاحتياطي العالمي قبل منتصف القرن الواحد والعشرين إذا ما نفّذت الخطط الموضوعة وأن كلفة استخراجه هي الأقل في العالم نظرا لوجودها في مناطق غير عميقة (١٨٠٠ قدم). آبار النفط في العراق ذات معدلات إنتاجية عالية بسبب الضغط الطبيعي المرتفع داخل الآبار بسبب الماء أو الغاز المصاحب لذلك تعتبر حقول العراق من أعظم الحقول في العالم. على سبيل المثال يقدر احتياطي حقل مجنون في الجنوب بحدود ٢٥ مليار برميل وأن قيمة تلك الاحتياطيات تصل إلى ٤٠٠ مليار دولار أو أكثر(حسب الأسعار السائدة و المتوقعة). كما قامت الشركات الروسية بتقييم حقل نهر عمر بحدود ٥٧٠ مليار دولار لذا فالأرباح الناجمة عن استغلال تلك الاحتياطيات تعتبر من أكبر العوائد الاستثمارية في العالم.

المثال التالي يوضح الحقيقة الكبرى: على افتراض أن الاحتياطي النفطي في حدود ٢٥٠ مليار برميل وإن معدل استخراجه ٥٠٪ وان كلفة الاستخراج ٣ دولار للبرميل وان تكلفة إنتاجه ١,٥ دولار وبافتراض حصة مشاركة ٥٠/ ٥٠ بين الحكومة و الشركات النفطية العاملة وإن مدة الإنتاج ٥٠ سنه، فإن أرباح الشركات النفطية العاملة سيكون بحدود ٢٩ مليار دولار سنوياً. يمثل هذا الرقم ثلثي ما حصلت عليه الشركات النفطية الكبرى الخمسة معاً في عام ٢٠٠١ (٤٤مليار دولار) وقد يصل ربح تلك الشركات إلى ٥٠ مليار دولار عند تغيّر الفرضيات. فالأرباح المتوقعة ستكون أكبر من ذلك عند تناقص العرض العالمي من مناطق أخرى في العالم أو زيادة الأسعار

المستقبلية أو أن الاحتياطيات النفطية تكون اكبر من ٢٥٠ مليار برميل المفترضة في مثالنا أعلاه.

إلى جانب النفط الخام تم اكتشاف حقول غازية كبيرة في شمال العراق مما شجع الشركة الفرنسية للغاز شركة إيني الإيطالية بتكوين كونسوريتوم في عام ١٩٩٦ لبناء أنبوب للغاز يربط الحقول العراقية بتركيا وليرتبط فيما بعد بشبكة الغاز الأوربية إلا أن المشروع الغي بسبب عقوبات الأمم المتحدة على العراق. إلى جانب النفط الخام، تسعى الشركات الأمريكية والإنجليزية لإنتاج الغاز ونقله بهدف إبعاده عن منافسيها من الشركات الأخرى، وقد وصفت الحقول النفطية والغازية بأنها مناطق عذراء و إن العراق سيصبح الدولة النفطية المستقبلية.

في ربيع عام ٢٠٠١ قامت إدارة بوش بدعوة عدة شركات نفطية منتخبه لحضور اجتماع سري لمناقشة خريطة العراق النفطية التي يعتبرها البعض بأنها من أكبر الوثائق سريّةً، والتي تم دراستها من قبل مجموعة عمل رأسها نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (ديك شيني). واشارت وثيقة أخرى إلى تقدم ٦٢ شركة نفطية تعود جنسيتها إلى ٣٠ دولة للتفاوض آنذاك مع الحكومة العراقية حول تسعة مناطق نفطية تقع غرب الجزيرة عرضت أستعدادها القيام بالأستكشاف والحفر والتطوير. من بين تلك الشركات رويال دوتش، شيل الهولندية، لوك أويل الروسية، و توتال ألف أكويتين الفرنسية التي كانت راغبة في وضع يدها على حقل مجنون (٢٥مليار برميل). لم تكن الوثيقة تتضمن أسماء شركات أمريكية مما أدى إلى خوف الحكومة الأمريكية من وقوع النفط العراقي بيد الشركات الأخرى.

من الواضح أن البيت الأبيض قد وضع خططه للإطاحة بالنظام العراقي قبل أحداث الحادي عشر من أيلول نظرا لأن العراق يعتبر محورا رئيسيا بسبب موقعه الجيوسياسي ونفطه وغازه. وهناك ما يشير إلى أن الحكومة الأمريكية كانت تخطط في الخفاء إلى خصخصة النفط العراقي حيث صدرت عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومن وزارة الخزانة وثيقة مكونه من ١٠٠ صفحة تتضمن خطة واسعة لتنفيذ

برنامج خصخصة واسع النطاق في النفط وفي صناعات أخرى. أعقب ذلك تقرير آخر تم تداوله بعد الاحتلال يشير إلى خطة تهدف إلى إعادة هيكلة الصناعة النفطية العراقية بشكل يتوافق مع ما تريده الشركات النفطية الأمريكية الكبرى التي تفضل أن تتعامل مع شركات خاصة بدلاً من شركات حكوميّة عامة تابعه للدولة.

أبدت الشركات النفطية الأمريكية استعدادها لاستثمار ٣٥-٤٥ مليار دولار في حقول النفط العراقية كما أن بعض الأوساط الأمريكية فكّرت بتقديم قروض نفطية بضمان العوائد النفطية والغازية المستقبلية (رهن الاحتياطيات)، والسبب وراء ذلك ان لدى الشركات النفطية الأمريكية فائضاً مالياً أرادت توظيفه و استثماره في حقول نفطية غير مطورَه تدر لها عوائد استثمارية عاليه. اتبعت الشركات النفطية الأمريكية نهجاً يحقق لحكومتها امناً نفطياً والية استراتيجية يتيح لها الهيمنة على الشرق الأوسط والأقتصاد العالمي. فالعراق بالنسبة لأمريكا قاعدة عسكرية تطفو على احتياطيات نفطية هائلة. بعد كل ما نشر وينشر لا تزال الإدارة الأمريكية مصرة على إقناع العالم بأنها ذهبت إلى العراق من اجل تحريره!

٥/ ٥ /٢٠٠٩

خصخصة النفط العراقي

بعد فترة وجيزة من احتلال العراق، صرح السفير بريمر، أن من بين الأهداف الاستراتيجية وضع سياسات فعالة قادرة على تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد مركزي يغلب عليه سيطرة القطاع الحكومي العام إلى اقتصاد مفتوح يتسم بسيطرة الشركات الخاصة المربحة.

وكان من أولويات فقرات تنفيذ برنامج الاحتلال تشكيل "لجنة الخصخصة" التي ضمت العديد من رجال الأعمال العراقيين، تكنوقراط، اقتصاديين، بعض من السياسيين والمدراء التنفيذيين للمؤسسات الحكومية إلى جانب خبراء ومستشاري قوات الاحتلال. وعقدت تلك اللجنة العديد من الاجتماعات في قصر المؤتمرات الذي كان ولا يزال يمثل "مركز العمليات الأمريكية". وللتأكيد على أهمية ذلك الهدف الاستراتيجي والإصرار على تمريره وتنفيذه، أصدرت قوات الاحتلال القرار ٣٩ لعام ٢٠٠٣ الذي منح الشركات الأجنبية كامل الحرية في التملك والاستثمار غير المقيد باستثناء النفط وشراء الأراضي. كما حرر القرار تحويل الفوائد المتحققة المعفاة من الضريبة تحت حجة أهمية رأس المال الأجنبي والخبرة العالمية في إعادة بناء الاقتصاد العراقي "الجديد".

إن حقيقة استثناء النفط في القرار المذكور تكمن في الحاجة "لترتيب الأوضاع" بشكل اكثر تنظيما واكثر إقناعا، مما تطلب في آب ٢٠٠٤ إنشاء "المجلس الأعلى للسياسة النفطية" برئاسة نائب رئيس الوزراء.

في مجلة ميس العدد ٣٧ في ١٣ أيلول ٢٠٠٤، قام رئيس وزراء الحكومة المؤقتة الدكتور علاوي بالإعلان عن المبادئ الأربعة للسياسة النفطية العراقية الجديدة:

- فك ارتباط الحكومة عن إدارة المشاريع التجارية.
- إنشاء شركة النفط الوطنية لتأهيل وإدارة حقول النفط والغاز "المنتجة حالياً".
- السماح بالاستثمار في المناطق غير المطورة ويشمل الاستثمار الأجنبي.

- تشجيع القطاع الخاص العراقي بأخذ دور ثابت وتفضيلي في التطور المستقبلي للأعمال النفطية.

ولتعزيز مقولته في انتهاء أيام سيطرة الاقتصاد المركزي المخطط وبلا رجعة، أوضح الدكتور علاوي وبما لا يقبل الشك بأن الاستكشاف وتطوير الحقول غير المطورة والمصافي الجديدة يجب تنفيذها من خلال استثمارات القطاع الخاص فقط وتجنب المشاريع المشتركة بين القطاع العام والخاص. إضافة إلى ذلك وجه نداءاً إلى شركات النفط العالمية الإسراع بالبدء بتطوير الحقول النفطية على أساس مبدأ مشاركة الإنتاج بين الشركات الأجنبية والشركات العراقية الخاصة فقط ودون إشراك شركات القطاع العام بضمنها "شركة النفط الوطنية".

إن المبادئ الأربعة وصيغ المشاركة المقترحة وتبريراتها بدت غريبة بعض الشيء عند مقارنتها "بالثوابت النفطية" التي تم التوصل إليها والأخذ بها عبر نصف قرن من تاريخ النفط العراقي في سيادة الدولة على مواردها، النفط من مكونات السيادة، حق الأجيال القادمة، الاستثمار الوطني مقابل الاستغلال الأجنبي، التأميم والاستثمار المباشر، المشاريع المشتركة، عقود الخدمة... الخ.

إن ما هو مطروح يعتبر عملا من أعمال السيادة يتطلب إصدار قوانين دستورية منظمة وملزمة صادرة عن حكومة شرعية منتخبة نظرا لأن خصخصة الأنشطة النفطية تعني إحداث تغييرات جذرية ونوعية في شكل الملكية العامة وأطرافها (الحكومة، شركات أجنبية ومحلية).

لذا فإن هناك ظروف وشروط قانونية يجب توفرها قبل انتقال الملكية: تدابير الاستثمار، تصميم هيكل انتقال الملكية، تنظيم الجهاز الضريبي، قوانين تمنع تقاطع المصالح. كما أن الأخذ بالخصخصة يتطلب وجود أجهزة مراقبة ومتابعة حكومية وجماهيرية لردع الفساد والإفساد المصاحب لعملية الخصخصة.

في موضوع الخصخصة العراقية أوصى الكثير من مراكز البحوث الاستراتيجية والاقتصادية بضرورة تأجيل خصخصة شركات القطاع العام والنفط العراقي لحين

تحسن الأمن وإنشاء المؤسسات الضرورية لذلك. وأن يصار في الوقت الحاضر التركيز على دعم وتأهيل وإعادة هيكلة أنشطة القطاع العام من خلال توفير الاستثمارات اللازمة عن طريق الضغط على الجانب الأمريكي في إطلاق العوائد النفطية للعراق وأمواله المجمدة.

لذا كان على الحكومة العراقية المؤقتة أن تتريث في إصدار مبادئها النفطية وأن توقف في الوقت الحاضر أية خطوات تنفيذية في هذا الاتجاه ولحين انتخاب حكومة دستورية دائمة وأن تتحمل بعض الشيء ضغط الولايات المتحدة الساعي إلى ضمان حرية انتقال رأس المال الأجنبي وخبرائه بأسرع وقت ممكن بهدف تحقيق حلمها في إقامة "الشرق أوسط الجديد".

٢٦/ ٤ /٢٠٠٧

جولات التراخيص

تعتبر الإحتياطيات النفطية المؤكدة والمحتملة في العراق مصدر ثروة هائلة وثمينة جدا للإنسان العراقي بشرط أن تترك له الحرية في تحديد كيفية برمجة وأدارة أرصدته النفطية النافذة وإستخدام العوائد إستخداما عقلانيا متوازنا بعيدا عن الأفساد والفساد. وتعتبر منظومة القرارات والعمليات الفنية والإقتصادية والمالية التي تتيح سيطرة العراقيين على ثروتهم النفطية، إجراءات وممارسات سيادية يجب على الشعب وضع قواعدها (البرلمان) ولايمكن الخروج عنها إلا بتفويض منه. ان القصص النفطية القائمة والتي يجري تداولها تقع في دائرة الإحتيال على الشعب وتغييب وأقصاء دوره السيادي في كيفية إستغلال وأدارة ثروته النفطية.

في عام ٢٠٠٢ جرت إجتماعات عدّة للشركات النفطية العالمية الرئيسة التابعة للدول الصناعية الكبرى حول 'إعادة توزيع نفط الأقاليم'، ومنها الإحتياطيات النفطية العراقية. فبعد شهرين من غزو وإحتلال العراق، عقد إجتماع سري في لندن بين وزير خارجية إستراليا وممثلين عن الحكومة الأمريكية **BHP Billiton** لوضع إستراتيجية للسيطرة على حقل 'الحلفاية' وجرى توزيع نماذج من عقود نفطية في ذلك الأجتماع، وفي ٢٠٠٣/٧/١٣ عيّن 'بول بريمر' في مجلس حكمه الدكتور إبراهيم بحر العلوم وزيرا للنفط الذي كان قبل الإحتلال عضوا في فريق عمل وزارة الخارجية الأمريكية. ألحق بريمرذلك بتعيين مدراء فنيين من الشركات الأمريكية في وزارة النفط العراقية مهمّتهم ترويج 'عقود مشاركة الأنتاج'. وناقشت شركة المقاولات **American Bearing Point** بمكتبها في فيرجينيا 'مسودة قانون النفط العراقي' مع مندوبين عن السفارة البريطانية والأمريكية ومع وزير الطاقة الأمريكي**Samuel Budmen**. وفي تموز ٢٠٠٦ عرضت مسودة القانون على الحكومة الأمريكية والشركات النفطية الرئيسية و

طالب بعض رموز مجلس الشيوخ في الإدارة الأمريكية إستغلال الفوضى القائمة لأعطاء موضوع النفط أولويّة تسبق مسألة تحقيق الأمن في العراق!

وضعت حكومة الدكتور أياد علاّوي السياسة النفطية على محاور رئيسة تدعو الى قيام الشركات النفطية العالمية بتطوير جميع الاحتياطيات الجديدة من خلال عقود مشاركة الإنتاج وخصخصة جزء من الحقول وقيام الشركات الخاصة بإقامة المصافي الجديدة وتوسيع القائم منها على أن لا تجري مناقشة تلك المواضيع في البرلمان العراقي خوفا من تعثّرعملية تمرير مصالح الشركات الأجنبية، ومعنى ذلك أن يتم التفاوض مع الشركات الأجنبية خارج إطار القانون الدستوري وعدم عرضها على الرأي العام من أجل الأطلاع والمناقشة ومن ثم الأقرار!

في ٣٠ حزيران ٢٠٠٨ أعلن وزير النفط حسين الشهرستاني عن جولة تراخيص خارج الإجراءات والممارسات التي جرى العمل بموجبها في القطاع النفطي العراقي على مدى أكثر من نصف قرن من الزمان وكذلك خارج المعايير السائدة في الصناعة النفطية العالمية بهدف اعادة تمكين الشركات النفطية العملاقة (التي جرى تأميم عملياتها في العراق ١٩٧٢ – ١٩٧٥). إن إعتماد تلك التراخيص سوف يؤدي إلى: *غياب السيطرة الديمقراطية على الصناعة النفطية، *رهن إحتياطيات العراق وسياسته النفطية لسنوات طويلة بتكاليف تمويل مجحفة، *وخسارة الدولة لمبالغ طائلة من العوائد غير المبرّرة لصالح شركات النفط الأجنبية التي سيتحقّق لها في المحصّلة النهائية إرتفاع قيمة أسهمها في الأسواق المالية العالمية. وتحاول المنظومات السياسية والشركات النفطية العالمية إغتنام الفوضى الأمنية والسياسية وإنتشار الفساد الإداري والمالي في العراق لتمرير عقود التراخيص المجحفة التي جرى إستجواب وزير النفط "الشهرستاني" بشأنها في البرلمان. كما وتعمل الإدارة الأمريكية ليل نهار على إدارة وتنظيم التحالفات وشراء الذمم في إطار العملية السياسية من أجل إقصاء الدور الوطني وإضفاء شرعيّة مشوّهة مهلهلة على عقود "التراخيص الشهرستانية" التي يعتبرها القانون الدولي والبروتوكولات ذات العلاقة باطلة شرعا بسبب الغزو والأحتلال. من الحتمي إن توقيع العقود النفطية

تحت ضغوط البيئة السياسية السائدة سيوقع العراق بفخ يصعب الخروج منه لفترة طويلة من الزمن.

في لقاء نظّمته السفارة العراقية للشهرستاني في عمان بتأريخ ١٣ حزيران ٢٠٠٨ أسمعه لفيف من النخب النفطية اللاجئة "أن السياسة النفطية العراقية التي تمثّل جوهر السيادة الإقتصادية حصيلة كفاح وطني تراكم عبر أكثر من نصف قرن من الزمان في أطار بناء الدولة المستقلّة وأن إجراءاتكم النفطية الأخيرة تثير القلق حول مستقبل النفط والسيادة في العراق". إن المنجزات العظيمة التي حققها العراقيّون في صناعتهم النفطية أرث وطني وعمل من أعمال السيادة في السياسة والإقتصاد التي لا يحق لأي طرف في العملية السياسية ومنظومات الدولة التنازل عن أي جزء منها إلا بالرجوع إلى الشعب والقوانين والآليّات التي يضعها ويعتمدها "الحكم الصالح".

٢٥ / ٦ / ٢٠٠٦

تقسيم العراق

الأحتياطيات والحقول النفطية المنتجة والمكتشفة في العراق موزّعة توزيعا غير متماثل ولا متّسق فهي لاتعرف الحدود الأدارية ولا السياسية لأي قطر من الأقطار. فالأحتياطيات النفطية والغازية تمتد وتنتشر جيولوجيا عبر أكثر من منطقة جغرافية أو محافظة أدارية وقد تعبر الحدود السياسية فتشكل ما يعرف عنها بالحقول المشتركة الذي يحدّد أمتداداتها محكّمين جيولوجيين دوليّين وتجري حولها مفاوضات معقّدة تستند الى أحكام القانون الدولي، كالحقول المشتركة بين الكويت وايران. ان الأحتياطي المؤكّد للعراق يقدّر بحدود ١٤٠ بليون برميل، حصّة اقليم كردستان منه بحدود ٤٠ بليون برميل بأفتراض ضم المناطق المتنازع عليها، وتقدير الأحتياطي النفطي في الوسط والجنوب قد يصل الى ٧٠ بليون برميل ومن المتوقع أن يأتي معظم الأنتاج المستقبلي من الحقول الجنوبية لعظم حجومها. اما المنطقة الغربية فتحتوي على احتياطيات نفطية محتملة غير مكتشفه على طول الحدود السورية والأردنية والسعودية نزولا الى الحدود مع الكويت كما أنّها تحتوي على مكامن غازية تحتاج الى تطوير.

جاء في الأستراتيجية الوطنية العراقية (٢٠١٢ – ٢٠٣٠) أن الأنتاج المستقبلي المخطّط له يصل الى ٩-١٢ مليون برميل يوميا، الاّ ان العديد من الخبراء يرون أن الأنتاج الممكن تحقيقه بين ٢٠١٦ – ٢٠١٨ سيكون بحدود ٦-٧ مليون برميل يوميا في حالة أكمال تطوير الحقول العملاقة. هناك ٧ انابيب تحت التنفيذ في الجنوب لنقل النفط الخام الى الفاو الواقعة على الخليج، ٢ تعمل حاليا زائد ٥ تحت التنفيذ، وبحجم ٤٨ أنج للأنبوب وبطاقة قصوى تقدر بـ ١,٢ مليون برميل يوميا للأنبوب الواحد. اضافة لذلك هناك بيجي على الحدود التركية، وانبوب حديثة على حدود الأردن بحجم ٤٨ أنج. والسقف الذي حدّد لعمل الخطوط التسعة هو بحلول عام ٢٠١٨.

قبل ٢٠٠٣ كان للعراق سياسه نفطية تشكلت خلال (١٩٦٠ - ١٩٨٠) شملت الصناعة الأستخراجية والتحويلية، وقد اثبتت آليات السياسة النفطية توازنها وفاعليتها وكفاءتها في أوقات السلم والحرب وفي الحصار من خلال توفير العوائد المالية للبناء والتنمية والدفاع والأمن وأحتياجات المواطنين من المشتقات النفطية والطاقة والحاجات الأساسية للمواطن العراقي. ان مركزية السياسة النفطية ووحدة السيطرة والقرار في السياسة النفطية اتاحت للدولة والحكومة تفعيل آليّات سياسية وأقتصادية ومالية وأستثمارية أكسبت العراق الهيبة والأهلية في المحيط الأقليمي والدولي، حيث كان العراق لاعبا سياسيا-نفطيا في منظمتي الأوبك والأوابك العربية وخارجهما. ان مركزية القرار النفطي مكّن الدولة في التعامل مع الهيئات والمؤسّسات الحكومية وغير الحكومية وأسواق النفط والمال بثقة عالية، كما ان وزارة النفط العراقية والمؤسّسة العامة لتسويق النفط (سومو) أتّصفت بالمهنية والكفاءة والمصداقية وكان لها دور كبير في عملية صنع القرار السياسي. وبعد عشرة سنوات من الأحتلال يمكن القول أن العراق لا يزال يفتقر الى سياسة نفطية متوازنة فاعلة على صعيد الصناعة الأستخراجية والتحويلية.

كيف سيكون وضع النفط العراقي اذا ما نجحت القوى الأقليمية-الدولية العاملة على تقسيم العراق الى ثلاث أقاليم شبه مستقلة في أطار الفدرالية او الكونفدرالية أو الى دويلات مستقلّة؟ سيناريو أفتراضي تدفع به قوى ظلاميّة تعمل منذ زمن طويل بعيدا عن المنطق العقلاني في أستقرار وتوازن المصالح الأقليمية والدولية.

يفترض أن الأقاليم الثلاث الجديدة ستحتاج الى ترسيم حدودها والأقرار والأعتراف بها أقليميا ودوليا، واذا ماتحقق ذلك فأنّها سوف تتباين عن بعضها البعض في القدرات النفطية والغازية والعوائد الآنيّة والمستقبلية وكذلك بالأهميّة النسبية في الجوانب الأمنية والسياسية والأقتصادية وعلاقاتها الجديدة في أطار محيطها الجيوسياسي ومع العالم. الحقائق أدناه توضح الحالة الأفتراضيّة وما نرمي اليه:

أولا، 'الأقليم الشيعي' سيستأثر بالأحتياطيّات والحقول والأنتاج الأكبر يليه 'أقليم كردستان' على أفتراض نجاح الأقليم بضمّ المناطق المتنازع عليها بصورة نهائيّة. 'الأقليم السني' سيحتوي على أحتياطيات نفطية وغازية تحتاج الى تطوير وبالتالي الى توظيف أستثمارات كبيرة في الأستكشاف والحفر والتطوير وأنشاء البنى التحتية اللازمة للوصول الى مرحلتي الأنتاج والتصدير والتصفية علما بأن حقوله النفطية والغازية المنتجة حاليا تعتبر متواضعة جدا بالنسبة لمساحة الأرض وعدد السكان وحاجاتهم الآنية والمستقبلية (مناطق منكوبة).

ثانيا، الأقليم الشيعي يحتوي على حقول نفطية كبيرة يتاخم معظمها ايران ومنفذها الطبيعي الفاو-الخليج والذي يقع في مدى التأثير الأيراني المباشر. ان النظام السياسي العراقي القائم حاليا له علاقات تعاون أستراتيجي أمني ونفطي وأقتصادي ومالي متميّز مع أيران، لذا فمن الطبيعي في حالة أنفصاله سيعتمد عليها كليا وسيكون بالضرورة خاضعا لسياساتها النفطية ممّا سيدعم سعي أيران في ان تبرز كقوة نفطية كبيرة تؤثّر في الدوائر الرئيسية القابضة على القرارات السياسية والأسواق العالمية، لما سيوفّره ذلك التنسيق والتعاون الثنائي من تنامي القدرة في تعبئة وتوظيف الموارد النفطية الهائلة بما يخدم استراتيجيّاتها السياسية والنفطية والمالية **Swing Producer** (الأحتياطي الأيراني المعلن ١٥٧ بليون برميل + الأحتياطي الأفتراضي للأقليم الشيعي ٧٠ بليون برميل / التنسيق في الأنتاج المستقبلي سيكون بين ١٠- ١٥ مليون برميل يوميا).

ثالثا، أقليم كردستان يعتبر منطقة مغلقة لذا فان نفطه وغازه (الأحتياطي المقدّر بحدود ٤٠ بليون برميل) سيخضع للتأثيرات التركية والأيرانية والسورية والأسرائيلية بحكم العلاقات الجيوسياسية وهيمنتها على منافذ التصدير المستقبلية (تركيا-أسرائيل / كردستان-أوربا / عقدة ربط أنابيب النفط و الغاز القادم من جهة روسيا الى أوربا مثلا).

رابعا، المنافذ المحتملة لنفط وغاز الأقليم السنّي هي سوريا، الأردن، والسعودية (حديثة - بانياس بعد الصيانة والتحديث / حديثة - العقبة / أمكانية ربط حقول النفط المحتملة وغير المطوّرة في المنطقة الغربية بالتابلاين السعودي من جهة الوسط). الخطوط المذكورة قد تلعب دورا كبيرا في تنمية وتطوير الأقليم السنّي بشرط توفّر النوايا والأرادات السياسية الفاعلة بأتجاه تعشيق المصالح الثنائية والمتعدّدة مع الأقليم السني.

خامسا، الأحتياطيات النفطية المؤكّدة المعلنة لكل من أيران والعراق والسعودية هي ١٥٧، ١٤٠، ٢٥٦ بليون برميل على التوالي. وأن خضوع الجزء الأكبر من نفط العراق للتأثير الأيراني (الشيعي + الكردي) سيتيح لأيران أن تلعب دورا خطيرا خليجيا وأقليميا ودوليا خاصّة على حساب الدور السعودي الحالي.

أن بقاء العراق موحدا (غير مقسّم بنظام فدرالي)، ومحكم ومتوازن وسياسة نفطية معتدلة بالتنسيق مع دول الخليج العربية، سيبطل تعاظم التأثير الأيراني وأتجاهات أستراتيجيّتها في السيطرة والهيمنة كقوة عظمى في المنطقة؛ فالعراق الموحّد مفتاح القوة والأمن والأستقرار والتوازن في السياسة والمصالح.

٢٠١٤ / ٧/٧

وحدة العراق ضرورة أستراتيجية

ينظر إلى غزو وإحتلال العراق بأنه حرب إستعماريّة تدور في أُطر إستراتيجية-أمبريالية يراد من ورائها إيجاد "مستعمرة" تحكمها سلطة حليفة مطاوعة قادرة على التكيّف مع المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وتكون بديلا إستراتيجيا مستقبليا عن إيران والسعوديّة. إن إحتلال الولايات المتّحدة الأمريكية للعراق يشبه إلى حد كبير من حيث غاياته، الخطط الإنكليزية-الفرنسيّة قبل وبعد الحرب العالمية الأولى التي هدفت إلى تقسيم وحكم العالم العربي من اجل السيطرة على نفطه. وإن إحتلال العراق جاء لضمان تدفّق النفط للأسواق العالمية والأمن لإسرائيل وجعل "الإرهاب" دائرا في الدول الإسلامية!

إن خطط الولايات المتّحدة الأمريكية في الهيمنة على الإحتياطيّات النفطية في العراق وتوسيع طاقته الإستخراجية خارج سقوف إنتاج منظمة الأوبك (٦-٨ مليون برميل/ يوميا) وطرح الكمّيات الفائضة في الأسواق العالمية يخدم برنامجها الأمبريالي في تقديم قوّتها كدولة مركزية عالمية عظمى في الجوانب العسكرية والسياسية والإقتصادية والمالية. تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من وراء تلك الهيمنة والسيطرة على نفط العراق الى: *الضغط على إبقاء أسعار النفط منخفضة ومستقرة في المدى القريب والمتوسط، *زيادة الأرصدة النفطية لشركاتها وتعزيّز مكانتها المالية في أطار الصناعة النفطيّة الأمريكية والعالمية، *وإبعاد مخاطر إستبدال الدولار الأمريكي كعملة قائدة مسيطرة في تجارة النفط العالمية باليورو الأوروبي والين الصيني الذين يضعفان الهيمنة الأمريكية وعدم الأستقرار في المصالح الأمريكّية.

على مدى نصف قرن من الزمان، إعتمدت سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط على النفط وإسرائيل في تغيير أنظمة الدول "المارقة". و لقد أثبت نصف القرن من الزمان، بأن سياسات الولايات المتّحدة الأمريكية في الشرق

الأوسط أصبحت أداة إسرائيلية تستخدمها إسرائيل في السيطرة على دول المنطقة. كما ثبت أيضا إعتماد أمريكا على إستغلال الفرص الخائبة وأنها جاهلة بتعقيدات مجتمعات دول المنطقة، وإحتلال العراق مثال فاضح. أمريكا تعتمد إستراتيجيّة أقتناص الفرص، وتساعدها إسرائيل بذلك من خلال زرع الفرقة والنزاعات والصراعات بين مكونات دول المنطقة. بعد غزو وإحتلال العراق أصبحت العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية أقوى مما كانت عليه في السابق خاصّة بعد منع العراق من أن ينهض كقوّة واعدة فاعلة في سياسات الشرق الأوسط. إن إحتلال العراق أدّى إلى تدخّل دول إقليمية ذات أطماع خارج الأجندة الأمريكية، كأيران، لتتصدّي وتهدّد المصالح النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عموماً، وفي العراق خاصّة. اليوم تقف إيران خصما عنيدا أمام تنفيذ الولايات المتّحدة الأمريكية لإمبراطوريّتها الجديدة التي يشكّل العراق محور أساسي في معادلتها الشرق أوسطية، وإحتلال العراق والفوضى القائمة فيه أضعفت المنطقة وتهدّد بتمزيقها. في الوجه الآخر من العملة الأمبريالية نرى أن إحتلال العراق أثبت عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على جميع الأحداث والتداعيات التي نجمت عن تنفيذها لتلك الخطّة الإستراتيجيّة السوداء. حيث تحول "النصر العسكري" لأمريكا في العراق إلى فشل سياسي ذريع جعل صعوبة خروجها من العراق بقدر صعوبة بقائها فيه، مما سيؤدي إلى تراجع موقعها في الخليج ومنطقة الشرق الأوسط لصالح قوى عظمى منافسة (الصين، روسيا، فرنسا، ألمانيا، واليابان). وتسعى الولايات المتحدة جاهدة على إنجاح نموذجها في العراق لكي تتفرّغ لإيران كخطوة لاحقة. في هذا أدركت الإدارة الأمريكية أن سعيها في تفكيك العراق إلى أقاليم سوف يقود إلى توسيع دائرة الصراعات والنزاعات، وإثارة مشاكل معقّدة يصعب السيطرة عليها تتعلق بترسيم الحدود بين مناطق متداخلة (بغداد، كركوك، اقليم كردستان) والتي تتقاطع مع مصالح دول مجاورة (تركيا، إيران) مما سينعكس سلبا على إستقرار الشرق الأوسط وضمان تدفق تجهيزات النفط خارج المنطقة.

أدركت أمريكا أن السقوف العالية للفدرالية السياسية التي أوجدتها سوف تقود إلى تصاعد حدّة المطالب النفطية للأقاليم المستحدثة مما يهدد وحدة وإستقرارالعراق. وفي ظل تراكم التداعيات الإنسانية والإجتماعية تعتبر مركزيّة العوائد النفطية عنصرا أساسيا في تحقيق وحدة العراق والحد من العوامل العرقيّة والطائفية الموجودة في إقليم كردستان وجنوب العراق والشروع بتنفيذ عملية إعمار وبناء شاملة. إن التركيبة المعقّدة للعراق تفرض ضرورة وحدته وإستقراره من خلال منظومات سياسية وإقتصادية وإجتماعية تتمتّع بأهليّة وطنيّة وقانونيّة قادرة على تحقيق المصالح الوطنية والدولية في إطار توازن القوى. إن إستمرار عمليات التلاعب بمكونات الهويّة العراقية، وتأجيج الصراعات العرقية والطائفية والدينية في إطار العملية السياسية القائمة، والسماح لإسرائيل في المضي بدعم الأكراد على الإنفصال، وجعل العراق ساحة لحروب ونزاعات إنابة إقليمية، سيؤثّر سلبا على المصالح الأمريكية في العراق. إن سيطرة أمريكا على النفط العراقي بواسطة الحرب والإحتلال وفوضى الحكومات الفاسدة سيكون أمرا غير عقلاني نظرا لأن تكاليف تأمين ذلك (٢- ٣ مليون برميل/ يوميا) ستكون أكبر جدا من شراء تلك الكميّة في الأسواق العالمية، ولا يمكن لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية أن تتحقق في المدى المتوسط والبعيد ما لم يكن للإدارة الأمريكية علاقات ثنائيّة طبيعيّة مع عراق تحكمه نخب وطنية مهنيّة حقيقيّة.

٢٠١٠

العراق كلاعب نفطي

تمكن العراق من تحقيق طاقة أنتاجية أضافية وعوائد من التصدير الحالي من خلال أبرام عقود مع شركات خدمية للحصول على التكنولوجيا الحديثة، الاّ أنه لايزال غير مستقر بسبب النزاعات والصراعات السياسية حول السلطة والنفط. حيث ان الصراعات الداخلية أحد الأسباب الرئيسية في بطيء عملية التطوير وزيادة الأنتاج للوصول به الى ٦ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٢٠. للوصول لهذا الهدف يجب توفر شروط مسبقة منها الأستقرار السياسي والتأمين المادي لحقول النفط وتوفير العديد من المستلزمات الفنية واللوجستية كالأنابيب ومنصّات التحميل والخدمات المختلفة والعمالة الماهرة والمعدات وبناء منشآت التصدير وغير ذلك. اما في الجانب السياسي فيجب التوصّل الى وفاق وأتّفاق سياسي وطني جامع حول طبيعة الأستثمارات العالمية المطلوبة والشروط والحوافز المالية الدقيقة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية اللازمة لذلك.

لأنجاز السيناريو اعلاه، هناك عقبة أخرى قد تقف حائلا امام تطوير المصادر النفطية في العراق وهي أيران، التي تعتبر أن أي تطور في الأحتياطيات النفطية وزيادة معدلات الأنتاج والتصدير في العراق سيشكّل تهديدا مباشرا لخفض حصّتها في الأسواق العالمية. ان تحقّق سيناريو الأنتاج العراقي سيصعّد من حدّة التنافس الجيوسياسي في الأقليم بين كل من السعودية وأيران والعراق، وفي اطار هذا التنافس سارعت ايران بالأعلان عن ان احتياطياتها النفطية قد ارتفعت من ١٣٨ الى ١٥٠ بليون برميل، وفي أعقاب ذلك الأعلان صرّح العراق أن احتياطياته قد ارتفعت من ١١٥ الى ١٤٣ بليون برميل. وقد زادت صادرات العراق في السنوات الأخيرة من النفط الخام مقابل انخفاض كبير في الصادرات الأيرانية بسبب العقوبات الأقتصادية المفروضة عليها، حيث انخفضت من ٢,٥ برميل يوميا الى أقل من ١ مليون برميل يوميا في نوفمبر ٢٠١٣. وفي حال انتهاء العقوبات الأقتصادية، ستعود أيران لتطالب الدول

الأعضاء في منظمة الأوبك بخفض سقوف أنتاجها والعودة به الى ما كان عليه قبل العقوبات لأبقاء المستوى الكلي لأنتاج الأوبك مستقرا عند الحدود المعتمدة وأرجاع حصّة أيران السابقة أن لم تطالب بسقف أعلى منه. تلك المطالبة ستؤدي الى قيام بعض الدول الأعضاء برفض تخفيض سقوفها التصديرية مما سيجعل المفاوضات داخل الأوبك صعبه ومعقّده ومتوتّره، حيث ان عدم التوافق حول حصص الأنتاج داخل الأوبك سيزيد من حدّة الصراعات الجيوسياسية المتمثّلة بحروب الأنابة القائمة حاليا على ارض كل من سوريا والعراق ولبنان وفي الأسواق النفطية العالمية.

المملكة العربية السعودية تملك طاقة انتاجية وتصديرية احتياطية (١-٢ مليون برميل يوميا) قادرة بموجبها على اغراق السوق النفطي والتهديد بخفض الأسعار في حالة التنافس واحتدام الصراع. والى جانب امكانية التأثير السعودي، فان العراق هو الآخر مرشّح لأن يلعب دورا رئيسيا في مجال تخفيض أسعار النفط المستقبلية نظرا لعظم احتياطياته وخططه الأنتاجية المستقبلية المعلنة، لاحتياجاته المالية الملحّة للجهد العسكري والأمني والبناء والتنمية، وتبعية سياساته النفطية والأقتصادية لعوامل خارجية أنعكست بوضوح في عقود جولات التراخيص الأربعة وعقود أقليم كردستان التي تؤكد استقلالية القيادات الكردية في ادارة حقولها النفطية بعيدا عن أيّة سياسة مركزية نفطية وأقتصادية.

في اطار المشهد النفطي العراقي هناك تساؤلات وسيناريوهات عديدة محتملة يجري تداولها لأغراض عدّة منها ما يتعلّق بالمستقبل السياسي للعراق في حالة تقسيم العراق الى شمال كردي وجنوب شيعي وجزء مركزي سنّي. ففي ظل هذا السيناريو يرى بعض المختصّين أن تطوير الحقول الجنوبية سيجري بوتائر متسارعة اكثر من غيرها، وسيكون هناك نزاع حول حقول منطقة الموصل التي تشكل جزء رئيسي في الأنتاج العراقي. وهناك سيناريو آخر يدور في الأروقة فيما اذا قرّرت الحكومة العراقية الجديدة القادمة في عام ٢٠١٤ فتح ملفات العقود النفطية المبرمة سابقا واعادة التفاوض بشانها بهدف زيادة الريع والضرائب التي نصّت عليها تلك العقود لصالح العراق أو

الدعوة بعدم شرعيتها. المشهد النفطي العراقي لايزال غامضا والحكومة القادمة سيُفرض عليها زيادة معدلات الأنتاج والمبيعات النفطية نظرا لحاجتها الماسّة الى العوائد النفطية التي تمثل المصدر المالي الوحيد للدولة والحكومة والمجتمع والعامل الرئيسي لضمان بقائها السياسي في الحكم والخروج من المآزق والكوارث التي تحيط بالعراق.

النفط في العراق قوّة متحكّمة في المشهد السياسي والأقتصادي والأجتماعي، والأستقرار المنشود، ان تحقق، سيكون مشابها لحالة من حالات الحرب.

١٩ / ٢ / ٢٠١٤

قانون النفط والسيادة الأقتصادية

في بلد مثل العراق، يعتبر إصدار قانون للنفط عملا سيادياً وسياسيا نظرا لكونه يتعلق بالكيفية التي سيتم بها رسم مسار إستخراج وإنتاج النفط من إحتياطيات تتصف بالندرة والمحدودية و تشكل مصدر ثروة هائلة وثمينة جدا عبر زمن قد يمتد لأكثر من نصف قرن قادم. الأحتياطيات النفطية المؤكدة والمحتملة بأسعار اليوم تقدر بأكثر من ٢١ ترليون دولار، أي في المعدل تكون حصة المواطن العراقي البائس منها حوالي مليون دولارا لذلك إتصف قطاع النفط بأنه قطاع مسيطر تعتمد عليه بقية القطاعات الأقتصادية في عملية البناء والتنمية الاقتصادية في المدى القصير والبعيد إذا ما ترك للعراقيين السيطرة على نفطهم وإستخدام عوائده المتحققة إستخداما عقلانيا متوازنا. ويطلّق على منظومة القرارات و العمليات والأنشطة التي جرى ذكرها مبدأ سيادة الدولة على مواردها الطبيعية الذي يقتضي التدخل المباشر في القرارات المتعلقة بأنشطة القطاع النفطي من خلال إمتلاك القرارات الرئيسية المهمة في جوانبها الفنية والأقتصادية والمالية. لذا فالنفط يعتبر من مكونات السيادة الأقتصادية والسياسية معنى ذلك أن إصدار قانونا للنفط يتطلب أولا وجود حاجة وطنية ملحة لأصداره وثانيا إرادة سياسية حرة غير منقوصة كشرط مسبق لإصدار القانون والعمل بموجبه.

مشروع قانون النفط الدائر بين الأروقة جرى اعداد مسودّته الأولى خارج العراق وتم عرض تلك المسودة على الحكومة الأمريكية والشركات النفطية الرئيسية (تموز٢٠٠٦) وصندوق النقد الدولي (أيلول ٢٠٠٦) ومن ثم البرلمان العراقي (شباط ٢٠٠٧) ليغرق بعدها في لجّة من الأعتراضات والصراعات من حوله قادت الى تجميد مراحل أقراره دستوريا. ان فكرة إعداد مشروع قانون للنفط لم يكن وليد ضرورة وطنية ملحة تحت ظل الأوضاع القائمة وإنما كان تحقيقا لمصالح محتل وظّف قوته الغاشمة في كتابته ومحاولة فرضه من خلال مستشاريه وأعوانه. وبسبب الظروف التي أنتجها

الأحتلال لم تكن الإرادة العراقية حاضرة عند أعداد مسودة القانون ولا شاهدة على الأهداف التي يراد تحقيقها من وراء أصداره ولا المراحل التي جرى فيها تمرير مسودته. مورس على الحكومة والبرلمان ضغوطا هائلة وأريد أستخدام كليهما كغطاء لشرعية دستورية هي في حقيقة أمرها غائبة. وحرصا منا على ترسيخ الحقيقة والموضوعية، ننقل أدناه أهم ما ورد على مشروع القانون من ملاحظات تستوجب التساؤل:

- في ظل وجود قانون للنفط يأخذ بمبدأ سيادة الدولة على مواردها الطبيعية، يصبح من غير الضروري التسريع في عملية إصدار قانون بديل في ظل غياب الشروط الرئيسية الواجب توفرها مسبقا (الأمن، الأستقرار، إيقاف فوضى الأقتتال والفساد السياسي والمالي والإداري، بناء مؤسسات الدولة، وتحقيق هيبة الدولة والأهلية السياسية للحكومة).
- إن جنرالات النفط وصندوق النقد الدولي وضعوا ضغوطا على العراق من أجل إصدار قانون يعمل كآلية لتحقيق أرباحا هائلة للشركات العالمية على مدى زمني غير منظور.
- إن صندوق النقد الدولي يضع ضغوطا إضافية من أجل جعل قانون النفط أكثر ليبرالية كشرط مسبق من أجل شطب بعض من الديون العراقية (حوالي ٦٪).
- إن ميزان سلطة إدارة نفط العراق تتحول بشكل ينذر بالخطر من الحكومة المركزية إلى الأقاليم والمناطق غير التابعة لأقليم.
- إن تفاصيل القانون تركت للقرارات المستقبلية التي سيتخذها 'المجلس الفدرالي للنفط' والذي قد يتضمن عضوية شركات نفطية أجنبية.
- إن القانون المقترح يجعل العراق مجردا من أية رقابة حقيقية على المورد الرئيسي ومن أي دور فاعل للعراق داخل منظمة الأوبك بالأضافة إلى حرمانه من عوائد نفطية كبيرة.

- إن القانون يضع تطوير ٢/٣ من حقول نفط العراق (١٧ حقلا من أصل ٨٠) بيد الشركات النفطية الخاصة.
- لم ينص القانون على المدى الذي يمكن للشركات الأجنبية إستثماره أو حجم ملكيتها في الأقتصاد العراقي ولا على مدى شراكتها أو إستخدامها للعمالة العراقية أو مشاركتها الجانب العراقي في التكنولوجيا.
- القانون المقترح يساعد على تفكيك الدولة العراقية ونشر الفوضى تحت شعار الفدرالية. إذ أن ما جاء في الدستور والقانون يمهد لأيجاد دويلات مستقلة يسهل التأثير عليها أو إنسلاخها عن العراق (المادة ١٠٨ – ١٢٠).
- يجب أن تكون الحكومة الفدرالية الجهة المسئولة عن ترخيص التنقيب والأستكشاف والتطوير والأنتاج نظرا لكونها تمثل كل الشعب العراقي في ملكية النفط والغاز.
- يجب إقرار تعديلات الدستور وقانون شركة النفط الوطنية قبل إقرار قانون النفط.
- يجب إشراك شركة النفط الوطنية في كل العمليات النفطية المتعلقة بالملحق ٣و٤ من قانون النفط والغاز.

كانت المساعي المحمومة داخل وخارج وزارة النفط هي الترويج للأخذ بنموذج 'عقود مشاركة الأنتاج' والتي أجملَ وصف مساوئها خبير العقود النفطية **Daniel Johnston** بما يلي:

- في ظل عقود المشاركة ليس للدولة إلا السيادة الشكلية.
- إن بعض نصوص إتفاقيات المشاركة تكاد ان تكون سيادية في طبيعتها حيث ينظر للنزاع في الأطار الواسع للقانون العام (دون الألتفات إلى المصلحة العليا للوطن).

- عدم وجود فروق جوهرية بين "عقود الأمتيازات" وعقود "مشاركة الأنتاج" إلا من حيث إظهار السيطرة الشكلية للدولة في عقود المشاركة.

- أبقت عقود المشاركة على جوهر الأمتيازات النفطية من حيث العوائد النهائية الفاحشة والمتحيزة لصالح الشركات الأجنبية. ولأثبات ذلك أخذت دراسة أستندت على شروط عقدية مشابهة للعراق جرى تطبيقها على المواصفات المادية للحقول العراقية(١٢) حقلا من أصل(٦٠)حقلا غير مطور نتج عنها :

يتكبد العراق بموجب عقود مشاركة الأنتاج (٣٠ -٤٠ سنة) خسائر تتراوح بين ٧٤-١٩٤ مليار دولار عن ما لو تم تطوير العمليات النفطيه من قبل الدولة فالعائد السنوي للشركات سوف يكون:

٩٨ – ٦٢٪ للحقول الصغيرة

٩٨ – ١٦٢٪ للحقول الكبيرة

لأسباب سياسية وتجارية كثيرة نجد أن ١٢٪ فقط من حقول العالم خضعت لعقود مشاركة في بلدان تتصف حقولها النفطية بالصغر وإرتفاع نسب المخاطرة فيها. بينما ٦٧٪ من حقول العالم طورت من قبل شركات النفط الوطنية التابعة لدولها.

لقد نصت قوانين لاهاي وجنيف ونورنمبرغ بما لايقبل الشك أن المحتل لايحق له أحداث أية تغييرات هيكلية في البنى السياسية والأقتصادية والأجتماعية للدولة المحتلة. والعراق بلد محتل بشهادة العالم أجمع!

١٨ تموز ٢٠٠٧

مفهوم السياسة النفطية

"يتحدّثون عمّا هو قائم ... وأتحدّث عمّا سيكون!"

النفط يمثل رصيد مادّي احتياطي محدود وأداة ماليّة في الوقت نفسه، ويجب استخراج النفط والغاز وفق عملية برمجة فنيّة واقتصادية وتحويل العوائد المتحققة الى أرصدة مالية غير نفطية (تراكم رأسمالي) بعيدا عن المخاطر والخسائر والحفاظ على العوائد من التآكل بسبب التضخم وتقلبات أسعار الدولار مقابل العملات الأجنبية الأخرى، أي حفظ القوة الشرائية لبرميل النفط المنتج مقابل السلع والمشاريع المستوردة، ويتحقق ذلك عند اتبّاع الدولة والحكومة والمجتمع لأستراتيجية استنزاف عقلانية للأحتياطيات النفطية والغازية وسياسات مالية واقتصادية متوازنة مكمّلة.

ولتحقيق التنمية المستقبلية المستدامة يجب التوفيق بين السياسات النفطية والأقتصادية على المستوى الكلّي والجزئي في أطار استراتيجية شاملة تهدف الى: *تعظيم القيمة المضافة للعوائد النفطية مقارنة بالأستثمارات الموظّفة، *مقابلة الطلب المحلّي على المنتجات النفطية (كميّات، نوعيات وأسعار)، *تنويع الأقتصاد الوطني وتعجيل نموّه المستدام، *توسيع وتنمية فرص العمالة، *وتحسين معيشة المواطنين وتحقيق بيئة ملائمة على مستوى القطر.

يجب تصميم أستراتيجيات السياسات النفطية والتنمية الأقتصادية (الأمن الأقتصادي الوطني) في ضوء تحليل شامل لتطور الأقتصاد العالمي واتجاهات العرض والطلب للنفط والبدائل في المدى المنظور والبعيد (الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة)، والتأثيرات المباشرة وغير المباشرة للحوض الجيوستراتيجي الأقليمي النفطي، اي تحليل التطورات في مجال الطاقة وأنعكاساتها وطنيًا وأقليميًا ودوليًا.

السياسة النفطية للدولة تتحدّد في ضوء حجم احتياطياتها النفطية المؤكّدة، والأوضاع الداخلية واحتياجات الدولة والمجتمع الماليّة الملحّة ودورها في اطار العلاقات الأستراتيجية الثنائية والأقليمية والدولية. ويعتمد التوفيق بين السياسة النفطية والأقتصادية على كيفية توليف العملية بحيث تتحقق عندها أهداف التنمية المستدامة، ومعنى ذلك اعتماد نظم تعظيم العوائد الآنيّة بمعزل عن القيود المتعلقة بمعدلات الأنتاج والأسعار، أو تعظيم العوائد في المدى المتوسط من خلال التوفيق بين العوائد الآنيّة والمستقبلية بهدف اطالة عمر الأحتياطيات النفطية للبلد. ان اختلاف السياسات النفطية للدول المنتجة في اطار الحوض الجيوستراتيجي النفطي عن بعضها البعض تنشيء مصالح متضاربة متمثلة في سياساتها الأنتاجية والسعرية لنفوطها، ومثال ذلك تضارب المصالح بين العراق، السعودية، والكويت(١٩٩٧-١٩٩٨). وفي ضوء تلك المعايير يمكن القول ان العراق لا يملك استراتيجية نفطية وسياسات اقتصادية واضحة تخدم المصالح العليا للوطن، وفيه صراع دموي غاشم على القوة والسلطة ونهب المال العام!

١٠ / ٧ /٢٠٠٧

العقود والأتفاقيات النفطية

العقود النفطية التي يبرمها وزير النفط العراقي وحكّام إقليم كردستان مع شركات النفط العالمية لاتعتبر علاقة إقتصادية تنظيمية بل هي في حقيقة أمرها "قضيّة وطنيّة سياديه" نظرا لتأثيرها المباشر على حريّة الوطن وأمنه وتعريض مصالحه الإقتصادية والماليّة للمخاطر. لمنع "عمليات التلاعب الدولي" و"التصرّف الإعتباطي" بالثروة النفطية الوطنيّة نصّت العديد من دساتير الدول النفطية على منع التوظيف المباشر للإستثمارات الأجنبية في عمليات الإستكشاف والإستخراج والمصافي والنقل والخزن والتصنيع. كما نصّت تلك الدساتيرعلى"منع قيام وزير النفط من الدخول في مفاوضات مع شركات أجنبية حول منح عقود وإمتيازات بدون تخويل مسبق من البرلمان".

يستند التخويل البرلماني في هذه الحالة على قيام وزير النفط بكامل الشفّافية بيان البدائل الإستثمارية المتاحة والوسائل الأمثل لأستغلال الموارد النفطية وبيان الأسباب الحقيقية وراء إختيار تلك الشركات النفطية العالمية دون غيرها والتفاصيل الفنيّة للنموذج أو النماذج المقترحة في توزيع وإستغلال الإحتياطيات النفطية (المكافئات، الريع، مشاركة التكاليف، الضرائب وغيرها).

في إطار القانون الدولي، تستند قانونيّة سريان العقود النفطية على خبرة الدولة المضيفة و نضج منظوماتها النفطية وخبرتها في مجال الإقتصاد الحديث وحاجتها الماسّة للموارد النفطية. فالتخلف والحاجة يوقعان الدولة المضيفة في فخ رهن ومقايضة إحتياطيّاتها النفطية الثمينة وفق عقود تعسّفية لاتنتج إلا عوائد بخسة. وفي إطار ذلك أثبتت تجارب العديد من الدول النفطية النامية بأن "عقود الإمتيازات" ذات المديات الطويلة تحقق للشركات النفطية الأجنبية أرباحا تراكميّة تتخطّى حجم إستثماراتها الموظّفة في الإستكشاف والإستخراج بعدّة مرّات.

وفي إطار القانون الدولي أيضـا، يجـري بطـلان العقـود والإتفاقيـات النفطيـة لأسباب تتعلّق بالضرورات السياسية وزوال الأسباب الموجبة لعقد تلك الإتفاقيـات. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بإمكان الدول التي كانت خاضعة للإحتلال أو الهيمنة من قبل دولة أجنبية (كالعراق) فسخ العقود النفطية بعد خروج المحتل أو زوال الظـروف القاهرة التي كانت سائدة وقت توقيع العقود. بمعنى أن العقود النفطية المبرمة تحت ظل الإحتلال تفقد أهليّتها القانونية بعد خروج المحتل وزوال تأثيراته. كما أن فساد الحكم وتبعيته لقوى إحتلال أو نفوذ أجنبي يبطل هو الآخر تلك العقود نظرا لأن أهلية الدولة من أهلية الحكومة ورجالها. إن التغيرات السياسية-الإجتماعية التي تعقب تغيّر سياسي وطني عام كالإنقلاب أو الثورة تعتبر مرتكزا قانونيا لإبطال العقود والإتفاقيات المجحفة الباطلة. في إطار السيادة القانونيّة للدولة، يعطي العديد من الخـبراء الحـق للدولـة في تعديل أو إلغاء القوانين الصادرة من أجل تحقيق الرفاهية العامة للمواطنين، فالقوانين والعقود النفطيّة التي لاتمثّل إرادة ومصلحة المواطنين تعتبر عقيمة وباطلة.

في ضوء أعلاه ، تعتبر عقود جولة التراخيص الأولى والثانية التي أعـدّها وزيـر النفط العراقي، باطلة لأنها صدرت عن حكومة خاضعة لهيمنة الإحتلال الأمريكي.. حكومة متخلّفة في مجال الدولة والإقتصـاد والمـال..حكومـة فاسـدة سياسـيّا وإداريّـا وماليّا.. حكومة حجبت عن الشعب الأسباب الحقيقيّة وراء منح عقود طويلة الأجل لشركات أجنبية لايتحقق عندها حرية الوطن ومصلحة المواطنين.

إن سعي الولايات المتحـدة الأمريكيـة في فـرض وترسـيخ العمليـة السياسـية ورموزها هي في حقيقة أمرها (من بين جملة قضايا أخرى) لتركيز وتثبيت أهليّة الدولة والحكومة من أجل تمرير مصالحها النفطية والإستراتيجية. وإن تواجد قواتها وإنتشار قواعدها العسكرية الثابتة على أرض العراق وفرض الإتفاقية الأمنية، هي في حقيقـة أمرها إجراءات يراد من ورائها ضمان منع حدوث أيّة تغيّرات سياسية غـير مرغوبـة تبطل الإتفاقيات والعقود المبرمة مع الحكومة المنصّبة من قبلها.

إن النخب الهندسيّة والنفطية والإقتصادية والمالية والسواعد العراقيّة المبعدة المعطّلة لقادرة على إعادة بناء وتنمية القطاع النفطي بكلف وطنيّة أقل بكثير مما جاء في عقود التراخيص التي يراد بها خصخصة ورهن الثروة النفطية العراقية لأجيال قادمة. وليس من العدل الإنساني أن يكون النفط جائزة عن هدر دماء العراقيّين!

الدولة والسلطة والنفط قضيّة سياديّة مركزيّة ومأزق وطن يستوجب أتفاق العراقيّين الأحرار كافّة على أيجاد حلولٍ وطنيّة عقلانية متوازنة تتحقق عندها المصالح العراقية والإقليمية والدولية.

٢٩ / ١٢ / ٢٠٠٩

كان العراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى تحت الانتداب البريطاني، وفي عام ١٩٢٥ قام الملك فيصل بتوقيع "عقد امتياز Concession Contract" مع شركة نفط العراق (IPC) المكونة في بدايتها الأولى من بريطانيا وفرنسا والتحقت بها شركات النفط الأمريكية فيما بعد. كان العقد عبارة عن نموذج لما هو مطبق بشكل واسع في المستعمرات البريطانية التابعة آنذاك. أعقب ذلك عقدي امتياز عام ١٩٣٠ منحت الشركات الأجنبية بموجبها جميعا الملكية والسيطرة على النفط في عموم الدولة ولمدة ٧٥ سنة. ومنحت الحكومة العراقية تأثيرا محدودا على القرارات المتعلقة بالتطوير والسيطرة والضريبة وطلب العراق من الشركات إعطاءه حصة في الامتياز٢٠٪، إلا أن الطلب رفض وأعطيت تلك الحصة لشركات النفط الأمريكية. تعتبر الامتيازات التي كانت مطبقة في العراق(١٩٦١-١٩٧١) من أكثر النماذج تطرفا وتعسفا حيث قضت بملكية النفط داخل الأرض للشركات الأجنبية وتعويض الدولة عن ذلك على شكل "ريع وضرائب". خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، تعاظم الشعور بالإجحاف حول الكيفية التي يتم بها قسمة العوائد بين الحكومة والشركات وسيطرة الأخيرة على قرارات ومراحل تطوير النفط العراقي وتقييد الإنتاج وزيادته من مناطق أخرى في العالم ومزاولتها الأحتكارفي تثبيت الأسعار وتحديد الدخل العراقي مما دفع العراق في النهاية إلى تأميم الصناعة النفطية في العراق على مرحلتين في (١٩٦١ و ١٩٧٢). أنتشر الشعور بالغبن والرفض في الدول النفطية المنتجة الأخرى، منها بعض دول الخليج، فجرى تأميم العديد من الصناعات النفطية حول العالم. بذلك أصبحت الاحتياطيات النفطية للمنطقة خارج سيطرة الشركات النفطية الغربية مما دفعها إلى مليء الفراغ من حقول بحر الشمال واللآسكا (سبعينات وثمانينات القرن الماضي)، ومن حدود جديدة كمنطقة حوض البحر الأسود و خارج اليابسة في غرب أفريقيا. نظرا لانخفاض الإنتاج في كل من بحر الشمال والآلاسكا وارتفاع التكاليف الإنتاجية للنفط

في تلك المناطق حولت الولايات المتحدة وبريطانيا اهتمامها من جديد نحو نفط منطقة الشرق الأوسط.

في عام ١٩٩٣ أنشأ "المركز الدولي للضريبة والاستثمار International Tax&Investment Center" الذي ضم في عضويته ١١٠ شركة نفطية منها شل، النفط الانكليزية، كونوكوفيلبس، أكسون موبيل، شيفرون تكساكو. وبدأت تلك الشركات بالتركيز على العراق كخطوة أولى في خطة تهدف لانفتاح عملياتها في الشرق الأوسط.

في عام ٢٠٠٤ أصدر المركز المذكور تقريره "النفط ومستقبل العراق" موصيا باعتماد نموذج عقود مشاركة الإنتاج Production Sharing Agreements(PSA) ويرى أنها النموذج القانوني والمالي المناسب لعملية تطوير وتنمية الصناعة النفطية في المدى البعيد وإن نماذج العقود النفطية الأخرى متدنية بالقياس إلى عقود المشاركة في الإنتاج.

وتهدف الشركات النفطية الغربية من وراء الأخذ بعقود المشاركة إلى:

اولا، "حجز" جزء من الاحتياطيات النفطية لأستخراجها على مدى سنوات طويلة وبذلك يتسنى لها زيادة وضمان القيمة الدفترية للشركة وثقلها في الأسواق المالية. ثانيا، الفرصة في تحقيق أرباح عظيمة جدا. ثالثا، ضمان استرجاع الاستثمارات الموظفة من خلال ربط الحكومات بعقود طويلة الأجل وسريان شروط ثابتة نسبيا كضمان لاستثماراتها.

بموجب هذا النموذج، تمتد عقود المشاركة بين ٢٥-٤٠ سنة، وتقوم الشركة الأجنبية بتوفير رأس المال الاستثماري المتعلق بالحفر والبنى الإنشائية التحتية وإعطاء الشركة الحصة المستخرجة الأولى من النفط لأستعادة تكاليف رأس المال والتشغيل. يدعى هذا الجزء من النفط المباع "نفط التكلفة cost oil" ويجري تحديده سنويا. وبعد استرجاع كافة التكاليف، يتم اقتسام النفط المتبقي "الربح على شكل نفط Profit oil بين الدولة والشركة وفق نسب يتفق عليها. تؤخذ الضريبة من حصة الشركة في النفط

الربحي إلى جانب "الريع Royalty" الذي يدفع للدولة المضيفة عن النفط المنتج. في الغالب تقوم الشركات الأجنبية بدفع مكافئة مقطوعة للحكومة عن توقيعها العقد عند البدء في الإنتاج (Bonus). في بعض الأحيان تدخل الحكومة كشريك تجاري في عقد خاص يجمع الطرفين (الكونسورتيوم Joint Venture)، وبموجب ذلك العقد الخاص تقوم الحكومة بدفع حصتها في رأس المال المستثمر وتستلم مقابل ذلك حصّتها المقرّرة في كلفة النفط والنفط الربحي (Profit Oil).

جرى الترويج للأخذ بنماذج من عقود مشاركة الإنتاج على أساس عدم قدرة العراق على استقطاب رأس المال اللازم لإعادة بناء وتطوير قطاعه النفطي. ويرى العديد من الخبراء أن العراق لديه في الأقل ثلاث بدائل أستثمارية قبل اللجوء إلى نموذج المشاركة الذي يقيد العراق في السيطرة على موارده النفطيه ويحمله خسائر عظيمة بالإمكان تفاديها. وتتلخص البدائل في:

١. الاستثمار المباشر من خلال الميزانية العامة. ويشجع على ذلك انخفاض المخاطر وكلف التطوير بالمقارنة مع العوائد المتوقّعة وبذلك سيتحقق استرجاع الاستثمارات الموظفة بفترة قصيرة. حيث قدّرت الاحتياجات الاستثمارية الأولية آنذاك بحدود ٣ مليارات دولار سنويا والنموذج الأستثماري هذا يقضي بأن العوائد التي ستتحقق من الإنتاج الجديد سوف تكون أعلى من المتطلبات الاستثمارية اللازمة بعد ٣ سنوات من بدء الاستثمار التطويري والفائض سيكون مصدرا للتمويل. إن اقتطاع هكذا مبلغ من الميزانية سوف لن يؤثر تأثيرا كبيرا على القطاعات الحيوية الأخرى.

٢. قيام الحكومة العراقية أو شركة النفط الوطنية بالاقتراض من البنوك بضمانة الإنتاج المستقبلي، من خلال الهيئات المتعددة كالبنك الدولي أو إصدار سندات حكومية لهذا الغرض. إن عملية الاقتراض في ظل الأسعار القائمة تجعل من خدمات الدين كلفة هامشية مقارنة بما يمكن أن يتحقق من عوائد مباشرة.

٣. أن تكون العقود متوازنة ومرنة، كأن تُقدم الشركات النفطية على لأستثمارات المطلوبة بدون أن يكون لها مصالح مباشرة في النفط المنتج فالأخير يبقى مع الدولة وبذلك يكون عمل الشركة الأجنبية كمقاول. بموجب هذا النوع من التعاقد، تعطى الشركة الأجنبية حق التشغيل والإدارة وفق صلاحيات محددة ولفترة قصيرة نسبيا. بحيث تكون أرباح الشركة الأجنبية معقولة وغير مبالغ بها نظرا لأن مكافئتها ستكون على شكل أجور ثابتة أو معدل عائد ثابت.

لتأكيد ما جاء في أعلاه، تشير إحصائيات وكالة الطاقة العالمية**IEA** أن ١٢٪ فقط من الاحتياطيات النفطية العالمية خضعت إلى عقود مشاركة الإنتاج وتتصف حقولها بالصغر(غالبا خارج اليابسة **Off-shore**) وبالتكاليف المرتفعة للإنتاج وكانت فرصها الاستكشافية غير مؤكدة (الفرص عالية جدا في العراق). أما المتبقي من العقود الأخرى٦٧٪ فقد جرى تطويرها بشكل رئيسي من قبل شركات النفط الوطنية التابعة للدول المضيفة. الدول النفطية الرئيسية الخمسة ذات الاحتياطيات الكبيرة (السعودية، إيران، العراق، الكويت، والإمارات) لم تأخذ بنموذج عقد مشاركة إنتاج.

هناك انواع أخرى من العقود:

١. نموذج التطوير**The Development Model**

تم تطوير هذا النموذج من قبل وزارة النفط العراقية حيث تقوم الشركة الأجنبية بتطوير وإدارة الحقل النفطي لفترة زمنية (في المعدل ١٢ سنة) بعدها يدار من قبل "شركة نفط وطنية"، حيث تقوم الشركة الأجنبية بتوفير الخدمات بموجب "عقد للخدمات الفنية"، وخلال هذه الفترة يكون للشركة الوطنية الحق في شراء النفط أما بأسعار السوق السائدة أو تمنح خصم يجري الاتفاق عليه.

٢. نموذج الخدمات **Risk Service Contract**

بموجب هذا النموذج تقوم الشركة الأجنبية باستثمار رأس المال اللازم وعند البدء بالإنتاج تعاد التكاليف (من مبيعات النفط) ويضاف عليها بصورة عامة رسوم

ثابتة عن كل برميل من النفط المنتج. لذا ترتفع أرباح الشركة الأجنبية بزيادة الإنتاج، وتتحمل مخاطر فشل المشروع في مرحلة الاستكشاف.

٣. نموذج اعادة الشراء **Buy Back Contract**

تم تطويره في التسعينات من قبل إيران وجرى تطبيقه على عدد من الاستثمارات الحقلية النفطية. مدة هذا العقد من ٥ – ٧ سنوات تسبقها فترة تطوير بين ٢ – ٣ سنوات. وبموجب هذا العقد تصبح شركة النفط الوطنية الحكومية المشغّل والمدير لذلك المشروع وتتبقّى لها كافة العوائد المتحققة. ويُدفع للشركة الأجنبية رسوم على شكل نفط خام يجري أحتسابها كنسبة على رأس المال المستثمر، ويكون عائد الشركة الأجنبية في المعدل ١٥ – ٢٤٪.

العقود الثلاث تحدّد أرباح الشركات الأجنبية وتؤمّن للدولة تعظيم عوائدها النفطية واستقلاليتها في إدارة المشروع وفق البيئة الوطنية السائدة. وهناك شبه أتفاق بين الخبراء النفطيين بأن عقد التطوير ونموذج المشاركة يعتبران من "العقود السياسية". فمن الناحية الفنية توضع الملكية القانونية للاحتياطيات النفطية بيد الدولة ويتحقق للشركات النفطية بعض الفوائد التي كانت تؤمّنها لها اتفاقيات الامتياز **Concession Agreements**.

نخلص من ذلك إلى:

١. إن القرارات المتعلقة بشكل الاستثمار النفطي والعقود المبرمة من الأهمية بمكان بحيث أن تعرض على الشعب وأن تكون معلنة بالتفصيل والأخذ بالأعتبارات السياسية والاقتصادية والبيئية عند مناقشة التنمية النفطية.
٢. إن ملكية الدولة للاحتياطيات النفطية لا يعني بالضرورة ملكية الدولة لجميع العوائد من النفط أو السيطرة التامة على عملية التطوير. إن الحد الفاصل المهم هو بين خصخصة الاحتياطيات النفطية وبين سيطرة القطاع الخاص على الصناعة.
٣. تتسق مصالح الشركات النفطية العالمية مع المصالح الوطنية لدولها، فالحكومات الأجنبية تبحث عن ضمان عرض كاف من النفط لتلقيم اقتصاداتها والشركات

النفطية العملاقة تحتاج السيطرة على الاحتياطيات النفطية من أجل تعظيم أرباحها المستقبلية وزيادة عوائد حملة أسهمها.

٤. هناك تنسيق كبير بين الحكومات ذات العلاقة بالاحتلال وتابعيه والشركات النفطية العالمية حول تمريرآلية تعاقدية تتيح للشركات النفطية السيطرة على الاحتياطيات النفطية .

٥. في ضوء التجارب العالمية تغتنم الشركات النفطية الأجنبية الفرص السياسية كضعف الحكومة أو انتشار الفساد السياسي والإداري والمالي لتمرير عقود مجحفة (جورجيا عام ٢٠٠٠ / أنبوب باكو- تبليسي- سيهان). الاحتلال يمثل فرصة ذهبية لسلب السيادة الاقتصادية المتمثلة بالموارد النفطية.

٦. إن توقيع العقود النفطية تحت الضغوط السياسية وتمريرها بسرعة تحت غطاء من التستر يوقع البلد بنتائج سلبية يصعب الخروج منها.

٧. من الأفضل أن يبدأ العراق بتطوير مشاريع صغيرة قبل عرض الحقول النفطية الكبيرة للاستثمار والتطوير. في ظل الاحتلال والفوضى الأمنية والاقتصادية وحاجة الحكومة الماسّة للعوائد سوف يجني العراق عقودا ليست في صالح الشعب.

إن التدهور الأمني الحاصل في عموم العراق وضرورة الحفاظ على المناطق النفطية تستدعي طلب قوات دولية لـتامين الحفاظ على الموارد النفطية والبنى التحتية لها.

٢٠٠٩/٥/٥

تقديم كتاب "وقود ملتهب"

Fuel on the Fire/ OIL AND POLITICS IN ACCUPIDE IRAQ/ Greg Muttitt

تابع مؤلف الكتاب كريج موتيت ما جرى في العراق منذ عام ٢٠٠٣، ونشر أعماله في جريدة الغارديان، الأندبندنت، الفاينانشال تايمز اللندنية، وفي البي بي سي. وُصف الكتاب من قبل العديد من المراقبين بأنه عملا بحثيا نابغا تمثّل في سرد الأحداث السرية للحرب وما جرى التخطيط والتنسيق له في الأروقة السرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بشأن أعادة هيمنة الشركات النفطية المتعددة الجنسية على النفط العراقي لأول مرّة بعد تأميمه في بداية سبعينات القرن الماضي، وجرى التعتيم على ما حدث كلّيا! لقد حرص المحتل والسياسيّون والأدارات التنفيذية العليا في الدولة العراقية أن تكون الأتصالات والأتفاقات حول النفط العراقي أمرا غاية في السرية، حيث جرت خلف الكواليس محاولات (لاتزال قائمة) لأعادة كتابة قانون النفط بصيغة تؤدي الى تفكيك السيادة الأقتصادية للعراق وتمكين هيمنة القوى اللاعبة لمديات طويلة على الأحتياطيات النفطية العراقية الهائلة، وجعلوا من الشؤون النفطية أسرارا مقدّسة محرّمة على الشعب!

الكتاب يبيّن بأن قضية النفط هي جوهر السياسة العراقية وأن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اخفقوا في تقدير وعي الشعب وأصرار الخبراء النفطيين الوطنيين ومنظّمات المجتمع المدني على ابقاء النفط تحت سيادة الدولة وادارته مركزيا. ويعكس الكتاب الصراع بين تراث وثقافة شعب العراق وبين قوى المصالح الأستراتيجية وأخفاق الدول الأمبريالية في التعلّم من دروس التأريخ، ومن خلال الأحداث والمعلومات الموثّقة يوضح بأن بدعة الديمقراطية في العراق من غير سيادة أقتصادية حقّة تجعل من النصر الوطني أمرا فارغا يبعث على السخرية والأزدراء. كما ويسرد قصصا سياسية ونفطية صادقة لم تروى، ويوثّق أعمالا تآمريّة شائنة رخيصة لشخوص محتل

وتابعيه. كما يروي مواقف بطولية لرموز وطنية تصدّت للأستبداد والأستغلال الأجنبي لثروات العراق النفطية؛ وأدناه مقولات مركزية مقتبسة من الكتاب:

- "أن مستقبل الصناعة النفطية في العراق سيؤثرعلى أسواق النفط وأداء منظمة الأوبك التي تعتبر من المجالات الحيوية للمصالح الغربية"
- "الصناعة النفطية يجب أن تدار على أسس فنية وأقتصادية وسيادية بأتجاه المصالح الوطنية العليا"
- "الشركات النفطية في العراق تدير مسرح العمليات من وراء غطاء تمويهي يدعى السيادة الوطنية"
- "السياسيون الجدد الذين أتت بهم الولايات المتحدة الأمريكية كان جل أهتمامهم من الذي سيسيطر على السلطة وليس من سيسيطر على الثروة النفطية للعراق"
- "المحتل والشركات النفطية وجيوشها الخاصة المنتشرة لحماية الحقول (غير المدعمة بقانون) أضعفت الدولة"
- "أدامة الأعتماد على المحتل من خلال سلب المؤسسات الحكومية السلطة والموارد"
- "النفط ليس عوائد يجري الصراع السياسي حول أقتسامها وانما النفط ركن أساسي في استكمال هيبة الدولة وتمكينها من ادارة سياستها الأقتصادية"
- "العراقيون قادرون على صناعة مستقبل أفضل اذا ما أعطوا الفرصة لذلك"
- "بأمكان الحكومة العراقية الوطنية القادمة دعوة الشركات النفطية لأعادة التفاوض بشأن العقود التي أبرمت خلال الأحتلال"، والشروط المسبقة لتحقيق ذلك: الأمن، حكومة شرعية، واجراءات شرعية.

- "للشعب كل الحق في أن يكون له قولا حاسما في مستقبل الوطن وأجياله"

أنتهى الأقتباس.

تحية للخبراء النفطيين والنقابيين المنادين بحقوق الشعب، تحية أكبار واجلال لشعب العراق في صراعه السياسي والأقتصادي والأنساني من أجل تحقيق كرامة وطنية حقيقية ومستقبل أفضل لجميع العراقيين.

٢٠١٢/٢/٢٦

القسم الثالث

((التحكّم في الأقتصاد العالمي))

(تستطيع أن تقتلني ولكن ليس من حقّك أن تذلّني)

الورم / ابراهيم الكوني

العولمـــة

في السنوات الأخيرة تم تداول مصطلح "العولمة" بشكل واسع من قبل السياسيين والباحثين ورجال الإعمال والأعلام، ويفضل البعض استخدام مصطلح "التكامل" أي تكامل الاقتصاديات الناجم عن قيام البلدان بخفض الحواجز وفتح الأبواب أمام الاستثمارات والتجارة مع بقية بلدان العالم. من مظاهر العولمة: *انتقال المعرفة، *التحول من المصادر الطبيعية إلى المصادر المعرفية، *زيادة حصةَ عنصر المعرفة في المنتجات والخدمات، *تقلص الفجوة الزمنية بين الابتكارات الفكرية وتطبيقاتها، *انحسار الحواجزالتجارية، *انخفاض الرسوم الأستيراديّة والأخذ بممارسات تجارية كفوءة، *توسع المهارات الفردية، *حرية انتقال الأموال والأفراد و تقلُص تدخل الحكومات. حين تعرِّف منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي العولمة بأنها "الإجراءات التي يزداد من خلالها الترابط البيني للأسواق والإنتاج في العديد من الدول كنتيجة لديناميكية تبادل السلع والخدمات و حركة رأس المال والتكنولوجيا". يؤخذ على هذا التعريف بأنه ناجم عن رؤية العالم مجرَد سوق كبير ذو أبعاد معولمة. ويرى البعض بأن العولمة هي في الواقع طريقة لنشر الرأسمالية ووسيلتها في ذلك الشركات العابرة للقارات و الشركات المتعددة الجنسية العديمة الهويّة التي تقوم بفرض أساليبها و إجراءاتها على نصف الكرة الجنوبي العاجز أمام هذا الأخطبوط العملاق. من دعائمها الأساسيّة أنها تدعو إلى تسويق الاستثمار الأجنبي وتوفير المزايا للمستثمرين دون الالتفات إلى التشوهات التي قد تصيب الإقتصادات الوطنية.

ما تقوم به ماكنة العولمة فعليا هو إحداث تغييرات هيكلية متسارعة في الاقتصاديات التي تستهدفها بعيدا عن النماذج التنمويّة المعتمدة مما يؤدي إلى تعاظم التكاليف البيئيّة والسياسية والاجتماعية والتعليمية والصحيّة وغيرها من التشوهات

التي لا تظهر إلا بعد فترة طويلة من الزمن. العولمة، كوسيلة لنشر الرأسماليّة، تهدف إلى تفضيل حقوق وأمتيازات الأفراد على حساب المجتمع.

بدأت العولمة في ستينات القرن الماضي عند تحقق اكتشافات تكنولوجية سارعت في انتقال رأس المال والعمل والمعلومات والمعرفة وبدت بشائرها بشكل واضح عند تشكل الشركات العابرة للقارات. يشير تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن "شركات العولمة" قد أخذت بالزيادة المتسارعة بحيث أن عددها في ١٤ دولة غنيّة قد ارتفع خلال الخمسة وعشرين عاما الأخيرة إلى ٢٤ ألف شركة عالمية بعد أن كان ٧ آلاف فقط في عام ١٩٦٩، وأن عوائد مبيعاتها الخارجيّة وصلت إلى ٥,٥ ترليون دولار وقد تحقق لشركات الولايات المتّحدة عوائد من صناعاتها في الخارج أكثر مما جنت منه عن طريق عوائد التصدير التقليدية. كان ذلك نتيجة لأتجاه اقتصاديات العالم ومجتمعاتها لحو التقارب والتكامل الناجم عن جملة من الأسباب المتداخلة منها: انخفاض تكاليف النقل، خفض الحواجز التجارية، الأتصالات السريعة، زيادة تدفق رأس المال العالميَ وضغوط الهجرة. حيث أدت تلك العوامل إلى إحداث تكامل في النشاطات الاقتصادية من خلال زيادة انتقال رؤوس الأموال وتغيرات هيكلية داخل البلدان وظهور مجموعات إقليمية كمنطقة جنوب شرق آسيا، الأتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرّة بين دول أمريكا الشمالية (النفتا). وبالتالي لم يعد العالم منقسما على ما كان عليه إلى دول مستقلّة منفصلة لها السيطرة التامّة على اقتصادياتها وإنما أدى ذلك إلى زيادة تفاعل واحتكاك تلك البلدان بسبب من اتصالاتها الآنية والمواصلات الحديثة المتخطية للحدود.

من أبرز أسباب ومظاهر العولمة تطوُر التجارة العالمية وتغيُر هيكلية أسواق المال، فقد اتسمت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بانخفاض الحواجز الجمركية والإجراءات الحمائية والنمو المستمر في التجارة العالمية وتطور أسواق رأس المال الدولي والنمو الهائل في التدفقُ النقدي. ففي السنوات الأخيرة كان تدفق الاستثمارات الخارجيّة المباشرة والمحافظ الاستثمارية أكثر تسارعا من معدّلات النمو في التجارة الخارجيّة. كما أن معدلات نمو التجارة العالميّة كانت أكبر بكثير من معدّلات النمو في الإنتاج العالمي.

حيث سجّلت معدلات نمو التصدير العالمي في الثمانينات والتسعينات وعام ٢٠٠٠، ٤٪، ٥,٩٪، ١٠٪ على التوالي وكان معامل التصدير والناتج القومي في ازدياد دائم وكذلك معدلات الصادرات والناتج العالمي. مما يؤكد بأن حركة تحرير التجارة العالمية كانت العامل الأهم في نمو التجارة. وكانت تجارة الخدمات الأكثر تطورا وسرعة بمعدّل ضعف حجم التجارة بالسلع الصناعية والمنتجات الأساسيّة. علما أن النمو المتحقِق في التجارة العالميّة لم يكن متساويا بل كان متفاوتا بين دولة وأخرى خاصّة في البلدان النامية كنتيجة لوجود اختلافات جوهريّة في أداء الدول بالنسبة لاستقرار عملاتها الوطنية وانفتاحها التجاري وتدفق رأس المال ورفاهيّة مواطنيها. كنتيجة لتحرير الأسواق من القيود تحت حجّة عقلنه وتركيز الأسواق وضمان الانتقال السريع للتكنولوجيا برزت ظاهرة التحالفات والشركات عبر الدول والأقاليم وكان السبب الرئيسي وراء الأخذ بذلك في البلدان النامية حاجتها للمستثمرين من البلدان الصناعية الغربية الكبرى. مما أوجد علاقات اندماجيّة غير متوازنة وغير متكافئة مع الشركات المحليّة لتلك البلدان وبالتالي ظهور نتائج غير مرغوبة من أهمّها:

- تعارض أهداف الشركات المندمجة مع أهداف الحكومات المضيفة التي لا تملك أيّة سلطة رقابية عليها.
- التبعيّة الأجنبية لملكية معظم الشركات المندمجة وانتقال الأرباح إلى خارج البلدان المضيفة لها.
- قيام الشركات المندمجة بتسريح الكثير من العاملين تحت حجّة ترشيد الكلف.
- قيام الشركات بالضغط على الحكومات الوطنيّة لتخفيض الضرائب عليها.

إلى جانب التحوُل في هيكل التجارة العالمية حدث تطورا موازيا في أسواق المال يختلف بأنماطه عن الأسواق التقليدية التي كانت سائدة خلال الربع الأخير من القرن الماضي. ففي سبعينات القرن الماضي كانت معظم القروض مضمونة لكونها تمنح لدول مستقلّة ذات سيادة وبفوائد عائمة يضاف عليها هامش ربح قدرة ١-٣٪ على كلفة الأموال الإجمالية بموجب معدّل فائدة لندن (لا يبر). وفي نهاية عام ١٩٨٠ تطوّرت

أشكال جديدة من التمويل خاصّة بعد اعتماد اليورو كعملة لأوروبا وظهور سوق أوراق تجاريّة صادرة باليورو. مما أدّى إلى أن تكون أسواق السندات الأوروبيّة من أكبر مكونات أسواق رأس المال العالمي. وفي منتصف التسعينات أصبحت السوق الماليّة الدوليّة أكبر مما كانت علية في أي وقت مضى، كما أنها أصبحت تقدِم طيفا واسع من النشاطات والخدمات.

يقدر حجم أسواق المال العالمية ما بين ٥-١٠ ترليون دولار، وتعتبر أسواق المال الدوليّة المعولمة تطورا جوهريا بالقياس إلى الأسواق التقليديّة حيث سمحت بجمع رؤوس الأموال بكلف رخيصة وبكفاءة عالية مكّنت من قبولها وانتقالها عالميا. إلا أن من مثالب تلك الأسواق أنها لم تعد خاضعة لأشراف ومراقبة البنوك المركزية لحكومات الدول، كما أنها أصبحت بدون تنظيم مما يعرِض البلدان النامية لكثير من المخاطر نظرا لكون هذه الدول بحاجة ماسة لرؤوس أموال كبيرة لتنمية اقتصادياتها أكبر مما يمكن توفيره عن طريق البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية لذا فقد أغتنم النظام المصرفي الغربي تلك الحاجة. وجرى البدء بإقراض الحكومات بحيث بلغت مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ٣٤٪ من إجمالي تدفق رأس المال وأن التمويل لهذه الدول بلغ ٤,١ تريلون دولار. تتم تلك المساهمات عن طريق تمويل الشركات الأجنبية لموجودات فروعها وكذلك تمويل الشركات المشتركة ذات الطابع المحلِي والإقليمي المقامة خارج دول إقامة الشركات المتعددة الجنسيّة. يؤخذ على هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية بأنها تؤدِي إلى نقل ملكية الأصول الرأسماليّة من مواطني ذلك البلد إلى أيدي أجنبيّة خارج حدود السيطرة الوطنيّة. ويلاحظ تعاظم قوّة وضخامة ونفوذ البنوك الأجنبية والشركات المتعددة الجنسية عبر الزمن نظرا لقيامها باكتساح الشركات الوطنية للبلدان الناميّة عن طريق الإدماج أو الشراء ونقل استثماراتها إلى مناطق خارجية تتيح لها أكبر الأرباح. من الملاحظ أيضا عدم اهتمام البنوك الأجنبيّة والمؤسسات الدولية والشركات العابرة بالجوانب السلبيّة الذي يفرزه ذلك الغزو الاقتصادي الكاسح على البلدان النامية. ما يزيد من خطورة ذلك أن

الحكومات المحليّة منحت رأس المال الأجنبي حريّة الحركة بحيث أصبح بإمكان المستثمرين الانسحاب في المدى القصير جدا تاركين من ورائهم تداعيات تضع اقتصاديات تلك البلدان في مأزق حقيقي يصعب الخروج منه. الأزمة الماليّة الآسيوية خير دليل على ذلك والتي اتهم فيها صندوق النقد الدولي من خلال تشجيعه على انفتاح الأسواق الماليّة أمام تدفق استثمارات المحافظ التي سرعان ما هربت إلى الخارج بسرعة كبيرة مما أدى إلى حدوث الهلع المالي و أزمة العملات. أخفق كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالميّة في إيجاد صيغ عمليّة بسيطة وحلول كفوءة تحد من معاناة البلدان النامية الناجمة عن مديونيّتها الدولية أو شروط التجارة العالميّة التي لا تزال في غير صالحها نظرا لوجود الكثير من الحواجز والمعوقات التي تفرضها البلدان المتقدِمة.

لقد باتت السلطة الحقيقية في أيدي الشركات المتعدِدة الجنسيّة التي تفتقر ممارساتها إلى الأسس الأخلاقيّة بحيث أصبحت تهدِد الحكومات إن رفضت مطالبها بسحب استثماراتها و نقل مصانعها و تسريح آلاف العمال المحليين. كيف يكون التعامل مع هذه الشركات التي قامت منذ أكثر من نصف قرن بنسج خيوطها العنكبوتيّة في الإنتاج والاستهلاك والتمويل مما جلب فوائد اقتصادية لثلث سكان العالم وجعل البقيّة منهم مهمَشون خارج اللعبة.

تشير الإحصائيات أن من بين أعظم مائة اقتصاد في العالم حصة الشركات العالمية منها ٥١ بينما حصّة البلدان ٤٩ وأن مبيعات أكبر شركة عالميّة تزيد كثيرا على ربع النشاط الاقتصادي العالمي وأن أكثر من ٩٠٪ من امتيازات المنتجات و التكنولوجيا تملكها الشركات المتعدِدة الجنسيّة. هناك خمس شركات كبرى في العالم تملك أكثر من ٣٠٪ من المبيعات المعوله في مجال خطوط الطيران وصناعة الفولاذ والنفط وأجهزة الكومبيوتر الشخصيّة والكيماويات ووسائل الأعلام. وفي ظل العولمة أصبحت المعرفة عاملا مسيطرا في الاقتصاد لكونها طريقة فعالة في تملك الموارد و لها أهميّة توازي أهميّة ملكية الموارد الأولِيّة نفسها كالنفط والفحم والفولاذ في فترة الثورة الصناعيّة. كما

أصبح يعوّل كثيرا على ملكية المعرفة والسيطرة على المعلومات في الامتيازات والتراخيص والتكنولوجيا. فعلى سبيل المثال ان للمواطن الأمريكي، الأسترالي المولد، روبرت مردوخ نفوذ عظيم على ٧٥٪ من سكان العالم من خلال سيطرته على أعظم أدوات الإقناع العالمية المعلوماتية والترفيه والتي وصلت فيها قيمة أفلام هوليود٣٠ بليون دولار في عام ١٩٧٧.

إن الانتقاد الرئيسي الذي يرد على العولمة هو في الآثار السلبية التي تنعكس على الاستقرار البيئي والاجتماعي في المدى البعيد وأن مزاياها المتحققة يجري توزيعها بشكل غير متوازن بين الدول. فخلال الثلاثين سنة الماضية تضاعفت الفجوة بين دخل أغنى خمسة دول وأفقر خمس دول في العالم لتصبح النسبة ٧٤ إلى واحد. كما لوحظ بأن العلاقة بين النمو الاقتصادي ودخل الفقراء هي الأكثر ضعفا تحت إطار العولمة منها تحت نماذج التنمية الاقتصادية الوطنية. ومن المظاهر الجانبية للعولمة تعرض الدول المعنية إلى تحديات حضارية وثقافية وعدم مساواة وانتقال لمراكز قوى تجارية ومالية.

من هنا نجد أن العولمة تحمل في طياتها عاملين الأول يعمل على التركز الرأسمالي-الاقتصادي، والثاني تفكيك النشاطات الاقتصادية الوطنية. لذا كان من حق البلدان، خاصة النامية منها، الدفاع عن قيمها الاجتماعية الانسانية واقتصادياتها من خلال إعادة تنظيم مواردها الطبيعية والبشرية داخل القطر الواحد لضمان عدم فقدانها خصوصيتها وهويتها الحضارية والاجتماعية التي تمليها الظروف المحيطة بها. العولمة عملية معقدة تتطلب الكثير من الإجراءات التصحيحية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية وتنشىء الكثير من التحديات والمشاكل إلا أنها في الوقت نفسه تجلب الكثير من الفوائد إذا عرفت البلدان النامية كيفية التعامل معها وتهيئة الأجواء والمستلزمات والتفاوض بشأن الحواجز التي يراد لها أن ترفع. فإصلاح التجارة وخفض الضرائب على الاستيرادات غير كاف في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخفض البطالة والفقر في البلدان النامية وإنما هناك جملة من الإجراءات الواجب اعتمادها قبل الأخذ بالعولمة منها: *التحرير التدريجي لشروط التجارة الخارجية والضرائب على

الاستيرادات، *تطوير النشاطات الاقتصادية ذات العمالة المكثفة (الزراعة والصناعة)، *تهيئة الظروف المناسبة التي تساعد على انتقال العمل ورأس المال إلى أنشطة ذات كفاءة إنتاجية عالية، *تحسين ظروف الاستثمار وتوفير وتحسين قاعدة الخدمات والعمل على استقرار الاقتصاد الكلي للبلد وتهيئته للتكامل الأقليمي والدولي. معنى ذلك الأخذ باقتصاديات ذات أنشطة متنوعة وكفاءة إنتاجية عالية ومؤسسات مالية ونقدية معاصرة لكي يتسنى لها الاندماج الصحيح بالاقتصاد العالمي وقطف ثمار العولمة. في حالة عدم توفر الشروط المسبقة فإن انفتاح البلدان على العولمة سيؤدي إلى خسارة الصناعات الوطنية وزيادة حدة البطالة والفقر وتبعية الاقتصاد الوطني لعوامل خارج حدود السيطرة أو تعرضها لكوارث مالية كما حدث في جنوب شرق آسيا خلال التسعينات. من هنا نجد بأن على بلداننا العربية أن تدرك بأن العولمة هي في واقع الحال سلسلة من الاجراءات والوسائل التي يمكن التأثير فيها وإعادة تشكيلها بشكل يتلاءم مع طبيعة مجتمعاتنا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولكي يتحقق لشركاتنا الوطنية الدخول بتحالفات ومشاركات متوازنة متكافئة مع المستثمرين القادمين لأسواقنا لا بد من العمل على توفير الشروط الأساسية اللازمة لذلك المتمثلة في:

- تشخيص العوامل والمجالات المناسبة الضرورية للشراكة الناجحة وتحقيق الإبداع المشترك. أي التعاون المرتكز على المهارات والفوائد النسبية للأطراف المتشاركة.
- أن تقوم الشركات الوطنية بمراجعة أوضاعها التنظيمية والعملياتية وتأهيل نفسها قبل الانخراط بالمشاركات العالمية.
- أن تكون العلاقة متكافئة بغض النظر عن الحجم النسبي والأسهم المملوكة والقوة المنظمة.
- وضع أهداف استراتيجية مشتركة واضحة بعيدة المدى وأن يكون هناك فهما حقيقيا لثقافات الأطراف الداخلة في المشاركة.

- اعتماد أنظمة مراجعة لأنشطة تلك الشراكات من خلال إدامة الاتصالات ونقل المعلومات بين الشركاء وأن تكون إجراءات المراجعة بسيطة واضحة وسهلة للتقييم وقابلة للتطبيق.

مطلوب من دولنا العمل على إحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة في مقدمتها استحداث مؤسسات قادرة على إدارة وتنظيم التدفقات المالية والتجارية ووضع برامج حماية مدروسة خاصة بالنسبة لحرية رأس المال الأجنبي وضمان توظيفه في استثمارات مفيدة تؤدي إلى الرفاهية الاجتماعية لمواطنينا. في حالة الفشل في تحقيق ذلك سنجد أنفسنا دولا مهمشة تحت رحمة التبعية المطلقة للعولمة الأمريكية.

٢٠١٤/١٢/١٢

الاستثمارات الأجنبية

تعتبر الاستثمارات العابرة للحدود والقارات من أهم مظاهر العولمة من الناحية الاقتصادية، فالتدفق السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة تجاوز ٧٠٠ مليار دولار وبلغ مجموع الأسهم في حدود ٦ مليار دولار، كما أن نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العشر سنوات الأخيرة كان ضعف ما سجلته التجارة. وقد واجهت السياسات المتعلقة بانتقال رؤوس الأموال الأجنبية الكثير من الاعتراضات، إلا أن الدراسة التي قامت بها الأمم المتحدة في عام ١٩٩٩ تشير إلى تغير في مواقف معظم الدول وذلك باعتمادها جملة من الإجراءات الاقتصادية الهادفة إلى توفير ظروف اكثر ملاءمة لاستقطاب وانتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن تلك الاجراءات قيام بعض الحكومات المضيفة للشركات الأجنبية بتقديم الدعم المالي للعمال الذين تستخدمهم تلك الشركات في فروعها المحلية (تقديم الحكومة البريطانية ٣٠,٠٠٠ دولار عن كل عامل من أجل إغراء شركة سامسونج على فتح فرع لها في شمال شرق إنجلترا في نهاية التسعينات وكذلك دفعها ٥٠,٠٠٠ دولار عن كل عامل في عملية استقطاب شركة سيمنز). كما اتجهت بعض الدول إلى تقديم 'الحوافز الضريبية' للغرض نفسه. ومن الأسباب التي تدفع الشركات المتعددة الجنسية على أن تفتح لها فروعا في بعض الدول خاصة النامية منها وإدارتها لها مباشرة هو توقعها في أن يتحقق لها معدل عوائد على راس المال الموظف أعلى بكثير مما يمكن تحقيقه من استثمارها له في اقتصادياتها. وتكمن أسباب ذلك في الميزة التكنولوجية والتنظيمية والإدارية التي تملكها الشركات الأجنبية. وتحرص الشركات المتعددة الجنسية على أن تكون لها الإدارة المباشرة للمشاريع وذلك للحفاظ على الجوانب السرية المتعلقة بموجوداتها وطرق الإنتاج والتكنولوجيا والوسائل الإبداعية المستخدمة في العملية الإنتاجية. ويعتقد بعض الاقتصاديين بأن التوظيف المباشر للاستثمارات الأجنبية ينجم عنه تدفقات اقتصادية جانبية تنعكس إيجابيا على أداء الشركات المحلية من خلال تحسين التكنولوجيا المحلية وبالتالي زيادة الإنتاجية.

وهناك أربع قنوات لانتقال عوامل زيادة إنتاجية الشركات المحلية: التقليد واكتساب المهارات والمنافسة والتصدير.

والمقصود بالتقليد "الهندسة العكسية" التي تعتبر الآلية الكلاسيكية لانتقال منتجات جديدة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. و حدود التقليد تعتمد على مدى تعقيد المنتجات والعمليات المصاحبة لها. وقد يكون التقليد في الجانب التنظيمي والإداري واكتساب المهارات عن طريق قيام الشركات الأجنبية بتدريب الأيدي العاملة المحلية التي تنتقل فيما بعد إلى صناعات محلية أخرى. كما أن دخول الشركات المتعددة الجنسية الأسواق المحلية يصعد من درجة المنافسة لدى الشركات المحلية مما يدفعها إلى الاستخدام الكفوء للتكنولوجيا المتاحة وبالتالي زيادة الإنتاجية والنوعية. ونظرا لأن العملية التصديرية تحتاج للكثير من المعلومات ذات العلاقة بالكلف الثابتة لإنشاء شبكات توزيع وإيجاد بنية تحتية للمواصلات ومعلومات عن أذواق المستهلكين وإجراءات أخرى لا تتوفر إلا لدى الشركات الأجنبية. لذا فإن الشركات المحلية تتعلم الكثير من الشركات متعددة الجنسيات عند غزوها الأسواق الخارجية. وهناك العديد من الدراسات الميدانية التي تؤكد بأن موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيراتها الإيجابية (الوفورات الاقتصادية) على اقتصاديات البلدان النامية أو التي هي في مرحلة التحول لا يزال موضوع جدل مستمر وغير مؤكد. فمنهم من يعتقد بأن الإقتصاد الأقل نموا تتوفر فيه فرصا استثمارية كثيرة تعمل على جذب الشركات المتعددة الجنسية وبالتالي انتقال التكنولوجيا وتحقق الوفورات. كما أن الشركات المتعددة الجنسية وهي بصدد الاستثمار الصناعي المباشر تقوم ببناء الشبكات العليا والتحتية اللازمة مما يتيح للشركات المحلية الإطلاع على التكنولوجيا الموظفة من خلال علاقتها بجانب الطلب والتوزيع. على العكس من ذلك يعتقد البعض بأن عظم الفجوة التكنولوجية بين نوعين من الاقتصاديات يحدد من توظيف نوعية التكنولوجيا وحجم الوفورات الاقتصادية المتوقعة نظرا لافتقار البلد المضيف إلى البنى الإرتكازية ورأس المال البشري وشبكات التوزيع المطلوبة لدعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد يؤدي توظيف

الاستثمارات الأجنبية في البلدان الأجنبية إلى تحول الطلب باتجاه منتجاتها وبالتالي إلى خفض إنتاج الشركات المحلية. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل باستطاعة سياسة تدخل فاعلة أن تؤدي إلى التأثير على استقطاب وتشكيل بنية الاستثمارات الداخلة وتحقيق الوفورات المرغوبة؟ ولقد وجدت الدراسات الميدانية بأن العوامل التالية تساعد في تحقيق ذلك: *إعتماد ممارسات تجارية انفتاحية *توفير البنى الإرتكازية خاصة تلك المتعلقة بالاتصالات وخدمات النقل *التوفر النسبي للعمال المهرة ومستوى عال من الطاقة التكنولوجية *اعتماد سياسات تهدف إلى تحسين المهارات العامة كالتعليم والتدريب *اعتماد سياسات تكنولوجية تهدف إلى إيجاد وتطوير مجموعات ذات تكامل عمودي وافقي *الطاقة الاستيعابية للبلد والشركات المعنية وقرب او بعد المشاريع المقامة من الشركات المتعددة الجنسية.

وترى الكثير من حكومات البلدان النامية أن لتوظيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلدانها إمكانيات واسعة في تطوير وتحسين العوامل الإنتاجية المحلية للقطر أكثر من الاستثمارات المحلية المساوية لها في القيمة. فهي إلى جانب تسريع عملية تراكم رأس المال تؤدي أيضا إلى تحسين نوعية مخزون رأس المال (الموجودات). لذا فإن تلك الدول تحرص على إعطاء هذا الموضوع الأولوية في سلم قراراتها وفي سياساتها المعتمدة خاصة خلال المرحلة الانتقالية. ولكي تتحقق الوفورات الاقتصادية المرغوبة نعتقد بأن على أصحاب القرار في البلدان العربية تهيئة الظروف اللازمة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعمل على توظيفها في صناعات تتوفر فيها ميزة نسبية عالية تحقق للاقتصاد الوطني في المدى البعيد توازنه وتطوره.

٢٠٠٩/١/٥

معايير الحرية الأقتصادية

في عام ١٩٩٥ أعتمد رقم قياسي كمحاولة لقياس "الحرية الأقتصادية" للدول وقد وجدت بعض الدراسات الأقتصادية المعتمدة لهذا المقياس وجود علاقة بين الرقم القياسي والنمو الأقتصادي في العديد من الدول . في إطار هذا المؤشر تم تعريف الحرية الأقتصادية بأنها (حرية إنتاج وإستهلاك السلع والخدمات المتاجرة بها من دون إستخدام "للقوة" أو "التحايل" أو "السرقة"، وأن مؤسسات تحقيق الحرية الأقتصادية يتمثل فيها: حكم القانون، حقوق الملكية الخاصة، وحرية التعاقد). المقصود بحكم القانون أن تحكم الدولة المجتمع بالقانون وتحتكم إليه آخذة بنظر الأعتبار القيم الأجتماعية السائدة في المجتمع، شمولية القانون، والمساواة في الأوضاع والفرص المتاحة دون التدخل في الجانب المادي لكونه سيحد من الحرية الأقتصادية نفسها. وتتمثل حقوق الملكية بحق السيطرة عليها والأستفادة منها وتحويل الحقوق بوسائل طوعية تحقق للناس الأستقلال الذاتي وفق معاييرهم وأهدافهم ودون اللجوء للقوة أو الأحتيال أو السرقة. أما حرية التعاقد فتكمن في حرية الناس لأبرام عقودهم وفق قواعد قانونية تتلائم مع ظروفهم الخاصة لكن في إطار الدستور وأن يتوفر للمتعاقدين حرية الأحتكام للقضاء. لذا فإن تعريف الرقم القياسي للحرية الأقتصادية جاء جامعا للشروط الأساسية أعلاه ونص على أنه يعكس "درجة الحرية الأقتصادية التي يتوفر عندها الحق المطلق في التملّك وإنتقال العمل ورأس المال والسلع بشكل لايتعرض للحدود اللازمة لحماية المواطنين وضمان إستدامة الحرية نفسها".

يتكون الرقم القياسي للحرية الأقتصادية من عشرة مكونات: *حرية الأعمال، *حرية التجارة، *الحرية النقدية، *الحريات الممنوحة من الدولة، *حرية التمتع بأموال الدولة، *حقوق الملكية، *الحرية الأستثمارية، *الحرية المالية والتمويل، *الحرية من الفساد، *وحرية العمل. يعتقد البعض من الأقتصاديين بأن مكونات الرقم القياسي غير كافية لتأشير حسن أداء إقتصاد ما وأن الأقتراب من أعلى درجات الحرية ١٠٠٪ لايعني بالضرورة أن السياسات والبيئة الأقتصادية لبلد ما تعتبر الأكثر ملائمة لتحفيز

الحرية الأقتصادية. عززت بعض الدراسات التطبيقية القياسية ذلك، بالتوصل إلى عدم وجود إرتباط قوي بين الرقم القياسي وبين الأداء الفعلي للأقتصاد الوطني. ففي عام ٢٠٠٨ تصدرت الدول العشرة التالية جدول الحرية الأقتصادية :هونج كونج، سنغافورة، إرلنده، إستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية، نيوزيلند، كندا، شيلي، سويسرا، وإنكلترا؛ ولم يكن بين تلك الدول المتصدّرة الصين أو اليابان أو فرنسا وسجلت كل من الكويت والأردن والسعودية والأمارات وقطر أرقاما قياسية أعلى مما حققته كل من الصين والهند والباكستان وروسيا وسوريا وإيران. فسويسرا سجلت رقما قياسيا مرتفعا بينما إقتصادها يتعثر والصين سجلت رقما منخفضا بينما إقتصادها في نمو قوي متسارع. لقد أثبتت التجارب الأنسانية بوجود علاقة وثيقة بين الحرية السياسية في بلد ما وحريته الأقتصادية، كما أثبتت أيضا بأن الأداء الأقتصادي الناجح وضمان نمو وتنمية مستدامة لمجتمع ما وتحقيق العدالة والرفاهية الأجتماعية لايحققها فقط حرية إنتقال رأس المال وديناميكية السوق (الليبرالية الأقتصادية).

أن تصحيح الخلل البنيوي يعتمد على القدرة الأبداعية للقيادات التنفيذية في إيجاد الصيغ الملائمة في تعبئة وتوليف وتفعيل عناصر التنمية السياسية والأقتصادية والأجتماعية والأنسانية في كل بلد. وإن مدى تمثيل وكفاءة مكونات الرقم القياسي للحرية الأقتصادية يعتمد على دقة المعلومات وصيغ معالجتها ومدى تمثيلها للظاهرة التي يراد قياسها ومعرفة درجة إرتباطها وتأثيرها على متغيرات أخرى ذات علاقة. إن القياس الأحصائي الأيجابي لعلاقة إرتباطية بين متغيّرين لايعني بالضرورة أنها تعكس حقيقة إرتباطهما فعلا والنتائج الرقمية في أعلاه خير دليل على ذلك.

إن الحرية الأقتصادية نتاج عمليات تفاعل إنساني ومادي معقّده يقضي تحققها توفر شروط مسبقة أهمها القضاء على الجوع والفقر والمرض والبطالة.

٥/ ٩ /٢٠٠٨

إستراتيجيات التنفيذ

تشير الأبحاث العالمية أن فشل المشروعات الأقتصادية في الغالب يكمن في عدم كفاءة عمليات أداء المدراء التنفيذيّين في المؤسسات والشركات. ولنجاح استراتيجية تنفيذ القرارات يجب التوليف بين أربعة عناصر بشكل متّسق ومحكم: *الصلاحيات الممنوحة لأصحاب القرار *المعلومات *الحوافز *والهيكل التنظيمي للمؤسسة. ولتحسين نوعية الأداء تتجه جهود المدراء التنفيذيين في العادة إلى إحداث تغييرات هيكلية مطلوبة أو مرغوبة من خلال تقليص بعض المستويات الأدارية لصالح توسيع دائرة السيطرة وخفض التكاليف الأدارية في المدى القصير. في هذه الحالة تتصدّى الأدارة للأعراض المسببة للأداء المتدنّي بتركيزها على آليات كيفية تنفيذ العمل بدلا من البحث عن الأسباب التي أدّت الى إنخفاض الأداء. وجد أن الأقتصار على هذا النوع من المعالجات فقط يعيد المشكلة على ما كانت علية بعد فترة وجيزة من الزمن عند التوسع في دائرة المستويات الأدارية وتعدد وتداخل صلاحياتها.

إن إتجاه جهود المدراء التنفيذيين نحو إعادة الهيكل التنظيمي والأداري للمؤسسة وتمكين المعايير اللازمة لذلك يعتبر عنصرا مهما في مسار تحسين الأداء إلا أنه ليس ركنا يعمل لوحده. فمن العوامل الرئيسة المكمّلة لنجاح العمليات التنفيذية وضوح مهام وصلاحيات المدراء التنفيذيين، فقد وجد أن معظم المدراء يعانون من عدم الفهم الصحيح لأدوارهم وصلاحياتهم وبالتالي حدود دائرة القرارات العائدة لكل واحد منهم. تقل أهمية هذا العامل في المؤسسات الصغيرة نظرا لمحدودية الأنشطة ومعرفة الجميع بما يدور. اما في المؤسسات ذات الحجوم الكبيرة يعتبر ذلك غاية في الأهمية خاصة عند توسّع هياكلها التنظيمية وأنشطتها أفقيا وعموديا منعا لتنافس وتقاطع وتضارب قرارات المدراء التنفيذيين داخل المؤسسة الواحدة. العامل الحاسم الآخر في نجاح عملية الأداء التنفيذي توفّر المعلومات الدقيقة عن الظروف التنافسية والممارسات

التجارية السائدة في السوق المعني أو الأسواق الموازية سواء اكان ذلك سلعيا أوجغرافيا أو الأثنين معا. فتوفيرقاعدة معلومات تفصيلية دقيقة والكيفية التي يتم بها تصنيفها والربط بينها وتحليلها علميا يساعد المدراء التنفيذيين في التركيز على الشؤون ذات العلاقة وبالتالي تطويرآليات العمل الداخلية للمؤسسة.

كذلك من العوامل الرئيسية المؤثرة في الأداء التنفيذي الكفوء، التصميم الصحيح للعلاقة بين نوعية عمل ومستوى أداء الموظفين من جهة وبين المكافئات المحددة لهم من جهة أخرى. حيث يقع على عاتق المدراء التنفيذيين تحديد نوعية العمل الفردي والجماعي المناط في ضوء القابليات الفعلية للعاملين وربط أدائهم المعياري بمكافئات معيارية يتحقق عندها نظام حوافز متوازن على مستوى المنظمة. إن تحقيق ذلك يؤدي في محصلته النهائية إلى إحكام ربط الأقسام التنفيذية الفاعلة وتطوير القدرات الشاملة للمشروع.

لذا فقد يكون من الصائب جدا إبقاء المدراء التنفيذيين في مواقعهم (حتى بعد ترقيتهم) عند إقرارهم التغييرات الهيكلية المطلوبة والحوافز المعيارية المرغوبة من أجل قيامهم بمتابعة وتقييم المبادرات التي أعتمدت من قبلهم. فتغيير المدراء التنفيذيين بشكل دوري وقبل معرفة محصّلة قراراتهم يدفع المدراء الجدد بالتركيز مرة أخرى على الوسائل التي يتاح من خلالها السيطرة على التكاليف وتعظيم الأرباح دون الألتفات إلى مصلحة ورغبات العملاء في المدى القصير والبعيد. إن تصاعد درجة المنافسة بين المؤسسات في دائرة الأنتاج تدفع الى زيادة شكوك المستهلكين تجاه تلك المؤسسات وسلعها ويجعل من العلاقة بين الأثنين علاقة غير متميزة تحكمها الظروف الطارئة والمصالح الآنية المفروضة.

إن العناصر الأربعة المتاحة للمدراء التنفيذيين في عملية تحسين الأداء التنفيذي (مهام وصلاحيات أصحاب القرار، المعلومات، إعادة الهيكلة وتنظيم الحوافز) تعتبر عناصر مرتبطة بعضها ببعض ومتداخلة في إطار آليات التنفيذ. فتعطّل إتساق وحدة القرارات وعدم وضوح الصلاحيات وسطحية البيانات والمعلومات وفصل الأداء

التنفيذي عن الحوافز يؤدي أن تكون القرارات المتخذة هزيلة ومجتزأة مما يعيق عملية تطوير وسائل العمل وتفكيك الهيكل التنظيمي للمؤسسة وتحويله إلى وحدات إدارية غير مترابطة وشبه منفصلة. لذا فقد أتفق على أن تكون المرحلة الأولى في عملية التصحيح تقضي بالتصدّي لجذور المشاكل المطروحة والتركيز أولا على ضمان وضوح مهام وصلاحيات أصحاب القرار ومعالجة المعلومات بصورة تحليلية صحيحة قبل تقليص المستويات الأدارية وفصل العاملين.

٢٦/٦/ ٢٠٠٨

الأنفاق الأمني والتنمية الأقتصادية

في اعقاب الحرب الباردة إنتشرت الصراعات والنزاعات والسباق في مجال التسليح لبناء الترسانات الدفاعية والأمنيّة خصوصا في الدول النامية. وبرهنت الدراسات التطبيقية التأثير الكبير للنزاعات المسلحة وإنتشار العنف وإنعدام الأمن على الموازين المالية وبرامج التنمية الأقتصادية للدول التي تدور بها تلك النزاعات. وجدت تلك الدراسات أن النزاعات المسلحة لها تأثير بالغ على خفض النمو الأقتصادي بشكل مباشر وغير مباشر من خلال اولا، إقتطاعها لجزء كبير من الموارد المالية المخصصة للأنفاق الأقتصادي والأجتماعي الذي يعتبر الدعامة الرئيسية في عملية أطلاق التنمية وتحقيق النمو المستدام ثانيا، تدميرالموارد المادية والبشرية وإضعاف المركز المالي للدولة والمجتمع ما يكون سببا في تعطيل السياسات والأنشطة الأقتصادية، تقليص الموارد المالية وأنخفاض العائد الضريبي للدولة ثالثا، تسارع معدلات التضخم، تخفيض قيمة العملة المحلية وإنعدام الثقة بها رابعا، تحوّل الأموال من الأنشطة الأقتصادية المنتجة ذات القيمة المضافة إلى ممارسات غير منتجة كشراء الذهب وخزنه أو تهريب الأموال الوطنية إلى الخارج خامسا، تدهور العلاقات الأقتصادية للدولة والحكومة على المستوى الثنائي والمتعدد كنتيجة لأرتفاع تكاليف الصفقات التجارية والمشاريع بسبب أنعدام الأمن والأستقرار سادسا، الأستمرار في أبقاء معدلات الأنفاق العسكري والأمني عند مستويات مرتفعة حتّى بعد زوال أسباب العنف على حساب الأموال المرصودة للتعليم والصحة العامة وتقديم الخدمات الأجتماعية والأنسانية للمواطنين.

يعتقد البعض أن للأنفاق العسكري والأمني نتائج إيجابية لما يحققه من تحفيز للقطاعات المحلية في انتاج السلع والخدمات المطلوبة، إلا أن واقع الأمر يشير بما لايقبل الشك أن هذا التأثير سيكون محدودا في البلدان النامية نظرا لأن معظم التجهيزات والمشتريات العسكرية والأمنية ذات القيمة الأكبر سيجري إستيرادها من الدول المصنّعة والمصدرة لها (الدول المتقدّمة). في ضوء أعلاه يمكن القول بأن خفض الأنفاق

العسكري والأمني سيؤدي إلى تحسين كفاءة إستغلال الموارد الماديّة والبشريّة، وتسريع عمليات تراكم رأس المال الوطني والتنمية الأقتصادية في المدى المنظور والمتوسّط.

للنهوض بالأقتصاد الوطني، على الدولة والحكومة والمجتمع التركيز على تصميم السياسات والآليات والأجراءات التي تؤدّي الى أن يكون معظم الأنفاق المالي موجّها لتسريع معدلات النمو المادّي والأنساني للبلد. أثبتت الدراسات التطبيقية أن إعتماد سياسة مالية حكيمة تهدف إلى السيطرة على عجز الميزانية وحجم الدين العام وإبقائهما عند مستويات الحد الأدنى سيقود إلى خفض مستويات الفقر وتحسين الظروف الأجتماعية للبلد، تحقيق الأستقرار الأقتصادي الخالي من الأزمات الخانقة، وخلق ظروف مشجعة للأستثمار والتنمية، والتحكّم في تعبئة وتوزيع مصادر الثروة الوطنية. في اطار ذلك أوصت العديد من المؤتمرات التي عقدت تحت مظلة الأمم المتحدة بضرورة: *خفض الفقر بكل أشكاله، *تعميم التعليم والصحة العامة والنهوض بها من حيث النوعيّة، *تقليص وفيات الأطفال وضمان ديمومة البيئة الصالحة، *الأهتمام بالبنى التحتية وربطها بالأنشطة الأقتصادية المنتجة، *وزيادة التخصيصات المالية لأنشطة البحث وتطوير القطاعات الأقتصادية والخدمية القادرة على تحقيق قيمة إقتصادية مضافة. إن تحقيق تلك الأهداف سيؤدي بالضرورة إلى زيادة نمو أنشطة القطاعات والموارد المالية اللازمة للأنفاق وبالتالي إطلاق آليّات التنمية الأقتصادية المستدامة.

إن برامج السياسات المالية التصحيحيّة "المقيدة" التي يوصي بها صندوق النقد الدولي تركّز على تصعيد درجات التقشّف المالي وإهمال معالجة الأسباب التي تؤدّي الى الأخفاق في انجاز التنمية الأقتصادية المستدامة. وعليه فإن السياسات التصحيحية يجب أن تبدأ بالتركيز على الآليات والبرامج التي تؤدّي الى رفع كفاءة التوليف بين عناصر الأنفاق الحكومي وزيادة التخصيصات المالية لبرامج خفض مظاهر الفقر من بطالة وجوع ومرض ولكافة المستويات العمرية والأجتماعية. الديون الخارجية تعتبر من أكبر القيود المحدّدة لتحقيق تنمية مستدامة لذا فإن التخلص منها او تقليصها لحدّها

الأدنى لأحتواء تأثيرها وعزلـه عـن الهيكـل الأقتصـادي في المـدى المتوسـط والبعيـد يعتبرفعلا إيجابيا مباشرا يزيد من فاعلية الأستثمار والنمو الأقتصادي الوطني الشامل. لذا فإن إعتماد موازين إنفاق تضخمية تسـتند علـى زيـادة حجـم تـدفق المسـاعدات والديون الخارجية سوف يضعف آليّات النهوض ويحد من تطوير الطاقـة الأسـتيعابية للقطاعات الأقتصادية المختلفة.

إن وضع وإعتماد سياسة مالية حكيمة تعتبر الدعامة الأساسية لتحقيق التوازن المرغوب في الأقتصاد بجانبه الجزئي والكلّي وفي العكس من ذلك ستكون أداة تعويق لتعبئة وتوظيف رأس المال المادي والبشري للبلد. على دولنا (خاصـة النفطيـة منهـا) أعتماد استراتيجية إنفاق وطني لصـالح التنميـة الماديّـة والبشـرية وتوسـيع الطاقـات الأستيعابية في الداخل والخارج وأن تحرص ان يكون أتجاهات أنفاقها الأمـني متوازنـا ومتّسقا بما يخدم ويحقّق الأستقرار في المحيط الجيوسياسي.

٢٠١٤/٩/٢٨

الصراع المحتمل بين الدولار واليورو

في نوفمبر من عام ٢٠٠٠ قام العراق بالتحرك الجاد في التحول إلى اليورو وجعله أساسا في احتساب أسعار النفط وإجراء التسويات المالية المترتبة على الصفقات النفطية به. في ضوء ذلك القرار طلب العراق من الأمم المتحدة تحويل أرصدته المالية لديها الى اليورو (البالغة آنذاك بحدود ١٠ مليار دولار)، وكان الهدف من تلك الخطوة إشعار واشنطن بالأذى الذي يمكن أن يتمخض عن حصارها وعقوباتها من جهة وتشجيع الأوربيين والدول الأخرى في اختراق الحصار والخروج على هيمنة الدولار من جهة أخرى. كلف هذا القرار خسارة العراق ملايين الدولارات (قدرت بحدود ٢٧٠ مليون دولار). واستمرار انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو أدى إلى تعويض العراق وزيادة قيمة احتياطياته المالية لدى الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٦ مليار يورو. وفي عام ٢٠٠٢ قامت الحكومة الإيرانية بتحويل معظم احتياطياتها المالية إلى اليورو ومن المعتقد بأن نصف أرصدة إيران جرى تحويلها إلى اليورو نظرا لارتفاع معدل سعر صرف اليورو مقابل الدولار(في ٢٠٠٢ انخفضت قيمة الدولار ١٧٪ مقابل اليورو). ولأسباب اقتصادية تفكر إيران كما تدعي التحول إلى اليورو والطلب من أوربا تسديد مشترياتها النفطية بهذه العملة. وفي ٧ ديسمبر من عام ٢٠٠٢ أوقفت كوريا الجنوبية تعاملها بالدولار في مجال التجارة (محدود الأثر) وأعتمدت فنزويلا كرابع دولة في إنتاج النفط، عقد صفقات مقايضة مع ١٢ دولة لاتينية ممّا أوجد ضغوطا كبيرة على الدولار الأمريكي من خلال إقصاءه لأن يكون عملة لتسويات بعض الصفقات النفطية الدولية. تتخوف أمريكا من توسّع هذا النموذج في التعامل في مجال التجارة (غير التقليدية) نظرا لكونه سيؤدي إلى خلق ضغوطات كبيرة باتجاه خفض قيمة الدولار. وإن تلك القرارات المنفردة في التحول نحو اليورو قد تسري عدواها إلى دول أخرى خاصة أعضاء في منظمة الأوبك مما يجعل الأمر غاية في الخطورة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وتحاول امريكا التغطية على هذا الموضوع إعلاميا بالرغم

من وجود تحويلات ذات مبالغ كبيرة تجري في احتياطيات بعض الدول الأجنبية من الدولار الى اليورو.

إن تحول دول الأوبك الى اليورو يدفع الدول المستهلكة للنفط إلى إقصاء الدولار أو خفض احتياطياته بنسب كبيرة لدى البنوك المركزية. وقد يقود ذلك إلى انخفاض قيمة الدولار بين ٢٠-٤٠٪ محدثا تضخم حلزوني كارثي في الولايات المتحدة يؤدي بدوره الى تداعي الدولار. كما ان ذلك سيؤدي الى هجرة الأموال الأجنبية خارج أمريكا مما يخلق أجواء شبيهة بتلك التي سادت أثناء الكساد العالمي في ثلاثينيات القرن الماضي. إن تحقق التحول إلى اليورو يعني الأستبدال التدريجي في الأدوار بين الولايات المتحدة وأوروبا في الاقتصاد العالمي (تعاظم الأقتصاد الأوروبي).

التجارة الدولية تعتبر حلبة صراع تتيح للولايات المتحدة الأمريكية مبادلة دولاراتها بسلع وبضائع وخدمات تنتجها بقية دول العالم وبذلك أصبح هدف الدول من التجارة ضرورة حصولها على احتياجاتها من الدولارات الأمريكية من أجل دفع خدمات ديونها الخارجية وزيادة الأحتياطيات منه بغية الحفاظ على قيمة أسعار صرف عملاتها المحلية. كلما ازداد الضغط على عملة دولة من الدول من أجل تخفيضها، كلما سارع مصرفها المركزي بالأحتفاض بدولارات أكثر لزيادة قوة عملته وتسمى هذه الظاهرة "سيطرة الدولار". ونجم عن هذه السيطرة تسعير منتجات رئيسية حساسة بالدولار في مقدمتها النفط. فالدولار يشتري النفط والعوائد المتحققة للدول المنتجة للنفط (البترو-دولار) تسترجعها الولايات المتحدة ليجري توظيفها في موجودات أمريكية تكون سببا في تحقيق فائضا في رأس المال الأقتصادي، ويقوم ذلك الفائض بدوره في تمويل العجز التجاري للولايات المتحدة. تقدر أموال البترو-دولار التي تستثمر في الولايات المتحدة الأمريكية بحدود ٦٠٠ - ٨٠٠ مليار دولار سنويا. تلك الظاهرة أنشأت ما يسمى "بإعادة تدوير الدولار النفطي Recycling". يعود السبب الرئيسي في اعتماد الدولار دوليا الى عام ١٩٤٥ باعتباره "العملة الاحتياطية الدولية" و قبوله في تسوية الصفقات النفطية العالمية. وتشير الدراسات بأن إدارة نيكسون في عام

١٩٧٤ طلبت ضمانات مؤكدة بأن تقوم السعودية بتسعير نفطها بالـدولار فقـط وأن تستثمر فوائضها من النفط في سندات الخزينة المركزيـة للولايـات المتحـدة. إن أعـادة تدوير الدولار يؤدي إلى توسع دائرة القيمة الدولية السائلة للدولار. في ضـوء أعـلاه تبرز حقيقة كبرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تشتري النفط بدون مقابل نظرا لكون النفط يجري تسعيره بالدولار كما أن زيادة طبع الأوراق الخضـراء سـيزيد مـن سـعر أرصدة موجوداتها (الحفاظ على قوة الدولار).

في نهاية تسعينات القرن الماضي سجل للدولار أكثر من ٤/ ٥ الصـفقات الـتي جرت بالعملات الأجنبية ونصف الصادرات العالمية و٢/ ٣ الاحتياطيات من العملات الرسمية. حصة الدولار في التجارة العالمية أعلى بكثير من حصة الولايات المتحدة في التجارة العالمية أما منطقة اليورو فحصتها أكبر في التجارة العالمية من الولايات المتحدة. في الوقت الذي تعاني أمريكا من عجز مالي كبير نجد أن منطقة اليورو تتمتع بحساب جاري أكثر توازنا وتفضل الدول الأوروبية أن ترى تحولا في المدفوعات النفطيـة مـن الدولار إلى اليورو من أجـل منافسـة الـدولار وتقلـيص مخـاطر عملتهـا في مواجهـة مشترياتها النفطية. من الممكن أن يتحقق قبول اليورو كعملة أحادية عند استمرار زيادة قيمته وارتفاع الطلب عليه خاصة إذا ما أنظمت لهذه العملة الأوروبية إنكلترا والنرويج المنتجتين للنفط (عند تسعير نفط برنت النرويجي باليورو). العلاقة التجارية بين منطقة اليورو وبلدان أعضاء الأوبك قوية حيث وصل ما تستورده دول الأوبك من المنطقـة الأوربية بحدود ٤٥٪ من مجموع استيراداتها، إضافة إلى كونها الجهز الرئيسي لأوروبـا من النفط والمنتجات النفطية. إن زيادة حجم التجارة بـين الشـرق الأوسـط والإتحـاد الأوروبي قد يؤدي إلى تسعير النفط باليورو وتسريع العلاقات وزيادة التبادل التجاري و جذب الاستثمارات الأوربية إلى الشرق الأوسط، الذي سيقود بالضرورة إلى تقليص الاحتكار الأمريكي في مجال التجارة الخارجية.

إن تحول بلدان الأوبك إلى اليورو في التسعير سيؤدي بطبيعة الحال إلى خفض الطلب العالمي على الدولار وانخفـاض قيمتـه ممـا سيضـر بأهليـة الولايـات المتحـدة

الأمريكية في تمويل ديونها الهائلة. لمواجهة ذلك قد يتطلب من الولايات المتحدة القيام بإجراءات احترازية يتسنى لها من خلالها إجراء تغييرات نقدية ومالية تضع صعوبات أمام التحول (قيود أجرائية) أو قيامها باستخدام قوتها العسكرية الهائلة لفرض واقع جديد على دول الأوبك يمنع بموجبه التحول لحو اليورو. العالم يحتاج إلى إصلاح نقدي دولي أساسه التكافؤ النقدي من خلال إيجاد نسبة ثابتة بين الدولار واليورو كعملة لأجراء التسويات التجارية أو أعتماد سلة من العملات الرئيسية تتحقق عندها التسويات النفطية التي تمنع عنا حروب النفط المستقبلية.

إن احتلال العراق يمثل رسالة واضحة لما يمكن أن يصيب الدولة أو الدول المارقة عند اجتيازها الخطوط الحمراء وعلى دولنا العربية أن تتعظ وأن تتوقع احتمالات التغيير.

٢٠٠٦/٩/٢٦

السياسات التجارية

في بداية تسعينات القرن الماضي برزت خمسة مواضيع رئيسية في مجال التجارة الدولية: *المفاوضات المتعددة الأطراف (مائدة أورغواي)، *التوجّه نحو التكامل الإقليمي، *اعتماد البلدان النامية والدول التي هي في مرحلة انتقالية الى الأخذ "بالتحرير الأحادي" للتجارة كأداة فعالة لأصلاح اقتصادياتها، *تصاعد الخلافات التجارية بين البلدان الصناعية نفسها ومع البلدان النامية وداخل بلدان الجنوب *واكتشاف الدول ضرورة ربط أنشطة التجارة بالقضايا ذات العلاقة بالسياسات الوطنية للدول (مستوى العمالة، البيئة، السياسات التنافسية). فترة التسعينات حملت متغيرات هيكلية كان لها تأثير جوهري بعيد المدى على نظام التجارة العالمي:

- عولمة الإنتاج والاستثمار التي جعلت من الصعوبة بمكان التفريق بين ما هو"أجنبي" و"محلي" و"حدودي" و"غير حدودي". فقد تنشأ شركة في بلد معين ومركزها في بلد آخر وتأتي مواردها من دول عدّة وتصدر منتجاتها لبلد أو بلدان ليس لها علاقة بالبلدان السابقة. العولمة جعلت من الصعوبة بمكان قيام الدول بانتهاج إستراتيجيات منعزلة تتسق مع سياساتها الهادفة إلى ضمان نمو اقتصادي مستقر مستدام.
- تحول العديد من البلدان النامية المتقدمة في أن تكوّن قواعد اقتصادية قوية لها القدرة على إحداث تأثيرات جوهرية على أنماط التجارة الدولية ومسار الاقتصاد العالمي.
- تحول بعض البلدان من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق (روسيا ودول الاتحاد السوفييتي السابق، دول البلطيق وأوروبا الشرقية) ويتوقع لها أن تكون لاعبا في نظام التجارة العالمي.

- قرار الولايات المتحدة الأمريكية بإعطاء الأولوية النسبية إلى الأهداف التجارية مقارنة بالقضايا الستراتيجية والسياسية.

ان تحرير التجارة قد يأخذ ثلاثة اتجاهات: أحادية وإقليمية ومتعددة. "فالسياسة الأحادية" لا تفترض ارتباط أي بلد بأي اتفاق دولي وبالتالي لا يحتاج إلى أي تحول في هيكله التجاري وتعديل سعر الصرف كفيل بضمان توازن تجارته الخارجية. أما "تحرير التجارة الأقليمية" فيحتم ارتباط الدولة المعنية بدول أعضاء المجموعة الإقليمية والانفتاح عليها أولا. في هذه الحالة يكون التحرير جزئيا وتمييزي مما يؤدي إلى خلق تأثيرات لتحول تجاري يتمثل في تغير أنماط واتجاهات التجارة. أن قيام دولة بإبقاء الرسوم الجمركية على دولة معينة ورفعها عن دولة أخرى سوف يؤدي إلى تحول مشترياتها إلى هذه الأخيرة كما أن تحول الإستيرادات من دولة خارج المجموعة الإقليمية إلى دولة عضو في المجموعة سوف يجعل تكلفة الاستيراد أقل. وتؤدي هذه السياسة إلى تسارع نمو التجارة بين الدول الأعضاء بسبب تآلف وانسجام المعايير والحد من القيود الإستيرادية لذا فإن العضوية في مجموعة إقليمية تؤدي إلى تحقق درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي بين الأعضاء وتحرير للتجارة اكثر مما يتحقق تحت ظل التحرير الأحادي. العضوية الإقليمية تضع التزاما على الحكومات المتعاقبة تؤدي إلى استقطاب الاستثمارات من خلال إبقاء هيكل الأسعار الوطنية والحوافز على ما هي عليه لفترة طويلة من الزمن. ويتحقق "تحرير التجارة المتعددة الأطراف" عن طريق التحرير المتقابل أو التأثير المتبادل بين دولة معينة وشركائها التجاريين وانفتاح أسواقهم لصادرات تلك الدولة وبالتالي تحسن الشروط التجارية مقارنة بالبديل الأحادي وتعتبر هذه السياسات أفضل من الترتيبات الإقليمية إذا ما دعمت بقواعد قوية. يمكن النظر إلى (الإقليمية) على أنها بديل (للتعددية) وكمسار للوصول إليها. فالإقليمية لا تعتبر عقبة في وجه تطور ونمو تحرير التجارة المتعدد الأطراف والفوائد المتحققة في ظل الانفتاح التجاري على جميع البلدان والأقاليم (المتعددة) هي أكثر مما يتحقق عن (الإقليمية) وأن القوة التفاوضية للبلد النامي ستكون أكبر مع شركاءه التجاريين.

في بداية تسعينات القرن الماضي ساد قلقا حول "الترتيبات التجارية الإقليمية" القائمة بين الدول لأنها ستبقي العالم مقسما بين ثلاثة مجموعات: أوروبا الغربية المتمركزة في الاتحاد الأوروبي، الجزء الغربي وتستقطبه الولايات المتحدة والثالثة دول آسيا حول اليابان. وكان هناك خوف من أحتراب هذه المجموعات تجاريا مع بعضها البعض. ان الترتيبات التجارية الإقليمية لم تقف حائلا في وجه نمو التجارة العالمية والتكامل العولمي كما أنها لم تعكس أي انكفاء تراجعي نحو الحمائية. ومن ميزات الترتيبات التجارية الإقليمية التي يجب التأكيد عليها هي ضرورة شمولها لكافة الأوجه التجارية وأن لا تعمل على زيادة القيود على أطراف أخرى خارج المجموعة الإقليمية. من هنا نجد بان البلدان النامية ومنها البلدان العربية يجب أن تتجه أولا نحو تبني سياسة التحرير الأحادي للتجارة ومتابعة ومراقبة الفوائد المتبادلة والمتقابلة المتحققة تحت ظل التعددية والإقليمية. كما أن عليها الاستفادة من القواعد الجديدة التي جاء بها نظام التجارة العالمي وأن تختار التعددية على الإقليمية وأن تنظر إلى الإقليمية على أنها وسيلة مساعدة لتحقيق النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢٥ نيسان ٢٠٠٥

تعتبر التجارة بين التجمعات الإقليمية (اتفاقيات التكامل الإقليمي) من أهم التطورات التي صاحبت العلاقات الدولية خلال السنوات الأخيرة. وتقدر الاتفاقيات المعقودة في ظل هذا الإطار بحدود ثلث حجم التجارة العالمية. بالرغم من الاختلاف الواسع بين هياكل تلك الاتفاقيات إلا أن جميعها يهدف إلى خفض الحواجز التجارية بين البلدان الأعضاء، ويهدف البعض الآخر منها إلى توسيع دائرة تحرير التجارة والاستثمار وتحقيق نوع من الاتحاد الاقتصادي فيما بين الدول وبناء مؤسسات تخدم الأهداف. شهدت السنوات العشرة الأخيرة تغيرا كميا ونوعيا في مشاريع التكامل الإقليمي فمنها من اتجه نحو "الإقليمية المغلقة" التي تهدف إلى خلق سوق واحدة (الاتحاد الأوروبي) ومنها من أخذ "بالإقليمية المفتوحة" التي تسعى إلى ازدهار التجارة العالمية. وكان من جراء هذه التطورات أن بعض الاتفاقيات جمعت بين بلدان متقدمة وبلدان نامية كمنطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا North American Free Trade Area (NAFTA/ 1994) وعلاقة الاتحاد الأوروبي باقتصاديات أوروبا الشرقية. يتمثل هذا النموذج على المستوى العربي في تطور مجلس التعاون الخليجي والاتفاق مع الجامعة العربية (١٩٩٧) على خفض الحواجز التجارية خلال فترة عشرة سنوات.

أنشأت منظمة التجارة العالمية لتجسد وتعكس مرحلة جديدة من مراحل التطور والهيمنة الرأسمالية العالمية وبدأت في وضع البلدان النامية تحت ضغط مستمر لإبقاء أسواقها مفتوحة أمام صادرات الدول المتقدمة. ساعد التسارع في ذلك، التطور التكنولوجي وتحول البلدان المتقدمة من الصناعات المرتكزة على عنصر العمل إلى الصناعات المرتكزة على تراكم رأس المال في إنتاج السلع والخدمات.

إن عظم المشاكل الداخلية للبلدان النامية وحاجتها الماسة للعملات الأجنبية وانفراط عقد الوحدة أو الاندماج فيما بينها جعلها لا تشكل تحدي جدّي للبلدان

المتقدمة. مما حدا بالأخيرة أن تسارع في التحرك نحو تحقيق أجندتها الاقتصادية المبنية على السيطرة والهيمنة كنتيجة حتمية. وبعد العديد من الجولات التفاوضية خضعت الدول الضعيفة لمطالب الدول المتقدمة وخرجت الاتفاقات بقواعد لا تعكس مصالح وطموحات البلدان النامية الفقيرة والمتخلفة وكأن الاتفاقيات جاءت لتكرس التبعية والاستنزاف وتفاقم الفقر.

لم يتمكن المفاوضون أو المسؤولون عن السياسة التجارية في الدول النامية من التأثير في سير واتجاه مفاوضات جولة أوروغواي فيما عدا بعض المسائل الهامشية نظرا لوجود فجوة ضخمة بين القدرات الاقتصادية والسياسية للدول المتقدمة مع الدول النامية ممّا دفع الأخيرة للاستسلام والخضوع للضغوط الثنائية والمتعددة الأطراف كنتيجة لأنهيار التنسيق بين البلدان النامية في جولة أوروغواي. إن الاتفاقات الذي انتهت إليها جولة أوروغواي اتسمت بعدم التوازن الشديد في التنازلات التي قدمتها الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

على الرغم من كل التنازلات، ام تتوقف البلدان المتقدمة عن طلب المزيد من التضحيات والتنازلات من الدول النامية، بل كانت تسارع في تعزيز ما غنمته من تلك الاتفاقيات والدخول بمجالات جديدة مستجدّة. إضافة لذلك فأن الدول المتقدمة باتت تحارب بروز أي مؤشر أو فرصة للتلاحم بين البعض من الدول النامية تحت حجة محاولة تلك الدول تسييس الغات أو منظمة التجارة العالمية. لذا كان على البلدان النامية مراجعة وفحص مظاهر القصور وعدم التوازن في الاتفاقات القائمة وإعداد أجندتها للمفاوضات المستقبلية بهدف إزالة مواطن ومظاهر عدم التوازن وبالتالي تحسين العملية التفاوضية. ويشترط بالدول النامية السعي الى توحيد مصالحها على أسس ثابتة بان يجري التنسيق بينها على قواعد مؤسسية قوية وإلا فأن مصالحها ستكون معرضة للخطر.

بالنسبة للدول العربية يرى البعض أن الاتفاقيات المتعددة الأطراف تساعد في تنشيط حركة الاقتصاد العربي بينما آخرون يرون بأنّها مجلبة لأضرار قادمة خاصة

بالنسبة للبلدان المستوردة للمواد الغذائية. في واقع الأمر يمكن القول أن الآثار المترتبة على الدول العربية سوف تتفاوت تبعا لهياكلها الاقتصادية ودرجة انفتاحها الاقتصادي على العالم الخارجي وقدرتها على التأقلم مع المعطيات الدولية الجديدة.

أن ردود فعل الحكومات العربية في مواجهة القضايا العالمية تنحصر في ثلاث:

- عدم وجود رغبة حقيقية في التعرف على الآخر ورفض التفاعل معه والانغلاق على الذات تحت حجة تحقيق الأمن الوطني.
- التقوقع الحضاري والمادي ووضع حواجز اعتباطية مفتعلة لمنع التواصل العالمي.
- الخضوع للظروف التي يوجدها الآخرون تحت حجة الاعتراف بالأمر الواقع.

في إطار ما يجري على ساحة العولمة نجد أن دور البلدان العربية هامشيا يقتصر على متابعة متغيراتها من دون أي تأثير فاعل على الرغم من وجود فرص كبيرة تؤهلها لأن تتعامل مع العولمة وأركانها ومرتكزاتها وقوانينها وما تفرضه من تحديات من خلال تحقيقها الوحدة الاقتصادية العربية والأنطلاق في اعتماد استراتيجية التدرج في عقد اتفاقيات تؤدي إلى إقامة منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي وسوق عربية مشتركة وصولا إلى اتحاد اقتصادي.

ولتعزيز دور فاعل على الساحة الدولية، يجب على الدول العربية التنسيق مع بلدان نامية من أجل تعميق التعاون الإقليمي بما يحقق المصلحة العربية وتوحيد جبهات التفاوض وتطوير التبادل التجاري والاستفادة من خبراتها في التعامل مع القضايا الدولية والمتغيرات الجديدة. كما أن على البلدان العربية تعزيز النشاط التجاري فيما بينها من خلال المنظمات أو التكتلات القائمة أو إقامة منظمات وتكتلات تواكب التطور العالمي والتعامل مع اتفاقيات التجارة العالمية وأن يتم التركيز على الإيجابيات لتعظيمها وعلى السلبيات لتحجيمها. ولتعظيم الإيجابيات يجب على الدول العربية:

- القيام بدراسات مفصلة للأهداف الأساسية من التفاوض تعتمد على تحليل مفصل لاستراتيجيات كل منها وسياساتها الاقتصادية وانسجامها مع التزامات منظمة التجارة العالمية. كما يجب أن تشمل تحديد دور التجارة الخارجية وإسهامها في التنمية حاليا ومستقبلا وتحديد القطاعات الاقتصادية الوطنية ذات القدرة على التنافس عالميا والتي تزيد من إمكانيات التصدير.
- تعاون الأجهزة الحكومية وغير الحكومية لتحديد معوقات التصدير للسوق العالمي والعمل على جعل سلعها ملائمة للظروف الجديدة.
- وضع آلية حكومية لتنسيق عملية المفاوضات بين الوكالات الحكومية المختلفة وبين المؤسسات القانونية والتجارية ذات العلاقة وتشكيل فريق تفاوض قادر على التعامل مع المشكلات التقنية واللوجستية (كمعالجة عدد كبير من الوثائق وترجمتها وترجمة القوانين المحلية ذات الصلة إلى اللغات الرسمية في المنظمة).

إن بقاء الدول العربية خارج اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أصبح من الأمور شبه المستحيلة نظرا لعدم إمكانيتها في تأمين تبادلها التجاري والتعامل مع الدول الأخرى دون التعرض إلى مصاعب وعقبات عديدة. بإمكان البلدان العربية ككتلة اقتصادية إدخال التحسينات المهمة على نظام منظمة التجارة العالمية من خلال التنسيق فيما بينها على أسس ثابتة وفي إطار عملية سياسية تهدف إلى تعزيز قوتها التفاوضية في إطار منظمة التجارة العالمية. لذا كان على الدول العربية الدخول في اتفاقيات ثنائية أو جماعية في إطار العمل الاقتصادي المشترك ومنطقة التجارة الحرة نظرا لكون ذلك أكثر فائدة من انضمام الدول إلى المنظمة بشكل منفرد. إن على الدول العربية أن تكون أكثر تنظيما وأكثر قدرة على الحوار والتفاوض من أجل تحقيق تجارة حرة تعمل لصالح الفقراء قبل الأغنياء.

٢٩/ ١٠ /٢٠٠٥

العالم العربي أرض خصبة للاستغلال

تتميّز المنطقة العربية بأنها ذات طاقات أستيعابية عالية وأرض خصبة للأستثمارات الآنية والمستقبلية (إلى جانب القطاع النفطي). يقارب عدد سكانها الولايات المتحدة الأمريكية (بحدود ٣٠٠ مليون نسمة) وأن دخل الفرد السنوي في المعدل أكثر من ٢٠٠٠ دولار مما يجعلها سوقا كبيرة. ان معدلات نموها في نهاية تسعينات القرن الماضي كان مشابه لما كان عليه في جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية ٣٪ و معدل الادخار فيها بين ١٩٩٦ – ٢٠٠٠ أعلى من مناطق أخرى عدا جنوب شرق آسيا والباسفيك ٢٥٪. إضافة لذلك فأن المنطقة العربية تعتبر من أقل المناطق مديونيّة. و يقف العالم العربي اليوم على مفترق طرق وإن إبقاء الأمور على ما هي عليه يعتبر غاية في الخطورة حيث سيؤدي إلى توسيع فجوة التنمية والتطور بينه وبين دول العالم الأخرى. لذا وجب اعتماد معايير متسارعة لتأهيل دولنا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لتحقيق التكامل الإقليمي أولا والاندماج مع الاقتصاد العالمي ثانيا. من هنا نجد ضرورة وضع مبادرات جديدة تهدف إلى زيادة الفرص الاقتصادية والتعليمية عبر العالم العربي مدعمة ببرامج ترتكز على المجالات التالية:

- فرض سيادة القانون و دعم مؤسسات المجتمع المدني.
- إيجاد وسائل فاعلة لتشجيع الإصلاح الاقتصادي المرغوب والمتوازن.
- تحسين الفرص التعليمية و تأهيل القوى العاملة.
- تفعيل الإصلاح الاقتصادي وتطوير أنظمة الحكم من خلال احترام حكم القانون وتطوير الأداء الحكومي، وزيادة كفاءة ونوعية عمل مؤسسات القطاع العام، والقضاء على الفساد الإداري والتمايز في الحقوق بين المواطنين.
- تطوير مفهوم الشراكة في المشاريع العامة-الخاصة وإشراك المنظمات المدنية ومؤسسات القطاع الخاص في عملية التنمية الاجتماعية.

- ضمان الحماية الكاملة لحقوق الملكية.
- تطوير مؤسسات وآليات قانونية للقيام بالتحكيم وفض المنازعات الاقتصادية من أجل زيادة ثقة المستهلك والمستثمر.
- تطوير النظام القضائي العربي وضمان استقلال القضاء والعمل.

من أولويات الانفتاح والإصلاح الاقتصادي: تنمية وتطوير المصادر البشرية التي تعتبر شرطا أساسيا في تسريع المنافسة الإقليمية والتكامل على المستوى العالمي، وضمان استقرار الإقتصاد الكلي وزيادة نمو معدلات التجارة والاستثمار خاصة صادرات قطاع الخدمات والمنتجات ذات القيمة المضافة ومحاربة الفقر والبطالة.

المنطقة العربية تحتاج إلى توسيع بنيتها التحتية الأساسية وتطوير الخدمات من أجل دعم نمو استثمارات القطاع الخاص والعمل على إبقاء تلك الاستثمارات في مواطنها. الشركات الأمريكية العاملة في المنطقة العربية تعتبر من أكبر المستثمرين نظرا للفرص المهمة التي أتيحت لها في السابق وما يتوقعونه من فرص جديدة تفرزها عملية الإصلاح الاقتصادي وتهيئة الظروف المشجعة للاستثمار وأشراك القطاع الخاص. من الواضح أن سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية العالمية تعكس مدى أهمية المنطقة العربية بالنسبة لأمنها الوطني، فهي تبحث دوما عن الوسائل المتاحة في الجانب الاقتصادي والتجاري من أجل تحقيق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. لذا فقد أوجدت العديد من الوكالات والبرامج لمساعدة البلدان العربية الصديقة في مجال التجارة والاستثمار من خلال مساهمتها في تطوير المؤسسات والإجراءات الجمركية وآليات التمويل التجاري وتنمية الخدمات التصديرية منها:

- مؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار(OPIC)
- بنك الإستيرادات والصادرات (EXIM)
- مؤسسة التجارة والتنمية (TDA)
- مؤسسة التنمية الدولية (AID)

- برنامج تطوير القانون التجاري (CLDP)
- غرفة التجارة الأمريكية (Am Chams)

تقوم تلك المؤسسات بتقديم خدمات متنوعة: التأمين، منح القروض والتأمين عليها ضد المخاطر السياسية والتجارية، دراسات الجدوى، الاستشارات، التدريب وخدمات التخطيط للمشاريع، تشجيع الاستثمارات، تطوير الطاقة واستخراج المعادن، الملكية الفكرية، السياسة التنافسية، الإصلاحات التجارية والتجارة الإلكترونية وتنمية العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية وقد استفادت العديد من الدول العربية من تلك الخدمات (السعودية، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، الكويت، عمان، اليمن والبحرين).

لكن البرامج الإصلاحية والخدمات المقدّمة هي في واقعها وسائل وآليات رأسمالية تهدف لخلق القاعدة التحتية اللازمة لاحتواء الأسواق العربية من خلال استغلال الفرص الاقتصادية المتاحة والهيمنة عليها.

١٩ / ٦ /٢٠٠٥

أموال العرب

تقِدر مؤسسة الاستثمارات النفطية العربية الاحتياجات الاستثمارية المطلوبة في القطاع العربي للنفط والغاز بين عام ٢٠٠٢- ٢٠٠٦ بحدود ٨٤ مليار دولار. وإذا ما أضيف لها احتياجات البلدان العربية غير النفطية من استثمارات تتطلبها البنية التحتية فسيزداد الرقم ليكون بحدود ٢٠٠ مليار دولار وربما أكثر. ان البلدان العربية بما تواجهه من عجز كبير ومديونية متراكمة في موازينها تجعل من الصعوبة بمكان قيام حكوماتها بتوفير رؤوس الأموال المطلوبة. فمثل هذه الاستثمارات الضخمة تحتاج إلى تعاون مؤسسات إقليمية ودولية للتعاون الفاعل في هذا المجال ومن غير المعوّل على البنوك العربية القيام بذلك في المدى القصير نظرا لطبيعة هيكلتها وتخلف أدائها مما دفعها الى إيداع معظم أموالها في المراكز المالية العالميّة خارج أوطانها. وتقدّر الاستثمارات العربيّة الموظَفة في الخارج بحدود ٥٠٠ مليار دولار وتشير إحصائيات بنك إنكلترا أن العالم العربي في نهاية عام ٢٠٠٣ قد أودع لدى البنوك العاملة في بريطانيا ما مجموعه ٨٠ مليار دولار بينما القروض الممنوحة من تلك البنوك للإقليم كانت في حدود ٢٣مليار دولار. يشير ذلك بأن معظم الأموال العربية تهاجر إلى الخارج ولا يستثمر منها إلا القليل في داخل دولها.

إن هجرة رأس المال العربي تعتبر عائقا للنمو الإقتصادي تكمن أسبابه في جملة من العوامل المتداخلة كتخلف أسواق المال في البلدان العربية. فمن المعروف أن القطاع المالي في بلداننا العربية تسيطر عليه بنوك تتصف بصغرها و محدودية إمكانياتها وتدنِي مستوى أدائها مما يجعلها عاجزة عن اتخاذ المبادرات المالية أو جمع الأموال الكافية لتمويل المشاريع الكبيرة التي تقوم البنوك الأجنبية عادة بتمويلها. السبب الآخر في عجز معظم هذه البنوك هو هيكل ملكيتها فهي إما مملوكة للدولة أو لعائلة من المستثمرين مما يجعل من عملية اتخاذ القرارات عملية مركزية تتحكّم به مجموعة تربطهم علاقات شخصية لها دور كبير في تغريبها بعيدا عن أوطانها (تحت حجّة المخاطر). هناك الكثير من المناسبات

التي ترفض فيها بعض البنوك الاندماج مع بنوك أخرى لرفضها مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار.

ومن أسباب هجرة رأس المال العربي إلى الخارج السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية المعمول بها، فالسياسات النقدية التي تتصف بالكبح المالي عند تضخم مرتفع تؤدي أن تكون أسعار الفائدة الحقيقية سالبة. كما أن إعتماد سياسات نقدية تهدف إلى إبقاء معدلات أسعار الصرف الحقيقية غير مستقره تقود بالنتيجة إلى الخوف من حدوث تخفيض مستقبلي للعملة وإلحاق خسائر في قيمة الموجودات الوطنية مما يدفع إلى الترويج لهجرة الأموال. أضافة لذلك فأن السياسات المالية المعتمدة على فرض ضرائب تمييزية على دخول رأس المال والإبقاء على عجز ميزانياتها ستجعل من الموجودات الأجنبية أكثر مردودا من الموجودات الوطنية. أن ما قيل هو خلاف لما جاءت به النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن عائد رأس المال الموظف في البلدان النامية يجب أن يكون أكبر مما هو عليه في البلدان المتقدمة نظرا لندرة رأس المال في الأولى ومرونة طاقاتها الأستيعابية، إلا أن الواقع يؤكد العكس نظرا لهجرة معظم رؤوس الأموال الكبيرة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة (٧٥٪).

لذا فإن عامل الندرة غير كاف وإنما هناك عوامل أخرى تؤثر على عائد رأس المال كالسياسة الاقتصادية كما أشرنا والتي قد تدفع إلى هجرة الأموال.

أن عمل البنوك العربية يجب أن يتوجّه ليكون لها دور كبير وفاعل في توجيه الأموال وتوظيفها في الاستثمارات العربية (المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة) والتوقف عن تدويرها وأعادة أستثمارها في الدول الأجنبية.

هنالك الكثير من الخصائص التي تميز وتجعل من العالم العربي سوق اقتصادي كبير يتمتع بالعديد من الفرص الاستثمارية المتاحة خارج القطاع النفطي.

٢٠٠٨

البطالة وهجرة العمل

من الثابت أن البلدان العربية تحتاج إلى إصلاحات جذرية تتضمن السياسات والقوانين والمعايير التي تساعد على إعادة هيكلة اقتصادياتها وتحريرها وتسهيل عملية تكاملها إقليميا وعالمياً. حيث أن أداء الاقتصاديات العربية الحالية لا يتفق والتحديات التي تواجهها كما أنها لا تتسق مع مصادرها المالية والبشرية المتاحة. ومن المؤشرات السلبية في واقع الأقتصاد العربي فشل تلك الاقتصاديات في خلق فرص عمل جديدة والارتفاع الحاد في معدلات البطالة التي فاقت معدلات البلدان النامية وفشلها الأكبر في إيجاد تعاون عربي مشترك لدعم العمالة العربية وتنظيمها (الهجرة العربية-العربية). ولبيان حجم المشكلة التي نحن بصددها لا بد من عرض بعض الحقائق ذات العلاقة. إذ يقدر المعدل العام للبطالة الحالية في البلدان العربية بحدود ١٥,٦ ٪ أي ما يعادل ١٦,٤ مليون شخص عاطل عن العمل، ولا يتضمن هذا الرقم "البطالة المقنّعة"، ويمثل معدل البطالة هذا ثلاثة أضعاف المعدل العالمي. ومن المتوقع أن يصل عدد الوافدين من العمال الجدد لسوق العمل في الحقبة القادمة إلى ٤ مليون. وللحفاظ على معدلات البطالة الحالية وجب خلق وظائف جديدة بحدود ٣ مليون سنويا مما يشكل أكبر تحديا اقتصاديا واجتماعيا تواجهه البلدان العربية. ولمعالجة مثل هذا الخلل الهيكلي لا بد من معرفة الأسباب التي أدت إلى تحقق معدلات بطالة عالية والتي تتمثل في:

- عدم كفاءة الأسواق في استيعاب وامتصاص العمالة الناجم عن ضعف الأداء الاقتصادي وإدارة عملية التنمية.
- عدم كفاءة مؤسسات التوظيف المحلي وغياب مؤسسات التوظيف المتبادل بين البلدان العربية.
- عدم كفاية المؤسسات التعليمية والتدريبية (تأهيل العمل) اللازمة لمواكبة الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة الأنظمة ذات العلاقة.
- غياب حرية حركة إنتقال العمال العرب بين الأقطار العربية.

وقبل البحث عن حلول ناجعة لابد من التأكيد على أن توفر الإرادة السياسية الإيجابية البناءة في العمل على دمج أسواق العمل الوطنية بالأسواق العربية يعتبر شرطا أساسيا في معالجة البطالة ومشاكل هجرة العمل العربي-العربي، ولتحقيق سوق عمل عربي كفوء لابد من ضمان تحقيق حرية انتقال العمال وحقوق المواطنة على مستوى البلدان العربية على غرار ما هو معمول به في الاتحاد الأوروبي. لقد أثبتت الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها معظم البلدان العربية خاصة الخليجية منها خلال فترة التسعينات بان علاقاتها الاقتصادية يغلب عليها الطابع السياسي، نظرا لإصرارها على إخضاع المشاكل الاقتصادية ذات الأبعاد المحلية والعربية والدولية لمعالجات سياسية مبنية على ردود أفعال آنية بدلا من العمل على استيعابها عن طريق إحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة والمرغوبة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. ومن ذلك غزو العراق للكويت في آب ١٩٩٠ وتداعياته الوخيمة على هجرة العمل العربي ورفاهية العمال العرب. فقد قدر عدد العمال العرب المتغربين وعائلاتهم الذين أقصوا من الكويت ودول الخليج والعراق والأردن خلال تلك الأحداث بما يقارب ٢ مليون. وقد مثل إخراج الفلسطينيين من الكويت آنذاك كارثة إنسانية خاصة بالنسبة للجيل الثاني الذي ولد ونشأ فيها. كما أدى ذلك النزوح الهائل إلى إلحاق خسائر مادية ونفسية كبيرة منها تفاقم الركود الاقتصادي خاصة في الدول المصدرة للعمل وزيادة حدة عدم توفر العملات الأجنبية وارتفاع البطالة. وكرد فعل لذلك تحول سوق العمل الخليجي نحو تخفيض حجم العمالة وتغيير تركيبته بالتحيز ضد بعض الجنسيات العربية والتحول نحو توظيف العمال من غير العرب. من المؤسف جدا أن تقابل العمالة العربية الوافدة بالعداء والريبة والخوف وأن توضع أمامها القيود المفتعلة التي تحد من حرية حركتها و تزج بها في نزاعات سياسية واجتماعية، ومن المؤسف جدا أن حكومات البلدان العربية المضيفة لا ترى مساهمة إنتاجية العمال العرب في تخفيف الضغوط على سوق العمل المحلي التي قد تؤدي إلى التضخم و بأن تكلفة تدريبهم وتعليمهم دفعت من قبل دولهم الأصلية المصدرة لذلك العمل.

إن تأرجح علاقة الجذب-والطرد للعمالة بين البلدان العربية في الوقت الحاضر ناجم عن التغير في السياسة العربية بعد أن كان ذلك في السابق يجري لاعتبارات اقتصادية كقيام الدول العربية المتقدمة في مساعدة دول الخليج في مجال التعليم والصحة العامة قبل فترة الثروة النفطية. إن ما حدث في السابق يجب أن لا يقف حائلا دون القيام بمحاولات جادة جديدة تهدف إلى تنظيم سوق عمل عربي ذو كفاءة اقتصادية وبعيد عن التأثيرات السياسية. فتكامل العمل العربي يعتمد في الأساس على الفروقات في حجم السكان والفروقات في تراكم رأس المال البشري وتوفر الشفافية حول العمل والعمالة المطلوبة وتنظيمها من قبل أجهزة متخصصة في هذا المجال.

إن البلدان العربية بحاجة ماسة للأخذ ببرامج توظيف تهدف إلى معالجة موضوع البطالة خاصة بين الشباب والنساء في المدى البعيد وتنفيذها بأسرع وقت لتفادي التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تنجم عن ذلك. إن عدم الأخذ ببرامج توظيف للعمالة العربية لا يهدد التماسك الاجتماعي والأمن الوطني والتنمية وتعطيل فرص نجاح برامج الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي فحسب، وإنما سيؤدي إلى بعثرة وغياب فرص كثيرة للتعاون العربي في مجال 'المصادر البشرية' وإقامة علاقات إيجابية ودية بين المواطنين العرب.

٣١/ ٣ / ٢٠٠٥

هيئات تمويل الصادرات

تسمى أيضا هيئات ائتمان الصادرات أو 'بنوك الصادرات' أو بنوك الاستيراد والتصدير. تكون تلك المؤسسات على شكل دوائر حكومية أو هيئات عامة أو شركات خاصة. وتختلف من حيث طبيعة النشاط ودرجة التخصص وحجم رأس المال المتداول والمدى الزمني للقروض أو الضمانات التي تمنحها (مدى قصير ومتوسط ومدى بعيد). ففي إطار التسهيلات الائتمانية للمصدرين والمستوردين تقوم تلك المؤسسات بتقديم القروض أو التأمين على السلع والخدمات ضد المخاطر التي قد تواجه المصدرين أو مصارفهم بسبب الظروف غير المتوقعة في إطار آليات التجارة الدولية. وتشمل التسهيلات الائتمانية، التأمين على المخاطر التجارية (إفلاس المشتري، التخلف عن الدفع ورفض المشتري قبول البضائع والخدمات المتعاقد عليها ..) أو المخاطر السياسية (إفلاس الحكومة أو القطاع العام أو الضامنين لتلك الصادرات، الحرب والحروب الأهلية والقيود الحكومية على تحويل العملات الأجنبية كمنع تحويل العملات الأجنبية والإجراءات الحكومية المقيدة أو كليهما معا ..). وتستخدم التسهيلات الائتمانية للمصدرين في تمويل عمليات المدى القصير التي لايزيد سقف أدائها عن ٣٦٠ يوما (في الواقع يكون بحدود ١٨٠ يوما). أما في المدى المتوسط والبعيد يأخذ الائتمان شكلين رئيسيين: ائتمان مجهزين وائتمان مشترين. الأول قرض يمنح إلى المشتري كجزء من الترتيبات التعاقدية التي تقدمها هيئة الصادرات كغطاء إلى المصدّر يكون في العادة أقل من قيمة العقد. والآلية الأخرى التي تدعى بائتمان المشترين فهي القروض المتوسطة والبعيدة الأجل التي تستخدم في تمويل إنشاء مشاريع البنية التحتية والمشاريع الكبرى الأخرى التي يكون المجهز الأجنبي طرفا فيها. في مشاريع المدى المتوسط والبعيد تقوم هيئات الائتمان بتوفير غطاء للمخاطر التي قد تظهر خلال فترة الإنشاء وقبل إكمال المشروع، وفي بعض البلدان كاستراليا وكندا تقوم هيئات ائتمان الصادرات فيها بالإقراض المباشر للأجانب، وفي كلتا الحالتين تقوم هيئات التمويل هذه بالتنسيق مع

البنوك النائبة عن كل من المصدر والمستورد بتنظيم وضمان حسن تنفيذ عمليات التبادل السلعي والخدمي مقابل المدفوعات النقدية التي نص عليها العقد المبرم. وفي عقود المدى المتوسط والبعيد تكون فترة تغطية المخاطر طويله تصل إلى عشر سنوات أو أكثر (في حالة بناء محطات كهربائية)، كما تصل قيم عقود ائتمانها إلى ملايين الدولارات. بطبيعة الحال تكون أسعار الفائدة في المدى المتوسط والبعيد أعلى منها في المدى القصير (١٠٪ أو أكثر حسب تكلفة المشروع). وهي بذلك تكون أقرب إلى ضمان دفع منها لبوليصة تأمين. وتختلف النسب باختلاف الهيئات وشمولية المخاطر التي يراد تغطيتها.

هل هناك ضرورة أو فوائد كبرى في أن يكون لأية حكومة هيئة ائتمان للصادرات؟ وهل من الأفضل ترك ذلك النشاط للقطاع الخاص؟ من الخطأ الافتراض بأن على كل دولة أن يكون لها هيئة أو بنك ائتمان للصادرات تابع للقطاع العام دون الخاص فقط لأن لديها الرغبة في زيادة التصدير. فزيادة التصدير لوحدها لا تعتبر هدفا استراتيجيا، وإنما تهدف الحكومات من وراء إنشاء هيئات ائتمان التصدير إلى جملة من القضايا ذات العلاقة بالسياسة العامة للحكومة: كالصناعة والعمالة المحلية وسياستها تجاه التدفق السلعي والاستثمارات الأجنبية وكذلك الحاجة لقيامها بمليء الفجوة التي قد يتركها القطاع الخاص في مجال التأمين والتمويل المصرفي. ومن الشروط الأساسية لعمل الهيئات الائتمانية بشكل كفوء هو البنية التصديرية للبلد على أساس المنتج والقطاع واتجاهاتها والشروط الائتمانية الدولية المعمول بها. إلى جانب ذلك يجب إعطاء أهمية كبرى للإطار المحلي العام الذي تعمل في فضاءه تلك الهيئات مثل الوضع التجاري العام ومدى تطور النظام المصرفي وقطاع التأمين. كما أن تحديد السياسات تجاه الأهداف المتوخاة من إنشاء تلك الهيئات والأنظمة التابعة لها يعتبر هو الآخر غاية في الأهمية. لذا من الأهمية بمكان جمع المعلومات التفصيلية عن مدى نجاح وفشل نماذج هيئات الائتمان العاملة في البلدان الأخرى، نظرا لأن نجاح نموذج معين في دولة ما قد لا يصلح لدولة أخرى ولا يصلح في الدولة نفسها بتغير الزمن.

في ضوء أعلاه، يمكننا القول بأن هيئات ائتمان الصادرات تمثل أداة تنفيذ تتيح للحكومات استخدامها في سياستها الصناعية وفي التجارة والتمويل وتزيد من الكفاءة التنافسية للمصدرين المحلين في التجارة الدولية. وذلك بدعم المصدرين وتزويدهم بالثقة وحمايتهم من الخسائر وتوفير خدمات التأمين ضد المخاطر السياسية والتجارية. ولتحقيق ذلك بشكل فاعل يجب توفير المعلومات التفصيلية عن الصادرات المحلية وعن الهيئات الخارجية العاملة في مجال التصدير مما سيحقق قاعدة معلوماتية تخدم جميع الأطراف ذات العلاقة بالتجارة الخارجية. كما يجب توفير الخبرات في الجوانب الفنية التي لها علاقة بالتجارة الخارجية والتمويل، وكذلك توفير البرامج التدريبية للمصدرين والبنوك العاملة في مجال التصدير والتمويل.

وفي حالة عدم إحكام كفاءة إنشاء تلك الهيئات وتوفير مستلزماتها الفنية فإنها قد تكون وسيلة لإشعال حرب ائتمانية مع هيئات أخرى عبر الدول من خلال تقديمها قروضا رخيصة وتسهيلات مبالغا فيها. وبذلك تصبح العملية "بيع ائتمان" أكثر منها بيع سلع وخدمات. لذا كان على الهيئات تشجيع الممارسات التنافسية والانخراط في تشجيع الائتمان التجاري وليس توفير الإعانات.

إن على البلدان العربية الساعية للحاق بأطراف القرن الحادي والعشرين أن توجه سياساتها الاقتصادية نحو تنويع أنشطتها في مجال الإنتاج السلعي والخدمات ذات الميزة النسبية وتصدير الفائض منها إلى الأسواق العالمية. ولتحقيق ذلك تحتاج إلى توفير العديد من المستلزمات الضرورية في مجال التمويل والتجارة في مقدمتها إنشاء هيئات تمويل حكومية أو عامة غاية في التخصص لدعم صادرات مواطنيها في الوصول إلى الأسواق العالمية.

١٤/ ٦ / ٢٠٠٦

الهندسة المالية

لقد أوجد النظام الرأسمالي العالمي أنماطا غير تقليدية في مجال تصميم وتطوير وتوظيف وسائل وحلول لعمليات مالية توصف بأنها "إبداعية ومبتكرة". فالهندسة المالية تعني بشكلها العام، إستخدام الوسائل المالية في إعادة هيكلة وتحويل وضع مالي معين قائم بإتجاه أنماط أخرى تحقق أرباحا مرغوبة للمستثمرين. من تلك الوسائل تصميم وهيكلة السلع المالية وأسعارها المستقبلية وصفقات التمويل التضامنية ومناقصات البنوك الأستثمارية وتمويل المشاريع وتبادل القروض المعدومة والمقايضات في مجال الطاقة وقضايا المناخ والأنبعاث الحراري وغير ذلك من أساليب وإجراءات لم يسمع بها الكثيرين في عالمنا العربي. ومن أبرز الأجراءات الأبداعية المعتمدة الفصل التام بين عملية تمويل الموارد المالية وبين عملية الأقراض وضمان القروض. بشكل عام يمكن القول بأن الهندسة المالية في حقيقة أمرها، هي إستخدام وسائل مالية مبتكرة لتجديد الفرص الأستثمارية للأقتصادات المحلية. ويستوجب تحقيق ذلك إقامة شبكات معلوماتية كفوءة وشفافة تساعد على تعبئة وإستخدام الموارد من خلال شراكات إستراتيجية منتخبة تجري مراقبة أدائها وقياس ردود أفعالها بإتجاه السياسات والأجراءات المؤثرة في "الهندسة المالية".

إن الكارثة المالية الحالية التي أحدثها الأقتصاد الأمريكي وسحبه العالم من وراءه هي نتاج الوسائل الأبداعية المبتكرة التي أوجدها ووظّفها النظام المالي الأمريكي في مجال الهندسة المالية خارج حدود مراقبة صندوق النقد الدولي. فأرصدة البنوك والمؤسسات والشركات الأمريكية العاملة في أسواق المال محفوظة في "صناديق سوداء" لايعرف عنها الكثير. كما أن أموال البنوك الأمريكية هي في حقيقتها قروض وأن أسعار الأرصدة التي تم شرائها بأموال القروض هي في إنخفاض مستمر. بسبب من السياسات المالية غير المسؤولة في النظام الأمريكي يتّجه الوضع الأقتصادي الأمريكي والعالم نحو الركود وربما الكساد. ويعتقد بعض المراقبين إن خطة الأنقاذ الأمريكية الهادفة إلى شراء

ديون بعض المؤسسات المالية المتعثرة قد تمنع بعض حالات الأفلاس ولكنها لاتحقق توازنا ماليا أو إقتصاديا مرغوبا نظرا لتوقع إستمرار تراجع الانفاق والأستهلاك في الناتج الأجمالي المحلي الأمريكي. يعتقد البعض ان خطة الأنقاذ هي في جوهرها عملية نقل للسلطات والصلاحيات التشريعية إلى الأدارة الأمريكية مما يحقق لها التدخل والسيطرة على عملية إدارة الأسواق وتوجيه الأقتصاد الوطني من دون أية مراجعات قضائية. ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب نظامها المالي، بتصدير عدم الأستقرار في مجال الطاقة والديون والأسواق المالية وتحفيز الفساد والمضاربات في المجالات الأقتصادية والمالية.

إن وسائل "التجديد المالي" إستخدمت في تحويل الأستثمارات لغير صالح المجتمعات الأنسانية للدول من خلال توظيف تلك الأموال المتراكمة في مشاريع لاتنتج وظائف جديدة أو خدمات ولا تحمل قيمة حقيقية مضافة إلى الناتج المحلي الأجمالي وبالتالي لا تحقق تنمية وتطوير لمواطني الدول خاصة المجتمعات ذات الدخول المحدودة. لقد أوجد النظام الأقتصادي الرأسمالي العالمي، فجوات مدمرة بين الأغنياء والفقراء وأحدث تغييرات هيكلية غير مرغوبة أدت إلى تراجع بيئي وإختناقات إقتصادية (المديونية الدولية) أدت بالأضرار في المسؤولية الأجتماعية التضامنية التي يجب الحرص عليها تحت أي نمط من أنماط الحوكمة أو التوظيف المالي.

في عالمنا العربي نحن بأمس الحاجة إلى قيام كل دولة بإنشاء المؤسسات المالية المصمّمة لتطوير المجتمعات وتأخذ الدولة على عاتقها مراقبة ومتابعة تنفيذ البرامج التي تحقّق معاييرها خدمات مالية نوعية للمواطنين الذين هم بأمس الحاجة إلى الأموال. أي أن على دولنا أن تعتمد مبدأ المسؤولية في إختيار وتمويل مشاريع لأغراض التنمية الأجتماعية التي يتحقّق عندها تجديد الأمكانات المادية في إطار تنمية إقتصادية- إجتماعية متوازنة ومستدامة. بشكل عام ماهو قائم حاليا، أن معظم ذوي الدخول المحدودة لايسعها الأستفادة من الخدمات المالية التي تقدمها البنوك، لذا يصبح من الضرورة بمكان إستحداث وتوسيع عمل صناديق مالية تقوم بتوفير الأستثمارات

للمشــاريع الأجتماعيــة وضــمان ظـروف إســتدامتها في المـدى البعيـد. ان المشــاريع الأجتماعية تلعب دورا قيَميّا كبيرا في خلق الوظائف وتطوير الخدمات العامة وإيقاف الأقصاء الأجتماعي لبعض شرائح المجتمع وبما يحقّق الأستقرار الأقتصادي والأجتماعي لدولنا.

في ضوء تداعيات الكارثة المالية العالمية الحاليـة، قـد تلجـأ الولايـات المتحـدة الأمريكية وأوربا إلى تطبيق إجراءات حمائية أوإحترازية تقيّد من حرية تـدفق الأمـوال والأستثمارات وحرية التجارة. لذا نرى أن على دولنا المالكة للصناديق السياديّة العمل على إعادة تدوير أموالها بإتجاه إستثمارها محليا أو عربيا في مشاريع تتيح توسيع طاقاتها الأستيعابية الوطنية وتوسيع دائرة سيطرتها ومراقبتها لحركة الأموال.

١٩ / ١٠ / ٢٠٠٨

النقود الإلكترونية

إن تكنولوجيا الأرقام التي جاء بها التطور المتسارع في مجال الاتصالات والمعلومات قد هيئت فرصا كثيرة ومتعددة للاقتصاد العالمي من خلال ربط الدول والأقاليم بعضها ببعض. كما إن التقارب الرقمي في الاتصالات والحاسبات والإعلام واعتماد المستهلك على الخدمات الإلكترونية قد أدى إلى خلق وتوحيد الكثير من المنتجات والخدمات الجديدة وكذلك الإبداع في مجال التداول ومن ذلك "النقود الإلكترونية" و"أنظمة المدفوعات". والنقود الإلكترونية هي نتاج لذلك التركيز الرقمي واستبدال إلكتروني للنقد المتعارف عليه وهي قابلة للخزن والتحويل وربما غير قابلة للتزوير وتستخدم كبديل للعملة التقليدية أو المصرفية لأجل إتمام المدفوعات. ولأكثر من ثلاثين عاما سادت التحويلات الإلكترونية داخل الأقطار المستخدمة لها كما جرت التسويات المالية بموجبها. ويلاحظ بأن الاقتصادات المفتوحة تتجه إلى تقليل الاعتماد على الأوراق والنقد في إجراء تحويلاتها ومدفوعاتها. ويمكن تعريف النقود الإلكترونية بأنها: قيمة نقدية مستحقة على الطرف الذي قام بإصدارها، مخزونة على جهاز إلكتروني ومقبولة كوسيلة دفع من قبل أطراف أخرى غير الصادرة عنها. وينظر إليها في بعض الأحيان على أنها تحويل إلكتروني للنقود من طرف إلى آخر سواء أكان ذلك التحويل دائنا أو مدينا. وتعتبر النقود الإلكترونية أو الرقمية صيغة من الصيغ التي يمكن استخدامها في إجراء تحويلات غير مقيدة بالحدود الجغرافية أو الزمنية. فالنقد الإلكتروني بالمعنى المادي هو عبارة عن مجموعة من الرموز مسجلة على أداة خزنيه إلكترونية تمثل قيمة نقدية تم شراءها من قبل مستهلك ما في زمن معين. وتتم عملية الخزن بطبيعة الحال بالعملات الأجنبية كالدولار واليورو لذا فهي في واقع الحال "واسطة للتبادل". ويكون النقد الإلكتروني مفيدا عند إجراء المدفوعات من خلال الإنترنت نظرا لعدم اقتصادية البطاقات الائتمانية أو إن الأفراد المعنيين لا يملكون بطاقات ائتمانية.

وفي ظل إطار المدفوعات الإلكترونية هناك "البطاقات الذكية" و "المحفظة الإلكترونية"، ففي منتصف السبعينات من القرن الماضي استخدمت "البطاقات الذكية" من قبل العديد من الجهات المختلفة كالبنوك والتأمين الصحي والنقل مما أدى إلى ارتفاع المجموع الكلي للبطاقات الصادرة من ٩٠٠ مليون بطاقة في ١٩٩٧ إلى ٣,٦مليار في عام ٢٠٠٣ أي بمعدل نمو مقداره ٣٨٪. وتمتاز هذه البطاقة عن بطاقات الائتمان الأخرى ببساطتها عند إجراء المبادلات وقدرتها على خزن الكثير من المعلومات. وللبطاقات الذكية استخدامات عدة منها "بطاقات خزن القيمة" التي تحمل قيمة نقدية محددة ويمكن الاستغناء عنها بعد استنفاذ الرصيد كما يمكن إعادة تعبئتها والاحتفاظ بها. ومن المتوقع بأن الأخذ بالبطاقات الذكية سوف يقلل الاعتماد على النقد والصكوك خاصة بالنسبة للمشتريات ذات القيمة القليلة. أما "المحفظة الإلكترونية" فهي بطاقة ذكية تحتوي على معادل إلكتروني لنقد معين تستخدم في شراء السلع والخدمات وهي بذلك بديل للمحفظة التقليدية. وبالإمكان إعادة تعبئتها في المحطات المخصصة للبطاقات الذكية أو المكائن الآلية. ومن الجدير بالذكر بأن البعض من رجال الأعمال قد يقبلون على استحداث نقد خاص بهم بدلاً من العملات الوطنية المعتمدة في جميع أنظمة النقد الإلكتروني في الوقت الحاضر. ولحماية كافة الأطراف المتعاملة وذات العلاقة بالنقود الذكية يجب العمل على ضمان المتطلبات الرئيسية التالية:

- إخضاع مصدري النقد الإلكتروني للإشراف التام.
- ضمان حماية أمنية للأنظمة وضمان حماية كامل خصوصية الأفراد المتعاملين تجاه الغير.
- تعريف وتأمين حقوق والتزامات كافة الأطراف ذات العلاقة.
- قيام مصدري النقد الإلكتروني بالإيفاء بالتزاماتهم النقدية وفق تعليمات البنك المركزي.
- قيام البنك المركزي بفرض متطلبات الاحتياطي وضمان تزويده بالمعلومات ذات العلاقة بالسياسة النقدية .

إن العمل بالنقود الإلكترونية يتجه بشكل متسارع ولكي يصبح عملة الحقبة الجديدة . ومن المتوقع انخفاض معدل استخدام النقد الورقي في التداول المستقبلي مما يتطلب إيجاد أنظمة جديدة من المصارف والأنظمة النقدية المعمول بها. لذا يمكننا القول بأن إصدار النقد الإلكتروني سيكون له تأثيرات جوهرية في المستقبل القريب على استراتيجيات السياسات النقدية. والمطلوب في الوقت الحاضر حماية المستهلكين والتجار واستقرار الأسواق المالية وتوفير الحماية من الاستغلال الإجرامي.

٢٠٠٥/١/٢٥

الفساد وحوكمة الدولة

يعرّف الفساد بأنّه إستغلال للوظيفة العامّة من أجل تحقيق مصالح شخصيّة. ويبدأ على المستوى الوطني ويتّسع لكي ترتبط حلقاته بالفساد الدولي. الفساد ظاهرة قديمة مورس خلال الفترة الإستعمارية من قبل سلطات الإحتلال الإستعماري ووسطاءه وشركاءه العاملين في بيئة بلد تغيب عنها سلطة الدولة والقانون مما يؤدّي إلى إستشراءه في المستويات التنفيذيّة العليا للدولة والحكومة، والحياة السياسية، بين مجموعات رجال الأعمال والجريمة المنظّمة، وفي حياة المواطنين. والفساد في محصّلته يقتطع جزء كبير من ثروة وعوائد البلد المخصّصة للمشاريع التنموية وقطاعات الخدمات وتسرّب عبر قنواته إلى جيوب حفنة من المتنفعين. معنى ذلك أن الفساد يعمل على عرقلة النمو الإقتصادي بخفضه كفاءة توظيف الإستثمارات الوطنية والأجنبية في البنى التحتية والخدمات العامة التي يجري تنفيذها. الفساد يؤذي الفقراء أذى مباشرا بالغا بحجبه المساعدات والخدمات المطلوبة عنهم قبل غيرهم من الشرائح الأخرى في المجتمع مما يساعد على عدم الإستقرار السياسي والإجتماعي وزعزعة ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها. منظومات الفساد توجد دولة فاشلة وحكومة غير عادلة، حيث ان عدالة الحكومة تتمثّل بالحوكمة الصالحة التي تعتبر عنصر وشرط مسبق أساسي في عملية تحقيق تنمية إقتصادية-إجتماعية مستدامه.

إعتمد البنك الدولي ستّة مؤشرات لتحديد مدى عدالة وصلاحيّة الحوكمة: *الإستقرار السياسي وأهليّة الدولة، *غياب الإنفلات الأمني والعنف في المجتمع، *كفاءة وفاعليّة منظومات الدولة والحكومة، *هيمنة القانون، *إعتماد الدولة لإجراءات كفوءة ونوعيّة، *السيطرة على الفساد بإستحداث مؤسسات وهيئات خاصّة تقوم بالمراقبة، *والرصد والتصدّي لأوكار الفساد والمفسدين. إن التحليل المترابط غير الإنتقائي لتلك المؤشرات يبيّن قدرة منظومات الدولة والحكومة على تنفيذ القوانين ومدى فاعليّة النظام السياسي والإقتصادي في تحقيق الحماية لحقوق المواطنين. في ظل

غياب القانون والإجراءات الرادعة تصبح حقوق المواطنين مرهونة بالإجراءات التعسّفيّة للإدارات التنفيذيّة الفاسدة. إن الإدارات التنفيذية الفاسدة تحتمي بالسرّية والصلاحيات الإستثنائية في صرف الأموال العامة وبحجّة 'الأمن الوطني' لتمرير مصالحها الخاصّة.

من الوسائل المطلوبة في محاربة الفساد: *تطوير الجوانب التشريعية والقضائية والتنفيذية، *مراقبة وإحكام إدارة الأموال العامة وعرض أداء القطاع العام والخاص على الرأي العام، *تطوير مفهوم المسائلة الإجتماعية، *ضمان إستقلاليّة القضاء، *وتمكين الفقراء من حقوقهم. كل ذلك يعمل على تحقيق العدالة الإجتماعيّة وفق أطر قانونيّة وإجراءات إدارية معياريّة متوازنة واضحة. بالنسبة لفساد القطاع الخاص، يجب على منظومات الدولة المعنيّة التصدّي لمسبّبي الفساد وإدانتهم والعمل على إشراك مجموعات رجال الأعمال في المسؤولية والمسائلة الإجتماعية. ولإحكام عمليات محاربة الفساد يجب إستحداث منظمّات أوهيئات في الجانب الحكومي والمدني تعمل وفق إطار مترابط، وحيث يتوفر بكل واحدة من تلك المؤسّسات وضوح التفويض والإجراءات المنصوص عليها في الدستور والقوانين الخاصة المنظّمة لعمل وإستقلال تلك المؤسسات، وحماية سلطتها ونزاهتها.

من المجالات الخصبة لترعرع الفساد، القروض والهبات التي تمنحها الدول والهيئات الدولية للدول النامية لتمويل مشاريع إقتصادية أو إنسانية أو إجتماعية. في هذا يجب أن تتعاون الدول المانحة والمستفيدة في دعم أيّة إجراءات إصلاحية مطلوبة لتأمين إستخدام تلك الأموال بصورة صحيحة وفاعلة في المجالات التي خصّصت لها . من الضروري أن تتضمّن البرامج الوطنية لمحاربة الفساد التصدّي للشركات الأجنبيّة التي تقوم بتقديم الرشاوى والهبات والهدايا في القطاع العام والخاص ومعاقبتها عن طريق منعها عن العمل أو الحكم عليها بدفع تعويضات أو مصادرة موجوداتها أو إلغاء صرف مستحقّاتها مقابل الأضرار الماديّة والإجتماعية الناجمة عن تصرّفاتها غير القانونيّة في أعمال الدولة والمجتمع. من الإجراءات الردعيّة المطلوبة في هذا المجال، قيام الدول

المضيّفة بتدقيق حسابات مصروفات ومدخولات الشركات الأجنبية وفق العقود القانونيّة المبرمة للمشاريع والخدمات ذات العلاقة. ومن إجراءات التصدّي الدولية، التعاون على تشجيع برامج السيطرة على الجريمة المنظّمة، ومراقبة تدفق الأموال غير المشروعة، وتحسين الإطار الدولي لحل الخلافات حول المطالب المالية العالقة بين الدول.

إن ترسيخ دعائم الحوكمة والتصدّي لأوكار الفساد يعزّز من أهليّة الدولة في المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية عند الإقتراض أوالتمويل أوطلب إلغاء بعض أو جميع ديونها الخارجيّة.

إن إستشراء الفساد والإفساد في منظومات الدولة والحكومة والقطاع الخاص وإمتداد ذلك في المؤسسات والشركات والمنظمات الدولية يتطلب تعاونا وعملا دوليا لتقديم كافّة أشكال الدعم للوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومجموعات الإعلام والهيئات البرلمانية والمؤسسات البحثيّة وغيرها من أجل تعظيم وتوسيع قدرة الحوكمة في الدول من أجل القضاء على الفساد والمفسدين.

١٣ / ١ / ٢٠١٠

الأفساد الدولي

يعتبر الفساد بكافّة أنواعه خرقا للعدل الأجتماعي وعملا إجراميا نظرا لتخريبه وتعطيله الممارسات الديمقراطية والقرارات العقلانية ما يجعل الخدمات العامّة المقدّمة للمواطنين أكثر تكلفة وتشوّها. كثر الحديث في المؤسسات الدولية والإقليمية والمنابر السياسية عن فساد المسؤولين في منظومات القطاع العام وتغليبهم مصالح الشركات الخاصة ورجال الأعمال لقاء هدايا ورشاوى لا يجيزها القانون ولا المجتمع، وفي ضوء ذلك قوبل موضوع الفساد باهتمام كبير من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي نظرا لقيامهما بتقديم قروض تمويل مشاريع وبرامج خاصّة في أطار الأصلاح الهيكلي للبلدان النامية وكانت معظم العقود المبرمة تحت ظل هذه القروض عرضة للأفساد والفساد نظرا لعدم الإعلان عنها دوليا والتوصية بأحالتها بشكل خاص الى شركات كبرى معينة يوصي بها "خبراء أستشاريّون متخصّصون" تعمل للدول المقترضة!

الفساد قد تنشئه دول صناعية كبرى من حكومات وهيئات وشركات من خلال تقديمها الهدايا والعمولات غير المشروعة إلى الفاسدين من "النخب المحليّة" التي تعيش وتزدهر في ظل مآزق وكوارث بدون حياء أو خوف أو قانون يردع ويقتص ومجتمع يقصي ويعزل.

تعتمد الشركات المتعددة الجنسية العابرة للقارات وسائل وطرق متنوّعة لأفساد السياسيّين والمدراء التنفيذيّين العاملين في هيئات الدولة والحكومة ومنظوماتها، يعاونهم في ذلك وكلاء محليّون يسعون ويعملون لتغليب مصالح تلك الشركات. وبسبب تلك الممارسات تحصل الشركات الأجنبية على عقود أعمال كبيرة وامتيازات قد لا تتاح لها في ظل منافسة قانونية وأجراءات معيارية عادلة.

في عام ١٩٩٩ سجن وزير الدفاع البريطاني (جوناثان أيتكنز) لثبوت فساده في تنظيم زياره سريّة إلى فرنسا و سويسرا ١٩٩٣ هدفها المعلن الترويج لعقود تجهيز أنظمة تسليح إلى المملكة العربية السعودية لصالح شركات إنكليزية ثلاث. وفي عام ١٩٩٦

جرى أيداع وزراء وأمناء عاصمة فرنسيّين السجن لأستلامهم عمولات ورشاوى عن أحالتهم عقود خصخصة (خدمات القطاع العام) لشركات معينة بطرق ملتوية. ولوقت قريب عوملت الرشاوى في كل من أنكلترا وفرنسا وألمانيا على أنّها "نفقات عمل مشروعة" تحسم عند احتساب ضريبة الشركات! في ١٩٩٩ صرحت وزارة التجارة الأمريكية أن الرشاوى المدفوعة لخمسة سنوات قبل هذا التأريخ كانت العامل الرئيس في تأمين الحصول على ٢٩٤ عقدا تجاريا بلغ مجموع قيمتها ١٤٥ مليار دولار.

خلال فترة حكم سوهارتو لاندونيسيا والتي أمتدت قرابة ٣٠ عاما، قام البنك الدولي بإقراض الحكومة الإندونيسية ٣٠ مليار دولار تم تحويل ٩ مليارات منها إلى حسابات سياسيّين وموظّفين في الحكومة "أفساد سياسي"، ومن الأسباب المشجّعة على الفساد السياسي وغيره عدم التحقّق من نوعية المشاريع وقيمتها الحقيقيّة وعدم أحكام عمليات التدقيق المحاسبي للوقوف على المبالغ المصروفة فعلا وبشكل تفصيلي.

أدّى أنتشار سلسلة من فضائح الرشوة المتعلقة بمشتريات السلاح إلى مناقشات جديّة داخل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي تمخّض عنها قيام الولايات الأمريكية بإصدار قانون في عام ١٩٧٨ أعتبر تقديم الرشوة لموظف حكومي أجنبي عملا إجراميا يحاسب عليه القانون. وفي عام ١٩٩٧ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن الشركات الأمريكية خسرت بحدود ١٥ مليار دولار بسبب عدم تمكن شركاتها الأمريكية من تقديم الرشاوى المطلوبة ممّا دفع الشركات لتغيير أنماط ممارساتها الأفسادية للفوز بالعقود كمنح أسهم للمرتشين ودفع نفقات السفر أو الطلب من شركات فرعية في مناطق أخرى (كطرف ثالث) بدفع الرشاوى المتّفق عليها! امّا بريطانيا فلم تكن جادّة كما يبدو لأصدار قانون أو وضع إجراءات رادعة لكي لا تخسر شركاتها العالمية الأسواق في الدول النامية.

في عام ١٩٩٩ تمكنت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي من تصديق قانون يمنع تقديم الرشاوى لموظفين أجانب لأبرام عقود وصفقات، مطالبةً الدول الأعضاء بإصدار القوانين والتعليمات المحليّة التي تجعل من الرشوة عملا إجراميا. ويعتقد العديد

من المراقبين أن القانون أخفق في ردع الشركات الأجنبية عن القيام بتصرّفاتها غير الأخلاقية التي تحط من الديمقراطية والتنمية في البلدان النامية.

من أبرز أنواع الفساد ما أصطلح عليه 'الأفساد القانوني' المتمثّل بالرشاوى التي تقدّم للسياسيّين في مجال العقود العسكرية والمنح الخارجية التي يقتطع جزء منها ويودع في حسابات خاصة ترعاها البنوك الغربية لصالح شخصيّات سياسية متنفّذة، وقد تؤخذ الرشاوى وتوظّف لتمويل أحزاب أومنظّمات أو مجموعات سياسيّة أو مجتمعية معيّنة. من الصور الفاضحة لهذا النوع من الفساد أصدار الحاكم الأمريكي بول بريمر (بعد احتلال العراق) قانونا يقضي بمنح السياسيين العراقيّين (الرئاسة والوزراء والنواب وأصحاب الدرجات الخاصة) رواتب وامتيازات خارج السياقات والمعايير الوطنية والدولية المتعارف عليها، أغربها منحهم حقّا تقاعديّا مدى الحياة (٨٠٪ من الراتب الجديد) وان كانت خدمة المسؤول لأشهر معدودة، أضافة الى تمليكه السيارة أو السيارات التي كانت مخصّصة لأستعماله الوظيفي (أفساد سياسي- قانوني).

في ضوء الحقائق والوقائع أعلاه يقع على الدولة مسؤولية أيجاد بيئة سياسية وقانونية وتنفيذية وأجتماعية رادعة وطاردة للفساد والمفسدين، كما وعليها أطلاع الرأي العام دوريا وبشكل تفصيلي على كيفيّة صرف الأموال التي ائتمنهم عليها الشعب.

٦/ ٣/ ٢٠١٤

الأوكار الحاضنة للفساد

ان انشاء شركات وبنوك خاصّة في مدن وجزر نائية THE OFF-SHORE COMPANIES AND BANKS هي في حقيقة أمرها عبارة عن منظومات تعمل على أستقطاب الأموال الفاسدة وأخفائها بعيدا عن أنظار المساءلة القانونية والمالية للدول ذات العلاقة! حيث تقوم تلك المنظومات بتقديم الخدمات المالية لغير المقيمين على أرضها مقابل رسوم وضرائب قليلة تكاد لا تذكر. و تقوم الدول المستضيفة لهذه الشركات والبنوك بدعمها في الحفاظ على سريّة مصادر وحجوم المبالغ المودعة من قبل سياسيّين ومدراء تنفيذيّين ورجال أعمال فاسدين يبحثون عن جحور وأوكار لأخفاء ثرواتهم الناجمة عن عقد صفقات خفيّة غير مشروعة من الناحية الأخلاقية والقانونية والسياسية والأقتصادية.

عرف العالم تلك المراكز النائية في بداية ستّينات القرن الماضي وبين ١٩٦٨ و ١٩٧٨ وأرتفع حجم الأموال المودعة فيها من ١١ مليار دولار إلى ٣٨٥ مليار دولار. كما أكتشفت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي بأن ودائع البنوك هذه قد تضاعفت ٥ مرّات بين ١٩٨٥ و ١٩٩٤. ففي عام ١٩٩٦ قدّر صندوق النقد الدولي الأموال التي يجري غسيلها سنويا في المراكز المالية النائية بحدود ٥٠٠ مليار دولار وبعد ثلاث سنوات من ذلك التأريخ بلغ تقديرها بين ٥٩٠ و ١٥٠٠ مليار دولار سنويا. وفي تقرير للأمم المتحدة ١٩٩٧ قدّرت الأموال الفاسدة الناجمة عن الأحتيال والسلاح والبغاء التي جرى تبييضها بحدود مليار دولار سنويا. لعظم حجم الأموال التي يجري تهريبها وأخفائها، أصبح الفساد من الموضوعات الرئيسية التي تناقش في الأجتماعات السياسية الوطنية والدولية. ففي عام ١٩٩٩ أحصيت الأموال المودعة في ٦١ مركزا ماليا نائيا منتشرة حول العالم بحدود ٨ ترليون دولار!

تشير دراسة قام بها مصرف (Morgan Trust) الى أختفاء ١٩٨ مليار دولار من ١٨ دولة نامية في سنة واحدة جرى أيداعها في بنوك نائية بعيدة عن أوطانها. ومن الخدمات التي تعرضها الدول المضيفة لتلك الأموال إمكانية إقامة شركة جديدة بأقل من ٢٤ ساعة لقاء مبلغ ١٠٠ باون إسترليني ولا تطالب الشركات والبنوك المسجّلة بالأفصاح عن أيّة تفاصيل تخص حساباتها وعوائدها السنوية وتفاصيل عن الملكيّة والمالكين الى درجة أن البعض من تلك الدول أو حكومات الجزر النائية أعتبرت أن نشر تلك المعلومات جريمة يحاسب عليها القانون! في وجود بيئة خدميّة فاسدة- مفسدة غير شفّافة كهذه، يصبح من الصعوبة بمكان ملاحقة المجرمين نظرا لتعقّد العمليات الأجرائية والقانونية المطلوبة لمقاضاة الشركات والبنوك وحملة الأسهم والمودعين لغموض هوية المصادر وطبيعة الأنشطة الفعلية للمودعين. وتشير التقارير أن معظم المراكز المالية النائية متواجدة في مناطق تابعة للتاج البريطاني والمحيط الكاريبي وأن بريطانيا نفسها من المراكز الرئيسية الحاضنة للأموال الفاسدة على حد قول وزارة التجارة الأمريكية!

خلال ثمانينات القرن الماضي قدّر الجزء المقتطع من القروض الممنوحة الى الدول النامية بحدود ٨٠٪ أودعت في حسابات شخصية لدى البنوك الغربية و لم تصل الى الدول المستفيدة. ويرى بعض المراقبين أن البنوك الأمريكية بدورها في مقدمة البنوك المستفيدة من أموال مشبوهة عائدة لسياسيين وموظفين كبار أجانب (عن رشاوى تسجّل لحساب أقربائهم أو وكلائهم). وبشكل عام يمكن القول أن البنوك الغربية الأمريكية والأوروبية وعلى وجه الخصوص البنوك السويسرية تشكّل الحاضنة الرئيسية لأستقبال مليارات الدولارات التي تنتجها صفقات مشبوهة ورشاوى تدفع في بعض الأحيان لرؤساء دول وحكومات. والإقبال على خدمات تلك البنوك الخاصة في أزدياد مضطرد نظرا لتوسع وانتشار الفساد السياسي والاقتصادي والمالي خاصة في البلدان النامية (يقدر بحدود ١٧ ترليون دولار).

ان الأموال الفاسدة التي يجري تحويلها بعيدا عن مواطنها الأصليّة بطرق غير قانونيّة أدّت إلى الحط من هيبة وأهلية وعمل الدولة لأنها تمثّل أستخفافا وسرقة داعرة للمال العام وأنتهاكا لمبدأ المساواة في الحقوق وتعطيل التنمية والأضرار المتعمّد بمصالح الناس وتعميق الفقر. ويقع على المجتمع الدولي مسؤولية أخضاع البلدان المضيفة للشركات والبنوك النائية للأخذ والألتزام بالقيود المعياريّة الدولية المعتمدة بعمل المصارف والشركات ونشر المعلومات حول تفاصيل أنشطتها. وعلى المجتمع الدولي الضغط على المؤسسات المالية الغربية من خلال حكوماتها بأحكام رقابتها على حركة أنتقال الأموال الفاسدة وأجبار البنوك النائية التخلّي عن مبدأ السريّة التامة والشروع بنشر المعلومات التفصيلية عن المودعين ومصادر أموالهم. على دولنا السعي دوما لترسيخ عمل مؤسّساتنا السياسية والقانونية والمالية، خاصّة في مجال ملاحقة ومقاضاة الفاسدين والمفسدين والعمل بنزاهة على أنتزاع أموالنا المنهوبة من أوكار الأفاعي.

٢٠٠٩/٥/٥

الأداء الاقتصادي والفساد

بدأ الاهتمام الجدي بدراسة أبعاد تكاليف الفساد في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء عند بداية تسعينات القرن الماضي. وأجريت العديد من الدراسات التطبيقية التي أخفقت في قياس مؤشرات الفساد وذلك لعدم معرفة ما يراد قياسه بالضبط ولو كان قابلا للقياس لكان بالإمكان القضاء عليه. الدراسات التطبيقية ساهمت في إلقاء الضوء على تأثير الفساد في النمو الاقتصادي وعلى الميزانية العامة والفقر وعدم المساواة في الدخل وتوفير الخدمات الاجتماعية وبيّنت أسبابه وسبل مكافحته. بالرغم من ذلك يبقى الفساد ظاهرة غاية في التعقيد ولا يمكن تفسيره بسبب واحد وتستغرق مجابهته ومحاربته وقتا طويلا. يرتبط الفساد بصورة عامة بأعمال الدولة نظرا لاحتكارها السلطة وإصدار القوانين والإجراءات المنظمة للأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية، مما يمنح مسئولوا الدولة سلطة احتكارية تخدمهم في ذلك بيروقراطية سلطة الأفراد والمؤسسات. يبرز الفساد بشكله الواضح في القرارات المتعلقة بالصرف على المشاريع الاستثمارية ومشتريات القطاع العام والصرف من الحسابات الخاصة لأغراض معينة. لذا فقد عرّف البعض الفساد بأنه إفساد لقوة القطاع العام لصالح القطاع الخاص. ولا نعني هنا بطبيعة الحال بأن الفساد مقصور على القطاع العام دون الخاص، فالفساد متحقق في القطاع الخاص (الشركات) من خلال صفقاته المعقودة ومشترياته والتأجير. كما أن الفساد لا يعتبر ظاهرة اقتصادية فقط وإنما سياسية أيضا نظرا لتواجده في العملية السياسية كالانتخابات والقضاء، وينظر الاقتصاديون إلى الفساد على أنه موضوعا يتعلق بالسياسة الاقتصادية العامة للبلد لكونه يحط من إمكانية الدولة في إدارة الأنشطة الاقتصادية الموكلة لها. لذا قيل بأن هناك علاقة مباشرة قوية بين الفساد والأداء الاقتصادي العام. مما دفع بمؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك التسويات الدولية) العمل على إعداد المعايير والمبادئ والقواعد في المجال

النقدي والمصرفي بهدف تطوير الممارسات الدولية في مجال إدارة الاقتصاد. وفي إطار ذلك قام البنك الدولي باعتماد نظام لمواجهة الفساد يتضمن:

- تحسين السياسات ذات العلاقة بالمشتريات والإدارة المالية ذات العلاقة بتنفيذ المشاريع التي تموّل مصرفياً.
- مساعدة البلدان في جهودها الهادفة إلى القضاء على الفساد ومساعدتها في صياغة استراتيجياتها في الحد من الفساد.
- التعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية في وضع معايير محاربة الفساد.

لق قام صندوق النقد الدولي، وبالتعاون مع البنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى، بدعم السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية التي تساعد في الحد من القرارات المرتجلة والإجراءات التفضيلية لصالح الأفراد والمؤسسات. ولتحقيق ذلك يطالب الصندوق الدول الأعضاء بتوفير درجة عالية من الشفافية والمصداقية والكفاءة في إدارة الأموال العامة من خلال: *مراقبة استخدام الموارد المالية في المشاريع العامة وخفض مستوى الفقر، *تعزيز الشفافية في الأنظمة الضريبية والجمركية، *استقلالية البنك المركزي ودعم الإشراف المصرفي، *وتحسين نوعية الإحصاءات الاقتصادية والمالية. ولدعم الدول الأعضاء في المجال المالي اعتمد الصندوق وسائل وأدوات منها، "تقويم النظام المالي واستقراره" بهدف تشخيص سوء استخدام الأنظمة المالية والجرائم المالية وغسيل الأموال. إلى جانب تلك المنظمات الدولية هناك منظمات غير حكومية رئيسية تعمل على محاربة الفساد بشكل مباشر منها: **Transparency International/ Political Risk Services Group/ International Institute For Management Development(Switzerland) / OECD / International Chamber of Commerce.**

في عام ١٩٩٦ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يحرّم الرشوة الأجنبية في مجال الصفقات التجارية الدولية كما أن المفوضية الأوروبية أصدرت بيانا موجها إلى البرلمان يتضمن موقفها من الرشوة.

تشير العديد من الدراسات المستندة على التحليل الكمي بأن للفساد تأثير أكيد على:

- خفض العوائد العامة وزيادة الإنفاق مما يؤثر على كفاءة السياسة المالية للدول.
- تشويه وانحراف الأسواق وتوزيع الموارد مما يؤدي إلى خفض الكفاءة الاقتصادية والنمو.
- خفض إنتاجية الاستثمار العام والبنية التحتية للبلد.
- زيادة الفقر من خلال تقليص فرص تحقق عوائد دخل للفقراء.
- خفض العوائد الضريبية من خلال تأثيره على الإدارة الضريبية والجمارك.
- خفض الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لكون سلبيات الفساد في هذه الحالة أشبه بالتأثير الضريبي.
- زيادة الاستثمارات العامة نظرا لاستجابة كبار الموظفين وأصحاب القرار من المرتشين لهذا الاتجاه من خلال الرشوة.
- خفض الاستثمار ومعدل النمو والانفاق على التعليم والصحة.

لمكافحة الفساد وظفت إستراتيجيات هي مزيج بين الإجراءات المباشرة الموجهة ضد ممارسات الإفساد، وبين التوجه الى إصلاح السياسات والمؤسسات. يمكن تصنيف تلك الأجراءات الى:

١) التأكيد والتركيز على الإصلاحات الإدارية والقانونية التي تحد من حصانة موظفي الدولة.

٢) العمل على إيجاد ودعم سلطة جيدة وكفوءة لإدارة أعمال القطاع العام من خلال الالتزام بالشفافية والمعيارية.

٣) إجراء الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية: إزالة الضعف الموجود في السياسات الاقتصادية والمؤسسية، تبسيط النظام الضريبي وإصلاح الإدارة الضريبية

والجمركية، إصلاح أنظمة إدارة المصروفات العامة، الأخذ بمبدأ المنافسة بين المؤسسات الحكومية، خصخصة الأنشطة غير المبرر وجودها تحت مظلة المسؤولية العامة، إطلاق القيود على الأسعار واحلال قواعد السوق.

من الواضح بان أي من تلك الاستراتيجيات الثلاث لا يعتبر كافيا وأن توظيفها جميعا قد يحقق لنا ستراتيجية فاعلة لمكافحة الفساد.

١٢/ ٩ /٢٠٠٥

القسم الرابع

القوّة والسيطرة

البليّة لم تكن يوما في أن تموت ... ولكن البليّة في أن تتنزف كالشاة قبل أن تلفظ الأنفاس لتموت

الورم ....ابراهيم الكوني

القوة والحكم

تعرّف القوّة بانّها القدرة أو امكانيّة التأثير على الغير، والسعي في الحصول على القوة غريزة بشرية تشكّلت عبر العصور تدفعها حوافز سايكولوجية معقّدة منها طلب الأنسان للهيبة والسمعة والشرف والمال والجاه والسلطة والتسلّط على الآخرين. ويرى العديد أنّ القوة تنعكس في: طرق وأساليب الحكم، قوّة القانون، العنف والقمع والقهر والأذعان، حيازة الثروة الماديّة، المعرفة والعلم، الموروث الأجتماعي والديني المتمثل بالقيم والأعراف، الشخصيّات المقدّسة والمرجعيات الدينية والطائفية وغيرها. وقوّة الرأي العام كوضع استراتيجي تشكّله تفاعل توليفة من القوى السياسية والأقتصادية والأجتماعية والسايكولوجية المعقّدة في بيئة مجتمع ما.

تصنّف القوة الى قوّة خشنة وقوّة ناعمة، والأخيرة ترتكز على مبدأ المشاركة والتعاون الأجتماعي بينما القوة الخشنة تعتبر تكتيك قاسي يهدف الى تحقيق نتائج حادّة مؤكّدة. في بعض الحالات يكون التكتيك الناعم أشدّ قوة من التكتيك الخشن كالأقصاء الأجتماعي لمجموعة أو مكوّن أجتماعيّ رئيسي (على أسس دينية أو عرقية أو طائفية) بالحرمان من عدالة القانون والمساواة ومنع مشاركتهم الفعلية في الحكم وصنع القرارات ممّا يؤدّي الى تأثيرات ونتائج قد تكون أكبر مما لو أستخدمت القوّة الخشنة والعقاب المادي المباشر. التأريخ يحدّثنا بأن الحاكم ينتقل في السلطة من القوة الناعمة الى القوة الخشنة عند مواجهته معارضة حقيقية تهدّد نظام حكمه وشخصه، الا ان أساليب الحكم والقيادات السياسية في النظم الديمقراطية تميل لأستخدام التكتيكات العقلانية والقوة الناعمة.

الحكم أو السلطة تعتبر تجسيدا للقوّة بكافّة أشكالها وأبعادها ويشترط أن تستند القوّة الكامنة في كافّة أبعاد التوظيف على شرعية حقيقيّة يقرّها الشعب والتنظيم الأجتماعي في الدولة. فيجب على الحكم أن لا يستخدم أو يوظّف القوّة كآليّات عدوانيّة هدفها تحقيق مآرب شخصية أو لمجموعه مهيمنة على مقاليد الحكم لكون ذلك

يعتبر عملا غير شرعي يقود الى الفوضى الحتميّة بسبب تأجيج الصراعات والنزاعات داخل المجتمع الواحد. وفي أطار تسيير الدولة والمجتمع تصنّف القوّة الى "قوّة نازلة" عند قيام القيادات التنفيذية العليا في الدولة بفرض رؤاها وقراراتها وممارساتها على المجتمع بأتجاه واحد غير مسموح لأي طرف كان مناقشته أو الأعتراض عليه. و"قوّة صاعدة" عندما يتوفّر للمجتمع قوّة ذاتية تمكّنه من التأثير في عملية أختيار السياسات والقيادات والمشاركة الفعليّة في عملية تشكيل الدولة وعمل منظوماتها.

تتداخل القوة بالسياسة نظرا لأن عمل الدولة والحكومة هو في حقيقته توظّيف لأشكال القوّة في بعدها القسري وليس الأخلاقي! فعمل الحكومة يعرّف بأنّه قوة سياسية ناجمة عن هيمنة وتحكّم مجموعة معيّنة بآليات الدولة التي تتعلّق بأدارة وتوجيه الموارد العامة وتوظيف السياسات في جوانبها الأمنية والعسكرية والأقتصادية والأجتماعية وحركة المجتمع. جوهر قوّة الحكم هو في طاعة الشعب لأوامر حكّامه لأن الشعب يعتبر المرتكَز الشرعي الأعلى لنظام الدولة ولا شيء غيره، فالشعب هو مصدر السلطات والقوّة بكافّة أشكالها. فطاعة الشعب هي القوّة الذاتيّة العظمى للحكم وللحاكمين وبحجبها تتعطّل أرادة الدولة والحكومة ورجالها (ثورات الربيع العربي). القائد الأعلى أو القيادات السياسية الرئيسة العليا تصبح مجرّدة من أيّة قوّة ومعزولة عن سلطاتها عند تنكّر الشعب لها ولتابعيها (عدم أمتثال الشعب لأوامر حكّامه). وفي هذه الحالة يشكّل الشعب "قوّة مضادة" لركائز الحكم وتصبح القوة في هذه الحالة "قوّة ثنائية الأبعاد" لأن الحكم والحاكم في طرف والشعب في الطرف الآخر المعاكس. قد يطلق على هذه الحالة أيضا "لعبة الدكتاتور" لقيام الحاكم أو من يمثّل الحكم بحصر جميع عناصر القوة والقرارات المركزية به/بهم حصرا وبالتالي لن يكون أمام الشعب سوى خيار الطاعة والخنوع أو الأقصاء والأضطهاد.

الأستقطاب والصراع الحاد بين الحاكم والمحكومين يدفع الى تعميق الأعتبارات القيميّة وتأجيج المسؤولية الأجتماعية للشعب واستخدام وسائل العنف والقوة لأسترجاع الشرعيّة والهيمنة والسيطرة على الحكم وأدواته من جديد. لتحليل ماهيّة

السلطة وأدواتها وكيفيّة عملها لابد من الأجابة على أسئلة رئيسيّة منها: من يحكم المجتمع حقيقة على أرض الواقع؟ ما هي مصادر قوّة الحكم والحاكم وركائزه وكيف نشأت وتطوّرت؟ هل أن نظام الحكم شرعي يستند على مبدأ التفويض الأجتماعي الديمقراطي الحر فعلا؟ هل قوة الحكم والحاكم موروث أصيل أم أعيد تشكيلها وأنتاجها تحت ظروف معينة؟ هل السلطة ترتكز على حكم الأقليّة للأغلبية؟ ما هي طبيعة وشكل العلاقة بين أعضاء الحكم المهيمنين على مقاليد القوّة في الدولة والحكومة والمجتمع؟ وما هو جوهر وعناصر العملية السياسية في جانبها الهيكلي وآليّاتها وأطرافها و مدخلاتها ومخرجاتها؟

القوّة الكليّة في أيّ مجتمع عبارة عن محصّلة لتفاعل وعمل عناصر قوى عديدة لكلّ منها قوّة نسبية غير متساوية في التأثير مع الأخرى وغير مستقرة في بيئتها عبر الزمن. فالدولة والحكم تشكّلها قوى تتمثّل في أطراف عدّة وكل طرف يتحكّم بنوع من أنواع القوة. لذا فالعقلانية والديمقراطية الحقيقيّة تستوجب أعتماد تكتيك استراتيجي يستند على مبدأ تحقيق التوازن في القوّة بين الأطراف الرئيسية المتصارعة على الحكم وأدواته.

٢٤ / ١٢ / ٢٠١٣

هيبة الدولة

الدولة صيرورة انسانية تأريخية قيميّة وتنظيميّة في جوانبها الدستورية والعسكرية والأمنية والأقتصادية والأجتماعية. ويحدد تطورها وأزدهارها حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة والنخب القادرة على الأستشراف والأبداع والأبتكار لحل المشاكل والمعضلات والتصدّي للأزمات الطارئة والتحسّب للأخطار المحتملة التي قد تواجه منظومات الدولة والحكومة والمجتمع وايجاد الحلول الناجعة وفق سياسات متّسقة ومسارات متوازنه تحقق في محصلتها النهائية استدامة المصالح العليا للوطن بشكل تكاملي مترابط. الأدارة الحكيمة الواعية للدولة ومنظوماتها تكوّن وفق قواعد ومعايير أخلاقية ومهنية صارمة كالنزاهة والولاء والأنتماء والألتزام بالقوانين بحيث يكون الوطن فوق الجميع وعمل الدولة والحكومة للجميع بغض النظر عن التباين الفكري والعقائدي للناس وأختلاف مستوياتهم السياسية والأقتصادية والأجتماعية. فعمل الدولة والحكومة والبرلمان يتلخّص في التزامها بتطوير وتنمية البيئة والأنسان وضمان أمن ورفاهية الجميع. ولكي يتحقق ذلك يجب أن يكون عمل الدولة نوعي متطوّر ومتميز ومترابط ومتّسق ومتوازن على المستويات الكلّية والجزئية (في عموم القطر ولكافة القطاعات). عمل كهذا سيحقق الأمن والأستقرار وهيبة الوطن وأهليّة الدولة ومكانتها عند الشعب وبين الأمم، وهيبة الدولة في واقعها محصّلة لمجموعة قوى مادية وبشرية ومعرفية وعلمية في مقدّمتها شرائح المجتمع من النخب المبدعين، سياسيين، واقتصاديين، وتربويّين، وقضاة، وقيادات تنفيذية عليا نزيهة حكيمة كفوءة وغيرهم. نقصد بالقيادات التنفيذية العليا، الموظّفين الكبار في رئاسات الدولة والحكومة والبرلمان والقطاعات العامة والخاصة ممّن يتمتّع بالرؤية الشمولية والأدراك الواعي والحرفية والخبرة الميدانية. ومن أهم واجبات تلك القيادات دفع المخاطر وتقليل الكلف المادية والأجتماعية وتعظيم مردود الموارد المادية والبشرية الموظّفة في الأحتياجات المتجدّدة للأمّة والعمل على ضمان تطورها وتراكمها.

ان توازن قوّة الدولة وعدالتها ونزاهة منظوماتها العامّة والخاصّة وأحترام المواطنين لها يصنع حب الأنتماء والولاء للوطن والتفاف الجميع حول مصلحة الوطن العليا التي تتصاغر دونها كل المصالح الفردية والفئوية والحزبية. ان هيبة الدولة وعدالة منظوماتها وكفاءة ونزاهة الأدارات التنفيذيّة العليا (خادمي الشعب) ومعياريّة الولاء ووحدة الأنتماء في ظل هويّة ثقافية جامعة، تصنع قوة الردع الذاتية للوطن داخل حدوده وفي محيطه الجيوسياسي. ويجب أن نسعى حثيثا لأيجاد الدولة العصرية ذات الصرح الوطني المتماسك المستقر المستدام. ولكي نوجد هكذا دولة يجب العمل على القضاء على بؤر الفساد التي تستنزف ثروات الوطن بطرق غير شرعية ووسائل عبثية مهينة للوطن وللشعب. كما يجب أن يقف الجميع بحزم وقوة أمام انبثاق أي دولة طائفية أو مذهبية أو عرقية لأن ذلك سيقوّض النهضة الوطنية التي ترتكز في جوهرها على المساواة بين جميع أفراد المجتمع الواحد في الحقوق والواجبات. الدولة العصرية يجب أن تتوجّه وبشكل مركزي لحو الأهتمام العالي بالمسألة التربوية والثقافية، وضمانها لعموم الشعب وأعلاء قيمة العمل لتحقيق التراكم الأبداعي في حقول المعرفة والأنتاج. ومن أجل ذلك علينا اقامة المنابر والمنتديات الفكرية المتخصّصة لكي تكون مصدرا معرفيا ورافدا للدولة والمجتمع بالأبحاث والنخب المطلوبة في عمليّتي البناء والنمو، كما وعلينا ايجاد منابر ومراكز للبحوث تعمل على استنباط الوسائل المبتكره في مجال قيادة وازدهار الدولة والمجتمع.

١٩ / ٨ / ٢٠١٢

السيادة الاقتصادية

تعرّف السيادة بشكلها العام على أنها سلطة حاكمة منفردة متمتعة بالاعتراف بأنها السائدة على جميع السلطات الأخرى داخل إحدى الإدارات السياسية ومستقلة عن جميع السلطات الأجنبية. لهذا يعتبر مبدأ سيادة الدولة من القيم السياسية الأكثر أهمية في هذا الزمن والتي تتخطى أهميتها مبدأ الديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة. تتلخص مكونات السيادة في: ١) تقرير المصير السياسي. ٢) السيادة الاقتصادية. ٣) السيطرة على الحدود. ٤) التركيز على مبدأ الوطنية الموجد للسيادة الاقتصادية. ٥) الاكتفاء الذاتي من الغذاء والماء. ٦) الاستقلال في الطاقة. ٧) الدفاع الذاتي عن حق تقرير المصير. وفي هذا الإطار يعتبر الاستقلال الاقتصادي هدفا في تحقيق السيادة الاقتصادية إذ أن السيطرة الكاملة على الموارد الوطنية تعتبر الموضوع الرئيس للسيادة الاقتصادية، وبدون السيادة ليس من الممكن تنفيذ خطة اقتصادية شاملة لتعبئة كافة الإمكانات المتاحة للوطن من أجل تحقيق تنميته.

منذ بداية القرن الحادي والعشرين بدأت العديد من الدول بالعمل على تسريع عملية انفتاحها الاقتصادي على العالم يدفعها في ذلك توقعاتها أن ربط اقتصادها الوطني بالسوق العالمي سوف يؤدي إلى حقن عوامل إيجابية جديدة في عملية التنمية الوطنية مما يخلق فرص جديدة. إن انفتاح أي بلد على العالم لا يمكن أن يتحقق بدون تكاليف حقيقية يأتي في مقدمتها إضعاف "السيادة الاقتصادية" تجاه أنشطتها وثروتها ومصادرها الطبيعية. ومن معالم الانفتاح التي بدأت في نهاية النصف الثاني من القرن الماضي زيادة عدد المنظمات الدولية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية وتوسع مهامها إلى جانب زيادة عدد الشركات العملاقة العابرة للقارات. كما إن تدخل كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في شؤون الدول الاقتصادية من خلال فرضها شروط قاسية، تتمثل في إرغام البلدان النامية المقترضة على اعتماد سياسات اقتصادية معينة، قد أدى إلى إضعاف سيادة تلك الدول. كذلك الحال بالنسبة لمؤسسات دولية

أخرى كمنظمة التجارة العالمية ومجموعة الثمانية (الدول الصناعية) التي باتت هي الأخرى تنقض على السيادة الاقتصادية الوطنية للحكومات خاصة في البلدان النامية. يضاف إلى ذلك أن طلب بعض الدول النامية المساعدة من المنظمات الدولية والتدخل في الشؤون الاقتصادية والمالية قد حرم تلك البلدان من بعض سيطرتها التقليدية. أما القوى العابرة للقارات والمتمثلة في زيادة حدة تمركز وعولمة قوة الشركات الدولية فقد ازدادت قوة وتوسعا على حساب اغتصاب قوة الدول في تحديد سياساتها المالية والاقتصادية واستغلال عمالها وتعريض بيئتها لمخاطر حقيقية.

إن الأيديولوجية الجديدة في تحرير الاقتصاد قد سيطرت على الاقتصاد العالمي، وبسببها تخضع الدول لضغط المؤسسات المالية الدولية في خصخصة الخدمات العامة كالتعليم والخدمات الصحية وبعض المصادر الطبيعية الحيوية كالماء والنفط. وتحت حجة تحقيق الاستقرار في سعر الصرف تقوم بعض الدول بربط عملتها الوطنية بالدولار مما يؤدي الى إقصاء إمكانية تحقيق سياسة نقدية وطنية مستقلة وربط الأنشطة الاقتصادية والعملة المحلية بسياسات خارجية تحدد وفق مصالح الآخر. وتعتبر المناطق الحرة التصديرية التي تنشئها بعض الدول، على كونها من الوسائل الفعالة في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية، مثالا واضحا لتنازل حكومات تلك الدول عن بعض من سيادتها إلى المستثمرين الأجانب. ويأتي هذا التنازل على شكل إعفاءات ضريبية وإجرائية تُمنح للشركات الأجنبية العاملة في تلك المناطق، مما يضعف من شأن وكفاءة الأنظمة الوطنية ذات العلاقة.

حول هذا الموضوع هناك مدرستين: تتوقع الأولى نهاية عهد سيطرة البلدان الوطنية على المجال الاقتصادي نظرا لأن تحرير التجارة والتوجه نحو الارتباط بالاقتصاد العالمي جعل من مفهوم السيادة الاقتصادية مفهوما غامضا. أما المدرسة الثانية فتعتقد بأن للدول "قوة هيكلية" تتمثل في الإنتاج وقدرتها على التكيف مع الإطار الدولي واعتماد قواعد وأنظمة وقرارات تتيح لها قدرة كبيرة في دعم وتوسيع مبدأ السيادة الاقتصادية. وتعتقد الاقتصادية الإنكليزية سوزان سترينج بأن القوة الهيكلية موجودة

ومتداخلة في أربع هياكل رئيسة هي الأمن والمعرفة والإنتاج والمالية، الى جانب هياكل أخرى ثانوية كالتجارة. فعند الأخذ بهذا المفهوم الأخير نجد بأن الحكومات ذات السيادة لم تفقد سيطرتها على السيادة في حقبة العولمة التي نعيشها الآن نظرا لأن قوة المنظمات الاقتصادية المنبثقة كانت نتاج تحول القوة نفسها من البلدان الأعضاء في المجموعة الدولية، كما أن مولدها كان نتاج قرارات لحكومات مستقلة ارتضت تقييد الذات الوطنية في حقل الاقتصاد. تعتقد هذه المدرسة بأن الشركات العابرة للقارات لم تفرض أية قيود أساسية على السيادة الاقتصادية للبلدان كما أنها لم تغير من حقيقتها القانونية تحت دستورية الدولة وأن أنشطتها على المستوى العالمي لم تغير من حق البلدان منفردة في ممارسة سيادتها الكاملة.

إن مفهوم 'تآكل السيادة الاقتصادية أو نهايتها' هو في واقع الأمر نتاج المعاملة غير العادلة للبلدان النامية من قبل البلدان المتقدمة ولجوء هذه الأخيرة لاعتماد المعايير المزدوجة في الشؤون الاقتصادية. من تلك المعايير ادعاء البلدان المتقدمة إن حقوق الإنسان وارتباط الدول بالاقتصاد العالمي لها الأرجحية التامة على مبدأ السيادة. وتصر العديد من البلدان النامية على رفضها لأية إجراءات اقتصادية دولية تؤدي إلى التضحية بحقوقها أو إضعافها في اتخاذ القرارات. لذا يمكن القول بأن الاختلاف حول السيادة الاقتصادية هو في واقع الأمر صراع قوى مخفية تجري على الساحة الدولية، أحد أهدافها بصورة خاصة إضعاف السيادة الاقتصادية للبلدان النامية. من بين تلك القوى 'الليبراليون الجدد' وعملهم الدؤوب لتمرير فلسفتهم التي تتركز حول المنافسة بين الدول والأقاليم والشركات والأفراد الكفيلة بتحقيق التوزيع الأمثل للمصادر البشرية والمادية والطبيعية والمالية من خلال عملية فرز حقيقية لاختيار الأفضل. في هذا الإطار ركز الليبراليون على التجارة الحرة للسلع والخدمات وحرية تدوير رأس المال والحرية في الاستثمار. إلا أن العشرين سنة الأخيرة أثبتت عكس ذلك، فعلى سبيل المثال لا الحصر، لقد أخفقت منظمة التجارة العالمية في وضع اتفاقية استثمار متعددة الأطراف نظرا لإعطائها كل الحقوق للشركات العالمية الكبيرة ووضعها كل الالتزامات على

الحكومات ولاحقوق للمواطنين الأفراد. كما أن معظم الأموال التي تحمل عنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر" لا تساهم في خلق وظائف جديدة وإنما تذهب في عمليات اندماج وتملُّك وغالبا ما تؤدي إلى فقدان البعض لوظائفهم. وفي هذا أشارت جريدة الهيرالد تريبون الدولية بأن المستثمرين الأجانب تمكنوا من سلب الشركات والبنوك الكورية والتايلندية التي تدر أرباحا عظيمة. معنى ذلك أن عمل آلاف التايلنديين والكوريين ولسنوات طويلة قد تم نقله إلى أيدي الشركات الأجنبية الكبيرة. كذلك خصخصة بعض الأنشطة العامة التي انتشرت في نهاية السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، والتي تشير بما لا يقبل الشك أن موضوع الخصخصة ليس له علاقة بالكفاءة الاقتصادية أو تحسين الخدمات للمستهلك ولكنها عبارة عن نقل الثروة من الخزانة العامة للدول إلى صالح خزائن القطاع الخاص من خلال فرض الأخير أسعارا احتكارية. لذا فقد لجأت العديد من دول أوروبا في نهاية الثمانينات إلى إناطة بعض الأنشطة الخدمية إلى مؤسسات حكومية عامة (مكاتب البريد، الاتصالات، الكهرباء، الغاز، السكك، النقل الجوي، الماء ،جمع النفايات..). كما وجد بشكل قاطع بأن الليبرالية تزيد من غنى الأغنياء وتفقر الطبقات الوسطى والفقيرة.

إن تأريخ العشرين سنة الماضية يعكس الكثير من النتائج السيئة لتطبيقات الليبرالية الجديدة وعلينا أن ننتبه للأنماط التي يتم بموجبها توظيف رؤوس الأموال الأجنبية. ويجب أن نعمل على ضمان أن تكون "السيادة الاقتصادية" دائما تحت سيطرة مجتمعاتنا وحكوماتنا بغية أن يتاح لنا مقاومة السياسات الغريبة أو تعديلها وفق الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلداننا. أننا بحاجة إلى آليات يتم بموجبها إعادة توزيع الدخول لصالح الشعب الذي تم سرقته عبر العشرين سنة الماضية!

١٦/ ٤ / ٢٠٠٦

القيادة والسيطرة في الأقتصاد

في عالم اليوم تعتبر هيبة الدولة وكفاءة أداء الحكومة من العوامل الرئيسية المؤثّرة في بناء العلاقات الدولية. وتتجسد الهيبة في قدرة الدولة والحكومة على ايجاد بيئة تتيح لمنظومات الدولة والمجتمع بالتفاعل الديناميكي المتوازن القادر على تخطّي الأزمات والمخاطر الداخلية والخارجية. ان نجاح الدولة والحكومة يعتمد على كفاءة أدائها العام خاصة في حقل الشؤون الأقتصادية بحيث ينتج ذلك الأداء في محصلته النهائية أهداف سياسية واقتصادية وأجتماعية مرغوبة على المستوى الوطني وان ينعكس ايجابيا داخل دوائر المصالح الأقليمية والدولية. الأدارة الأقتصادية الناجحة تتمثّل في قدرة وكفاءة منظومات الدولة على ممارسة القيادة والسيطرة وتطويع الآليّات الوطنية وفق الأمكانات والموارد المتاحة لتحقيّق كرامة المواطنين والرفاهية الأجتماعية بأفضل الصيغ. وبدون القدرة والسيطرة يكون الأقتصاد بالضرورة مفكّكا وتابعا لقرارات وتاثيرات خارجية تجعل الآليّات الوطنية في حالة عجز أمام المخاطر الحقيقية التي قد يواجهها البلد خاصة عند حدوث مخاطر مالية ومصرفية.

تتحقق الرفاهية الأجتماعية وهيبة الدولة عند قيام الحكومات بالعمل على صياغة وتنفيذ برامج تستهدف الأنشطة الرئيسية التالية التي يرتكز عليها أزدهار الوطن: *أستقرار الأمن العام وجعل مسار النظام الديمقراطي صحيحا ومستقرا وحكم القانون عادلا وسائدا، *الأستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية، *أعتماد معايير الأبداع والمنافسة المنضبطة وحرية المواطنين في الأختيار، *العمل على توسيع الطاقات الأستيعابية للقطاعات الأقتصادية بشكل ديناميكي متوازن، *تحسين البيئة الأستثمارية، *رعاية رأس المال البشري بشكل يتناسب مع حركة تطور الأقتصاد والمجتمع (التعليم والتدريب والرعاية الصحية)، *تفعيل المجتمع باتجاه معالجة أعباء الجيل الحاضر وتقليص بؤر الفقر، *أختيار المشاريع ذات الجدوى الأقتصادية في أطار مبدأ المشاركة الأجتماعية، *اجراء التقييم الدوري للأستثمارات الموظّفة في المشاريع العامة، *العمل

على زيادة الطلب من خلال التوسّع في الأنماط الأستهلاكية للشركات والأفراد، *أعتماد سياسات تحقق الأستقرار في الأسعار، *توسيع دوائر فرص العمل في القطاع العام والخاص والعمل على رفع كفاءة الأداء فيهما، *انتاج مدراء تنفيذيّين يتمتعون بالرؤيا والأبداع والقدرة على قيادة وتطوير منظومات ومؤسسات الدولة والمجتمع، *تشجيع الأعمال الماهرة، *التركيز على العوامل التي تزيد من أنتاج وتطوير السلع والخدمات المحليّة وتأهيل الأقتصاد الوطني للدخول في التنافس التجاري الدولي، *والأصلاح الدوري للميزانية العامة وغيرها.

السياسات العامّة والآليات والوسائل الأقتصادية، يجب أن توجّه لتعمل على توفير أحتياجات المواطنين الأساسية وتعظيم الرفاهية الأجتماعية. والسياسات الأقتصادية تتطلب التقييم والتصحيح الدوري نظرا لديناميكية البيئة الوطنية والدولية. فالتغيير الأيجابي المتوازن لا يمكن أن يتحقق ما لم تؤخذ بنظر الأعتبار القيم السائدة في المجتمع وأن المواطنين يؤمنون ويثقون بان التغيير المعتمد في صالح الجميع.

التغيير الأقتصادي الديناميكي لا يعني استنزاف الموارد الوطنية بمعدلات أعلى من "معدلات الأستبدال" التي تقضي باستحداث موارد وانشطة اقتصادية بديلة متجددة ذات قيمة مضافة. التغيير الديناميكي يتطلب الأستخدام الأمثل للأرض والموارد المائية. التغيير يعني أعتماد قرارات سياسية متوازنة خاصة في مجال الأنفاق العسكري والسعي لعدم التوسّع المفرط فيه لكي لا يشكّل ذلك عاملا سلبيا وسببا في تدمير المصالح العليا للمجتمع. التغيير يعني تطوير القيم الموروثة السائدة خارج المناطق الحضرية، التغيير يعني اطالة العمر المجتمعي وترسيخ مباديء التكافل والتكافؤ والعدل والمساواة في المجتمع. التغيير يعني أعطاء الأولوية لتوفير وتطوير الخدمات الأجتماعية وجعلها هدفا استراتيجيا للسياسيين. التغيير أن يتشارك الجميع في الفوائد المتحققة عن التنمية الأقتصادية والأجتماعية. التغيير أن يتمتع المواطنين في مدن الأطراف بنفس ميزات البنى التحتية والخدمات السائدة في المدن. التغيير أن يصبح وقف التدهور البيئي هدفا سياسيا لعلاقته المباشرة بالتنمية والنمو، التغيير معناه التوزيع الجغرافي العادل للثروة

والدخل بين شرائح المجتمع. التغيير يتطلب منع التدخل السياسي في توجيه ادارة الأموال الأستثمارية لتكون في خدمة مصالح سياسية أو قطاع معين او لمجموعة من رجال الأعمال.

القيادة والسيطرة قد تتطلب قيام الحكومة بألزام مؤسسات الدولة والشركات الخاصة بالأخذ بالمعايير التي تحافظ على البيئة والأستخدام الآمن للسلع والخدمات المنتجة (السيطرة النوعية). ولأحكام القيادة يتوجّب مراقبة ومتابعة أنشطة القطاع الخاص للحد من هيمنته وأحتكاره واستغلاله للشرائح الدنيا والمتوسطة في المجتمع خاصة في مجال الخدمات الخاصة كتكنولوجيا الأتصالات وغيرها. ان تدخل الدولة والحكومة قد يكون مطلوبا ومرغوبا من أجل الحد من الممارسات السلبية التي تتعلق ببعض أنماط الأستهلاك والمظاهر الأجتماعية وسوء استخدام الخدمات والسلع والتكنولوجيا. في النظام اللامركزي قد يصبح تدخل الدولة أمرا ضروريا وملحا لضمان تحقيق المسارات المتوازنة على مستوى الأقتصاد الكلي والجزئي وفي حركة المجتمع. وجد ان عدم تحقق ذلك يؤدي الى أنتشار الفساد الأداري والمالي وتدني مستوى أداء المنظومات و سعي ذوي المصالح الخاصّة بالغاء تدخل الدولة من أجل تحقيق هيمنة مصالحها الفئوية.

قيادة الدولة للأقتصاد بأتجاه تحقيق بيئة سياسية وأجتماعية تتّسق مع الأطار العام للقيم يعتبر الركن الأساس في انجاز العدالة الأجتماعية لكل شرائح المجتمع.

١٧ / ١ / ٢٠١٤

ديناميكية التحوّل السياسي والأقتصادي

تعاني دولنا بصورة عامة من: *هياكل سياسية وأقتصادية متخلفة تحكمها قيود مؤسسية، *عدم أتساق تزامن الأصلاحات السياسية والأقتصادية، *ضعف الحوافز القطاعية اللازمة لتعبئة وادارة الموارد المادية والبشرية، *الأستغلال السياسي والأقتصادي من قبل شريحة مغلقة، *عدم تمكين المجتمع المدني من المشاركة بعملية صنع القرارات الرئيسية وغياب الشفافية والأعلام الرصين الملتزم بالحقائق والمؤثر على ديناميكية التغيير باتجاه التنمية والتطوير ورفاهية المجتمع. كما تعاني مجتمعاتنا أيضا من أزمة ثقة تأريخية بين الحاكمين والمحكومين مما يؤثر سلبا على حركة الدولة والمجتمع في تحقيق النجاحات الكليّة والجزئية التي تهدف اليها الأمّة. ومن أبرز الأخفاقات التي تواجهها دولنا ومجتمعاتنا عجز السياسيين والأقتصاديين عن وضع البرامج والآليات المناسبة للخروج من المآزق الهيكلية والقطاعية.

ومن الشروط المسبقة لأي تحول ديناميكي يراد به تحقيق النمو والتطور ورفاهية المجتمع هو وحدة مركزية القرار السياسي في الدولة. حيث أن مركزية القرار تؤثر تأثيرا مباشرا على تحقيق النظام والقانون ومنع ظهور بؤر متعددة للقوة (مراكز قوى وسلطات وثروة محتكره) التي تعترض تسيير منظومات الدولة والمجتمع بشكل أنسيابي متصاعد. وحدة مركزية القرارات السيادية تعتبر ضرورية لأحداث التغيير الهيكلي المرغوب في أنظمة ومؤسسات الدولة وأدارتها بشكل ايجابي كفوء من خلال التوزيع الكلّي الشامل للموارد على أنشطة الدولة المطلوبة والمرغوبة من قبل المجتمع. فعملية التغيير الديناميكي الصاعد تتطلّب مركزية التنسيق والمتابعة والرقابة وضبط المسارات بشكل متّسق ومتوازن على المستوى الأمني والسياسي والأقتصادي والأجتماعي.

تبدأ المرحلة الأولى في مجال الأصلاح السياسي والأقتصادي والأجتماعي بدراسة خصائص البيئة السياسية وأدواتها ومن الذي يتّخذ القرارات والكيفية التي تتم بها ولماذا تعتمد سياسات وخطط تنفيذية معينة دون أخرى. ومن الخطأ الأفتراض بأن

تحليل ومعرفة المشاكل السياسية يقع خارج حدود "المجال الأقتصادي". ومن الخطأ أيضا أن تصمّم الأنشطة الأقتصادية في ضوء أهواء وأهداف السياسيين الطامعين في الحكم. فقد يهدف السياسيون من وراء أنشطة اقتصادية معيّنة الى الأستئثار بالقوة والثروة كأفراد أو كمجموعات. لذا يصبح من الضرورة بمكان تعريف الأهداف السياسية في أطار المصالح الأقتصادية للمجتمع بشكل واضح وصريح. أن طبيعة هيكل وأداء المؤسسات السياسية هو الذي يحدد بالضرورة النتائج التي سيؤول اليها عمل الدولة والحكومة نظرا لكونها آليات أختيار المجتمع للقواعد التي تحكمه وتنظّم شؤونه وتحقق له أمنه ورفاهيته. فنوعية المؤسسات السياسية والأقتصادية وأدائها يلعب دورا مسيطرا في رسم أبعاد التنمية والرفاهية المجتمعية في أي دولة وفي أي زمان.

وقد وجد تأريخيا بأن حصر القوة والسلطة والثروة بيد فرد أو مجموعة أفراد أو شريحة ضيقة منغلقة سوف يعرقل ويوجّه عمل المؤسسات السياسية والأقتصادية نحو خدمة مصالح ضيقة محدودة على حساب الأغلبية الصامتة المقهورة مما ينتج فسادا ونزاعا وأحترابا وخروجا على القانون والنظام. فالسؤال المركزي في أي حركة تغيير هو، من يستحوذ على القوة والثروة في الدولة ومنظوماتها.

وهل المؤسسات السياسية والأقتصادية مغلقة على شريحة بعينها (ديكتاتورية) أم منفتحة على عموم الناس (ديمقراطية)؟ من المعروف أن القوة االمطلقة تنتج مؤسسات مغلقة تديرها نخب منتقاة ضعيفة الكفاءة وفاسدة بشكل عام نظرا لغياب آليات الردع المؤسّسية في مواجهة استغلال القوة. فالمؤسسات الأنتقائية تخلق دوائر مغلقة من النخب المستغلّين لآليات القوة والسلطة والثروة من جهة، وتجعل هذه النخب من فن ادارة الحكم والدولة والمجتمع لعبة سياسية لأدامة سيطرتها وتحقيق مصالحها من جهة أخرى. وفي ظل الأنظمة الديكتاتورية المنغلقة، قد يتحقق نموّا وتطورّا ماديّا ولكن باتجاه عكسي لا ينتج أعادة لتوزيع القوة أوالثروة أوالدخل على نطاق واسع يشمل جميع شرائح المجتمع (الأتحاد السوفيتي السابق والصين حاليا).

فالنظام الديكتاتوري الأنتقائي والمنغلق يقود بالضرورة الى أشكال مختلفة من الأحتكاك والنزاعات والصراعات داخل المجتمع الواحد مما يؤدّي الى زيادة حدة المعاناة الأنسانية لعموم الشعب. فالنظام الديكتاتوري يعطّل تحقيق شمولية القانون والعدالة والرفاهية الأجتماعية والنمو والتطور المستدام.

أمّا النظام الديمقراطي ومؤسساته، فالتاريخ يؤكد بانها تنبثق نتيجة لصراع سياسي واقتصادي واجتماعي طويل الأمد بين النخب المهيمنة على أشكال ومراكز القوة وشرائح المجتمع الأخرى. ومن ميّزات النظم الديمقراطية ومؤسساتها المنفتحة، أن حوافز النخب السياسية في السيطرة على الحكم والأستئثار به والبقاء فيه أقل مما هي عليه في النظم الديكتاتورية نظرا لمحدودية عوائد العملية السياسية الديمقراطية مقارنة بالعوائد المتحققة من القطاعات الأخرى. والنظام السياسي الديمقراطي يوجد بالضرورة مؤسسات اقتصادية ديناميكية داعمة للتغيير والنمو والتطور. وفي ظل الأنظمة الديمقراطية تولّد عملية تنسيق وأتساق الآليات السياسية والأقتصادية دوائر من التأثير الديناميكي باتجاه أستقرار البيئة المجتمعية وثبات وديمومة تلك المؤسسات ومنتجاتها من السلع والخدمات وفي مسارات متطورة مستدامة. ان اطلاق عملية التحول الديناميكي (الأصلاحات السياسية والأقتصادية) تتطلب احكام اتسّاق مركزية القوة والقرار السياسي أولا ومن ثم اطلاق الأصلاحات الأقتصادية في وقت لاحق لكي يتسنّى للدولة والحكومة اكمال هيكلة المؤسسات السياسية والأقتصادية والأجتماعية وتأهيلها للسيطرة على المسارات الحرجة المتسارعة التي تفرضها طبيعة الفترة الأنتقالية ومنع الأنفجار.

٢٦/ ١٠ /٢٠١٢

الأمن والحماية الاجتماعية

إن الإصلاح الاقتصادي الذي تطالب بعض البلدان النامية بتنفيذه للوصول إلى نظام السوق يؤدي إلى إحداث تغييرات هيكلية اقتصادية واجتماعية ذات كلف عالية في المدى القصير والمتوسط. وبالرغم من ذلك تعتبر إجراءات الإصلاح الاقتصادية مهمة نظرا لتوفيرها الظروف اللازمة لتحقيق النمو المستدام على المدى البعيد وخفض الفقر. وقد تسبب بعض من تلك الإجراءات في المدى القريب انخفاضا حادا في مستويات المعيشة لبعض المجموعات السكانية الضعيفة خاصة الفقراء منهم، نظرا لأن الإصلاح الاقتصادي يتطلب إحداث تغييرات نسبية في مواقع الدخول للمجموعات المختلفة. لذا فعند تصميم البرامج الإصلاحية لاقتصاد ما يجب العمل على تقليص التأثيرات السلبية غير الضرورية على الفقراء وعلى المجموعات الضعيفة من خلال انتقاء الإجراءات الإصلاحية المناسبة: كالعدالة في توزيع الضرائب، وبرامج إنفاق عام متوازنة، واعتماد سياسات سعريه مناسبة. لذا فأن "منظومات الأمن والحماية الاجتماعية" وجدت في الأصل لتخفيف حدة التأثيرات السلبية على الفقراء في المدى القصير. وتختلف منظومات الحماية الاجتماعية من حيث هيكلتها ومدى شمولها وإجراءاتها والشرائح الاجتماعية التي تستهدفها عملية الإصلاح الاقتصادي.

ولتصميم منظومة حماية اجتماعية لبلد معين يجب الأخذ بنظر الاعتبار جملة من العوامل: *تركيبة مجموعات الفقر، *تأثير إجراءات السياسة الإصلاحية، *القيود المالية والإدارية، *وتنظيمات الحماية الاجتماعية القائمة في البلد المعني. وفي ضوء أعلاه، يمكن القول بأن المنظومة عبارة عن مجموعة من الوسائل قد تكون وقتية طارئة وقد تكون نظاما مستداما يجري تعديله بين فترة وأخرى. وهي تهدف إلى التخفيف من التأثيرات العكسية السلبية على مجموعة من الفقراء. ومن تلك الوسائل: الإعانات الغذائية المحدودة، إعانات الشيخوخة والعجز والبطالة والمرض والجفاف الزراعي وغيرها. ويحدد الفقراء بالذين يكون معدل استهلاكهم دون خط فقر معين أساسه حد

أدنى من سلة سلع استهلاكية. وفي العادة يعتمد دخل الفرد السنوي كمعيار لتحديد خط الفقر في بلد معين. ويدخل في تحديد المجموعات المستفيدة من فوائد منظومة الأمن الاجتماعي جملة من العوامل منها: الظروف التي يمر بها البلد المعني، الخصائص السكانية والإمكانيات المتاحة وتأثيرات السياسة الإصلاحية. ولوضع سياسة عامة في هذا المجال يجب تقويم: السلوك الادخاري والإمكانيات المتاحة، القيود المفروضة على انسيابية استهلاك الشريحة المعنية في ظل محدودية الاقتراض وآليات الدعم والتمويل الخارجي على مستوى العوائل والمجتمعات.

من الناحية التنظيمية الإدارية يمكن تقسيم وسائل الدعم الاجتماعي إلى: الضمان الاجتماعي لتوفير الغطاء لحالات الشيخوخة والإعاقة والرعاية الصحية، وحد أدنى من فوائد أساسية تشمل شريحة أو شرائح معينة كالمعاش الاجتماعي لكبار السن من المحتاجين أو المنحة العائلية للأمهات اللواتي لهن أطفال صغار، وعوائد التأمين عن البطالة. وتستخدم الإعانات الاستهلاكية في العديد من الدول النامية كوسيلة من وسائل الحماية الاجتماعية. والهدف من ذلك جعل الاحتياجات الأساسية (المواد الغذائية، منتجات الطاقة، وخدمات النقل مثلاً) في متناول المجموعات السكانية الفقيرة. ولتحقيق هذا الهدف تتوجه حكومات الدول إلى الأخذ بالسيطرة الإدارية على الأسعار الاستهلاكية بجعلها دون أسعار السوق السائدة. وتكون الإعانات في هذه الحالة ضمنية وغير ظاهره نظرا لقيام الحكومة بتمويلها من الميزانية العامة أو من خلال الأخذ بسعر صرف مرتفع يجري تحديده بصورة اعتباطية لاستيراد المنتجات المدعومة والذي يؤدي في الوقت نفسه إلى خلق سوق مواز يتم فيه تبادل تلك السلع بأسعار أعلى بكثير من الأسعار الحكومية المدعمة. إن هذا النوع من الإعانات العامة يؤدي إلى زيادة حصة استهلاك المجموعات الفقيرة كما يحقق فوائد جمة للمجموعات الغنية أيضا. لذا كان من الأهمية بمكان شطب دعم السلع التي يتم استهلاكها من قبل الأغنياء بشكل تدريجي والأخذ بمعايير أخرى أكثر دقة من المعيار العام لإعانات المستهلك. إن الإعانات الاستهلاكية تشكل عبئا كبيرا على الميزانية العامة وميزان المدفوعات بشكل لا يمكن

تحمله لفترات طويلة. كما أنها تقف حائلا دون تأسيس نظام سعري حقيقي متوازن إضافة إلى خلق شروط تؤدي إلى التبذير الاستهلاكي للسلع المدعومة.

وتتصف ترتيبات الضمان الاجتماعي في العديد من البلدان النامية بأنها محدودة وتقتصر على جزء من القطاعات أو القطاع العام فقط. والسبب الحقيقي يكمن في عدم إمكانية هذه الدول في دعم مجموعات واسعة من السكان عند حدوث صدمات اقتصادية من جراء التصحيح الهيكلي. على سبيل المثال عدم وجود آلية لضمان العاطلين عن العمل في العديد من البلدان النامية نظرا لحاجة ذلك إلى أموال كبيرة يستعصي على تلك البلدان توفيرها. ففي حالات البطالة يفضل البعض اعتماد نسبة من العوائد الثابتة يتم تحديدها بموجب الحد الأدنى للأجور وبعضهم يوصي بأن تكون مدة دفع هذا النوع من المساعدات محدودة كأن تكون ستة أشهر مثلا وأن يجري استحداث هيئات مخصصة لتوفير فرص عمل للعاطلين. وعند الشروع في عملية الإصلاح الاقتصادي وخلال الفترة الانتقالية لا يسع العديد من الدول توفير الأموال الكافية لتحقيق الأهداف الأساسية لبرامج الحماية الاجتماعية. ويوصي صندوق النقد الدولي في هذا المجال بضرورة قيام الحكومات بالأخذ بمنظومة الأمن الاجتماعي وجعلها جزء مكمل للبرامج الإصلاحية خاصة في عملية إعادة هيكلة مشاريع القطاع العام التي يتوقع أن تفرز نسبة عالية من البطالة بين عمال تلك المشاريع. و يوصى في الفترة الأولى من الإصلاح قيام الحكومات بتقديم الحد الأدنى من الخدمات والفوائد للأشخاص المستحقين وتصعيد شمولية ومستوى الخدمات في فترات لاحقة. وتدعو شروط الإصلاح إلى رفع عمر الإحالة على التقاعد أو المعاش وإلغاء أنظمة المعاشات الخاصة وخفض رواتب المتقاعدين من العاملين و التعديل القياسي للحدود الدنيا من رواتب المتقاعدين في ضوء تقلبات الأسعار العامة من أجل الحفاظ على القيمة الحقيقية للرواتب. بعبارة أخرى، القضاء على كافة الجوانب التي تؤدي إلى عدم توازن النظام التقاعدي العام.

ولتحسين مصادر التمويل يوصى بترتيب أولويات المصاريف الأخرى في الميزانية العامة والعمل على تسجيل الأعمال والمشاريع الجديدة لتوسيع دائرة التمويل ودعم القوانين التي تحقق ذلك. إن على البلدان النامية الآخذة ببرامج الإصلاح الاقتصادي، الاستجابة السريعة في مجال الحماية الاجتماعية من أجل تحقيق التوازن للاقتصاد الكلي وإدامة عملية الإصلاح. لذا كان لزاما عليها إعادة هيكلة الفوائد الاجتماعية المرغوبة واتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين هيكل ضرائب الرواتب واعتماد الوسائل المناسبة التي تؤدي إلى تشخيص المستحقين فعلا لهذه البرامج وحمايتهم من غائلة الزمن.

٧ / ١ / ٢٠٠٦

الأمن الأنساني

تتهدّد دولنا ومجتمعاتنا ومواطنينا دوائر مخاطر مختلفة تنتجها ظروف وعوامل داخلية تتعلق بالجوانب الأمنية والسياسية والأقتصادية والأجتماعية، فأوجدت بيئة غير ملائمة للعيش وللوجود فجعلت من النمو والأزدهار ورفاهيّة المواطنين ضربا من أحلام اليقضة. ان التدهور والتداعي المستمر والمتصاعد رمى مجتمعاتنا في حالات من التهتّك البيئي ومن أبرز مظاهرها نزاعات وأحترابات دينية وعرقية وطائفية وجهويّة. كنتيجة لذلك أندلعت وتوسّعت في محيطنا الجيوسياسي صراعات حول الهيمنة والمصالح أستظلّت بحروب تقليدية وبالأنابة (الحرب العراقية-الأيرانية، غزو واحتلال العراق، لبنان، مصر، ليبيا، سوريا، اليمن) قوّضت البيئة وفكّكت المجتمعات وأربكت المشاهد والعلاقات وأثارت الكثير من الفوضى والغموض والتدمير والكوارث والأزمات ممّا عطّل عمل الدولة والسياسة والدبلوماسية لصالح قوى غاشمة لا يعرف لها هويّة ولاعنوان! ان المخاطر التي نعيشها اليوم تمثّل كارثة على مستوى الأمن القومي والأنساني بكافة أبعاده!

الأمن الأنساني في معناه، توفير الدولة لبيئة ملائمة يتحقّق عندها الأمن الجسدي والمعاشي والأجتماعي للناس وتضمن لهم ديمومة كرامتهم وقيمهم كوجود أنساني من خلال حماية وتنمية حقوقهم وحريّاتهم الأساسية. فواجب الدولة يتوجّه لحو توفير البيئة الصالحة الحاضنة والحافظة التي تمنع عن المواطنين كافّة أشكال العنف والجوع والفقر والمرض والفساد. الأمن الأنساني قيمة كليّة عليا تلزم أيّة دولة وحكومة في أي زمان ومكان توفير العدل للجميع بغض النظر عن أختلاف المواطنين في الجنس او العرق أو الدين وغير ذلك من الفروقات الأنسانية التي أوجدها الله بين البشر. في ضوء ذلك يقع على عاتق الدولة التوجيه وألزام منظوماتها ومؤسّساتها بتحديد مواطن التهديد قبل وقوعها والتصدّي لها وفرض أحترام الأمن الأنساني بكافة أبعاده على الجميع وبدون

أستثناء وتنمية الحقوق الأنسانية نظرا لأن الأنسان يشكّل الغاية النهائيّة لأية برامج للدولة والحكومة.

جوهر الأمن الأنساني يتحقّق عند توفّر بيئة أمنية وسياسية وأقتصادية وأجتماعية وثقافية طبيعيّة وفاعلة من خلال قيام الدولة والحكومة بتصميم هياكل وأجراءات المنظومات والمؤسسات والقرارات الحافظة للبيئة وللحقوق والمصالح. ان تقاطر وتكرار وتعاظم التهديدات وأعمال التدمير في بعض من دولنا باتت خارج حدود الأحتواء والسيطرة والردع ممّا أنعكس في أنهيار وتفكّك المجتمعات وتوسّع دوائر التهتّك البيئي والعنف وأنتقاله بين دول الجوار وفي المحيط الجيوسياسي مشرّعا الأبواب لمزيد من التدخّلات الخارجية.

أن الرعب الزاحف على الجميع، يستوجب أحداث تغييرات هيكلية داخل المنظومات الأمنية والسياسية والأقتصادية والأجتماعية وبصورة مستعجلة لكي يتسنّى وقف التدهور ومعالجة أسباب وجذور المخاطر في محيطها الداخلي والجيوسياسي. وأن عملا واسعا ومعقّدا كهذا يتطلّب التعاون الواسع الجاد والتنسيق المحكم بين المنظومات الوطنية والأقليمية والدولية لتوفير البيئة الحاضنة للأمن والسلام والأستقرار. أن تعاونا ثنائيا ومتعدّدا بات ضرورة أستراتيجية ملحّة لوقف أستشراء وباء الفوضى والتدمير (شبكات الأرهاب العابرة للحدود، تجارة السلاح، تجارة المخدّرات، غسيل الأموال، الفساد المؤسّسي، الجريمة المنظّمة، تجارة الرقيق الأبيض).

ان الهدف المركزي لنظام ايّة دولة عصرية في هذا الزمان هو تحقيق الأمن والسلم ورفاهية الأنسان والمجتمع وتنمية وتطوير التعاون بين الدول. الأمن والسلام والأستقرار المجتمعي شروط مسبقة من أجل تصميم وتنفيذ الأستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج اللازمة لرفاهية المجتمع والمواطنين. فالتنمية والتطوير تتطلّب بيئة طبيعية مستقرّة تعكس هيبة الدولة وأهليّتها في المجتمع الدولي من خلال قدرتها على مواكبة تغيّرات العصر. في ظل العولمة بات التعاون الأقليمي والدولي ضرورة لكونه ينتج فهما وتقاربا في الرؤيا والمصالح ممّا يحفّز الحفاظ على الأمن الأنساني.

أن سلامة منطقة الشرق الأوسط العالم العربي سابقاً تتحدّد وفق درجة تماسك وتعاون دوله حول تنسيق القوة الرادعة التي تستند على فرضيّة أن درء المخاطر عن الجميع يتطلّب تعاون الجميع!

١٤/٥/٢٠١٤

التكاليف الإنسانية والإجتماعية

إن من أهم ما أفرزه احتلال العراق هو دمار رأس المال البشري والتصاعد الحلزوني للتكاليف الإنسانية والاجتماعية. ففي جانب التكاليف الإنسانية قتل من المدنيين العراقيين أكثر من (٢٠) ألف مدني وجرح ما لا يقل عن (٤٠) ألف وقتل من العسكريين ما يزيد عن (٧) آلاف عراقي. كما أن تأثير اليورانيوم الناجم عن استخدام بعض الأسلحة في عملية الغزو بدأت بالظهور على السكان والأطفال الحديثي الولادة. وكنتيجة لما دار ويدور ارتفع معدل الجريمة من قتل واغتصاب وخطف، حيث ارتفع معدل العنف الدموي إلى أكثر من ٣٥٧ شخص شهريا. وهناك ما يسمى بتكاليف حقوق الإنسان الناجمة عن خرق حقوق الإنسان كالسجن الاعتباطي والتعذيب وإساءة معاملة المواطنين كما حدث ويحدث في (سجن أبو غريب). أما في جانب التكاليف الاجتماعية فالبطالة تعتبر من أكبر التحديات التي يواجهها العراق في الوقت الحاضر والتي تقدر بين ٦٠ – ٧٥٪. وتزعم إدارة بوش بأن البطالة قد انخفضت، وقد استند ذلك الزعم على ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من توظيف (١٢٠) ألف عراقي في قطاع الإنشاءات من أصل قوة عمل في حدود (٧) مليون. إضافة إلى ذلك أن معظم عقود إعادة البناء ومنها الإنشائية ذهبت إلى شركات أمريكية بدلا من الشركات العراقية ذات الخبرة. ومن نتائج الفوضى العارمة الحاصلة تدهور البنى التحتية للصحة العامة المتمثلة بالمستشفيات والمستلزمات الصحية وكذلك التعليم الذي يشير تقرير اليونيسيف بأن أكثر من ٢٠٠ مدرسة قد تم تدميرها بالكامل وأن آلاف منها قد نهبت. كما لحق التدمير شبكات الماء والصرف الصحي وتلوث البيئة الناجم عن استخدام الأسلحة المحظورة دوليا والحرائق النفطية والتهديد المتوقع من الألغام المزروعة والتي يقدر عدد ضحاياها بأكثر من (٢٠) شخص شهريا.

ولتقويم غياب الاهتمام بالتكاليف الإنسانية والاجتماعية بشكل موضوعي يجب إلقاء نظرة خاطفة على بعض المؤشرات والتقديرات المالية التي وردت بخصوص إعادة أعمار العراق. حيث قدرت الأمم المتحدة والبنك الدولي احتياجات العراق في عملية

إعادة البناء للفترة الممتدة بين ٢٠٠٥-٢٠٠٧ بحدود (٢٧) مليار دولار حصة القطاعات الاجتماعية منها: البنى التحتية(١٨) والتي تشمل الكهرباء والنقل والاتصالات والماء والمجاري والإسكان والزراعة والري، العمالة(٥)، والماء والمجاري(٤). إلى جانب ذلك قامت سلطة الاحتلال بأجراء تقدير احتياجات القطاعات (١٢ مليار دولار) التي لم ترد في تقديرات الأمم المتحدة والبنك الدولي وللفترة نفسها منها: الأمن والشرطة(صفر)، النفط(٦ مليار)، البيئة(٣مليار)، حقوق الإنسان(٦٠٠ألف دولار)، والثقافة(٨٠٠ألف دولار). وتشير بعض التقديرات المستقلة إلى أن تكلفة إعادة بناء العراق هو بين ٣٥ – ٢٠٠ مليار دولار. وفي ضوء أعلاه نجد أن كثيرا من عناصر التكاليف الإنسانية والاجتماعية الحقيقية قد أهملت وأسقطت من تقديرات خطط وبرامج إعادة بناء العراق. بعبارة أخرى أن تلك الخطط لا تعكس ولا تقر تعويض المواطن العراقي عما لحقه من أذى وتخريب مادي في ثروته الشخصية، وإنساني في تأثيراته السيكولوجية، واجتماعي في قيمه ومعتقداته ومؤسساته. ويبقى الجرح الغائر العميق متمثلا في ما يسمى مجازا "بالتكاليف السيادية" الناجمة عن الاحتلال الأجنبي وغياب حق الوطن في ممارسة استقلاله السياسي والاقتصادي لفترة لا يعرفها إلا الله والأمريكان.

في ظل الظروف الحالية التي يمر بها العراق من احتلال وعدم استقرار في الجوانب الأمنية والمؤسسية، يصبح من الصعوبة بمكان إجراء تقويم موضوعي لأداء الاقتصاد العراقي .

إن تحقق السيادة الوطنية والإرادة السياسية المستقلة وتوفر الأمن والاستقرار تعتبر شروطا أساسية لتصميم وإدارة الاقتصاد. إذ أن غيابها يجعل من أية إجراءات اقتصادية إصلاحية ضربا من العبث. كما أن قيام "سلطة احتلال" بإصدار القوانين التي تعكس قيم وأهداف الرأسمالية الأمريكية يعتبر عملا إجرائيا غير كاف لتحقيق الاقتصاد العراقي "النموذج". وقد يكون من الأفضل قيام حكومة عراقية وطنية تأخذ بالمبادئ الدولية العامة المتفق عليها في عملية الإصلاح الاقتصادي والعمل بشكل مباشر في إيجاد التفاصيل الملائمة لمصلحة الشعب العراقي.

من الواضح بأن سلطة الاحتلال لها أجندتها الخاصة غير المعلنة والتي أحد مكوناتها كما يبدو السعي إلى تفكيك البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعراق وإعادة هيكلتها وفق صيغ يتحدد بموجبها الدور المرسوم "للعراق الجديد". ومن سمات الدور الجديد أن يكون العراق عنصرا "فاعلاً" في المعادلة الاستراتيجية الأمريكية المخطط لها للشرق الأوسط "الجديد". كما أن انبثاق الحكومة الانتقالية المؤقتة بهذا الشكل ما هو إلا نتاج التعقيدات السياسية التي أريد لها وتم فرضها من قبل قوات الاحتلال الأمريكي. من هنا نجد أن من الطبيعي أن يشعر غالبية العراقيين (بالاغتراب) تجاه الحكومة المؤقتة وأن ينظر لها على أنها حكومة (موالية) و (مؤقتة) مما انعكس سلبا على مجمل التعامل معها وكفاءة أداء مؤسساتها.

إلى جانب ذلك فإن السيطرة الكاملة لسلطة الاحتلال على الجوانب المالية للعراق وإدارتها لها "بضمنها العوائد النفطية" وإشرافها المباشر على القطاعات الاقتصادية من خلال "خبرائها ومستشاريها" قد ساهم في وضع القيود على عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية المرغوبة التي يتطلبها الوضع الاستثنائي للعراق. وتجدر الإشارة في هذا المجال بأن القانون الدولي يضع قيودا على سلطات الاحتلال في قيامها بإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية، خاصة تلك التي لها مساس مباشر بمبدأ السيادة والقرار السياسي. من هنا نجد بأن ما قامت به سلطات الاحتلال الأمريكي في العراق من إصدار مجموعة من القرارات المتعلقة بحرية عمل الشركات الأجنبية في العراق ومساواتها بالوطنية وكذلك محاولاتها المتعددة المتشعبة لفرض "مبدأ الخصخصة" على كافة القطاعات الاقتصادية العراقية – ومنها النفط – يعتبر خرقا لما جاء في اتفاقية جنيف لعام **1949** وقرارات محكمة هيج لعام **1907**.

ومما يزيد من حدة المأزق، افتقار الحكومة الانتقالية المؤقتة إلى الشرعية القانونية الكافية لاتخاذ قرارات استراتيجية فاعلة ملزمة، كما أن قيامها بذلك يعتبر مصادرة غير شرعية لحقوق وواجبات الحكومة المزمع انتخابها في كانون الثاني **2005**.

مما تقدم يمكن القول بأن "نعمة" الاحتلال وضعت العراق في دائرة مغلقة من المآزق السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة التي يحتاج الخروج منها إلى رهن النفط العراقي لسنوات طويلة لدى الدول وشركاتها الراعية لهذا الاحتلال.

٢٠١٤/١٠/٢٤

آفاق الأصلاح الأقتصادي

تبرز الحاجة لأعتماد أستراتيجيات وسياسات وخطط تصحيحية عند ظهور مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية تؤدي الى تغيّر البيئة والظروف أو فشل السياسات والخطط والبرامج التقليدية المعتمدة في تحقيق الأستقرار الأقتصادي والنمو المتوازن المستدام. عملية الأصلاح الأقتصادي تتم إمّا عن طريق تصحيح السياسات والخطط والبرامج للوصول إلى الأهداف المطلوبة والمرغوبة سياسيا وأقتصاديا وأجتماعيا أو ترك الاقتصاد الوطني على ماهو عليه لكي تتم عملية التصحيح تلقائيا بتكاليف سياسية وأقتصادية وأجتماعية اكبر نتيجة لأبقاء الأوضاع على ماهي عليه وبدون تغيير.

من الشروط الرئيسية وقبل الشروع في عملية التصحيح الهيكلي، تحقق الأتفاق السياسي حول أهداف التنمية الأقتصادية والسياسات الأصلاحية المطلوبة والمرغوبة أجتماعيا والخطط التنفيذية القطاعية في أطار الأمكانات الماديّة والبشرية المتاحة وقدرة ومرونة أصحاب القرار في أدارة المسارات المعتمدة وعند تغيّر الظروف وتحديد الزمن اللازم لتنفيذ تلك الخطط. من أهم شروط نجاح الخطط ايضا وجود قيادات تنفيذية عليا (الوزراء ورؤساء الهيئات والمدراء) وأجهزة مركزية وقطاعية تقوم بتحليل النتائج المتحققة بشكل دوري من خلال أحكام المتابعة والتنسيق والعمل على حل الأختناقات والمشاكل التي قد تبرز بين القطاعات خلال مراحل التنفيذ.

كما يشترط تحديد أولويّة المشاريع (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة) ذات العوائد الأقتصادية والأجتماعية العالية في أطار أهداف خطّة التنمية وتوفير البيئة المناسبة لتحقيق التكامل والتعاون الوثيق بين القطاع العام والخاص من خلال تعبئة وتوجيه الأستثمارات الداخلية والخارجية بأتجاه المشاريع التي جرى أختيارها وأعتمادها في الخطّة الأقتصادية.

تعاني الدول النامية بصورة عامة من هياكل سياسية وأقتصادية متخلفة تحكمها قيود مؤسّسية ونقص في المعرفة التطبيقية في كيفية التنفيذ والتحكّم بتزامن وأتسّاق مسارات الأصلاحات السياسية والأقتصادية والأجتماعية. كما تعاني تلك الدول من ضعف منظومة مؤسساتها في كيفية تعبئة وادارة الموارد المادية والبشرية باتجاه تطوير الطاقات الأستيعابية للبلد وأدامة عمليتي التنمية والنمو وتحقيق رفاهية المجتمع. ومن أبرز الأخفاقات التي تواجهها الدول النامية ضعف وعجز السياسيين والأقتصاديين في التنسيق معا على تصميم خطط وبرامج وآليات تنفيذية ملائمة بشكل تكاملي في معالجة المعوّقات الهيكلية والمشاكل المستجدّة التي يواجهها الأقتصاد الوطني كنتيجة حتمية لحركة المجتمع في محيطه الداخلي والأقليمي والدولي.

لذا فأن من الشروط المسبقة في أي أصلاح أقتصادي وقبل تحليل ودراسة البيئة، ضمان مركزية القرار السياسي على مستوى الدولة والمجتمع. فعملية الأصلاح تتطلب التعبئة العامّة الشاملة لكافة القوى السياسية والموارد المادية والبشرية التي يملكها الوطن وتوزيعها على أنشطة القطاعات العامة والمختلطة والخاصة، وبما يحقق حاجات الدولة والمجتمع بشكل متوازن.

كما أن من القضايا الرئيسية في عمليتي التخطيط والأصلاح الأقتصادي، القيام بتحليل ودراسة هيكل النظام السياسي ومنظوماته وغاياته وآليّاته خاصّة التي لها علاقة بتصميم وتنفيذ الأستراتيجيات والسياسات والخطط القطاعية ومراقبتها. ومن الخطأ الأفتراض بأن دراسة وتحليل الجوانب السياسية تقع خارج حدود عملية الأصلاح الأقتصادي. كما ان من الخطأ أيضا أن تصمّم الخطط والأنشطة الأقتصادية وفق أهداف وتصوّرات السياسيّين فقط نظرا لأحتمال وجود أختلاف في الرؤية وتضارب في المصالح. لذا يصبح من الضروري جدا تعريف الأهداف السياسية في أطار المصالح الأقتصادية للمجتمع بشكل واضح وصريح وليس العكس.

في ضوء ذلك يمكن القول أن طبيعة عمل وكفاءة أداء المؤسسات السياسية يحدد بالضرورة النتائج التي ستؤول اليها عملية الأصلاح الأقتصادي نظرا لكون عمل الدولة

والحكومة تمثّل آليات وقواعد أختارها المجتمع لكي تحكمه وتنظّم شؤونه وتحقق له أمنه ورفاهيته. لذا فأن نوعية المنظومات السياسية والمؤسسات الأقتصادية وكفاءة أدائها تعتبر عاملا مسيطرا وحاسما في رسم أبعاد مسارات التنمية والرفاهية في أي دولة ولأي مجتمع ولأي زمان.

في ضوء التجارب العالمية، أعتبر النظام السياسي الديمقراطي المنضبط الأكثر مرونة وكفاءة في تعبئة الموارد المادية والبشرية والأكثر قدرة على خلق مؤسسات اقتصادية ومالية ديناميكية في أطار التكيّف والتغيير والنمو والتطور. فقد وجد بأن النظام الديمقراطي يعمل على خلق دوائر من التأثير الديناميكي بإتجاه أستقرار البيئة السياسية والأقتصادية من خلال ضمان تدفق السلع والخدمات التي تقابل الأحتياجات الرئيسية للمواطن والمجتمع والدولة.

أن عملية الأصلاح الأقتصادي تتطلّب قبل أطلاقها أكمال هيكلة المؤسسات السياسية والأقتصادية والأجتماعية وتأهيلها في السيطرة على المسارات المتسارعة التي سوف تنتجها وتفرضها العملية الديناميكية للتغيير السياسي والأقتصادي.

٢٠١٤/١٠/٢٣

أبعاد الأمن الو ـني

"الأستراتيجية فن الممكن، ولكن الذين يستطيعون التمييز قليلون"

في ضوء تطورات وترابط العلاقات العالمية والأقليمية وانتشار الحوكمة المتعددة الأطراف والأبعاد وظهور عوامل غير تقليدية عابره للحدود، جرى اعادة تعريف عناصر "المصفوفة الأمنية" بحيث أصبحت تشمل عناصر جديدة ادّت الى تحول في الرؤية وطبيعة العلاقات والمصالح والتحالفات المتعلقة بقوة الدولة وسلطتها منها على سبيل المثال لا الحصر: الأتجاهات الديمغرافية وعدم التوازن بين ندرة الموارد والأقتصاد، الأمن المائي، الأمن الغذائي، الأمن البيئي والأنساني، الأمن السياسي، الأمن الجيوستراتيجي، الأمن المناخي، الأمن الأجتماعي، الأمراض وغيرها). أصبح ينظر الى توفير الأمن الأنساني على أنّه عنصرا مهما في تحديد مشروعية الدولة السياسية والأقتصادية والأجتماعية نظرا لعلاقته المباشرة بفرص الحياة الحالية والمستقبلية. ففي ظل البيئة العالمية الجديدة أصبح من الضروري أن تقوم الدولة بتحديد مفهوم أمنها الوطني، في ظل تغيّرات البيئة العالمية، من أجل موازنة أستراتيجيّاتها وسياساتها الداخلية والخارجية.

يعتمد استقرار الدولة على عنصرين أساسيّين: قدرة وكفاءة مؤسسات الدولة على مواجهة الصدمات، وكفاءة تلك المؤسسات في عدم أنتاجها للمآزق والكوارث والمشاكل السياسية والأقتصادية والأجتماعية. مثال ذلك: أعمال الحكومة والقضاء والأقتصاد، أستقلال المؤسسات السياسية عن بعضها البعض وحريّة الأعلام، تحجيم تأثير الجيش على السياسة والقدرة على حصر السلاح بمنظومات الدولة الأمنية، السيطرة على الحدود ومنع عبور السلاح والمخدرات والمخربين، حماية حقوق المواطنين داخل وخارج أراضيها..الخ. ومن بين المآزق والأزمات أيضا من له علاقة بمفهوم مشروعية الدولة وسلطاتها، قدرة مؤسسات الدولة والحكومة في السيطرة على أبعاد

الأقتصاد السياسي بأتجاه تسريع عملية التنمية السياسية والأقتصادية والأجتماعية بشكل متوازن وبما يحقق الأمن والأستقرار.

من التحديات التي تقف حائلا دون صياغة مصفوفة أمنية، عدم وضوح الرؤية لدى الدولة في التفريق بين أمن السلطة والأمن الوطني وبالتالي أخفاقها في تحديد الأولويات بين الأمن الداخلي والخارجي أضافة الى غياب الرقابة ومعايير الحوكمة عن ممارسات بعض المؤسسات الرئيسية الحسّاسة التابعة للدولة. فمن المعروف أن ضعف القوة المركزية للدولة على أحتواء المشاكل الداخلية في المدى المنظور والمتوسط سيؤدي الى التفكك المجتمعي وانتشار الفوضى المتعددة الأبعاد وتآكل هيبة الدولة وقدرتها على حل المشاكل السياسية والأقتصادية والأجتماعية والبيئية وضعف مؤسساتها أمام التأثيرات الخارجية. هناك علاقة بين تأثير درجة أستقرار وتماسك الدولة داخليا وشكل ونوعية علاقاتها الخارجية في الأنغلاق والأنفتاح على الغير، فالأنظمة 'المنغلقة' تكون في المعدّل هشّة عند تعرضها لعوامل خارجية على العكس من الدول المنفتحة المتماسكة. الأنفتاح على الخارج يعتبر احد المعايير التي تمتحن بها قدرة الدولة والمجتمع ومؤسساتها على التفاعل مع تغيّر الأتجاهات العالمية المتسارعة ومرونة المسارات الداخلية في التلقّي والأستجابة لتلك المتغيّرات. ومن شروط الأنفتاح الناجح في العلاقات الخارجية، وجود وعي مجتمعي موحّد في الأنفتاح مما يدعم عملية تحقيق التوازن بين عمل الدولة والمجتمع والقدرة على أنتاج الحلول للمشاكل السياسية والأقتصادية والأجتماعية وثقة المواطنين بشرعية الدولة وحلولها. وللتحول من دولة 'منغلقة' الى 'دولة منفتحة'، يتطلب الأمر أعتماد برامج أصلاحية ديناميكية خلال فترة أنتقالية تتسم بعدم الأستقرار، نظرا لصعوبة ضبط مسارات الأنتقال من نظام قديم الى نظام جديد لم يختبر بعد. ومما يزيد من صعوبة الأنتقال، أعادة توزيع رأس المال الأقتصادي وفق منظور جديد يختلف عن المفاهيم والمسارات والأنشطة التي كانت سائدة قبل عملية الأصلاح.

ان النجاح في اعادة هيكلة مؤسسات الدولة والمجتمع بصورة صحيحة ومتوازنة ينتج بيئة أفضل لديمومة الأمن والأستقرار والبناء. وفي ضوء التجارب العالمية يمكن

القول أن الدول النامية (أو الآخذة في النمو) تمر بمرحلة أو مراحل انتقالية تكون خلالها عرضة للخلافات والعنف الآيديولوجي والسياسي والعرقي والأثني والطائفي حول مدارات السلطة والحكم وتوزيع الثروة الوطنية. وان عملية الأصلاح والتغيير تكون مرهونة بنوعية التطورات الداخلية خلال المرحلة الأنتقالية و بحجم وتأثير العوامل الخارجية الداعمة لعملية الأنتقال أو الوقوف بالضد منها. ولتحقيق النهوض الشامل المتوازن المتّسق، تحتاج الدولة ومنظوماتها الى تفعيل الأرادات الجمعيّة لضمان أنسيابية المرحلة الأنتقالية بكلف معقولة مسيطر عليها. أن نجاح عمليتي الأصلاح والنمو تتطلب توفّر قيادات مهنية كفوءة نزيهة موحّدة قادرة على تصميم وتفعيل برامج قطاعيّة لتوظيف الموارد الماديّة والبشرية بشكل تكاملي أمثل خاصّة الطبقة الوسطى في المجتمع لكونها العامل الرئيسي في عملية النهوض والأنطلاق. فالفترة الأنتقالية تتطلب قيادات منتقاة تتسم بالرؤية والتصرّف الحكيم بأتجاه أعادة تشكيل عناصر الأمن الوطني في أطار من المعرفة، القوة، السلطة، القانون، وتوازن المصالح في الأقتصاد والمال.

٦ / ٥ / ٢٠١٣

القسم الخامس

العراق بين الهيمنة والتسلّط

(لم ير في حياته كلّها سوى خواء يلد خواء ... فعرف مرارة ان يعجز الأنسان حتّى عن أن يأمل نهارا أو يحلم ليلا)

الورم ... ابراهيم الكوني

النزاعات الأقليميّة والأحلاف

يعكس التأريخ العربي المعاصر محدودية قدرة المنظّمات الأقليمية في أيجاد مخارج وحلول للعديد من النزاعات بسبب الخلافات بين الدول والضعف العام ومحدودية القدرة على المستوى الثنائي والأقليمي وهيمنة قوى عظمى على المسرح الجيوسياسي ممّا أدّى الى تعطيل المبادرات وتطوّر أساليب حل النزاعات والصراعات. لذلك كلّه، درج العرب على الأستعانة بقوّة عظمى او قوى دولية تكون في العادة غير راغبة فعلا في تطوير حلول وتسويات خارج أستراتيجيّاتها ومصالحها الخاصة بمعزل عن ما يجري بينها من تحالفات وتسويات في مناطق أخرى من العالم قد تفوق بأهميّتها ما يحدث في بعض الدول العربية أو كامل الأقليم (الصراع الأسرائيلي-الفلسطيني، وحرب الخليج الأولى والثانية..). تقوم الدول الكبرى المهيمنة بترحيل بعض النزاعات الأقليمية المنتقاة الى المجال الدولي لأحتوائها وحصرها وايجاد الحلول لها لكي تتفادي النتائج غير المرغوبة التي قد تفرزها تلك الصراعات والتي قد تكون سببا في تفريخ أزمات ومعضلات أخرى تحرج مواقف القوى العالمية أمام حلفائها من الدول ذات العلاقة (أنهاء الحرب العراقية-الأيرانية). ليس بالضرورة أن تكون المحافل الدولية (الأمم المتحدة، ومجلس الأمن) منبرا مناسبا فاعلا لحل المشاكل الأقليمية نظرا لتقاطع وأختلاف مصالح الدول الكبرى ومستويات علاقاتها الأستراتيجية مع دول الأقليم. فالتطاحن والتوافق وأبرام التسويات والتنسيق بشانها داخل المنابر الدولية سمة معروفة مشابهة لما يحدث في المنظومات الأقليمية سببه صراع القوى الكبرى على مناطق النفوذ التي قادت لحروب مدمّرة وحروب باردة منذ عام ١٩٨٢ (الخليج، جنوب شرق أوربا..) بشكل مباشر أو بالأنابة من خلال حلفائها ووكلائها. أحداث القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين خير مثال على وجود توافق وتنسيق غير معلن حول كيفية ادارة الأزمات من خلال عدم التدخّل واحترام المصالح في المناطق الساخنة التابعة لتلك القوى (الحرب على العراق ٢٠٠٣).

الأهميّة الجيوسياسية للأقليم ومفهوم وطبيعة عناصر القوة وأبعادها وصور الصراع بين اللاعبين صغارا وكبارا داخل الأقليم وخارجه قد يقف حائلا دون تطوير مؤسّسات وآليات أقليمية فاعلة (أيران، السعودية، تركيا، اسرائيل) ممّا يدفع قيام بعض الدول بطلب المساعدة أوالتدخّل الدولي ممثّلا في مجلس الأمن أو منظّمات معينة كالناتو أو الأستعانة بقوى يجري أنتقاؤها، يعتقد بأن لها القدرة والتأثير ولها من الحوافز الكافية للتدخل وتقديم الدعم المطلوب. ومن أساليب الأحتواء لأبقاء بعض النزاعات محصورة في دائرة مغلقة أستحداث منصب "المبعوث الشخصي" للأمين العام للأمم المتحدة أو الأتفاق على تشكيل "فريق خاص" يوكل له البحث في مشكلة ثنائية أو أقليمية معينة بعيدا عن المنابر الدولية.

حل النزاعات الأقليمية قد تجد لها مخرجاً عن طريق البدء بحل النزاعات الثنائية الأكثر تهديدا والأنتقال بعدها بشكل تدريجي الى مرحلة الحل الأقليمي الشامل الذي قد يتمخّض عنه انشاء معاهدة دفاع وأمن وتعاون أقليمي طويلة الأمد لها مجلس يعمل كآلية لأعادة هيكلة المصالح الأقليمية. معاهدة كهذه ستتضمّن مباديء وقواعد وآليات اجرائيّة قادرة على أحتواء ومعالجة المشاكل في المدى القريب والمتوسّط وبالتالي تفادي المخاطر المستقبلية المحتملة.

ان أنبثاق مجلس للأمن والتعاون سواء اكان ثنائيا أو متعدّدا تحكمه معاهدة طويلة الأمد يساعد على توزيع أدوار القوة والمصالح بين الدول من خلال توثيق العلاقات التنسيقية بين المؤسسات والمنظومات ذات العلاقة بالمجالات الأمنية والأقتصادية والأنسانية (الدفاع والأمن، الطاقة، المياه والزراعة، التجارة والأسواق الداخلية، أنتقال العمالة، الصناعة، اعمار وبناء، توسيع وتطوير الخدمات المصرفية والمالية والتكنولوجية، البنى التحتية، وغيرها). ان نجاح عملية التنسيق في المجالات السياسية و الأمنية والأقتصادية والأنسانية سيقود الى توحيد وتطوير وتنمية العلاقات الخارجية لدول الأقليم لتعظيم المصالح الكلّية بعيدا عن المخاطر وبأتّجاه أنبثاق كتلة سياسية-اقتصادية مؤثّرة في المحيط الدولي. من جملة فضائل وجود مظلّة فاعلة للأمن

والتعاون عقد الأجتماعات الدورية بين قيادات الأقليم التي ستساعد بشكل مباشر على ازالة الشكوك، تعميق الوعي وتطوير أساليب العمل المشترك بأتجاه توحيد المواقف في مواجهة النزاعات والصراعات الداخلية والتهديدات الخارجيّة. من الحكمة ان تعمل الدول الأقليمية على فك أرتباط سياساتها الوطنية بأستراتيجيّات الصراعات والنزاعات ذات الأبعاد العالمية المبهمة (خطراسلحة الدمار الشامل العراقيّة، القاعدة، الخطر الليبي، داعش كقوّة تهديد عالميّة ...).

النزاعات والصراعات والحروب التي مرّت بها منطقتنا العربية وما نجم عنها من كوارث وأزمات وكلف أنسانية وماديّة هائلة تجيز لنا ان نتسائل: لماذا لا تقام أحلاف أقليمية أو دولية قويّة ملزمة وملتزمة ترصد لها الموارد المالية واللوجستية للقضاء على الجوع والفقر والجهل والبطالة في عالمنا العربي الثري البائس؟!

١٧ / ٩ / ٢٠١٤

حروب الأنابة في العراق

في ربيع عام ٢٠٠٢ جرى الأتفاق في جنيف بين الأدارة الأمريكية وأيران على ان تلعب الأخيرة دورا "مفيداً" عند حصول الأحتلال من خلال التنسيق والأيعاز لبعض من المنظوماتها الشيعية العراقية بالعمل على دعم الأستقرار السياسي وإقامة مؤسسات الدولة وتشكيل حكومة غير دينية وإعادة الأعمار وعدم مقاومة المحتل. هدفت إيران من الصفقة، التوصل إلى تفاهم إستراتيجي طويل مع الولايات المتحدة الأمريكية يقر دور ومصالح أيران في العراق، دعم الأيرانيين بالمطالبة بالتعويضات عن الحرب الأيرانية-العراقية، والأعتراف بدورها الأمني الأقليمي في المنطقة. أهمية أيران في العراق ناجمة عن تمكّنها من آليات قادرة على أحتواء الشبكات الأجتماعية العشائرية العراقية المعقّدة ولروابطها التأريخية الوثيقة مع البعض من قيادات الفصائل الكردية وقدرتها في التأثير على القرارات.

إيران في العراق تتصرّف بحذر ومهارة كبيرة، وقياداتها تتصف بالذكاء والدهاء والمراوغة في ادارة موضوعات التقاطع بين الأيديولوجية المعلنة والأستراتيجية الباطنيّة لها. إن الأدارة الأمريكية تتجنّب التورط المتعمد مع إيران نظرا لأمتلاكها مفاتيح مهمة تمكّنها من تحويل المأزق الأمريكي الراهن إلى هزيمة وفشل ذريع من خلال قدرتها على تأجيج حروب أنابة ضدّ المصالح الأمريكية على طول المنطقة وعرضها يساعدها في ذلك نفوذها المخابراتي والعسكري والسياسي والديني والطائفي المنتشر على عموم المنطقة. يرى بعض المحلّلين والمراقبين أن من الخطورة بمكان دخول أمريكا بحرب مع إيران لأن القيام بذلك قد يعيد ترتيب أوضاع المنطقة لصالح روسيا والصين واليابان. لذا أوصى الخبراء الأستراتيجيّين بأن تعمل أمريكا على أضعاف التحالف الأيراني السوري واجراء مفاوضات ثنائية منفردة معها بعد أقصاء التأثير الأيراني عن العراق والخليج ولبنان وفلسطين. في إطار هذا النهج عرضت تركيا على سوريا إستعداد

إسرائيل ارجاع كامل مرتفعات الجولان مقابل تطبيع العلاقات بين البلدين بشرط إنهاء علاقاتها مع كل من إيران وحزب الله وحماس.

هناك أعتقاد عام بان أيّ هجوم أمريكي أو إسرائيلي على إيران سيحدث كارثة بالموقف الأمريكي في العراق وفي المنطقة نظرا لقدرات إيران المتشابكة في الهجوم المضاد وإشاعة الفوضى وما نشهده اليوم على الساحة العراقية نموذج للفوضى. ولتفادي الكلف العالية يبدو ان أمريكا وإسرائيل تعملان على التوصل لصيغة استراتيجية مشتركة للتسوية مع إيران وتفادي المواجهة معها داخل العراق وخارجه. ولحين التوصل الى الأتفاق المشترك تبقى السياسة المفضّلة التي ستنتهجها أمريكا هي الحفاظ على التوازن بين القوى اللاعبة على الساحة العراقية محاولة التوصل الى حل متوازن بشأن قدراتها النووية مقابل دورا إيجابيا لأيران في العراق والمنطقة.

يرى أكثر المراقبين عدم وجود حلول مؤكدة في المدى المنظور، بل هناك سيناريوهات متعددة محتملة أولوياتها مرهونة باتفاقات تجري حاليا في الخفاء:

- السيناريو الأول، أن تتوصل أمريكا مع إيران إلى اتفاق يساعد على خفض العنف في المنطقة وفي العراق كمرحلة اولى لكي يتسنى بناء الدولة وتمكين الحكومة القادمة.
- السيناريو الثاني، تعاظم التأثيرات الخارجية التي ستبقي على فشل دولة العراق بسبب إحتدام النزاعات والصراعات حول السلطة والثروة النفطية.
- السيناريو الثالث، تطوير تفاهم مشترك بين امريكا وأيران (غير معلن) حول مصالح مشتركة يجري الاتفاق عليها منعاً للتفكك الكلي للعراق.

ويعمل الأمريكان في الوقت الحاضر على:

(١) توفير درجة من الأمن والأستقرار من خلال تحقيق تفاهم سياسي بين الفرقاء السياسيين المعتمدين وأستخدام القوى الأمنية لتحقيق أمن جماعي للعراقيين بشكل حيادي.

(٢) تحقيق حوكمة فاعلة وقوى أمن منضبطة في إطار البرنامج الأمريكي للعراق.

(٣) إستخدام العوائد النفطية بشكل يعمل بإتجاه ترسيخ المناطقية والطائفية والعرقية والعشائرية.

إن ما يحدث من كوارث وتداعيات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وإنسانية في العراق وسوريا وليبيا ولبنان واليمن والبحرين وفلسطين هي نتاج "حروب إنابة" تضطلع بها المنظومات العسكرية والأمنية والمخابراتية والسياسية والأقتصادية التابعة للقوى المنشئة لها. أن ما يحدث من حروب محليّة (وربما أقليمية قادمة) هي نتيجة لأعادة بناء أستراتيجيات وقوى وموارد ودفاعات القرن الجديد ضريبتها "آلام ولادة شرق أوسط جديد" على حد قول كونداليسا رايس.

أن احتلال وتدمير العراق أصاب الدول العربية بالضعف وعرّض أمن الخليج وأقتصاده لمخاطر متعدّدة الأبعاد وضمن لأسرائيل ميل ميزان القوى اللاعبة أقليميا إلى جانبها لفترة طويلة من الزمن. وضعف وتدمير العراق أكسب إيران النفوذ الجيوسياسي والقوة الأقليمية لكي ترتهن بعضا من عناصر القدرة والهيمنة. إن إيجاد نظام دولة ديمقراطية حقيقية في العراق سيؤدّي الى تطويق وتحجيم إيران ويجعل منها هدفا يتعذر الدفاع عنه!

٢٠١٤/٦/٣٠

القواعد العسكرية الأمريكية

القواعد العسكرية جزء من خطة عالمية تعمل كآلة أستراتيجية غرضها التوسع والأمتداد والردع والأحتواء (الحد من الأمتداد الأقليمي لأيران وأحتواء برنامجها النووي، الهيمنة والسيطرة على المناطق الغنية بالنفط والغاز كالعراق والخليج ..). ينظر للقواعد على أنّها حدود متقدمّة يجري من خلالها تطويق الخطر وتحجيم المنافسين (الصين، روسيا، اليابان، الهند، دول جنوب شرق آسيا..).

الصناعة العسكرية والرأسمالية توئم متلازم يكمّل أحدهما الآخر لتحقيق السيطرة والهيمنة والتراكم الرأسمالي (سلطة القوة والمال). لذا فالولايات المتحدة الأمريكية تنظر لقواعدها المنتشرة الممتدّة حول العالم على أنها "مستعمرات" لضمان مصالحها الكونية (كولومبيا، شمال أفريقيا، الشرق الأوسط ، الفلبين، وأندونيسيا، وغيرها). ففي تلك القواعد يجري توظيف جنود وجواسيس وفنيّين وخبراء ومقاولين مدنيين أجانب ومحلّيين. وللولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة عشر قوة بحرية ضاربة ممثّلة في بوارج وحاملات طائرات عملاقة هدفها السيطرة على المحيطات والبحار وكذلك قواعد سريّة خارجية تقوم بمراقبة الأتصالات العالمية والبريد الألكتروني. وتشير تقارير بعض المراكز الأستراتيجية ان لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) بحدود ٧٠٢ قاعدة عبر البحار متواجدة على أرض ١٣٠ دولة وقد يصل العدد الى ١٠٠٠ نظرا لعمل البعض منها تحت أغطية سريّة مختلفة كالموجودة في بريطانيا (القوة الجوية الملكية Royal Air Force Bases). الشركات الأمريكية العملاقة العابرة للقارات تقوم بتوفير الخدمات العصرية اللازمة لسكنة تلك القواعد: Kellog,Brown & Root....Dyncorp & Vinnel فتحقق من جراء ذلك أرباحا عظيمة لصناعاتها ولقطاعات أقتصادية أخرى واسعة. إن التواجد المتقدم للقواعد وما يصاحبه من إنفاق هائل له مايبرره من النواحي الجيوستراتيجية والسياسية والأقتصادية في إطار ضمان

سيادة الهيمنة الرأسمالية للأقتصاد الأمريكي (حراسة الحقول النفطية و خطوط أنابيب النفط والغاز / الخليج، بحر البلطيق..).

يحدث وجود القواعد العسكرية تأثيرات سياسية وإقتصادية غاية في الأهميّة في الدول المضيفة لها حيث يشكّل أنفاق القواعد وزنا كبيرا بالنسبة لأنشطة بعض القطاعات الأقتصادية المحلية كما أن وجود وإنسحاب تلك القوات يشكل هو الآخر عبئاً ماليا كبيرا على تلك الدول من خلال إضطرارها لأنفاق أموال طائلة على أصلاح التخريب الذي تحدثه تلك القواعد في البنى التحتية والبيئية والأنسانية وما ينجم عنها من خلل في الأستقرار السياسي والأقتصادي والأجتماعي (التأثير السلبي على منظومة القيم الأجتماعية السائدة، الأضطرابات السياسية، إزدواجية الأقتصاد الوطني، التضخم، خسارة العوائد الناجمة عن عقود التأجير الطويلة الأمد للقواعد، ما ينفق محليا بعد إنسحاب القوات الأجنبية).

لأسباب خارجية وداخلية تتعلق بالقيود المفروضة وترشيد الأنفاق، تفكر الولايات المتحدة الأمريكية غلق بعض القواعد خاصة التي أنشأت أيام الحرب الباردة (ألمانيا، كوريا الجنوبية، وربما أوكيناوا في اليابان) ونقلها إلى دول فقيرة ذات انظمة ديكتاتورية على أستعداد لقبول الشروط القاسية للأتفاقيات 'Status Of Forces Agreement' التي ستمنح القوات الأمريكية أستثناءات وإعفاءات خاصة في موضوع الحقوق القانونية والمادية والأقتصادية والبيئية.

إن الخطط النهائية للتوسع أو تقليص نشر القواعد العسكرية الأمريكية حول العالم لا تزال تناقش في دوائر القرار في ضوء النتائج التي ستتمخض عنها تجربة إحتلال واعادة أحتلال العراق والقواعد العملاقة التي أنشأت على أراضيه. التجربة الأمريكية في العراق أشارت بما لايقبل الشك أن وجود القوات الأمريكية في تلك القواعد قد فاقم من الأخطار المحيطة بها وبالبيئة السياسية والأجتماعية الوطنية. وهناك خلافات دائرة بين البنتاجون ومجلس الشيوخ حول خيارات الأستمرار في التوسع في نشر القواعد الخارجية على حساب القواعد الداخلية أو تقليصها وسحب القوات منها إلى

الداخل. لكن هناك موقف أمريكي قوي بالضد من فكرة تقليص القواعد الداخلية والتوسع عبر البحار.

يرى المؤرخ العسكري البريطاني **Correlli Barnett**، "أن غزو الولايات المتحدة الأمريكية لكل من أفغانستان والعراق قد وسّع من "العمليات الأرهابية" وأن سياسة إقتحام أبواب دول ذات مجتمعات إنسانية معقدة التركيب ذات تأريخ عريق تحت حجَج واهية "كالحرية والديمقراطية" تعتبر سياسة خاطئة. وان ما تحتاجه أمريكا في تعاملها مع الدول المعنية إعتماد أساليب بارعة ورقيقة تعتمد الفهم العميق لطبيعة شعوب تلك الدول وحضاراتها. إن مثل هذا الفهم يفتقر إليه الساسة الكبار الموجودين في واشنطن خاصة في البنتاجون". وكان رد رامسفيلد عليه "أن الحرب على الأرهاب يمثل جزء يسير من أهداف الأستراتيجية العسكرية الأمريكية، وإن السبب الحقيقي من وراء إنشاء هذا الحزام الجديد من القواعد العسكرية حول المعمورة هو لتوسيع الأمبراطورية الأمريكية وفرض سيطرتها العسكرية على العالم"!

٦/ ١٠ / ٢٠١٤

الأقتصاد العراقي تحت الاحتلال

اعتقد الكثيرون بأن غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق واحتلاله سيكون بداية جيدة للشعب العراقي و فرصة ذهبية للولايات المتحدة الأمريكية لأن تبني "الدولة النموذج". ولتحقيق ذلك النموذج قامت سلطة الائتلاف، بريمر، بإصدار مجموعة من القوانين هي في جوهرها عبارة عن إجراءات إصلاحية تم تطبيقها في منتصف تسعينات القرن الماضي على اقتصادات أوروبا الشرقية بافتراض أنها صالحة للتطبيق في نظم تمر بمرحلة انتقالية. أوعزت أمريكا إلى صندوق النقد الدولي بفرض تطبيق برامجه الإصلاحية وإعادة هيكلة الاقتصاد والمؤسسات في مقدمتها القطاع النفطي والتوصل إلى جدولة الديون خاصة مع الدول الخليجية. في أيلول عام ٢٠٠٤ وافق العراق على العمل مع الصندوق لأعادة هيكلة اقتصاده مقابل تسهيلات مالية قيمتها ٤٣٧ مليون دولار. واعتقد الكثيرون بأن تلك القوانين والإجراءات قادرة على تغيير الاقتصاد العراقي وجعله من أكثر الأنظمة الاقتصادية انفتاحا في المنطقة العربية. إلا أن واقع الحال بين فيما بعد أن إصدار تلك القوانين في ظل الظروف والتداعيات التي أوجدها الاحتلال تمثل تمنيات وأحلام مهندسوا الهيمنة والغزو الرأسمالي. بعد أكثر من عشرة أعوام على احتلال العراق لا يزال الغموض يحيط بالفوضى السياسية والاقتصادية القائمة التي أدت إلى تداعي القطاعات الاقتصادية والبنى التحتية لأسوء مما كانت عليه من قبل ٢٠٠٣ نظرا لعظم حجم الكوارث وتأخّر برامج إعادة التأهيل والأعمار للقطاعات الرئيسة بسبب غياب الأمن وقلة وسوء إدارة الأموال المتاحة للبناء:

١) العوائد النفطية كانت ولا تزال تحت السيطرة الكاملة لأمريكا وغير معروفة تفاصيلها بدقة نظرا لإحاطتها بالتعتيم وعدم الوضوح. وأشار التقرير الذي صدر عن: General Accounting Office أن عقودا تبلغ قيمتها مليارات الدولارات تم صرفها من صندوق التنمية العراقي من دون أن تجري مراجعتها من قبل أية جهة مستقلة. كما وصفت اللجنة التابعة لمجلس الشيوخ أن أموال

عراقية صُرفت (٢٠ مليار دولار) قبل انتقال السلطة للعراقيين بأسبوع جرى عليها التبذير والاحتيال والاستغلال. فعلى أية سلطة استندت الولايات المتحدة الأمريكية في صرفها الأموال بعد أن جرى تسليم السلطة الى الحكومة الموقته (٢٨/ ٦/ ٢٠٠٤)؟ وتقول المتحدثة الرسمية الأمريكية في بغداد أن الاستمرار في صرف الأموال قد جرى بالاتفاق بين سلطة التحالف المنحلّة والمسؤولين العراقيين.

٢) بالرغم من العديد من المانحين الدوليين المعلنين عن التبرع بمليارات الدولارات في الواقع لم يستلم منها إلا القليل حيث أن بعض الدول الأوروبية تلكّأت في إيداع حصصها نظرا لانعدام الأمن وخوفها من أن تستخدم أموالها في تمويل عمليات تعود منافعها للمقاولين الأمريكان. ومن المعتقد ان سبب التلكؤ (إلى جانب أسباب أخرى) هو عدم وضوح الدور الأوروبي السياسي والاقتصادي في أطار الهيمنة الأمريكية في إدارة شؤون العراق.

٣) استنزاف حصة كبيرة من الأموال المخصصة فى مصروفات أمنية (أكثر من ٣٦٪من تكلفة المشاريع) بدلا من صرفها على تأهيل مشاريع الماء والكهرباء والشبكة الصحية. فقد اعلن البنتاجون أن هناك ما يقرب من ٦٠ شركة أمنية خاصة تعمل في العراق لها من العاملين بحدود ٢٥,٠٠٠ يتقاضى الواحد منهم ٣٣,٠٠٠ دولار شهريا في المعدل.

٤) اعلنت منظمة الشفافية الدولية Transparency International (TI) ان العراق "سيصبح أكبر فضيحة فساد في التأريخ إذا لم يأخذ بالمعايير المقترحة والملحة للغاية".

٥) ارتفاع البطالة لأكثر من ٦٥٪ وانخفاض مستوى المعيشة وزيادة الفقر وسوء تغذية الأطفال.

٦) التصاعد الحلزوني للتكاليف الانسانية والاجتماعية الناجمة عن التخريب المادي واستمرار العنف وعدم الاستقرار.

ما قامت به سلطات الاحتلال الأمريكي من إصدار قرارات يعتبر خرقا لما جاء في اتفاقية جنيف لعام 1949 وقرارات محكمة هيج لعام 1907. إن السيطرة الكاملة لسلطة الاحتلال على الجوانب المالية للعراق وممارساتها في الإدارة والإشراف المباشر على القطاعات الاقتصادية من خلال خبرائها ومستشاريها يعتبر هو الآخر عملا غير قانوني. مما زاد من حدة المأزق افتقار الحكومة الانتقالية المؤقتة إلى الشرعية القانونية الكافية لاتخاذ قرارات استراتيجية فاعلة ملزمة كما أن قيامها بذلك يعتبر مصادرة غير شرعية لحقوق وواجبات الحكومة المزمع انتخابها في كانون الثاني 2005.

مما تقدم يمكن القول أن الاحتلال وضع العراق في دائرة مغلقة من الكوارث السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة التي يحتاج كسرها إخراج المحتل وقيام حكومة عراقية وطنية تأخذ بالمبادئ الدولية العامة المتفق عليها في عملية الإصلاح والتنمية الاقتصادية.

٢٠١٤/١٠/٢٤

قرارات أمريكية

قامت سلطات الاحتلال بإصدار مجموعة من القوانين الأستراتيجية هدفت الى: الانفتاح التام للمؤسسات العراقية على العالم، اعتماد حوافز قوية ومغرية لتطوير نشاط القطاع الخاص، تحقيق التقارب والتكامل الاقتصادي والمالي مع المؤسسات الدولية، اعتماد أفضل المعايير والإجراءات الدولية وتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الاجتماعية. ولتحقيق تلك الأستراتيجية تركزت الإصلاحات المقترحة حول خمسة مواضيع رئيسية:

- للمستثمرين الأجانب نفس حقوق الشركات الوطنية في تملك الموجودات العراقية (١٠٠٪ باستثناء إنتاج وتصفية النفط) والحرية في اخراج كامل الأرباح.
- السماح للبنوك الأجنبية بشراء أسهم في المؤسسات المالية العراقية.
- العمل على خصخصة المشاريع الحكومية باستثناء القطاع النفطي.
- تحديد السقف الأعلى لضرائب دخل الأفراد والشركات ب ١٥٪.
- خفض الرسوم الجمركية إلى ٥٪ وإعفاء الإستيرادات الإنسانية منها.

يعتبر النظام الضريبي المقترح من التطبيقات الكلاسيكية التي تهدف إلى خلق الحوافز المؤثرة على الاستثمار والعمالة وتحجيم القطاع العام والمساواة بين القطاعات الاقتصادية في الضرائب المستقبلية وخفض التكاليف الإدارية لجمع الضرائب وتحقيق الشفافية والقضاء على الفساد بشكله العام والخاص.

أضافة لذلك، أوصت الأمم المتحدة بضرورة بدء البرنامج الإصلاحي في قطاع المصارف الذي يعتبر عنصرا رئيسيا في النظام المالي. وعلى ذلك أصدرت سلطة الاحتلال القانون ٤٠ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته في القانون ٩٤ لعام ٢٠٠٤ الأحكام المنظمة لإنشاء النظام المصرفي في "العراق الجديد". وفي آذار ٢٠٠٤ صدر قانون البنك

المركزي العراقي الذي مُنح الاستقلالية الكاملة بعيدا عن أي شكل من أشكال سيطرة الحكومة، في مقدمة ذلك قيام سلطة الاحتلال بتعيين محافظ البنك المركزي العراقي بموجب عقد خاص لمدة خمسة سنوات. أهم ما جاء في القانون استقلالية البنك المركزي عن وزارة المالية وبالتالي لا يتوجّب عليه إقراض الوزارات العراقية، وله الحق في اعتماد اليات سياسة نقدية مستقلة: سعر الصرف، وكيل مالي للحكومة، إقراض البنوك التجارية الحكومية بنفس الشروط الممنوحة إلى البنوك الخاصة وإجازة البنوك بضمنها البنوك الأجنبية. في هذا الإطار أخذ البنك المركزي بمبدأ تحرير "سعر الفائدة" وجعلها تتحدد بموجب عوامل السوق.

من أكبر التحديات الاقتصادية-المالية: القدرة على رسم السياسة النقدية من خلال تنظيم وتحديد سعر الفائدة، الإقراض، شروط العرض والطلب على النقد الأجنبي، كمية النقود في التداول، ربط البنوك مع بعضها البعض من خلال نظام المدفوعات والتسويات المالية. ونظرا لتخلف الأسواق المالية القائمة وغيابها وفق التشكيلات الحديثة المرغوبة، يرى البعض صعوبة لنجاح البنك المركزي في تعديل الأساس النقدي ووضع سعر فائدة مؤثر وتحقيق الاستقرار السعري وتطوير النظام المالي للسوق وبالتالي التمهيد لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. اعتمد البنك المركزي العراقي سياسة " تعويم سعر الصرف المدار" حيث يقوم البنك بالتدخل في شراء وبيع العملات الصعبة "الدولار" لمنع تدهور القيمة الشرائية للدينار. يعتبر مثل هذا التصحيح مكلفا بالنسبة للعمالة والأجور والأسعار كما أنه لا يعتبر كافيا لمعالجة ما يحدث من تدهور. إن اعتماد سياسة "سعر صرف مرن" تعتبر من أضعف الوسائل الاقتصادية في معالجة مشكلة البطالة المستفحلة، فوحدها لا تكفي لتحقيق الاستقرار المحلي بل يجب استكمالها بسياسة مالية فعالة إلى جانب إجراءات اقتصادية عديدة أخرى. إن درجة مرونة سعر الصرف تعتمد على هدف السلطات في الاختيار بين كبح جماح سعر الصرف وبين السيطرة على التضخم باستخدام سعر صرف اسمي يعمل على امتصاص الصدمات. ولحين استكمال تطور مؤسسات نقدية ومالية فاعلة مستقرة، قد

يكون من الأفضل في الوقت الحاضر اعتماد سياسة تزاوج بين إدارة وتنظيم أسعار الصرف المعوّمة وموازنتها مع الأموال النفطية بعد تحررها من سيطرة سلطة الاحتلال.

إلى جانب ما تقدم هناك العديد من المواضيع التي يجب على البنك المركزي العراقي التركيز عليها ومتابعتها منها: تطوير خبراء قادرين على التنظيم والإشراف خلال مرحلة التحول في النظام المصرفي وإدارة الأزمات عند حدوث أية إخفاقات مصرفية والتعاون مع وزارة المالية في تطوير سوق مالي كفوء للسندات طويلة الأجل إلى جانب السيطرة على عرض النقود. إن اعتماد سياسة نقدية ناجحة يعتبر شرطا أساسيا إلا انه غير كاف لتحقيق النهوض الاقتصادي. فبالرغم من قيام نادي باريس بتخفيض الديون العراقية بمقدار ٨٠٪ إلا أن عدم تطور القطاع النفطي وتوفر الظروف الأمنية الملائمة تقف حائلا جديا أمام أداء النظام المصرفي لتحقيق عملية نهوض فعلية.

في ظل الظروف الحالية التي يمر بها العراق من عدم استقرار في الجوانب الأمنية والمؤسسية يصبح من الصعوبة بمكان إجراء تقويم موضوعي لأداء الاقتصاد العراقي. إلا أن المواطن العادي له مقاييسه الواقعية التي يستشعر بها أي تحسن أو تطور في بيئته الاقتصادية. تتلخص المعايير في توفر الأمن والبنية التحتية والعمل وتحسن ظروف معيشة المواطنين. إن توفر عنصر الأمن يعتبر شرطا أساسيا مسيطرا لا بد منه فغيابه يجعل من أية إجراءات اقتصادية إصلاحية ضربا من العبث. الحل يكمن في قيام حكومة عراقية وطنية تأخذ بالمبادئ والمعايير المتفق عليها دولياً في عملية الإصلاح الاقتصادي.

٢٠١٤/١٠/٢٤

اقتصاد ما بعد الحرب

من أبرز مظاهر الحروب: ارتفاع التكاليف الإنسانية من ضحايا بشرية وتشريد وفقر وبطالة وانعدام للأمن البشري ودمار ووقف للأنشطة الاقتصادية-الاجتماعية بسبب تحويل الموارد والمصادر العامة إلى النشاط العسكري والمصاريف الأخرى التابعة التي تحتمها الحروب. تؤدي الحروب جميعها بدون استثناء إلى التضخم نظرا لأن الأموال المتاحة تطارد سلع قليلة وأن الموارد تحول إلى استخدامات عسكرية مما يدفع إلى تعاظم تكاليف العمل وخفض تراكم الأرباح. يزيد من عمق المعاناة أن الحرب قد لا تنحصر بين الأطراف المتنازعة ذات العلاقة وإنما قد تمتد وتتوسع لتشمل أطرافا أخرى مما يسبب تعقيدات إقليمية تؤدي إلى عظم حجم التكاليف. يعتقد البعض في الغرب بأن للحرب تأثير إيجابي متصاعد على الأنشطة الاقتصادية من خلال الاستعدادات للحرب وارتفاع الطلب على مستلزماتها مما يقود إلى خفض البطالة وزيادة معدلات الدخل والاستهلاك. يستشهد على ذلك بما تحقق في أعقاب الحرب العالمية الثانية التي تلت الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي الا ان تمويل الحروب يكون مصدره خفض الإنفاق على البرامج الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الضرائب والاقتراض وكل ذلك له آثارا سلبية على الاقتصاد والرفاهية العامة في المدى القصير والبعيد من خلال فقدان جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك على التوازن الديموغرافي والاجتماعي للبلد وصعوبة إيجاد وتوظيف الاستثمارات اللازمة. بعبارة أخرى تؤدي الحروب إلى وقف تنمية وتطور البلدان نظرا لفقدان سيطرتها على المصادر المادية والبشرية واستقرار الأمن.

كما هو معروف أن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وضمان الأمن الإنساني تعتبر شروطا مسبقة يجب توفرها قبل تحقيق تنمية مستدامة وإن الانتقال من الحرب إلى السلام والحفاظ عليه يعتبر مهمة غاية في التعقيد نظرا لأن المشاكل الاقتصادية والإنسانية التي تعقب الحرب تكون أكثر إرباكا من اقتصاد الحرب ويحتاج الى سيطرة

الدولة بدرجة أكبر مما كان عليه الحال في زمن الحرب. وتواجه الحكومات صعوبات كثيرة كتسريح المجندين وإيقاف المساعدات الإنسانية والاجتماعية والسيطرة على الأسعار وعكس الأولويات وإبطال العقود المترتبة على الحرب وإيجاد التمويل اللازم لإعادة البناء وإعادة المهجرين إلى أراضيهم وتفعيل عمل المؤسسات. إن أهم ما تفرزه الحرب هو دمار رأس المال البشري والتصاعد الحلزوني للتكاليف الإنسانية والاجتماعية بحيث أن أدوات التحليل المالي والمحاسبي تقف عاجزة عن تقدير الكلف الحقيقية للحرب وما تولده من آثار نفسية وتدهور في البنى التحتية للصحة العامة والتعليم وتدمير شبكات الماء والصرف الصحي وتلوث البيئة الناجم عن استخدام الأسلحة المحظورة دوليا والحرائق المدمّرة.

الظروف التي ستواجهها حكومة البلد الخارج من الحرب لها دور كبير في رسم شكل المسار أو المسارات المطلوبة في مواجهة شبكة المشاكل الناجمة ومدى توفر مستلزماتها، ومن تلك الظروف المقيدة الأوضاع المحيطة:

- هل خرج البلد من الحرب منتصرا أم كان ضحية لها؟
- هل بإمكانه مواجهة خسائره في الناس والممتلكات والبنى التحتية والسلع والخدمات والتعافي منها في المدى المنظور؟
- هل بإمكان البلد أن ينهض بشكل مستقل معتمدا على موارده المحلية الوطنية أم يجب عليه الانحناء لقوى عظمى مستغلة، لتتيح له مساعدة المؤسسات الإقليمية والدولية المؤثّرة فيها؟
- هل بإمكان الدولة في أعقاب الحرب الحفاظ على السيطرة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية أم أنها ستخسرها لقوى أخرى؟
- كيف سيكون الوضع المالي عند نهاية الحرب؟

بعد الحرب، على الدولة إيجاد حلول ناجعة لثلاث مشاكل مالية:

- إيقاف تمويل الحرب وخفض ضرائب ومساعدات الحرب تدريجيا.

- تمويل إعادة البناء والأعمار الذي يعتمد على حجم ما أحدث من دمار، وقدرة الحكومة والقطاع الخاص على البناء بالاعتماد على المصادر الذاتية للبلد وما يمكن أن يجمع من منح ومساعدات وقروض إقليمية ودولية.
- تسوية قروض الحرب بشكل لا يعيق عملية الأعمار والبناء.

في الآونة الأخيرة تعرض العديد من البلدان النامية ومنها الدول العربية (فلسطين، لبنان، العراق...) للحروب والاعتداءات الإنسانية والإرهاب السياسي والجرائم الكبيرة المنظمة مما أدى إلى توسع دائرة العنف وضياع الحقوق مما دفع العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية الى إبداءً قلقهاً حول التكاليف السياسية والإنسانية والاقتصادية المتصاعدة وعجز تلك الدول عن مقابلتها. لذا ففي عام ١٩٩٧ أنشأ البنك الدولي

The Conflict Prevention and Reconstruction Unit – World Bank

لدعم قدرته على تقديم العون للبلدان المتضررة من الصراعات والنزاعات ومساعدتها خلال المرحلة الانتقالية للوصول إلى الأمن المستدام ودعمها في تحقيق التنمية الاقتصادية-الاجتماعية.

٢٠١٤/٤/١٤

تعويض العراق

إن بقاء القوات الأمريكية في العراق لم يعد موقفا ستراتيجيا بل قضية تكتيكية تتعلق بكيفية تنظيم الخروج بأقل التكاليف السياسية والعسكرية والأمنية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية. فبالرغم من الجهود العظيمة التي بذلتها الأدارة الأمريكية، فإن قدرتها على رسم النتائج المرغوبة هي في تناقص مستمر وأن برامجها تواجه درجات عالية من الفشل. بدأت مسارات الفشل عند قيامها بحل الجيش العراقي وإصدار القوانين الأقتصادية اللبرالية وقانون إجتثاث البعث التي أدت مجتمعة إلى نشر الفوضى، تعطيل الأقتصاد العراقي، حرمان الناس من المستلزمات الرئيسية للحياة، إستبعاد النخب القادرة على إعادة بناء وضبط مرافق الدولة والأعمار، والأتيان بحكومة دينية طائفية-عرقية ذات ولاءات داخلية وخارجية مزدوجة تعتبر الأولى من نوعها في تأريخ العراق المعاصر. فشل المحتل الأمريكي في تشكيل حكومة ممثلة للشعب بسبب غزوه وإحتلاله وتعسفه وبما أحدثه من تدمير كارثي للبنى المادية والأقتصادية والأجتماعية والأنسانية وما إستحدثه من منظومات مشوهة اوجدت دولة وحكومة ذات إستراتيجيات فاشلة سعت في ضياع الثروة الوطنية في أروقة عمليات عسكرية وأمنية ومخابراتية وفساد وإفساد سياسي ومالي وإقتصادي. إن الفائزين في الحرب والمستفيدين من الفوضى والفساد هم: أمراء الحرب والمتعاقدين من سياسيين وقتلة ومدراء تنفيذيين لأجهزة الدولة والأحزاب والمليشيات من عراقيين وغيرهم، منظومات المحتل الأمريكي من متعاقدين في مجال المستلزمات العسكرية والعملياتية والمخابراتية، والشركات الأمريكية العملاقة في مجال البناء والتجهيز وسرقة النفط العراقي. لقد حققت الشركات الأمريكية منذ بدء الغزو والأحتلال ولحد الآن عقودا بمليارات الدولارات، كما حققت إلى جانب ذلك، أرباحا خيالية ناجمة عن إرتفاع أسهمها في أسواق المال: Halliburton (229%) / General Dynamics (134%) / Raytheon (117%) / Lockheed Martin (105%) / Northrop Grumman (78%).

إلى جانب الأرباح العظيمة، أنتج الأعتداء الأمريكي على العراق، ملايين من الضحايا: وفيات ونازحين ومهجرين ومعوقين وأرامل. كما أنتج تدميرا كارثيا للطبقة الوسطى وتهجيرا للنخب الوطنية التي ساهمت في بناء الدولة العراقية المعاصرة تحت ظل مختلف الأنظمة السياسية التي مرت بالعراق خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وفشلت الحكومة المسجونة في المنطقة الخضراء من تحقيق الأهلية السيادية والقانونية والدولية لنفسها وللعراق. كما أخفقت إخفاقا ذريعا في توفير المستلزمات الأنسانية لعموم العراقيين من خدمات أساسية كالأمن والصحة والوظائف والدخل المستمر خاصة للذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ – ٢٥ سنة (على الأقل ١ من ٤ عراقيين في حالة بطالة فعلية). فشلت حكومة المنطقة الخضراء في كل ذلك بالرغم من زيادة أسعار النفط العالمية والعوائد بأربعة أضعاف منذ سنة الأحتلال (٢٠٠٣).

إن ما أستخدمه المحتل الأمريكي من قوة غاشمة وما أنتجه من برامج تخريبية للأقتصاد والمجتمع الأنساني وما يبيته من خطط تهدف للسيطرة على النفط ونشر للقواعد العسكرية والأمنية والمخابراتية على كامل أرض العراق (الأتفاقية الأمنية الطويلة الأمد) يضع العراقيين أمام خيار إستراتيجي أول يقضي بالتصدي للمحتل ومقاومتة بكل الوسائل المتاحة والممكنة وعلى كافة الأصعدة من أجل تعجيل خروجه وتصفية مخلّفاته والشروع بالبناء وإرجاع عراق معافى إلى العراقيين كافة. إن الأفعال الأمريكية في العراق أعلنت وبشكل واضح مباشر بأنها تحتقر وتمتهن أرواح العراقيين وممتلكاتهم وسيادتهم وتراثهم وكرامتهم الوطنية. إن أمريكا مهتمة فقط بتحقيق هيمنتها الأمبريالية-العسكرية- الرأسمالية في منطقة الشرق الأوسط رغم أنف حكام وشعوب المنطقة. وتتحمل الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية كاملة نظرا لتلاعب رجالها بالمعلومات وإعتمادها الخداع في إنتزاع قرار الحرب من الكونغرس ومنظمة الأمم المتحدة ضد دولة العراق من أجل مجموعة فئوية تمثل مصالح شركات أمريكية عملاقة التي لاتقيم وزنا لحضارات الشعوب وقيمها وسيادتها وحريتها وأرواح أبريائها.

إن الوسائل التدميرية والقهرية والقسرية من تهجير وتقطيع لأوصال الوطن الواحد وسحق هرمه الأجتماعي والقيمي قد تجاوزت سوح العمليات العسكرية حيث طالت المدنيين الأبرياء من دون رادع أخلاقي أو قضائي. لقد بات من الصعوبة بمكان تقدير وتقييم الكلفة الكلية لتداعيات الأحتلال نظرا لأستمرار عناصر التدمير وتراكم الكوارث بشكل متعاضم إلى جانب غياب الأرادة والقدرة وإنعدام الرغبة الحقيقية والألتزام الأخلاقي والوطني لدى رجالات الحكومة في مطالبة المحتل بإيقاف التدمير وخروج قواته ودفع التعويضات المشروعة للعراق. في مجال التعويضات على النخب العراقية ذات الخبرة في الجانب العسكري والأمني والأقتصادي والمالي والصحي والأنساني والاعتماد على منظمات المجتمع المدني، في متابعة ومراقبة وحصر النتائج التخريبية التي تحدثها منظومات المحتل ورجاله في البنى التحتية والأقتصاد وممتلكات الدولة والأفراد وأرواح العسكريين والمدنيين وفي عوائل الشهداء والأطفال والشيوخ والمعوقين والسجناء والمنفيّين من النازحين واللاجئين في دول العالم. إن توثيق نتائج الكوارث المباشرة وغير المباشرة تشكل القاعدة المعلوماتية الأولية التي ستساعد الحكومة الوطنية القادمة، في وضع آليات من أجل إستكمال الحقائق والمطالبة بالتعويض وفق أحكام القانون الدولي التي لم تحترم من قبل الأدارة الأمريكية في الغزو والأحتلال والتدمير والأستعمار والأستعباد ونهب الثروات الوطنية للعراق. إن عمليّتي الأحتساب والتقدير للتعويضات الواجب دفعها من قبل الأدارة الأمريكية يجب أن تتضمن الكلف الأستبدالية والتعويضية: للأجهزة والمعدات العسكرية، البنى التحتية، التكاليف الأقتصادية الكلية والجزئية، خسائرتعطيل الحياة الأقتصادية طيلة فترة الأحتلال والفوضى، الدخول والعوائد والموارد التي غيّبها الأحتلال وحال دون تحققها، إعادة الأعمار والبناء وتفعيل الأقتصاد العراقي، تعويض العسكريين والمدنيين وإرجاع ما نهب وسرق من العراق، مستلزمات الرعايه الصحية للمعوقين والتعويض عن التكاليف الأنسانية التي لايجري في العادة إحتسابها من قبل السياسيين والعسكرين أثناء وبعد الحرب، كالتكاليف الصحية والأجتماعية المستقبليه التي يجب دفعها لضحايا الغزو

والأحتلال من جرحى ومعوّقين ومرضى يعانون من أمراض عصبية ونفسية مزمنة، تعويض السجناء الأبرياء والمغتصبين داخل وخارج السجون، التكاليف المترتبة للأموات والمفقودين والأرامل والمعوقين وممن فقدوا النظر والسمع والكرامة الأنسانية. إن تحقق كامل التعويض سوف لن يسد القيمة الأنسانية والحضارية التي خسرها الأنسان والوطن من جراء الغزو والأحتلال وإنتهاك السيادة والأعراض.

إن المسؤولية الدولية في إعادة إعمار وبناء العراق تقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية والدول التي شجعت وتآمرت وساهمت وعاونت في الغزو والأحتلال. الذين أجازوا إستباحة عروبة العراق وسكتوا عن هتك سيادته وقتل أبناءه وإغتصاب نساءه.

لقد أثبتت تجارب الشعوب أن المحتل وحكوماته لايتمتعون بأية أهلية تستوجب الثقة والأحترام وإن أي حكومة ينصّبها المحتل مصيرها الدمار بعد خروجه. أن ما يوجده المحتل على الأرض سيزول بخروجه وأن الأستراتيجية الصحيحة لأخراج المحتل هي بجعل تكاليف بقائه عالية جدا على كافة الأصعدة.

إن خروج المحتل الأمريكي تحتمه حقيقة التدهور المستمر في قدراته وبعده عن أرضه. بينما معين الشعب والمقاومة الوطنية العراقية مصادر داخلية لاتنضب ولن تنضب وأن شعبنا لن يتنازل عن كامل التعويض ولو بعد حين .

٢٧ / ٨ / ٢٠٠٨

الديمقرا ية وتسوية الصراعات

الديمقراطية أسلوب لحكم المجتمع ووسيلة لتسوية الصراعات الحتميّة وفق آليّات تنتج حلولا بنّاءة. فالنظام الديمقراطي يتحقق عند توسيع دائرة الخيارات المتاحة أمام جميع أطراف المجتمع وأن يمنع أن تكون الدولة تحت التصرّف المطلق للحكومة أو طرف رابح في عملية أنتخاب. تحت ظل النظام الديمقراطي، الدولة تحكمها قوانين وأعراف معياريّة وعمل الحكومة مراقب وفي أطار قيم وضمانات ملزمة في الحفاظ على النظام الديمقراطي وفاعليّته. النظام الديمقراطي يرتكز على أقرار مبدأ الحرية والتوازن بين القوى المتصارعة ويتحقّق وفق عملية إصلاح دستورية وقانونيّة وممارسات سياسية تضمن للمجتمع وحدته وأمنه وأستقراره وأزدهاره. الديمقراطية تتطلّب إتفاق الجميع بأعتماد صيغ معتدلة متوازنة حول تقاسم السلطة في أطار حكومة وحدة وطنية (الميثاق الوطني). والخروج من المعضلة الأمنية الداخلية (الأحتراب) وتعاون ومشاركة جميع الأطراف المتصارعة شرط أساسي وضروري لأجراء التسوية وبناء النظام الديمقراطي الذي ترتكز قوته في المحصّلة النهائية على توسيع دائرة تقاسم السلطة بين مكوّنات المجتمع. ووحدة المجتمع تشترط قيام منظومات وهيكليات قويّة مستقلة كفوءة قادرة على تفعيل وضبط حركة الدولة والمجتمع بشكل فاعل بعيدا عن كافة أشكال العنف والأضطهاد والأقصاء والتهميش.

يعتبر العمل وفق أطار ديمقراطي متوازن الأسلوب الأمثل لأنجاح عملية تسوية النزاعات والصراعات حول السلطة والثروة الوطنية. توصف عملية تسوية الصراعات "بأنّها حالة تدخل فيها كافة الأطراف المتصارعة "بأتفاقية" ملزمة لتسوية خلافاتها الجوهرية، إيقاف كافّة أعمال العنف المتبادل بينها والتفاهم حول كيفيّة أدارة الحكم وقيادة منظومات الدولة والمجتمع. الإتفاقية وثيقة تتضمّن المفاهيم والأدوات المطلوبة لحل الصراعات، ويجري توقيعها وفق شروط معقولة (حلول وسط) تكون ضامنة

لسريانها وديمومتها. من أبرز الشروط الواجب تضمينها في إتفاقيات تسوية الصراعات الداخلية:

- تأمين "الأمن الجسدي" لجميع أفراد الأطراف المتصارعة وأن تكون حريّة الجميع رمزا لواقع جديد يقوم على التعاون السلمي.
- نزع الأسلحة عن الأطراف المتصارعة كخطوة ضرورية لإنهاء الإحتراب وحل معضلة الأمن الداخلي في المدى القريب والمتوسط.
- إعادة تشكيل جيش موحّد حرفي ومهني برؤية مختلفة يتم بموجبها فصل القوات المسلّحة عن المهام البوليسيّة وأن يهيكل الجيش لغايات الدفاع الخارجي فقط، أي عدم تورّطه بأية مشاريع سياسية. ويتحقّق ذلك وفق إجراءات عملية يجري الإتفاق عليها بين المؤسسة العسكرية والسلطات الديمقراطية (فصل المسؤوليات المدنية عن العسكرية بأوضح صورة).
- تشكيل "مجلس تنفيذي إنتقالي / حكومة أنتقالية" للإشراف على نشاطات الدولة والحكومة لمدة سنتين يجري خلالها وضع الترتيبات اللازمة لتقاسم السلطة بين القوى السياسية كأطراف مستقلّة بعيدة عن أيّة تأثيرات خارجية ومعتقدات سياسية وروابط دينية وعرقية وطائفيّة وعداءات قديمة.
- رفع كافة القيود عن الزعماء والضبّاط والسياسيّين والناشطين في منظمات المجتمع المدني وغيرهم.
- تشكيل "لجنة إستقصاء حقائق" للنظر في جرائم الحرب والإحتراب.
- إنشاء لجنة وطنية "للمصالحة وتعزيز السلام".
- أن تتضمّن الإتفاقية بنودا واضحة عن السياسات الإقتصادية وقضايا العدالة الإجتماعية (الفقر والبطالة، إعادة الإعمار والبناء، السياسة النفطية والعوائد، عوائل الشهداء والأرامل والأيتام والشيوخ، الرعاية الصحية والإجتماعية وغيرها).

- أن يكون وضع النازحين واللاجئين جزء أساسي في بنود الإتفاقية وعدم إقصائهم عن أيّة حقوق سياسية وإقتصادية وإجتماعية.

للوصول إلى تسوية وطنية تضع حدا للصراعات الداخلية، يجب إعتماد آليّات تساعد على التهدئة من أجل تحفيز الأطراف المتصارعة لتقديم تنازلات مطلوبة ومرغوبة في أطار 'الحلول المتوازنة' والعمل سويّة لكتابة (ميثاق وطني) تأريخي يؤشّر الأدارة المشتركة للسلطة والموارد المتصارع عليها والأتفاق على تأجيل حل بعض القضايا الساخنة إلى فترة لاحقة منعا لتفسّخ الدولة والمجتمع في المدى القصير وإحتمال التوصّل لحلول واقعية ترضي كافّة الأطراف بعد تكامل آليات الدولة والحكومة الجديدة ووضوح الأهداف والسياسات (الفدرالية والحكم الذاتي والمناطق المتنازع عليها/ أدارة الثروة الوطنية- النفط....الخ).

ما يدور في العراق في حقيقة أمره، تفكك في العلاقات الإجتماعية التي باتت أكثر دمارا من الغزو والإحتلال في جانبها النفسي والأنساني والمادي، وأسباب التفكّك وجود مظالم داخلية ذات علاقة بالقوة والتفاعلات الإقتصادية والنسيج الإجتماعي والهويّة الوطنية.

٢٠١٤/٦/١٤

الأشكاليّة الطائفية

يتعرّض أيّ دين الى ضرر بالغ في معتقداته القيمية الأنسانية عند قيام مؤسّساته ورموزه بممارسة دورا سياسيا تسلّطيّا داخل الدولة والمجتمع. الغلو في الدين يحوّل الشعب الى طاغية والحكم الى نظام ديكتاتوري يسكنه طغاة. من الحكمة تفادي الوقوع في أزدواجية السلطة أو تعدّدها لمنع الصراعات بين الدولة والمؤسسات الدينية وبذلك يجري حماية نقاء وجوهر الدين من الدولة وليس حماية الدولة من الدين! توصّل علماء الأجتماع والسياسة الى أن الدولة العلمانية تعتبر أفضل صيغ الحكم لأنّها تكفل الحماية والرعاية والحريّة لجميع المواطنين على أختلاف منابتهم وأطيافهم وطوائفهم ومعتقداتهم تاركة عبادة الله العظيم (الذي ليس كمثله شيء) للناس كيف ما يشاؤون وكما يريدون (لا أحتكار للفكر ولا حكر عليه).

يجب أن لاتكون المؤسسات الدينية بديلا للدولة في زحفها على المنظومات السياسية والمجتمعية والتحكّم بمفاصلها وترويع الناس من حولها. ويجب أن تكون المؤسسات الدينية ورموزها مرجعا أخلاقيا موحّدا جامعا للناس حول أعلاء قيم الجمال والحق والعدل والخير والأيثار والمساواة والسلام والأخاء والتسامح والوحدة الأنسانية بين مكونات المجتمع.

السبب الرئيسي من وراء ما يحدث من تدمير عارم في العراق تعصّب جاهلي أعمى وجهل في أن العراق أرث تأريخي لحضارة عربية-أسلامية-عالمية وأهله على أختلاف أصولهم ومنابتهم ومعتقداتهم يشكّلون وعاء أنساني كان ولا يزال سرّ قوتهم وتسيّدهم عبر الزمن.

منذ الغزو والأحتلال وليومنا هذا والشعب العراقي مغيّب عن المعادلة السياسية والأحداث ممّا أدّى الى أغتراب الناس وتصاعد عظم بؤسهم ويأسهم وأحباطهم ووطئة الظلم والمظالم والحاجة الى الحياة من خلال قيادات تنشيء دولة وحكومة ومنظومات

فاعلة قادرة على حقن دماء الأبرياء وأحلال الأمن والأستقرار ووئد النزاعات والصراعات العبثية وتلبية الحاجات الأنسانية للفقراء والمعوزين والنازحين والمهجّرين والمهاجرين وتوفير العيش الكريم لجميع العراقيين. أدّى فشل نظام الدولة وفساد الحكم ونشر الفوضى العارمة الى أنكفاء الشعب وأحتماءه بالقيادات الدينية والعشائرية لحماية الأرواح والأعراض وأنتزاع الحقوق. ان غياب الدولة والحكومة عن ضمير الشعب كانت سببا في أنهيار هيبتها ومشروعيّتها ومصادر قوتها كنتيجة حتمية لسوء التفكير والتدبير والتنفيذ.

أن حل المآزق والمعضلات الهيكلية ووقف التدمير المتصاعد في العراق لا يمكن تحقيقه من خلال أصدار قرار أو قرارات سياسية نظرا للتفكّك وأنعدام الثقة بين القائمين على سدّة الحكم وبينهم وبين المحكومين. الحل يكمن في توحيد الأطراف المتنازعة لأنتاج أرادة سياسيّة جامعة قادرة على أقامة وتفعيل نظام دولة جديد وأرساء حكم صالح يقف حائلا دون أستشراء ونمو النزاعات الدينية-المذهبية والعشائرية والجهوية والتقسيمية. مرتكز الحكم الصالح قيادات سياسية وكوادر تنفيذية عليا مهنية وطنية نزيهة يجري أنتقاؤها بتجرّد، وان تلتزم بوحدة الوطن وتنمية رفاهية المواطنين العراقيّين. العراقيون بحاجة ماسّة لقيادات تتمتّع بالعقلانية والرؤية الأستراتيجية المستندة على المصالح الوطنية والأقليمية والدولية المتوازنة والى برنامج وطني توافقي ينفّذ في أطار المشاركة والتعاون وحكم القانون والشفّافية وحسن الأستجابة والسعي لمساواة الناس في الحقوق وتكافؤ الفرص والقدرة في القضاء على شبكات الفساد. ولكي يتحقّق ذلك يجب توفر مناخ سياسي ومجتمعي يسمح ويشجّع على أنفاذ الأرادة الشعبية بأتّجاه تنمية أمنية وسياسية وأقتصادية وأجتماعية مستدامة.

أن القضيّة الأساسية في الوقت الحاضر تتعلق بأيجاد وأستنهاض عقل عام وخاص يتخطى الخلافات الآيديولوجية والطائفية والعرقية ورفض أستغلال وأقحام الدين في السياسة من أجل تغليب المصالح الخاصة على المصالح العامة. المرتكز العام والخاص يكمن في أقرار ميثاق وطني جديد ينبذ ويحرّم الأمتيازات والمصالح العرقية

والطائفية والتميّز بين مكونات الشعب لكي يتسنّى إرجاع العراق على ما كان عليه من وحدة وتوحيد وأشعاع.

على علماء الشيعة والسنة أن يكون لهم منهجا مشتركا جامعا بأتجاه توحيد الشعب وحقن دماء الناس وتوجيه وتشجيع كافة الأطراف المتصارعة في أنجاز الأمن الأنساني الشامل والعمل على تحقيق توافق سياسي حقيقي لبناء الدولة المدنية الديمقراطية العصرية.

العراق بحاجة الى يقظة وطنية تنبذ الماضي باحداثه وأخطاءه وعماه والتوجّه الى عمل سياسي يعتمد التسامح والتعاون والعيش المشترك بعيدا عن الهويات المدمّرة القاتلة.

منذ زمن طويل والتاريخ السياسي للعراق يعكس صواب مبدأ علمانيّة الدولة. وان ترسيخ نظام سياسي متسلّط ذو امتيازات ومصالح عرقية أو طائفية سيقود العراق الى مزيدا من التدمير والتقطيع وتحوّل أشلاءه الى بؤرا شيطانية تدمّر ما حولها.

٢٤/ ٦ / ٢٠١٤

الحرب الأهلية

الحرب الأهلية صراع داخلي بين الدولة والمواطنين سببه عوامل تعمل على تفكّك عناصر القوة والأقتصاد والنسيج الأجتماعي فتحدث انقساما آيديولوجيا ومناطقيا ودينيا وعرقيا وطائفيا في المجتمع. الحرب الأهلية صراع من أجل القوة ومقايضتها بمواقع أو مراكز سياسية مؤثّرة في ادارة الحكم. المعضلة تكمن في الصراع من أجل السيطرة على موارد الدولة والسلطة. الحرب الأهلية صراع قوى غير متكافئة يكون نظام الدولة والحكم طرفا رئيسيا لأستخدامه وسائل القهر وموارد المجتمع في الدفاع عن وجوده ومصالحه المتمثّلة حصرا بقياداته ورجاله. وتستخدم الدولة في صراعها القوة المفرطة دون أعتبار للخسائر المادية والبشرية والقيام بتوظيف المال العام في أفساد القيادات السياسية والتنفيذية والعشائرية والدينية والطائفية وفق مسارات غير دستورية. الحرب الأهلية تسقط الشرعية عن نظام الدولة والحكومة لأنّها تنشيء وضعا يغيب فيه الأجماع والتوافق السياسي والمجتمعي وحصول الرفض العام لأهداف النظام وممارسات قياداته السياسية والتنفيذية العليا في أدارة الأمن والسياسة والأقتصاد والرعاية الأجتماعية.

أسباب أندلاع الحروب الأهلية تكمن في تدهور الظروف البيئية للمجتمع ممّا يؤدي بالضرورة الى أنهيار ماكنة الدولة السياسية والعسكرية والمدنية فتحدث الثورة ويتنامى العمل المسلّح فيتمزّق المجتمع شر تمزيق (التهجير، النزوح والهجرة واللجوء). عندها تصبح الدولة فاشلة لعجزها في الدفاع عن الحدود وأقامة الأمن وتنفيذ القانون وخضوع رقعة كبيرة من أرض البلاد لأدارة القوى الثائرة على الدولة وسلطة الحكومة. فتسود الفوضى في عاصمة البلاد نظرا لتفكّك العلاقات بين القيادات السياسية والتنفيذية وغياب وحدة وتكاملية عملية تسيير مرافق الدولة وتغيّر تركيبة وأتّجاهات التحالفات والأئتلافات بسبب تطورات الأحداث الميدانية وزيادة حدّة وتاثر تدخّل

الدول المجاورة في الشأن الداخلي للبلد (طلب الحكومة العراقية من أيران وسوريا المساعدات العسكرية واللوجستية).

أن ما يجري في العراق حرب أهلية بأمتياز تغذّيها أطراف خارجية تتوزّع الأدوار والمهام بينها في المجال السياسي والمسرح الميداني (أمريكا، أيران، السعودية، تركيا، أسرائيل). الوضع الداخلي العراقي بات مستعصيا على الحكومة الحالية وحتى القادمة ان بقي الحال في أطار أهداف النظام القائم وبعقلية رجاله! أن تصاعد وتائر حدّة الأنقسامات السياسية وتوسّع رقعة الخلافات وتصاعد قدرات القوى المسلحة المناهضة الزاحفة وأنعدام الثقة بين جميع الأطراف وتعاظم خروقات الحكومة وعدائيتها يجعل من امكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية حقيقية قادرة على تسيير منظومات الدولة أمرا مستحيلا. السؤال المركزي الملح في الوقت الحاضر هو في كيفية أيقاف الحرب الأهلية الدائرة وفرض الأمن في كل مكان بغية توجيه الجهد الوطني نحو أقامة نظام دولة بمساحة سياسية معقولة لعمل الجميع، قادر على تفعيل المنظومات والآليات التنفيذية للدولة والحكومة بأتّجاه أيجاد مخارج وحلول للأزمات والكوارث والمعضلات التي أنتجها الأحتلال والأحتراب الداخلي.

التجارب العالمية في مجال النزاعات تؤشّر السيناريوات والحلول المحتملة التالية التي يتحدّد أيّ منها في ضوء طبيعة الصراع، قوة وقدرة القوى المتصارعة والبرامج المطروحة للتغيير:

أولا، أن تتمكّن قوّة او أتحاد مجموعة قوى تملك القدرة في أكتساح القوة العسكرية والأمنية للدولة والحكومة وأقامة نظام جديدة بقيادات جديدة. يرى أصحاب هذا النهج أن أستخدام القوة هو الوسيلة الوحيدة والأسلوب الأفضل في انهاء الحكم المتسلّط وأعادة هيكلة الدولة ومنظوماتها باتجاه معالجة المشاكل الهيكلية المستعصية في البلاد. ويعتمد النهج على مبدأ القوة مقابل القوة لأحداث التغييرات المطلوبة والمرغوبة.

ثانيا، أن يجري أتّفاق بين جميع القوى المتصارعة على تشكيل "حكومة أقليّة" كحل مرحلي للخروج من ديكتاتورية وهيمنة وتعسّف الأغلبيّة وأنفرادها بالسلطة. وتشكّل حكومة الأقليّة لتكون وصيّة على أدارة ماكنة الدولة من خلال ضمان عمل منظومات الدولة والحكومة والمجتمع وفق معايير الحوكمة وتنفيذ القانون وخضوعها للرقابة والمحاسبة. في اطار الحكومة يجري تشكيل هيئات متخصصّة تحال اليها (كل حسب تخصّصها) القضايا والمشاكل الأمنية والسياسية والدستورية والأنسانية بغية التوصل الى مخارج وحلول تتّصف بالمعيارية والتوازن بالأستناد على وقائع أفرزتها حقائق ميدانية جديدة.

ثالثا، تقدّم قوى رئيسية فاعلة على الميدان بطلب تدخل الأمم المتحدة بأرسالها قوات دولية لحفظ السلام نظرا لأنتشار فوضى السلاح وتردي الظروف الأمنية والأنسانية في كافة مناحي الحياة. والسبب من وراء ذلك ان عمق الأزمات والمشاكل يتطلب أشراك متخصصّين في الجوانب المختلفة للصراعات تحت أشراف دولي. ان حيادية ومهنية القوات والمتخصصّين سيكون ضامنا للأمن العام ولحركة القيادات ومشاركتها في الحوار وصولا الى الأتفاق السياسي ودعم الأجراءات التنفيذية بأتجاه تحقيق وحدة الوطن وأمن وتكامل نسيجه الأجتماعي. وطلب تدخل الأمم المتحدة معناه تحمّل المجموعة الدولية مسؤوليّتها في حماية المواطنين المكشوفين أمام كافّة أشكال العنف. وأن أشراك المجتمع الدولي لوقف الأحتراب الأهلي بالطرق السلمية أصبح نهجا مرغوبا.

المراحل الأجرائية لفض النزاعات والصراعات الاهلية:

١. أصدارعفوعام يشمل القيادات السياسية والأمنية والميدانية في السلطة وخارجها (المعارضة) ممن لم يرتكب أعمالا أجرامية بحق المواطنين وضمان الأمن الجسدي للجميع.
٢. تنظيم عملية اجلاء المجموعات المسلحة عن المناطق المسيطر عليها والأتفاق على تخلّي القيادات كافّة عن الأمتيازات الأستثنائية.

٣. تعطى الأولوية لأعادة هيكلة منظومات الأمن والدفاع، وأن يكون للدولة مؤسسة عسكرية واحدة تتّصف بالحرفية والمهنية ذات عقيدة وطنية تعمل تحت قيادة مركزية موحّدة. قد يصار الأتفاق الى أشراك قيادات عسكرية في العمل السياسي أوالتنفيذي وفق معايير وأجراءات مرحلية خاصة.

٤. أشراك لاعبين من السلطة وخارجها قادرة على المشاركة في الجهود الرامية لوقف العنف الدائر وأحلال السلام خلال فترة زمنية قصيرة منعا لتداعيات وتغيّر الظروف البيئية.

٥. تفكيك المؤسسات التي وقفت عائقا أمام تحقيق النظام الديمقراطي في التمثيل والمشاركة السياسية الشاملة. تفكيك وأعادة هيكلة بعض المنظومات المركزية يكون حافزا لمشاركة المواطنين في أحداث التغيير الأجتماعي والسياسي المطلوب.

٦. أعتماد أستراتيجيات وسياسات وبرامج جديدة في أدارة الدولة والمجتمع والتوافق حول الأولويات وكيفية عمل الوزارات التنفيذية في اطار نموذج تشاركي.

المراحل الأجرائية المقترحة اعلاه يجب النظر اليها بأنّها حزمة تكاملية مترابطة يجري تنفيذها بشكل متوازي ومتّسق مع تطور الضمانات السياسية والميدانية.

أن تسارع التداعيات الأمنية والسياسية والميدانية قد يدفع بأتجاه توحيد القدرة والجهد الوطني في تشكيل "المجلس الوطني الأعلى" القادرة على تحديد وضبط المسارات المستقبلية لنظام الدولة والحكومة بعد التغيير.

((كُتبت في ضوء المساعي الجارية في أيجاد مخارج للحرب الأهلية الدائرة في العراق))

١٦/ ٧/ ٢٠١٤

النازحين واللاجئين

كيف يتحقق لأي حكومة قادمة ارجاع الناس لبيوتهم وممتلكاتهم في ظل بيئة عدائيّة وأوضاع قاهرة مستمرّة تشكّل حاجزا قد يمنع رجوعهم لها لفترة طويلة من الزمن؟ ماذا سيحدث لهؤلاء البؤساء من العراقيّين المنسيّين لو حدث أي شكل من أشكال التقسيم الأداري أو السياسي وأعادة رسم للحدود الداخلية والخارجيّة وأقتسام الموارد؟ التقسيم أو الأنفصال أو أي نوع من أنواع الحكم الذاتي أو المحلّي قد ينتج نزاعات وصراعات ومعضلات وكوارث انسانية جديدة بدلا من أن يتحقّق عنده حلول نهائيّة ترضي الجميع.

ان الأنقسام أو التقسيم سينشيء أقليّات داخل الوحدات الأدارية الجديدة قد تكون سببا في زيادة حدة التوتّر والنزاعات والصراعات نظرا لطبيعة أوضاع وجودها الأعتباطي وحركتها ومنافستها الغير على الموارد ممّا قد يفضي لأضطهادها أو طردها أو جلائها لمناطق داخل أو خارج العراق. ان أي شكل من أشكال التقسيم سيوقد كراهيّة وأحقادا مستعصية بسبب أقتلاع الناس من جذورهم وتجريدهم من أموالهم وذكرياتهم وستكون سببا في حدوث مشاكل أمنية عبر التشكيلات الأداريّة المستحدثة ومع محيطها الخارجي. التأريخ المعاصر يخبرنا أن من الصعوبة بمكان رسم حدود منصفة مقنعة أنسانيا تأخذ بنظر الأعتبار كافة حاجات وشؤون الناس في الوحدات الأدارية الجديدة خاصة اذا ما نشأ مواطنوا الدولة على حرية الأنتشار وكانوا في حالة تشابك وتواصل وتعايش أنساني ومجتمعي وأقتصادي في أطار أقتسام الثروة والموارد والمخاطر والمصير.

الوضع الجديد للنازحين والمهجّرين واللاجئين سيحدث خلافات وأختلافات حادّة عند الأخذ بمباديء المساواة والعدالة في توزيع الموارد والخدمات والدخول ممّا سيؤدّي بدوره الى تعطّيل التعاون المجتمعي وغياب الأمن العام. أجراء الأحصاءات السكانية حول الأوضاع الجديدة قد تساعد ولكنها ستكون عاجزة عن أيجاد حلول ناجعة متوازنة تؤدّي الى أوضاع عادلة ترضي جميع فئات وشرائح الناس في المجتمع

الأعتباطي المستحدث. ان التكاليف الأنسانية والمادّية التي ستنجم عن التقسيم أوالأنفصال ستكون باهضة جدا نظرا لصعوبة أيجاد حلول سريعة لمشاكل السكن والعيش وأستيعاب المشاكل الأقتصادية الأخرى في المدى المنظور (الصحّة والتعليم، شبكة الضمان الأجتماعي ..الخ).

أستمرار العنف وما يحدثه من تعصّب سيزيد من حدّة النزاعات والصراعات وسيضع حاجزا نفسيّا واجتماعيّا وسياسيّا أمام تطوير فهم عميق منتج يساعد على أنفاذ حلول أنسانية وعقلانية فاعلة. ان عظم المشاكل والكوارث القائمة يتطلّب تحوّل جذري في فهم ما يحدث من وقائع لبناء نظام أمني وسياسي ومجتمعي وأقتصادي قادر على معالجة المشاكل الهيكلية والأنتقال الى مرحلة جديدة بعيدة كل البعد عن الأسباب المحدثة لتلك الصراعات والأزمات والكوارث. فمشكلة اللاجئين في المدى المنظور ستشكّل قضيّة مركزية للدولة والحكومة والمجتمع ممّا يستوجب أعادة ترتيب الأولويات وتوجيه الموارد اللازمة لمعالجة أسباب ونتائج التهتّك المجتمعي الناجم عن فشل العقل الوطني في أيجاد حلول سلمية لتلك الخلافات الوطنية. على الحكومة القادمة أن توجد حواجز ناعمة وقويّة فاعلة تعمل على فصل المناطق الساخنة لكي يتحقق الأمن الأنساني للجميع وأتاحة الفرصة لتفعيل آليّات الأنقاذ والتهدئة وأنفاذ الحلول المطلوبة. وعلى أطراف النزاع تحاشي وضع تعقيدات وحواجز تمنع عودة النازحين والمهجّرين واللاجئين الى ديارهم وممتلكاتهم.

التعاون بين مكوّنات المجتمع العراقي في أطار الشعور الوطني الجامع بالمسؤولية الأخلاقية والألتزام بها شرط أساسي لأنجاح عملية معالجة مشاكل النازحين واللاجئين. والحلول الجادة الناجعة لا يمكن أن تتحقق الاّ في ظل نظام ديمقراطي مستقر يقر ويلتزم ويوجّه منظوماته للعمل على تنمية الحقوق الأنسانية والسياسية للمواطنين في مقدّمتها حقوق الأقليات من خلال توفير الحماية والرعاية الرسمية والمجتمعية لها. ديمقراطية النظام وأستقراره ستشعر المواطنين كافّة بالثقة والأطمئنان بأن الدولة ممثلة لها وحريصة على حماية وأيصال الحقوق، لذا فأن أيجاد نظام سياسي ديمقراطي حقيقي في العراق

قادر على نزع سلاح المليشيات وحماية حقوق الأنسان وتنظيم عودة اللاجئين الى ديارهم يعتبر من الشروط الرئيسية اللازمة لتحقيق الأمن والأستقرار والسلام في العراق والمحيط الأقليمي.

حل النزاعات في العراق سيساعد دول الأقليم على حل نزاعاتها بشكل تدريجي نظرا لكون العراق يشكّل محورا رئيسيّا في المحيط الأقليمي الجيوسياسي، وان حل مشاكله أمنيّا وسياسيّا سيحفّز دول الأقليم الأخرى على التعاون فيما بينها لأنهاء الصراعات والعمل معا على خلق بيئة تستند على حقائق أقليمية جديدة يتعايش تحت ظلّها الجميع بشكل متوازن. ان التعاون الأقليمي (خاصّة دول الجوار) بأتجاه حل المشاكل الأمنية والسياسية والأنسانية في العراق سوف يساهم بشكل مباشر في تطوير العلاقات الأمنية والسياسية والأقتصادية الثنائيّة والمتعدّدة في المنطقة.

٩ / ٩ / ٢٠١٤

غياب الحوكمة في العراق

إعتمد البنك الدولي ستّة مؤشرات لتحديد مدى عدالة وصلاحيّة الحوكمة: *الإستقرار السياسي وأهليّة الدولة، *غياب الإنفلات الأمني والعنف في المجتمع، *كفاءة وفاعليّة منظومات الدولة والحكومة، *هيمنة القانون، *إعتماد الدولة لإجراءات كفوءة ونوعيّة، *السيطرة على الفساد بإستحداث مؤسسات وهيئات خاصّة تقوم بالمراقبة والرصد والتصدّي لأوكار الفساد والمفسدين. عند تطبيق تلك المعايير والشروط على أداء وفاعلية النظام السياسي والإقتصادي في العراق نجد أن جميع ثوابت الحكم الصالح غائبة بسبب فوضى الصراعات والنزاعات الناجمة عن تدخّل المحتل مما أدّى إلى عجز منظومات الدولة والسلطة على تفعيل الإرادة الجمعيّة في إطار هوية عراقيّة موحّدة يتحقّق من خلالها حماية حقوق العراق وأهله.

فشل الحكم في العراق فشلا ذريعا في إيجاد صيغة وطنيّة لتسوية الصراعات والنزاعات الداخليّة وإحتواء وإنهاء حالة الإنفلات الأمني وعدم الإستقرار الناجمة عن إنتشار وتوسّع أعمال المليشيات وأمراء الحرب خارج وداخل المنظومات العسكرية والأمنيّة والمخابراتيّة التابعة للدولة. كما أن رموز الدولة والحكومة والبرلمان والسياسة، فشلت هي الأخرى في إحكام التنسيق والتفعيل المترابط بين القيادات التنفيذيّة العليا المسؤولة عن إدارة شؤون الدولة والمجتمع. وإجتمعت تلك القيادات التنفيذية بكتلها وأحزابها وطوائفها وبالصلاحيات الإستثنائية التي منحت إليها لكي تخرق الدستور والقوانين والأعراف والتجاوز على المال العام تحت حجّة (الأمن الوطني). كل ذلك جرى ويجري لتغطية فسادها وعدم كفائتها وجهلها بأساليب فن إدارة منظومات الدولة على حساب الدولة والمجتمع. ففي ظل فشل الدولة وفساد السلطة وغياب المراقبة والمسائلة، تقوم الإدارات التنفيذية العليا بنشر وتعظيم حلقات الفساد على المستوى الوطني وإستخدام شبكات الفساد الدولي في تهريب أموال الشعب المسروقة. في بيئة تغيب عنها سلطة الدولة والقانون، أصبح الفساد مستشريا في الحياة السياسية وبين

مجموعات رجال الأعمال وأمراء الجريمة المنظّمة وفي حياة المواطنين. لقد إقتطع الفساد السياسي والإداري والمالي جزء كبير هائل من ثروة وعوائد العراق المتحقّقة التي كان لها أن توظّف في إعادة الإعمار والبناء والمشاريع التنموية والخدمية (الفقر والبطالة، الماء والكهرباء والطاقة، الصحّة والتعليم، الأمن الإجتماعي لعوائل الشهداء والأرامل والأطفال والشيوخ، ومعوّقي الحرب، والنازحين والمهجّرين واللاجئين، والبنى التحتيّة...). لقد أدّى فساد الإدارات التنفيذية العليا في الدولة والحكومة إلى عرقلة النمو الإقتصادي وخفض كفاءة توظيف الإستثمارات الوطنية والأجنبية في البنى التحتيّة والخدمات العامة.

إن غياب الحوكمة العادلة الصالحة في العراق ألحق أذى مباشرا بالغا بكافّة شرائح المجتمع خاصّة الفقراء من خلال حجب المساعدات والخدمات الإنسانيّة الملحّة عنهم مما يشكّل سببا رئيسا مسيطرا على عدم تحقّق الإستقرار السياسي والإجتماعي وزعزعة ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها ورجالها. وإن فشل الدولة والحكومة في تفعيل القوانين والإجراءات التشريعية والقضائية والتنفيذية وضمان إستقلاليّة القضاء وفشل هيئات الرقابة والمسائلة في التصدّي للفساد ومسبّبي الفساد وإدانتهم، أدّى إلى تفكّك الدولة والمجتمع وفرهدة الأموال العامة (الميزانيّات السريّة، الرواتب والمخصّصات الخياليّة لرؤساء الإدارات التنفيذيّة العليا في الدولة والحكومة والبرلمان)، وضياع عدالة حقوق العراقيّين السياسية والإقتصادية والإجتماعيّة والإنسانيّة. في إحتفاليّة الفساد والفرهود المستمرّة، ساهمت الشركات الأجنبية (خاصّة الأمريكية) ووسطائها وسماسرتها في القطاع العام والخاص على توسيع وتعظيم نهب الأموال العامّة من خلال العقود المجحفة غير الشرعيّة وغير القانونيّة خاصّة في قطاعات: النفط، الدفاع والأمن، الإنشاء والتعمير، تهريب النفط الخام والمنتجات النفطيّة، تجهيزات الدولة وغيرها.

إن الدولة والحكومة القادمة يجب أن تقف بشكل حازم أمام ممارسات الشركات المستغلّة، أجنبية كانت أم وطنيّة، عن طريق منعها عن العمل أو الحكم عليها بدفع

تعويضات أو مصادرة موجوداتها أو إلغاء صرف مستحقّاتها مقابل الأضرار الماديّة والإجتماعية الناجمة عن تصرّفاتها غير القانونيّة في أعمال الدولة والمجتمع. على الدولة والحكومة القادمة إتّخاذ الإجراءات الردعيّة وتدقيق حسابات مصروفات الدولة ومدخولات الشركات الأجنبية وفق العقود المبرمة للمشاريع والخدمات ذات العلاقة من أجل مطالبتها بالتعويضات اللازمة. أمام هذا الكم الهائل من الفساد والمفسدين، على الدولة والحكومة القادمة الإستعانة بالبنك الدولي (معهد البنك الدولي) للمساعدة في التحقيق بشؤون الفساد ووضع الآليات والبرامج للحد من إنتشاره ومأسسته بغية إسترجاع أهليّة العراق في المجتمع الدولي ولدى المؤسسات المالية الدولية نظرا لحاجتنا الماسّة للتعامل مع الدول وطلب الإقتراض أوالتمويل أوإلغاء بعض أو جميع ديوننا الخارجيّة.

إن إستشراء الفساد والإفساد في منظومات الدولة والحكومة والقطاع الخاص في العراق يعتبر عملا إجراميا غاية في البشاعة مما يتطلب من كافّة القيادات السياسية وفي المجتمع التصدّي له بحزم وبخطط وبرامج محكمة لتنظيم عمل الوزارات الحكومية والهيئات البرلمانية من أجل ترسيخ وتوسيع الحوكمة في العراق.

١٤ / ١ / ٢٠١٠

النوايا والأرادات

السياسة صناعة تعتمد مخرجاتها على النوايا والأرادات والقدرات التي تصوغ الأستراتيجيات وتصمّم السياسات وتحدّد الخطط والآليّات لتصدر الفعل التنفيذي بأتجاه تحقيق الأهداف المطلوبة والمرغوبة. وتتمثّل النوايا والأرادات في محصّلتها النهائية بقرارات وأجراءات وممارسات تعتمدها الدولة والحكومة والبرلمان يُعمل بموجبها في النظام الديمقراطي الحر. تختلف أتّجاهات النوايا والأرادات بتغيّر البيئة الوطنية والمحيط الجيوسياسي والمصالح المتعلقة بها أقليميا ودوليا. ففي ٢٠٠٣ عقدت النوايا وفعّلت الأرادات ووجّهت الآليات الأقليمية والدولية لتغيير النظام السياسي في العراق وتدميره وتفكيك هياكله بالاستعانة بسياسيّين عراقيّين كأدوات تنفيذيّة تابعة (مجلس الحكم / الحكومات المتعاقبه).

منذ عام ٢٠٠٣ وليومنا هذا فرض على العراق مخرجات صناعة سياسية بعيدة عن التراث والموروث السياسي والأجتماعي ماكنتها عمليّة سياسية مشوّهة تحرّكها نوايا مجهولة وأرادات غامضة عملت ليل نهار على تصعيد وتائر النزاعات والصراعات وزراعة الدمار والموت على أرض العراق.

قبل آيّام أستنفر التعاون والتنسيق والجهد الدولي والأقليمي والوطني لتعيين الرؤساء الثلاث (رئيس الجمهورية، رئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء) في محاولة لأنقاذ نظام وهيكل العملية السياسية لتحقيق بعض من الهيمنة الأمنية والسياسية اللازمة لتسيير منظومات الدولة. وتشير الأحداث والوقائع ان الحكومة القادمة ستستمر كسابقتها في أدارة المشهد العراقي من وراء أسوار المنطقة الخضراء وارثة دولة فاشلة تنقصها الهيبة، تحيطها بيئة متهتّكة أمنيا واجتماعيا وأنسانيا وسياسيا وأقتصاديا وماليا، وتجوب أروقتها غيلان المليشيات المسلّحة والفساد والتعصّب الأعمى التي أدمنت الأئجار بالدم والرعب والدمار والسباحة في برك من آلام الأبرياء وبؤسهم. في ضوء الأحداث والوقائع تحوم شكوك حول أعضاء الحكومة القادمة وقدرتهم في أحتواء

ومعالجة القضايا التي تفجّرها الصراعات السياسية والنزاعات المسلّحة كل يوم بشكل حيادي عقلاني متوازن نظرا لكون الحكومة المنوي تشكيلها ولدت من رحم العملية السياسية التي أخفقت أطرافها وآليّاتها في تحقيق الحد الأدنى من الأمن الجسدي والأنساني على مدى عشر سنوات. تساؤلات وشكوك عديدة لا تزاح الاّ من خلال الأفصاح عن النوايا والأرادات والبرامج الحقيقية للدولة والبرلمان والحكومة بشان القضايا الكبرى التي تقف حائلا دون تحقيق الكرامة والوحدة الوطنية. ومن التساؤلات الكبرى التي تنتظر الأجابة عليها بالفعل السياسي والميداني:

هل بامكان البرلمان والحكومة أيقاف العمليات المسلحة للجيش وأصدار عفو شامل يرفع القيود عن السياسيّين والضبّاط والمقاومين والناشطين في منظمات المجتمع المدني وغيرهم من الذين تعرضوا لتسلّط الأحتلال وتعسّف الحكومات المنصّبة؟

هل بأمكان الحكومة القادمة تأمين وأدامة حفظ الأمن الجسدي والأنساني والسياسي للجميع بدون أستثناء أو أقصاء وأن تكون الحريّة والعدالة والمساواة واقع جديد؟

هل بأمكان الدولة والحكومة والبرلمان أبطال التشريعات والقوانين وفرض الممارسات التي تقف حائلا دون تحقيق الديمقراطية الشاملة في التمثيل والمشاركة في الحقوق؟

هل بأمكان الحكومة تحقيق نزع شامل لسلاح المليشيات وأعادة هيكلة منظومات الأمن والدفاع بحيث يكون للدولة مؤسسة عسكرية تعمل بأمرة قيادة مركزية حيادية حرفية مهنية في أطار عقيدة وطنية عراقية؟

هل بأمكان الدولة والبرلمان والحكومة ان تكون ممارساتها وأفعال أعضائها بعيدة عن التعصّب العرقي والطائفي؟

هل ستضم الحكومة القادمة وزراء من خارج اطراف العملية السياسية (المعارضة)؟ هل سيصار تعيين قيادات من النخب المستقلة المشهود لها بنزاهتها وطنيا

ومهنيًا في الأدارات التنفيذية العليا لمنظومات الدولة والحكومة وتوفير البيئة والدعم لعملها؟

اسئلة كبرى أجوبتها تكمن في أصدار تشريعات وقوانين وأجراءات وممارسات تنفيذية في الجوانب الأمنية والسياسية والأنسانية. على الدولة والبرلمان والحكومة أن تثبت للعراقيين القدرة على الخروج من سجن العملية السياسية الى الفضاء الوطني الأرحب والأشمل القادر على حفظ وحدة العراق وأمنه وأزدهاره. وفي ظل ما يجري في سوح العراق نرى أن الطريق الأفضل والأنجع للخروج من الحرب الأهلية الدائرة الذهاب الى مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لتحديد وصياغة النوايا والأرادات في وثيقة ملزمة تكون خارطة طريق لأنقاذ العراق وأهله.

((كتبت في ضوء الأجتماع الذي عقد مع رئيس البرلمان العراقي الدكتور سليم الجبوري في عمان بتأريخ ١٤/ ٨ / ٢٠١٤))

٢٠١٤/٨/١٩

النخب والحكم

عبر التأريخ إستظلّ العديد من "النخب" بالسلطة لألتصاق مصالحهم بها بعيدا عن دروب الحق والضمير ومنافع الناس فكان وصفها بأنّها أداة سلطويّة تعمل عمل الأنصياع والسخرة متوارية وراء حجّة أن كلمة الحق تقود إلى الموت والتهلكة وأنّها جزء من رعيّة والرعيّة وجدت لتطيع وأن المنادي بسيادة الحق والضمير والعدالة والمساواة يصبح شاة تسرح وسط قطيع من ذئاب. بسبب أنتشار هذه التركيبة النفسيّة النفعيّة تعرّت أرواح النخب وأغتيلت ضمائرهم فضاعت الأمّة والناس أجمعين. عبر العصور وليومنا هذا أرتدى البعض من النخب قناع الأستكانة والمداهنة والنفاق كقدر بائس فعميت الأبصار والبصائر ورقصت الأرواح والأجساد في محافل وزارات الفساد والأفساد. جبروت السلطة ونفاق النخب قتل المجتمعات وكبّل الأجيال القادمة بنواعير من الموت الظالم والفقر والجوع والمرض والجهل في العلم والحياة. وفي أجواء من ذلك الأنحطاط حملت النخب الضائعة صلبانها البائسة في الحرب والسلم في الرخاء والقحط مجاهرة بعريّ أرواحها وضمائرها بشكل أكبر سوءة من عريّ امرأة مومس!

في كل عصر ومكان وجدت ثلّة من أرواح عظيمة أدركت غائيّة وجودها ومدارات أنسانيّتها فسخّرت عقولها للحق وجهرت به وشدت ألسنتها وأقلامها بتراتيل حفرت الصخور الصمّاء بآياته فصلبت وبعثت لتبحر أرواحها على مراكب من نور توصلها الى شواطيء عين اليقين. هذه النفوس العظيمة أدارت ظهور عقولها وقلوبها وأيديها لطواغيت السلطة رافضة الدنيّة والدنس والسقوط وأن يكون المال والجاه غنيمة ومهرا. نخب كالكواكب يشتد بريق سناها كلما عصف الظلم وبلغت القلوب الحناجر!

محنة النخب والحكم شأن قديم قال فيها الجاحظ: "الكتابة مستظلّة بسلطة الحاكم .. الكتابة لايتقلّدها إلا تابع.. ولايتولاّها إلا من هو في معنى الخديم". وقال عنها ابن المقفّع "أعلم إنّك إنّما تعمل عمل السخرة.. فكن حافظا إن بلوك.. جلدا إن قرّبوك..تعلّمهم وأنت تريهم إنّك تتعلّم منهم.. وتؤدّبهم وكأنّهم يؤدبوك.. تشكرهم

ولاتكلِفهم الشكر.. بصيرا بأهوائهم.. مؤثرا لمنافعهم.. ذليلا إن ظلموك.. راضيا إن أسخطوك.. فانت المقرّب.. وإلا فالحذر منهم كل الحذر.

إن الهدف الرئيسي من طلب العلم والمعرفة أن يعي الأنسان إنسانيته وأن يدرك إدراكا واعيا مسئوليّته الأجتماعية والأخلاقية تجاه عشيرته وقومه والناس. للخروج من المستنقع المظلم نحن بحاجة ماسّة لنخب ذات أرواح عظيمة وعزيمة صادقة عنيدة في الفكر والفعل بأتّجاه أيجاد مخارج آمنة لقضايا الأمّة والناس. نحن بحاجة ماسّة لقيادات تتّمتّع بأعلى درجات الوعي والأدراك والألتزام مستعدّة للتضحية بالذات من أجل الحق والوطن وأهله. في الفترات المظلمة من حياة الشعوب تزداد الحاجة لنخب صادقة قادرة على الأستشراف والتشخيص والأبداع للخروج بالناس من المآزق والكوارث التي باتت ترفل بنا كل يوم. ما أحوجنا الى قيادات تنفيذيّة ذات مروءة تتسامى وترتقي وتضحّي لتمنع أغتيال الأوطان.

٢٠١٤/ ٩ / ٣

الخاتمة

النفط قوة سياسية وأقتصادية واداة تحكّم وأستنزاف تحيط به عوامل جيولوجية وأقتصادية ومالية وجيوسياسية، ومن أبرز مظاهرها عدم اتّساق حقائق الجيولوجيا للأحواض النفطية مع محيطها الجيوسياسي في مناطق عديدة حول العالم، وستستمر هذه المظاهر لتؤثّر في تشكيل الأتّجاهات والأبعاد المستقبلية لسوق النفط العالمي. ان عدم الأتّساق سينعكس في تصاعد النزاعات والصراعات ممّا سيثير أحتمالية 'عسكرة الطاقة' بسبب ندرة النفط وتناقص مصادر التجهيز وحدّة التنافس من حولها. واستمرار الأضطرابات في المحيط الجيوسياسي، خاصّة في منطقة الشرق الأوسط، سيؤثّر على القدرة الكليّة لزيادة وادامة الطاقة الأنتاجية للنفط والغاز في المستقبل نظرا لعلاقة ذلك بنوعية القرارات السياسية والأستثمارية في الدول الرئيسية المنتجة والمصدّرة. النفط صورة من صور الهيمنة التي تزداد حدّة واتّساعا كلما توسّعت وتعقّدت المصالح الجيوبوليتيكية للقوى الكبرى وازدادت حدّة التنافس بينها على القوة الأقتصادية.

نفط الشرق الأوسط سيلعب دورا كبيرا في استراتيجيات السيطرة والتحكّم باتّجاهات الطاقة العالمية ولعدّة عقود قادمة، ومفتاح ذلك العراق نظرا لعظم أحتياطيّاته النفطية. والقيود الجيوسياسية المفروضة لاعادة هيكلة الشرق الأوسط، وسعي القوى الكبرى على تغليب مصالحها الى حد تغيير حكّام الدول النفطية، قد يزيد من حالات الأضطرابات والنزاعات والصراعات الداخلية وغياب الأمن والأستقرار عن المنطقة لفترة طويلة من الزمن.

موضوع الطاقة لم يعد موضوعا وطنيا نظرا لتعدد وتداخل عناصر وعوامل تنشؤها ديناميكية التغيير في البيئة العالمية ووسائل الهيمنة. وفي اطار ذلك تخطّط الدول الصناعية الكبرى تمكين مصالحها النفطية في شرق البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا انطلاقا من مبدأ استراتيجي يقضي أن التركيز اللامتناهي لأشكال القوة يتطلب

احكام السيطرة والهيمنة على موارد العصر (الطاقة، العلم، التكنولوجيا) وأسعارها لضمان التفوّق السياسي والأقتصادي والمالي.

يتّصف عالمنا اليوم بهيمنة تجمعات من القوى السياسية والأقتصادية والمالية تتجسّد في منظومات وآليات عالمية ذات تأثير عظيم على دول الجنوب (البنك الدولي ،صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، **G20** و **G8**). من آليات العولمة، شركات عملاقة عابرة للقارات تملكها طبقة رأسمالية تستظل بقوى الهيمنة العالمية التي تقوم بتهيئة البيئة المناسبة لتلك الشركات في تحقيق تراكم وتركيز في الثروة (شركات النفط العالمية وغيرها). تهدف تلك التجمعات الكبرى وفي مقدّمتها الولايات المتحدة الأمريكية الى الهيمنة على الطاقة والتكنولوجيا والمال وسيطرة الدولار في التجارة العالمية. ان فرض استخدام الدولار كآلية مالية عالمية يحقق لأمريكا القدرة في السيطرة على ميزان مدفوعاتها من خلال تصدير عجزها التجاري المزمن الى الخارج واحكام الهيمنة على الأقتصاد العالمي من خلال تسلّطها النقدي.

يرى البعض من السياسيّن الغربيّين ان الموقع الجغرافي الذي يستخرج منه النفط في منطقة الشرق الأوسط يمثّل خطأً جيولوجيّا من الواجب تصحيحه من خلال اشعال حرب عامّة مدمّرة في المنطقة تتيح الفرصة لأعادة رسم خريطة المنطقة من جديد نظرا لأن دولها عبارة عن تشكيل أعتباطي جرى على هامش اتفاقية فرساي. ان استمرار التحكّم والتلاعب بالمصالح الجيوسياسية لدول المنطقة وزرع الفتنة بينها والتدخّل والضغط لتحويل سياساتها الوطنية خارج السياقات الطبيعية التي تقضيها المصالح المتّسقة والمتوازنة ،تعتبر لعبة مدمّرة غاية في الخطورة تستوجب الحذر والتحرّك باتّجاه احكام التنسيق والتعاون بين الدول العربية والاّ فستكون الخاسر الأكبر لقرن آخر من الزمان. الخيارات الأستراتيجية المتاحة أمام دولنا العربية النفطية تكمن في أتباع سياسة معتدلة لأسعار النفط تعمل على توسيع دائرة سوق النفط العالمي والحد من أندفاع الشركات النفطية العالمية في تطوير مصادر طاقة بديلة، وأيضا تنويع وتطوير علاقات

ثنائية متوازنة تعمل على تعميق تكامل القطاعات أفقيا وعموديا على المستوى الوطني وتطوير الأعتماد الأقتصادي المتبادل في النطاق الأقليمي.

ان غزو واحتلال العراق يشبه في جوهره وغاياته حرب البوير المدمّرة في جنوب أفريقيا من اجل الذهب والماس، كما يشبه ايضا احتلال بريطانيا للعراق في بداية القرن الماضي. فالغزو كان وما يزال هدفه النفط وان يجعل من العراق قاعدة متقدّمة تعمل كآلية استراتيجية في خدمة التوسّع والأمتداد والأحتواء والردع وسيادة الهيمنة وتأمين المصالح على المدى المنظور والبعيد.

الغزو والأحتلال الأمريكي تحول الى فشل سياسي ذريع في أقامة 'النموذج' وجعل من خروج أمريكا من العراق بقدر صعوبة بقائها فيه. والمصالح الأمريكية في العراق لا يمكن أن تتحقق مالم يكن للأدارة الأمريكية علاقات ثنائية طبيعية مع عراق موحد ديمقراطي تحكمه نخب وطنية حقيقية نزيهة.

في أطار الهيمنة على النفط، تدخّلت حكومات القوى الكبرى بشكل مباشر وغير مباشر في تأمين حصول شركاتها النفطية العالمية على أمتيازات تفضيلية طويلة الأمد وأحكام سيطرتها على الأحتياطيات النفطية وكان لديها الأستعداد الكامل لدعمها من خلال التدخل السياسي والأقتصادي والعسكري اذا اقتضى الأمر، وما حدث في الماضي والحاضر القريب خير دليل على تلك الحقيقة الصارخة. في أعقاب الغزو قام المحتل الأمريكي بأصدار جملة من القرارات أحدثت تغيّرات هيكليّة سياسية وأقتصادية وأجتماعية تعتبر خرقا لما جاء في قرارات محكمة هيج لعام (١٩٠٧) واتفاقية جنيف (١٩٤٩) وبروتوكولاتها التابعة. من التغييرات المفروضة، العقود النفطية التي ابرمت تحت ظل الأحتلال والتبعية (جولات التراخيص) التي تفتقر جميعها الى الأهلية القانونية والمهنيّة ممّا يعرضها للنقض عند زوال التأثيرات والظروف التي صاحبت وقت ابرامها. كما أن فساد الحكومات المتعاقبة هو الآخر يبطل تلك العقود نظرا لأن اهلية الدولة من اهلية الحكومات ورجالها (الفساد والأفساد الدولي). العقود التي لا تمثل ارادة ومصلحة المواطنين تعتبر باطلة وفق أحكام القانون الدولي وأن العراق يستحق

التعويض عن كل ما لحقه من تدمير في الممتلكات والأقتصاد والأرواح وما جرى للأطفال والنساء والشيوخ والمعوقين والسجناء والنازحين واللاجئين في المنافي (الكلف الأستبدالية والتعويضية والأنسانية).

النفط في العراق قوة متحكّمة في المشهد السياسي والأقتصادي والأجتماعي والدولة فاشلة فاقدة للهيبة والسيادة والقوة. فهيبة الدولة تتمثّل في قوى مادية وبشرية ومعرفية وعلمية ومكونات مجتمعية موحّدة ونخب من سياسيين وأقتصاديين وتربويين وقضاة وقيادات تنفيذية عليا نزيهة حكيمة كفوءة تقود المجتمع. كما أن الدولة فاقدة للسيادة لأن السيادة سلطة حاكمة منفردة سائدة على جميع السلطات الأخرى داخل اداراتها السياسية وفي محيطها الأقليمي ومستقلة عن جميع السلطات الأجنبية وقادرة على التكيّف في الأطار الدولي. يتبع ذلك انّها فاقدة للسيادة الأقتصادية ايضا لأنها عاجزة عن قيادة الأقتصاد بأتجاه تحقيق بيئة سياسية وأجتماعية تتّسق مع الأطار العام للقيم الذي يعتبر الركن الأساس في أنجاز العدالة الأجتماعية. الحكم في العراق يفتقر لطاعة الشعب الذي يعتبر المرتكز الشرعي الأعلى لنظام الدولة وهي القوة الذاتية العظمى للحكم والحاكمين وبحجبها تتعطّل ارادة الدولة والحكومة ورجالها. لذلك عجزت الدولة والحكومة والبرلمان عن احتواء المآزق والكوارث والمعضلات التي أجتاحت عموم العراق لأكثر من عشر سنوات وعجزت أطلاق عملية الاعمار والبناء والتنمية الحقيقية. الحكم يعتبر تجسيدا للقوة الكامنة في كافة أشكال التوظيف التي تستند على شرعية حقيقية يقرّها الشعب والتنظيم السياسي والأجتماعي نظرا لأن عمل الدولة والحكومة هو توظيف لأشكال القوة في بعدها القسري وليس الأخلاقي.

ما يدور في العراق حرب اهلية طاحنة وللخروج منها يتطلّب تحركا أقليميا ودوليا يتجسّد في قيام الأمم المتحدة بأرسال قوات دولية لحفظ السلام وتنظيم مؤتمر دولي لفض النزاعات والصراعات والأتفاق على خريطة طريق لبناء نظام الدولة، مرورا بمرحلة أنتقالية يجري خلالها تامين الحفاظ على الموارد النفطية والبنى التحتية والأنسان. العراق بحاجة ماسّة لخطّة أنقاذ دولية نظرا لأنتشار فوضى المليشيات

والسلاح وتردّي الظروف الأمنية والأنسانية بحيث أصبح المجتمع بكامله مكشوفا أمام كافة أشكال العنف والقتل والأضطهاد والتصفية.

قرأت يوما "أن من لا قضية له لا حياة له" .. قضيتي العراق وأهله وكيفية اعادة بناء الدولة والمجتمع على أسس عقلانية عصرية جامعة لا يعرف فيها ظلم ولا خوف ولا جوع.

"ما كانو يستطيعون السمع وما كانو يبصرون" ... صدق الله العظيم

لله وإليه يرجع الأمر كله لله ... صدق الله العظيم

السيرة الذاتية

مواليد ١٩٤٢ العــراق

الدرجات العلميـــة

- بكالوريوس أقتصاد (جامعة بغداد / ١٩٦٦)
- دبلوم عالي في سياسات التنمية الأقتصادية (جامعة مانشستر / بريطانيا / ١٩٧١)
- ماجستير في الأقتصاد القياسي (جامعة برمنجهام/ بريطانيا / ١٩٧٣)
- شهادة في نموذج الطاقة العالمي (جامعة جنوب كالفورنيا / أمريكـا / ١٩٨٠)

السيرة الوظيفية

- وزارة النفط العراقية (١٩٧٤ – ١٩٨٥)
- وزارة التجارة العراقية (١٩٨٥ – ١٩٨٧)
- منظمة الأوبك (النمسا / فينا) (١٩٧٩ – ١٩٨٤)
- كلية المنصور الجامعة (رئيس المركز الأستشاري / بغداد) (١٩٨٨ – ١٩٩٣)

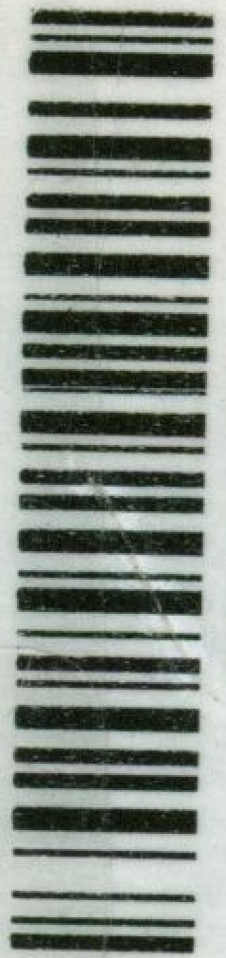
المساهمـــات

- العديد مـن الدراسـات والبحـوث والمقـالات في الطاقـة، الأقتصـاد السياسي، والعلاقات الاقتصادية الدولية
- عضو منتدى الفكر العربي (عمّان / الأردن) (٢٠٠٥ –)

النفط والهيمنة
Oil & Dominance
القوة والتحكّم

- طبيعة النفط تفرض على البلدان العربية المنتجة الأخذ بمبدأ سيادة الدولة في أمتلاك القرارت السياسية والفنية والأقتصادية والمالية المتعلقة بأنشطة الصناعة النفطية الوطنية !
- ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن نفط الشرق الأوسط يمثل " مركز الأمن النفطي العالمي " ... والسيطرة على نفط العراق يعتبر مفتاح الهيمنة والتحكّم في اتّجاهات الطاقة العالمية لعدة حقب قادمة !
- في 20 آذار 2003 قامت القوات الأمريكية والبريطانية بتطويق وزارة النفط العراقية لأحتوائها على خرائط جيولوجية لها علاقة بالبحث المستقبلي عن النفط في العراق !
- في 20 آذار 2003 أصدر الرئيس بوش القرار 13303 الذي يمنح كامل الحصانة للشركات النفطية العالمية العاملة في العراق !

نوايا مجهولة ... وأرادات غامضة ... يقابلها ضعف وجهل مطبق !!!







Find us on facebook.com
دار-امنة-للنشر-والتوزيع

عمان - شارع الملكة رانية
(الجامعة الأردنية)
مقابل كلية الزراعة
مجمع سمارة (233)
هاتف : 99670131 7 962+

آمنة للنشر والتوزيع
من أجل مجتمع أرقى